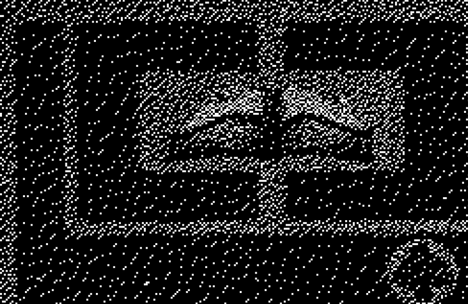

الحرب الأميركية على العراق (البعد النفطي)

موسوعة الامبراطورية الاميركية

د. صالح زهر الدين



المركز الثقافي اللبناني



موسوعة
الامبراطورية الأميركية

الدكتور صالح زهر الدين

الحرب الأميركية على العراق

«البُعْد النفطي»

المركز الثقافي اللبناني

الطبعة الأولى

1424 هـ 2004 م

المركز الثقافي اللبناني

للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع

Lebanese Cultural Center

For Printing, Publishing, Translation & Distribution

الإدارة العامة:

بيروت - الحدث، هاتف: ٤٦١٨٨٨ - ٥ - ٩٦١

فاكس: ٤٦١٧٧٧ - ٥ - ٩٦١ - خليوي: ٧٥٣٦٦٣ - ٣ - ٩٦١

Web site: www.lccpublishers.tk

General Management:

Beirut - Hadath, Tel: 961-5-461888

Fax: 961-5-461777, Mobile: 961-3-753663

E-mail: lcc_ pub @ yahoo.com

مقدمة

موقع النفط العراقي في الاستراتيجية الأميركية

شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر عام 2001، في نيويورك وواشنطن، محطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، كما في تاريخ العالم أجمع. ومنذ اللحظة التي استحدث فيها الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن مصطلح «محور الشر»، محدّداً العراق أحد أضلاعه الثلاثة إلى جانب الجمهورية الإسلامية الإيراينة وكوريا الشمالية، بدأت مرحلة العدّ العكسي لنظام الرئيس العراقي صدّام حسين. كما كثر الحديث عن صيغ أميركية وسيناريوهات مختلفة تتعلق بمستقبل العراق. . . لكن ذلك لا يعني إطلاقاً أن خطّة الحرب الأميركية على العراق بدأت مع أحداث 11 أيلول، حيث أن هناك وثائق كثيرة (سنشير إلى بعضها لاحقاً) كانت قد أُعدَّت قبل سنوات لهذا الغرض، بهدف السيطرة على النفط العراقي، ونهب التراث الحضاري الإنساني في العراق (من قبل الحلف الأميركي ـ الصهيوني) إنتقاماً من «السبي البابلي» قبل آلاف السنين.

وقد جاء ذلك بالطبع إثر سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي وكتلته الشيوعية. وبعد أن أصبحت

الولايات المتحدة الأميركية هي «القطب الأوحد والأعظم» الذي يستلزم تكريسه «إلغاء القديم» وبناء «النظام العالمي الجديد»، أو بالأحرى «نظام جديد للعالم» يتماشى مع الإستراتيجية الكونية الجديدة، ويحقق بالتالي أهدافها في «أمركة العالم» و «عولمة الأمركة».

وبما أن النفط ـ كان وسيبقى ـ هو الطاقة التي لا غنى عنها، ولم يتوفر بديلٌ عنها حتى اليوم؛ ولا يزال يشكل، أكثر وأكثر، السلاح الاستراتيجي الأفعل في معركة التكنولوجيا والحضارة. فقد استشعرت الولايات المتحدة ـ لا سيّما في ظل الإدارة البوشية الحالية ـ أهمية امتلاك هذا السلاح والتحكّم به استخراجاً وتكريراً وتوزيعاً وإنتاجاً ـ كما تريد ـ فجاءت أحداث 11 أيلول 2001 بمثابة الفرصة الذهبية لتحقيق «الحلم الأميركي» من خلال المنطقة المحيطة بأفغانستان أولاً ـ معقل حركة «طالبان» وتنظيم «القاعدة» المتّهمين بارتكاب هذه الأحداث ـ خصوصاً في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي انفصلت عن الإتحاد السوڤياتي ـ بعد انهياره ـ وأعلنت استقلالها، ومنطقة بحر قزوين، والقوقاز، وصولاً إلى تطويق روسيا والصين في هذا الإطار، ثم يأتي العراق ثانياً، بكل ما يمثله لتكتمل حلقات المخطط الأميركي على طريق «المشروع الإمبراطوري» المستند إلى جوهر «استراتيجية الأمن القومي الأميركي» في «الضربة الاستباقية» أو «الحرب الوقائية»، المناقضة تماماً لاستراتيجية «الردع والاحتواء» التي كانت قائمة منذ الحرب العالمية الثانية في «عصر الجمهورية الأميركية»، ولم تكن وثيقة «السحق النظيف» إلا إحدى حلقات هذا المسلسل. إذ كانت وثيقة «الفرصة الكاملة لتحقيق الحلم الاستراتيجي» وهي تحت عنوان «السحق النظيف»، عبارة عن ورقة عمل سياسية

شارك في إعدادها كلٌ من: ريتشارد بيرل، دوغلاس ڤايث، ديڤيد فورمسير وبنيامين نتنياهو منذ أواسط عام 1996، وأصبحت خطة سياسية من وثائق إدارة الرئيس جورج بوش الإبن. تقول هذه الخطة أن «مستقبل العراق سيحمل تأثيراً عميقاً على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط. فمعركة السيطرة على العراق وإعادة تشكيله ستكون بمثابة المعركة على السيطرة على ميزان القوى في كل منطقة المشرق العربي على المدى الطويل. . .».

* وإن قادة المعارضة العراقية الذين عقدوا مؤتمرهم في أربيل (26/ 2/ 2003) ناشدوا الولايات المتحدة «مواصلة الدول الإقليمية من التدخل في شؤون العراق». وطالبوا ببقاء القوات الأميركية على أرض العراق لمدة سنة ونصف السنة، مع تعيين «إداري رفيع» من أبناء البلد. كما أعلنوا عن تشكيل نواة حكومة من ستة أعضاء لمرحلة ما بعد صدّام.

* بينما دعا عراقيون معارضون في رسالة لهم وجهوها إلى جامعة الدول العربية إلى دعم «إقامة إدارة عراقية مؤقّتة» بالتعاون مع الأمم المتحدة، ومؤكدين رفضهم «الإحتلال الأجنبي».

* كما تردّدت معلومات تقول أن الولايات المتحدة ستعيّن على العراق، بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين، حاكماً عسكرياً أميركياً (هو قائد الحملة الأميركية العام الجنرال «طومي فرانكس» أو قائد القوات الأميركية في الكويت الجنرال «ديڤيد ماك كيرنان» الذي ستلقى على كاهله مهمة تحويل العراق إلى «نموذج ديمقراطي» في أقل من سنتين، نتيجة لتجاربه السابقة في كوسوفو والبوسنة ومناطق أخرى).

لكنها جاءت فيما بعد بـ «جاي غارنر» ثم بـ «بول بريمر» حاكماً إدارياً بعد الاحتلال.

* كما تسرّبت معلومات حول طلب أكثر من جهة أميركية معنيّة بمستقبل المنطقة (الخارجية ـ البنتاغون ـ المخابرات ـ FBI ـ ومراكز دراسات استراتيجية. . .) تزويد الإدارة الأميركية بأسماء مجموعات من عناصر أميركية من أصل عربي ممن يوثق بهم أميركياً تؤهلهم لدور مستقبلي في المنطقة.

* كما اقتُرح أيضاً قيام حكم «مؤقّت» أو «انتداب» يستمر من ستّة أشهر إلى بضع سنوات يرأسه جنرال أميركي (على نمط ما حصل في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية) أو رئيس محلي (على النمط الأفغاني) ثم يقام نظام «ديمقراطي» في العراق يشكل نموذجاً تتبعه الدول العربية لتصبح دولاً ديمقراطية.

* أما صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية فقد تناولت في مقال لها كتبه «بيري روبين» (من مركز الأبحاث العالمي للشؤون الدولية) هذا الموضوع بالقول أن «على الولايات المتحدة إطالة فترة وجودها واحتلالها لكي يتسنّى لها إقامة نظام مستقر». . . بينما رأت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية أن «الشرق الأوسط سيكون من دون صدّام الفرصة الكبرى لأبناء أقلّيات مقموعة. الحكم الجديد سيحوّل العراق، بأمر من الولايات المتحدة، إلى جمهورية فيدرالية (الأكراد ـ الشيعة ـ عرب مسيحيون ـ تركمان ـ أشوريون) وقد يتفتّت العراق في حروب قبائلية ومذهبية. . . والخطوط المفتعلة التي رسمت بها دول إمبريالية عظمى الشرق الأوسط قبل نحو تسعين سنة قد تتحطم». . .

* وقد ذكرت مجلة «يو أس نيوز أند وورلد ريبورت» الأميركية أن إجماعاً بدأ يتكوّن داخل الإدارة الأميركية بشأن خطة حكم العراق ما بعد صدام تتألف من ثلاث مراحل:

1 ـ يتولى حكم العراق جنرال أميركي ـ 2 ـ إدارة مدنيّة دولية ـ 3 ـ نقل السلطة إلى حكومة نيابية عراقية متعددة الأعراق بعد الاتفاق على الدستور العراقي الجديد.

أما في إحدى وثائق ريتشارد بيرل لعراق ما بعد الاحتلال (أرسلها إلى الأمير نواف بن عبد العزيز (كما أشارت جريدة «السفير» في 13/ 2/ 2003)، أوضح ما يلي:

* أ ـ الإشراف على إدارة شؤون البلد لمدة لا تقل عن سنتين قابلة للتجديد.

ب ـ فتح البلد أمام المصارف والشركات الأجنبية.

ج ـ إلغاء العقود النفطية السابقة.

د ـ تفكيك الأجهزة الأمنية والعسكرية.

هـ ـ إقامة نظام فيدرالي.

أما «رؤية» الرئيس جورج بوش «لعراق المستقبل» فكانت كما يلي:

1 ـ مسؤولية أميركا ودورها في شرق أوسط ما بعد صدّام.

2 ـ تعهد الولايات المتحدة مساعدة العراقيين من أجل استتباب الاستقرار والحرص على وحدة العراق، كما لتقديم المساعدات الإنسانية.

3 ـ تأكيد إلتزام أميركا البقاء في العراق للفترة الضرورية فقط بعد تنفيذ مهمتها في إقامة دولة ديمقراطية «يختارها العراقيون...».

4 ـ إقامة سلام في الشرق الأوسط ودولتين فلسطينية وإسرائيلية.

5 ـ رؤية «أميركا لشرق أوسط جديد تطلقه التجربة العراقية. («راغدة درغام». جريدة «الحياة». الجمعة 28 شباط/ فبراير 2003. ص9).

والجدير بالذكر، أن «الهدف العراقي» كان محسوماً في ذهن المتحكّمين بالإدارة الأميركية (من صقورها ومحافظيها الجدد)، كما في ذهن الرئيس جورج بوش الإبن ـ من خلالهم ـ منذ وصوله إلى سدّة الرئاسة، وليس انطلاقاً فقط من عملية «الثأر» لوالده جورج بوش الأب وانتقاماً له من صدّام حسين...

هذا، وكان الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن وإدارته، قد دأبوا على شرح أسباب الحرب الأميركية على العراق باعتبارها تهدف إلى تحقيق نقاط أساسية ثلاث:

1 ـ نزع أسلحة الدمار الشامل.

2 ـ إيجاد دولة فلسطينية تتعايش مع دولة إسرائيلية خالية من الإرهاب إلى الأبد.

3 ـ إيجاد نظام جديد ديمقراطي في العراق يحتذى به لبقية دول المنطقة.

(وهذه الأهداف حملتها مبادرة وزير الخارجية كولن باول أولاً كما حملتها مبادرة الرئيس جورج بوش ثانياً).

بيد أن كل الحجج التي تقدمت بها الإدارة الأميركية لتبرير أسباب الحرب، لم تقنع عشرات الملايين من مختلف دول العالم (خاصة في الدول التي أيّدت حكوماتها الحرب) بهذه الحجج، فخرجوا في مظاهرات استنكار لم تشهد هذه العواصم مثيلاً لها بهذه

الضخامة من قبل، حيث كان الشعار اللافت لكل هذه المسيرات المناهضة للسياسة الأميركية «الدم مقابل النفط».

كما جرى تصوير الرئيس جورج بوش وهو يحمل أنبوب نفط والدم في مواجهته... حتى أن معظم وسائل الإعلام الأميركية وغيرها لم تنجح في إقناع الشارع المعارض لها، بل أن هذه المسيرات المليونية اعتبرت أن هذه الحرب هي حرب نفطية، ولا دافع لها سوى السيطرة والتحكّم بمصادر النفط الدولية أولاً وقبل كل شيء.

يضاف إلى ذلك، أن العراق ذو موقع جغرافي استراتيجي وسط الجزيرة العربية، وله حدود بمئات الكيلومترات مع أهم دول المنطقة: الجمهورية الإسلامية، تركيا، سوريا، الأردن، السعودية، الكويت، والمنطقة الخليجية عموماً، وهي الموقع الرئيس لتصدير النفط إلى العالم، ويمتلك حسب التقارير الدولية ثاني أكبر احتياطي نفطي دولياً. كما يؤكد بعض الخبراء الاستراتيجيين أن السيطرة على هذا الموقع تمثل هدفاً رئيسياً للولايات المتحدة، بوصفه نقطة فراغ ضمن حزام القواعد العسكرية الأميركية المنتشرة من البلقان إلى آسيا الوسطى مروراً بجنوب شرقي آسيا، وصولاً إلى الخليج.

هذا، وبين تصريحات الإدارة الأميركية وأهدافها، ورأي الشارع المعارض لها، تبدو صورة رمادية لحقيقة هذا الصراع. بيد أن قرار الإدارة الأميركية يعتبر كل الإتفاقات الاقتصادية ـ خصوصاً النفطية منها ـ التي عقدت في عهد صدام حسين ملغاة. وأن العقود يجب أن تبرم مع «النظام الديمقراطي» الجديد الذي ستحققه الإدارة البوشية للأميركيين.

من هنا، لا نستغرب ما سألته عميدة الصحفيين المعتمدين في

البيت الأبيض «هيلين توماس» (وهي إعلامية مخضرمة من أصل عربي لا تزال تغطي نشاطات البيت الأبيض منذ عهد جون كينيدي) إلى الناطق الرسمي السابق للبيت الأبيض آري فلايشر، «أليست الحرب على العراق من أجل النفط؟»، أجاب فلايشر، «لا نحتاج للحرب من أجل تدفّق النفط... النفط ملك الشعب العراقي، وأيّ حكومة بديلة في العراق ستتولى إدارته».

إنها بالفعل «المجاعة النفطية» التي تخوّفت منها الولايات المتحدة، حيث يصاب المشروع الإمبراطوري بالخلل الفادح إذا اجتاحت هذه «المجاعة» أميركا، مهما حاول المسؤولون الأميركيون اختلاق الذرائع والحجج. هذا، في وقت يذهب فيه البعض إلى القول أن التحكّم الأميركي بنفط العراق سينهي منظمة «أوبك». بينما قال آخرون أن الحرب الأميركية على العراق هي حرب شركات عملاقة وليست حرب أفراد، تداخلت فيها الأسلحة المالية مع الأسلحة الصناعية والنفطية والحربية أيضاً في سلسلة محكمة الحلقات، يصعب الفصل بينها أبداً، وهذا ما فسّره البعض بشأن المعارضة الأوروبية للسياسة الأميركية بأنها كانت تعكس خلافاً نفطياً، في وقت حذّر فيه الخبير النفطي العراقي من مركز دراسات الطاقة العالمية في لندن محمد علي زيني الأميركيين، من تنصيب أميركي مسؤولاً عن قطاع البترول، باعتبار أن زيني كان يساعد واشنطن في تخطيط مستقبل العراق.

والجدير بالذكر أن بعض استراتيجيّي النفط ذهبوا إلى القول أن السيطرة على العراق شرط لاستكمال الاستراتيجية الأميركية الكبرى في السيطرة على محور أنقرة ـ بغداد ـ طهران ـ القوقاز، وتطويق الصين التي تعتبر أنها المستهدف الأول من احتلال العراق وسياسة

السيطرة على مصادر الطاقة، حيث يعتبرها نائب الرئيس الأميركي «ديك تشيني» المفتاح الإقتصادي لأميركا.

على ضوء ذلك، يبدو كم هم صعب ومؤلم إتفاق التاريخ مع الجغرافيا لظلم شعب من الشعوب، كما هو حاصل بالنسبة للعراق وشعبه. فـ «عراق المستقبل» هو «عراق منزوع الإرادة السياسية والسيادة»، وهو في صميم «الوَلَع الأميركي» بتغيير الخرائط والرؤوس، كما بتغيير الحكومات والأنظمة والدول، حيث يغدو هذا العراق «محطّة» أساسية من محطات القطار الأميركي في مسيرته نحو تكريس أميركا «قوة أعظم» لقيادة المنطقة والعالم. وكما قال بول كينيدي في كتابه «صعود القوى العظمى وسقوطها»: «تحتاج القوّة العظمى إلى عنصرين أساسيّين لتقوم، هما: الثروة والقوّة. القوّة لحماية الثروة. والثروة لتستمر القوة. لكنهما يستنفذان بعضهما بعضاً مع مرور الوقت لتسقط القوة العظمى».

على هذا الأساس، يبدو أن المنطقة مقبلة على أحداثٍ جسام، يشكل العراق نقطة بيكارها المركزية، كما أن العالم بأجمعه يترقب تطورات شبيهة بنهايات الحربين العالميتين: الأولى والثانية، يتحكّم فيها قطب أوحد هذه المرّة وفق استراتيجية لا تحسب حساباً للآخرين، ومصلحة لا تأخذ مصالح غيرها بعين الإعتبار، والشعوب في النهاية هي الضحية.

لكن المتعارف عليه أيضاً هو أن ليس كلّ ما ترسمه «القوّة» يجب أن يكون «فعلاً»، حيث أن «ردّة الفعل» أحياناً تمزّق «مشاريع القوّة» وتفرض «قوّة الحق» على كل القوى مهما بلغت قوّتها.

أَلَيْسَت تجربة ڤيتنام «حيّة تُرزق»؟

أَلَيْسَت تجربة المقاومة الوطنية والإسلامية في لبنان ضد الإحتلال الصهيوني ـ المدعوم أميركياً ـ مثالاً ساطعاً لكل من له عينان وأذنان وعقل يستخلص الدروس والعبر؟.

ولعلّ المقالات والآراء والشهادات اللاحقة لأبرز الكتّاب والمحلّلين السياسيين والخبراء النفطيين الإستراتيجيين توضح الكثير من جوانب المسألة المتعلقة بالبُعْد النفطي للحرب الأميركية على العراق، وتكشف مزاعم الولايات المتحدة وأباطيلها بشأن هذه القضية.

آراء وشهادات ومقالات

نفط العراق في الاعتبارات الأميركية لشن الحرب(*)

العراق بلد نفطي رئيسي حبَتَه الطبيعية باحتياط نفطي ضخم، ويتمتع بطاقة إنتاجية تبلغ نحو 8، 2 مليون برميل يومياً. وفي السنوات الأخيرة، بلغ حجم صادراته النفطية الذروة، إذ وصل إلى مستوى يقرب من 2 مليون برميل يومياً، بموجب برنامج الأمم المتحدة المعروف باسم «النفط في مقابل الغذاء». وعلى الرغم من العقوبات الأميركية التي تمنع شركات النفط الأميركية من شراء النفط من العراق مباشرة، فقد استوردت الولايات المتحدة النفط العراقي بشرائه من شركات روسية وفرنسية وصينية وغيرها من الشركات غير الأميركية. بل إن الواردات الأميركية من النفط العراقي إقتربت من مليون برميل يومياً في أواخر التسعينات. والأهم من ذلك كله أن احتمالات حدوث تطورات في صناعة النفط في المستقبل كبيرة جداً في هذا البلد الذي دمرته الحروب الحمقاء التي شنها، والعقوبات التي جلبها على نفسه. وهذه القدرة الكامنة الضخمة تثير شهوة شركات النفط في كل

(*) **المرجع**: روبرت مابرو (مدير معهد أُكسفورد لدراسات الطاقة). دراسة نشرت في مجلة «الدراسات الفلسطينية». العدد 53. شتاء 2003 ص 17 ـ 23.

أنحاء العالم، من الشركات القديمة الكبرى (التي كانت تعرف سابقاً بالشقيقات السبع)، إلى الشركات الأميركية والأوروبية، إلى عدد كثير من الشركات الوافدة الجديدة ـ روسية وماليزية وصينية وما شابه. وقد فاوضت هذه الشركات كلها، باستثناء الأميركية والبريطانية، الحكومة العراقية للتوصّل إلى مذكرات تفاهم على أمل أن تصبح هذه عقوداً للإستثمار في الحقول النفطية العراقية بعد رفع العقوبات. وحدها شركة «لوك أويل»، وهي شركة روسية مهمة، وشركة أو شركتان ثانويتان، وقّعت عقوداً ملزمة، لكن الحكومة العراقية ألغت اتفاق «لوك أويل» في كانون الأول/ ديسمبر 2002 عندما عرفت أن الشركة فاتحت أعضاء في المعارضة العراقية في الخارج للحصول على ضمانات بأنهم سيحترمون العقد، إذا ما تسلموا مقاليد الحكم بعد وقوع حرب تشنها الولايات المتحدة.

لا يقتصر الأمر على أن العراق بلد نفطي مهم، بل إن الولايات المتحدة، في الجانب الآخر من المعادلة، مستهلكة كبيرة لا تشبع شهوتها إلى هذا الوقود السائل الذي يبقي على حركة السيارات والشاحنات والسفن والطائرات. وهي تواجه وضعاً أخذ يزداد فيه استهلاكها من النفط ووارداتها النفطية كل سنة تقريباً في العقود الأخيرة، بينما ينخفض إنتاجها المحلي بوتيرة تنازلية في المدى الطويل (لا شك في أن الإنتاج إرتفع في بعض المناسبات لفترات قصيرة نسبياً، على سبيل المثال في أعقاب تطوير ألاسكا أو بعض الإستثمارات في المناطق العميقة داخل البحر في خليج المكسيك).

ولا ترى الحكومة الأميركية، ولا أي خبير أو مراقب، نهاية في الأفق لهذا الاعتماد المتنامي على الواردات النفطية. فجغرافية البلد، وطريقة نمو المدن، كما في لوس أنجلوس وهيوستون، حيث تنتشر

الامتدادات الحضرية على مساحات شاسعة، ويتعذَّر توفير خدمات نقل عام لهذه الوحوش الحضرية على درجة كافية من الفعالية، كل ذلك يضمن هيمنة السيارات والطائرات في الولايات المتحدة على نحو متزايد لفترة طويلة مقبلة.

بعض المعطيات توضح هذه النقاط. ففي سنة 2000، بلغ استهلاك الولايات المتحدة من النفط 7، 19 مليون برميل يومياً. ولإعطاء فكرة عن أهمية هذا الرقم، يكفي القول إنه يساوي تقريباً مجموع صادرات دول أوبك من النفط. وبلغت واردات الولايات المتحدة من النفط ذروة تزيد قليلاً على 10 ملايين برميل في اليوم، وهذا حجم يعادل 30% من النفط الذي يتم الإتجار به في العالم بأسره.

وحتى لو ازداد الإستهلاك الأميركي بمجرد معدّل متوسط يبلغ 5، 1% في السنة بين الآن (2003) وسنة 2020، فسيصل الإستهلاك إلى 5، 26 مليون برميل يومياً في هذه السنة الأخيرة. وهذه زيادة مقدارها 7 ملايين برميل في اليوم، أي ما يعادل تقريباً إنتاج المملكة العربية السعودية الكامل من النفط الخام في سنة 2002.

لقد كانت الحكومة الأميركية، قبل أحداث 11 أيلول / سبتمبر بزمن بعيد، تشعر بالقلق إزاء ضمان موارد الطاقة. وجرى التعبير عن ذلك في تقرير مهم عن الطاقة الوطنية أعدته لجنة برئاسة نائب الرئيس دِيك تشيني ونشر في أيار / مايو 2001، أي قبل أشهر من مهاجمة الطائرات المختطفة مركز التجارة العالمي في نيويورك وتدميره، وتدمير جناح من مبنى البنتاغون في واشنطن. وكي تقلل الإدارة الجمهورية الجديدة الإعتماد على الواردات وتعزّز أمن الطاقة، إعتمدت على

سياسات العرض والطلب، وتحديداً على تنمية مصادر الطاقة المحلية، ولا سيما الغاز والطاقة النووية. وثمة إشارات أيضاً إلى حدوث تغيّر في نمط الاستيراد، وتحديداً التحوّل بعيداً عن المصادر «غير المضمونة» لمصلحة الدول المصدرة للنفط في نصف الكرة الغربي (كندا والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا) وحوض الأطلسي (بحر الشمال، وربما دول ساحل أفريقيا الغربي). ويكمن الخلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين بشأن هذه المسألة في أن الجمهوريين يفضلون سياسات العرض والطلب، بينما يفضل الديمقراطيون تدابير خفض الطلب. كما أن الديمقراطيين يعنون أكثر بالبيئة، ولذلك يعارضون سياسات العرض والطلب التي تشجع المشاريع في أماكن مثل ألاسكا، حيث تسبب حتماً التلوث والدمار البيئي.

إن الإعتماد على الواردات ليس مشكلة خطرة إن كانت مصادر التوريد الخارجية مضمونة سياسياً (انعدام الحروب والثورات و أعمال التخريب، إلخ)، وتقنياً (عدم إخفاق الإنتاج بسبب استنزاف المورد الطبيعي، وضعف كفاءة الإدارة، وقصور مستويات الاستثمار، إلخ). غير أن الولايات المتحدة تعتقد أن بعض مصادر العرض غير مضمون. إذ قبل 11 أيلول /سبتمبر، كانت نظرتها إلى الشرق الأوسط أن الأنظمة فيه عرضة للثورات (كما حدث في إيران سنة 1979) وأنه عرضة لمخاطر عدم الإستقرار السياسي المرافق للحروب الإقليمية. ولدينا الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة 1973، والحرب العراقية ـ الإيرانية الطويلة خلال 1980 ـ 1988، وحرب الخليج خلال 1990 ـ 1991. باختصار، اعتُبر الشرق الأوسط منطقة مضطربة. ولم تعزِّز أحداث 11 أيلول/ سبتمبر المأساوية هذا الانطباع فحسب، بل أدت أيضاً إلى حدوث تغيير جذري في نظرة الولايات

المتحدة إلى المملكة العربية السعودية. فقبل 11 أيلول / سبتمبر، كان يُنظر إلى المملكة العربية السعودية على أنها حليف موثوق به، لكنها عرضة لانعدام الاستقرار. أمّا بعده، فقد صار ينظر إلى المملكة على أنها ليست بلداً صديقاً حقاً، لأن سياساتها أدت دوراً ـ ربما عن غير قصد ـ في توليد الإرهاب، كما أنها تبقى عرضة لانعدام الاستقرار. ومع ذلك، فإن المملكة العربية السعودية هي أكبر مورّد للنفط في الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة.

السؤال الذي يثيره كل ما تقدم هو: ماذا نفعل لتعزيز أمن الطاقة المعروضة؟ وعلى الفور صدرت إجابات متنوعة طرحتها عدة أطراف مهتمة، ولا سيما جماعات الضغط التي لديها أجندة سياسة خارجية مؤيدة لإسرائيل. وقد ركزت إحدى الإجابات المبكرة على فكرة التجارة نصف الكروية. ووفقاً لهذه الرؤية، ينبغي للولايات المتحدة أن تستورد معظم حاجاتها النفطية من بلاد واقعة في القارة الأميركية. لكن هذا ليس حلاً ممكناً على المديين القصير والمتوسط. فلا كندا، ولا المكسيك، قادرتان على زيادة صادراتهما إلى الولايات المتحدة بخفض صادراتهما إلى بلاد أُخرى، لأن معظم تجارتهما النفطية (كلها في حالة كندا) يتم مع الولايات المتحدة تحديداً. وثمة متسع محدود لدى فنزويلا لتبديل وجهات صادراتها، لكن الأحداث التي يشهدها هذا البلد تظهر أن إنعدام الإستقرار السياسي ليس مقصوراً على الشرق الأوسط. فدول أميركا اللاتينية عرضة أيضاً لأحداث وقوى سياسية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وعلى أي حال، فإن إمكان زيادة إنتاج النفط في المكسيك محدود؛ وثمة في كندا إمكان فقط لاستخراج النفط الثقيل من الرمل القيري، لكن إنتاجه مكلف جداً لأنه يتطلب حرق الغاز الطبيعي لفصل القطران عن الرمل، كما يتطلب طرقاً

ملائمة للبيئة من أجل التخلّص من الرمل بعد استخراج النفط. وتستطيع فنزويلا، إذا كانت مستقرة سياسياً وناجحة إقتصادياً، تطوير احتياط النفط الثقيل الهائل في حزام أورينوكو بتكاليف معتدلة. لكن هذا توقُّع للمدى الطويل، وربما لا تتحقق الشروط السياسية الضرورية (الاستقرار اللازم لبناء ثقة المستثمرين الأجانب) إلا بعد حين. وهكذا، فإن الاكتفاء الذاتي النفطي لنصف الكرة الغربي ما هو سوى وهم في الوقت الحاضر.

إن الإجابات الأحدث فيما يتعلق بمسألة إلى من تتوجه الولايات المتحدة هي بالنسبة إلى البعض روسيا وبحر قزوين، وبالنسبة إلى آخرين ساحل أفريقيا الغربي. فالإنتاج النفطي في روسيا ينمو بمعدل 0،4 ـ 0،5 مليون برميل في اليوم، وهذا المسار الذي بدأ سنة 2002 سيتواصل حتى سنة 2005، أو سنة 2006. لقد كانت أوروبا، ولا تزال، هي وجهة الصادرات النفطية الروسية. وإذا ما نما الإنتاج بوتيرة أسرع من الإستهلاك المحلي (وهو أمر شديد الإحتمال)، فسيتعين على روسيا تصدير كميات أكبر، وقد تجد عندئذ السوق الأوروبية مشبعة تقريباً. وسيتعين على شركات النفط الروسية إيجاد سوق أُخرى في أميركا أو الشرق الأقصى أو أفريقيا. وستتوجه الشركات ذات العقلية التجارية إلى الأسواق الأقرب أولاً لتقليل التكلفة الناتجة من أسعار الشحن الأعلى. وربما يقلل النفط الروسي بعد سنة أو إثنتين إعتماد الولايات المتحدة على وارداتها من الشرق الأوسط، لكن هذا الانفراج لن يستمر أكثر من أربع أو خمس سنوات. والسبب في ذلك هو أن الإستهلاك الأميركي في تلك الأثناء سيزداد على الأرجح، بينما يقف الإنتاج الروسي عند حد معين. كما أن على المرء ألاّ يتوقع حدوث معجزة كبيرة في بحر قزوين، قد يزداد

إنتاج النفط في تلك المنطقة وصادراته منها، لكن ذلك لن يكون كافياً لتعويض الهبوط المتوقع في نفط بحر الشمال.

يكمن في ساحل أفريقيا الغربي، ولا سيما في أنغولا ونيجيريا، إمكانات جيدة، لكن ليست استثنائية. كما أن على المرء ألاّ يقلل من شأن المشكلات السياسية والإجتماعية والإنسانية التي تحيط بهذين البلدين.

إن مسألة الزيادات المحتملة في الإنتاج في هذا البلد أو ذاك، أو في هذه المنطقة أو تلك، يجب ألاّ تُقوَّم، بصورة عامة، بمعزل عن التطورات التي تحدث في أماكن أُخرى من العالم في مجالي العرض والطلب. نعم يمكن أن يتوقع المرء، من دون أن يكون على خطأ، ازدياد الإنتاج في روسيا وبحر قزوين والمناطق العميقة داخل خليج المكسيك وساحل أفريقيا الغربي والبرازيل. ويستطيع المرء أن يرى مستقبلاً يطور فيه النفط الثقيل جداً في فنزويلا وكندا، ولكن في الوقت نفسه، سيزداد الطلب على النفط في العالم، وسينخفض الإنتاج في الحقول النفطية الأميركية الساحلية وفي بحر الشمال ودول الشرق الأوسط غير الأعضاء في أوبك (عُمان وسورية ومصر) وماليزيا وإندونيسيا. لذا يجب وضع الزيادة على الطلب والانخفاض في عروض بعض البلاد في مقابل الزيادات المتوقعة في روسيا وأماكن أُخرى. فما يهم هو الرصيد الصافي لكل هذه التطورات عندما يتعلق الأمر بتقويم احتمالات اعتماد الولايات المتحدة على واردات النفط من الشرق الأوسط.

وعند هذه النقطة من البحث يدخل العراق.

يبدو أن ثمة مجموعات ضغط أميركية، مدركة لهذا الوضع،

تعلق آمالها على العراق. فهي تعتقد أن النصر العسكري الأميركي (وهو شبه محقق) سيؤدي إلى مجيء حكومة موالية للولايات المتحدة (وهو أمر مؤكد في البداية، لكن المرء يتساءل كم يمكن أن تمكث في السلطة أي حكومة عراقية تأتي في أعقاب الحرب؟)، الأمر الذي يجعل النفط العراقي مصدراً آمناً ومتنامياً لتزوُّد الولايات المتحدة خاصة، والغرب عامة، بالنفط.

لقد بيّنا أن العراق يملك الإمكانات، وأن الولايات المتحدة مستميتة في السعي لإيجاد طرق لتعزيز أمن وارداتها النفطية، لا على المدى القصير فحسب بل على المدى الطويل أيضاً. ومن هنا تأتي المغريات التي تدفع الكثيرين من المعلقين في وسائل الإعلام وغيرها إلى القول إن الغايات النفطية هي التي تحفز الحرب المتوقعة على العراق بقيادة الولايات المتحدة (أو المطلب الأميركي بتغيير النظام القائم في العراق سلماً أو حرباً).

شخصياً، أعتقد أن النفط ليس العامل الرئيسي الذي يدفع الحكومة الأميركية إلى السعي لتغيير النظام في العراق، وهو هدف يدعمه حشد عسكري ضخم ينطوي على تهديدات صريحة بالحرب. إنما الهدف الرئيسي هو شفاء الجروح العميقة الناجمة عن الهجمات الفظيعة في 11 أيلول/ سبتمبر. لقد أصابت الهجمات النفس الأميركية في الصميم؛ فهذا الشعب الذي خاض الحروب خارج أرضه، وعانى الإصابات، لم يتعرض قط لقنابل العدو أو نيرانه في الداخل، وعندما حدث ذلك، تحطم إحساسه القديم بالأمن. كما أصابت الهجمات شعور هذا الشعب بأنه قوة عظمى، أو العظمى الوحيدة في العالم منذ نهاية الثمانينات.

ربما يعتقد المرء أن «الحرب على الإرهاب» هي الوسيلة المباشرة للأخذ بالثأر وتحقيق أمن أكثر في المستقبل. لكن الحرب على الإرهاب إجراء طويل لا نهاية له، وهي لا تشتمل على أعمال مدهشة وانتصارات حاسمة، وإنما هي شبيهة في طبيعتها بعمليات الشرطة التي تؤدي إلى اعتقال بعض المشبوهين، وتليها محاكمات متأخرة ومطولة. وقد شاء الحظ العاثر أن يختفي المتهمان الرئيسيان: أسامة بن لادن والملاّ عمر.

لذلك كان لا بد من القيام بعمل مدهش. والحرب على النظام السياسي المنتقد بشدة في العراق، النظام المتهم بتخزين أسلحة دمار شامل قد تقع ذات يوم ـ من يدري؟ ـ في أيدي الإرهابيين، تبدو الخيار الوحيد المتاح. وأعتقد أن الحافز الرئيسي والضروري هو هذا الأمر بالضبط.

إن للحرب، أو تغيير النظام من دون حرب، فوائد أُخرى يمكن أن تعتبرها الحكومة الأميركية مكافآت إضافية. وربما أن القرار بالحرب كان سيتخذ حتى لو لم تكن هذه الاعتبارات الأُخرى موجودة، إذ لا بد من فعل شيء لشفاء الجراح وتطمين الشعب الأميركي إلى أن القوة الأميركية حقيقية، ويدها طويلة.

أولى هذه الاعتبارات الطبيعة الاستراتيجية أو الجيوسياسية. فعلى القوة العظمى الوحيدة أن تذكّر العالم بأنها قوة عظمى حقاً. ووجود الولايات المتحدة في العراق هو طريقة للإشارة إلى روسيا والصين بأن أميركا تحكم منطقة مهمة من العالم قد يكون لهاتين الدولتين طموح إلى ممارسة نفوذهما فيها. وهي طريقة لتذكير أوروبا المتمردة بأن الولايات المتحدة، وفقط الولايات المتحدة هي الدولة

العظمى. وهي طريقة فضلى لممارسة نفوذها من قلب المنطقة في إيران وسورية والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية، وربما ممارسة هذا النفوذ لفرض حل للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، حل لن يكون للأسف مؤاتياً جداً للقضية العربية.

المجموعة الثانية من الاعتبارات تتعلق بالنفط، لكنها أضعف كثيراً، وأكثر إثارة للجدل. وسنبيّن أن النفط لن يكون في البداية مكافأة وإنما مصدراً لبعض المشكلات. كما أن الفوائد الطويلة الأجل التي يتوقع البعض في الولايات المتحدة أن تأتي من النفط العراقي ـ تدني الأسعار الناجم عن إضعاف أوبك، وانخفاض الاعتماد على المملكة العربية السعودية، والأرباح الكبيرة التي ستجنيها شركات النفط الخاصة الأميركية والغربية ـ ربما لن تتحقق إلاّ لفترات وجيزة وقصيرة الأمد.

إن الحرب ستؤدي إلى انقطاع إنتاج النفط العراقي وصادراته، حتى لو كان احتلال آبار النفط هو الخطوة العسكرية الأولى التي تقدم عليها الولايات المتحدة. فمما لا شك فيه أن القوة العسكرية لا يمكنها في البداية تأمين كل المنشآت التي تمكّن من استخراج النفط وتدفقه ـ آبار النفط والأنابيب والخزانات ومحطات التصدير في الموانىء، إلخ.

عندما تدور رحى الحرب العراقية، ستُحرم السوق العالمية نحو 2 مليون برميل في اليوم. وهذا يمثل حجم صادرات العراق النفطية التي تتكون من 1،6 ـ 1،7 مليون برميل في اليوم بموجب برنامج الأمم المتحدة للنفط في مقابل الغذاء، ويبيع العراق ما مقداره 0،3 ـ 0،4 مليون برميل في اليوم بصورة مشروعة تقريباً للأردن وسورية وتركيا.

يرى بعض المحللين أن الأعمال العدائية العسكرية قد لا تدوم طويلاً. لكن من المؤكد، على أي حال، أن سعر النفط سيرتفع في البداية نتيجة انقطاع تصدير النفط العراقي، وسيكون هذا الارتفاع مهماً جداً إذا ما وقع أي من الحوادث التالية:

(أ) بدء الحرب العراقية قبل أن يعود إنتاج النفط الفنزويلي إلى 1،5 ـ 2 مليون برميل في اليوم على الأقل.

(ب) بدء الحرب العراقية ومخزون النفط التجاري الأميركي متدن جداً، كما هو الحال اليوم.

(ج) نجاح العراقيين في نسف آبار النفط كما فعلوا في الكويت سنة 1991.

(د) تأخر الولايات المتحدة في تحرير احتياطها النفطي الاستراتيجي، و/ أو تأخر المملكة العربية السعودية في زيادة إنتاجها.

(هـ) نجاح العراق في توجيه صواريخه إلى المنشآت النفطية السعودية أو الكويتية وإلحاق الأضرار بها.

إذا ما وقعت هذه الأحداث كلها معاً، وهو أمر مستبعد جداً، أو شبه مستحيل، فستفلت أسعار النفط من عقالها بطريقة لم يشهد التاريخ مثيلاً لها من قبل. لكن اجتماع الأحداث في البنود أ، ب، ج ليس بعيد الاحتمال بالمطلق، ولا اجتماع البندين أ، د.

إذا بدأت الحرب قبل أيار/مايو، فستقع بصورة مؤكدة تقريباً قبل أن تعاود فنزويلا إنتاجها المرتفع (مع أنه سيكون دون الذُرى التي بلغها مؤخراً). لذا فإن احتمال حدوث البند أ مرتفع جداً. وإذا بدأت الحرب في شباط / فبراير، فستقع قبل أن يعود مخزون النفط

التجاري الأميركي إلى مستوياته السوية. وفي تلك الحالة، من المؤكد اجتماع البندين أ وب معاً.

أمّا فيما يتعلق بالبند ب، فتوحي التجارب السابقة بأن الولايات المتحدة لن تحرر النفط على الفور من احتياطها النفطي، على أمل إقناع المملكة العربية السعودية بالتصرف كخط دفاع أول وتَرْك الاحتياط الإستراتيجي ملاذاً أخيراً. غير أن الأمور مختلفة هذه المرة. فإذا ما تحقق البند أ، أو البندان أ وب، أو حتى البنود أ، ب وج فحسب، يجب أن يتوقع المرء أن تحاول الحكومة الأميركية تخفيف فداحة الوضع على الفور بتحرير النفط من مخزونها الإستراتيجي.

أعتقد شخصياً أن البند هـ مستبعد، لكن لا شك في أن تأثيره النفسي في السوق سيكون عالياً جداً سواء وقع أو لم يقع في سوق تعتقد بإمكان حدوث ذلك. في الحالة الأولى، أي وقوع البند هـ، سترتفع أسعار النفط ارتفاعاً حاداً جداً بصورة موقتة، إلى حين تقويم السوق لمقدار الأضرار. وفي الحالة الثانية سترتفع الأسعار في البداية بسبب المخاوف غير المبررة، ثم تنهار.

لم أضف إلى لائحة الأحداث المحتملة استخدام سلاح النفط من قبل البلاد العربية لإظهار الغضب تجاه شن الولايات المتحدة لحرب ستؤدي إلى سقوط كثير من الضحايا العرب. وسبب هذا الإغفال هو أن الأدلة المتوفرة تشير كلها إلى أن البلاد العربية لا تفكر في استخدام النفط، ولا تستطيع استخدامه من الناحية السياسية. فمن الثابت أن سلاح النفط يكون متاحاً إذا رغبت حكومة، أو مجموعة من الحكومات، في الاستفادة من وجوده. ويستطيع البلد المصدر للنفط خفض إنتاجه وصادراته، أو فرض إيقاف صادراته إلى وجهات معينة

إذا رغب في ذلك. غير أن هناك ثلاثة أسباب مهمة توضح لماذا لا يريد أحد إشهار هذا السلاح وإعلان حرب إقتصادية على قوة عظمى.

أول الأسباب وأهمها أننا نعيش اليوم في عالم ليس فيه قوة عظمى سوى الولايات المتحدة.

واقتصادها، كما قلنا سابقاً، يعتمد على النفط كثيراً. وأي حظر للصادرات النفطية إليها يعتبر على الفور سبباً للحرب، على أساس أنه سيكون بمثابة ضيق اقتصادي. وليس هناك قوة موازية لقوة عظمى أُخرى كما كانت الحال سنة 1973، عندما كان في إمكان الاتحاد السوڤياتي إيقاف محاولة أميركية لاحتلال آبار النفط في المملكة العربية السعودية، أو في مكان آخر في الخليج. اليوم، سيؤدي الحظر النفطي بصورة مؤكدة تقريباً إلى الاحتلال الأميركي العسكري لحقول النفط في الشرق الأوسط. والقوات موجودة هناك، وما من قوة، سواء كانت دولة أوروبية أو روسيا أو الصين، ستعارض هذا التدخل.

السبب الثاني هو أن سلاح النفط أداة مربكة وتؤدي حتماً إلى إلحاق الضرر بدول صديقة في أوروبا وأفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا. وهو ليس سلاحاً يمكن توجيهه بدقة إلى البلد الذي يستهدفه. والسبب، ببساطة، أن سوق النفط العالمية كيان موحد يضم كل الدول المستوردة في العالم.

وستضطر الدول جميعها، سواء كانت صديقة أو عدوة، إلى دفع الأسعار العالية التي يتسبب بها استخدام سلاح النفط.

السبب الثالث هو أن ارتفاع الأسعار سيشجع الدول المستوردة على تبني سياسات طاقة طويلة الأمد تخفض الطلب على النفط وتقلل عائداته في المستقبل، على الرغم من ارتفاع عائدات البلاد المصدرة في البداية.

وبالإجمال، سيكون تأثير الحرب على العراق في المدى القصير ارتفاع الأسعار. لكن حجم الارتفاع ومدته يتوقفان على العوامل في البندين «أ» و«هـ» السابق ذكرهما. الحرب المبكرة (شباط/ فبراير إلى أيار/مايو 2003) سيكون لها تأثير أشد من تأثير الحرب التي تتأخر عدة أشهر (مثل أيلول/ سبتمبر 2003)، إذا ما تساوت الأمور الأخرى. وسترتبط مدة اضطراب السوق في البداية، بقوة، بطول مدة الأعمال الحربية أو بنجاح الرئيس صدام حسين في نسف حقول النفط العراقية، لأن ذلك سيحرم السوق العالمية 2 مليون برميل يومياً إلى ما بعد إنتهاء الأعمال الحربية بمدة طويلة.

لننتقل الآن إلى المدى الأبعد. أولى مهمات الحكومة العراقية الجديدة ستكون إخماد الحرائق في حقول النفط إذا ما أضرمت النيران فيها أو، بخلاف ذلك، إصلاح الأضرار التي سبّبها أكثر من عشرين عاماً من الافتقار إلى الاستثمارات والصيانة غير الكافية. وستكون المهمة الثانية إعادة التفاوض مع شركات النفط الأجنبية في شأن شروط اتفاقات المشاركة في الإنتاج التي ستقوم هذه الشركات بموجبها بالاستثمار في تطوير الحقول الجديدة .

يريد منا بعض المعلقين أن نصدق أن هذه الحكومة ستوافق على عقود مؤاتية كثيراً لشركات النفط الأجنبية. وهذا أمر مستبعد جداً لسببين: الأول أن الحكومة الجديدة ستكون بحاجة ماسة إلى العائدات المالية، لذا لن تضحي بها من دون ضرورة لإرضاء الشركات التي ستتنافس في الحصول على قطعة من الكعكة العراقية. والسبب الثاني هو أن لاتفاقات المشاركة في الإنتاج تاريخاً طويلاً، ولذلك هناك معايير مقبولة على نطاق واسع وممارسات راسخة تبيّن الشروط التي

يرضى بها الفرقاء. وهذا لا يعني عدم وجود فسحة للمفاوضات، لكن «التفريط كثيراً» لن يكون النتيجة المرجحة.

ستسعى الحكومة العراقية الجديدة لزيادة الإنتاج في البداية. لكن إن أدت هذه السياسة إلى إنهيار الأسعار وإنخفاض كبير في العائدات، على الرغم من زيادة الإنتاج، فسيكون العراق أول بلد يتوجه إلى «أوبك» داعياً إلى تبني سياسة تثبيت الأسعار.

فالعائدات مسألة حاسمة وحيوية. وما يطرحه بعض المعلقين من أن حرباً ناجحة على العراق ستؤدي إلى نهاية «أوبك»، أو ستعجل فيها، غير مقنع لكل من يدرك سلوك دول العالم الثالث المصدرة للنفط وأهدافها.

وعلى الرغم من أن من المحتمل جداً أن تزداد صادرات النفط العراقية إلى الولايات المتحدة، فمن غير الواضح البتة إن كان مثل هذه الزيادة سيكون بالضرورة على حساب صادرات المملكة العربية السعودية إلى أميركا، أو أنه سيسد فجوة بسبب زيادة الاستهلاك الأميركي المحلي بسرعة أكبر من زيادة الإنتاج المحلي، وبسبب هبوط الإنتاج في بحر الشمال.

أخيراً، من المهم أن نذكّر أولئك الذين يعتقدون أن النفط العراقي سيقع في قبضة الولايات المتحدة بأن ذلك هراء. فنفط العراق هو للعراق، وللعراق تراث طويل في تأميم النفط لن يتبخر لمجرد تنصيب حكومة موالية للولايات المتحدة في بغداد. بل على العكس من ذلك، ربما ينبعث هذا التأميم بعد فترة قصيرة بقوة أشد إذا ما انتهجت الولايات المتحدة سياسة خرقاء، واعتبر الشعب أن الحكومة العراقية «الصديقة» للولايات المتحدة تتصرف ضد مصالح بلدها.

السيطرة الأميركية على الشرق الأوسط ونفطه حلم عمره ثلاثون عاماً(*)

منذ ثلاثين عاماً، في أوج نوبات أزمات الطاقة، أعدّ الصقور في واشنطن (المجموعات المتشددة) استراتيجية للسيطرة على نفط الخليج العربي. ومع عودة هؤلاء إلى التحكم بمقاليد سياسة البيت الأبيض، تنفذ إدارة بوش السيناريو الذي رسموه منذ أكثر من ربع قرن لبناء الإمبراطورية الأميركية وإحكام هيمنتها على العالم.

التفاصيل الدقيقة حول التسلسل الزمني والتكتيكي لتنفيذ هذه الخطة يوضحها روبرت درايفوس كما يلي:

إذا كنت تود أن تلقي نظرة عن قرب وتتعرف إلى خلفية دعائم وأطر بناء الإمبراطورية الأميركية، عليك أولاً أن تتوقف في الخليج العربي. فرمال الصحراء في هذه المنطقة تحمل في طياتها برميلين من أصل كل ثلاثة براميل نفط في العالم ـ واحتياطي العراق وحده يساوي، حسب بعض التقديرات احتياطي كل من روسيا وأميركا والصين والمكسيك مجتمعة.

(*) **المرجع:** مجلة (الكشكول) العدد 26. شهر أيار/ مايو 2003. ص13 ـ 21. (دراسة بقلم روبرت درايفوس).

على مدى الأعوام الثلاثين الماضية كان الخليج محط أنظار الفريق المؤثر في مجموعة صانعي استراتيجية السياسة الخارجية لواشنطن الذي يعتقد أعضاؤه أنه من أجل ضمان سيطرة أميركا على العالم، ينبغي عليها أن تحكم قبضتها على المنطقة ونفطها.

هذه المقاربة التي ولدت خلال أزمة الطاقة في السبعينات وأعيدت صياغتها منذ ذلك الحين على يد العديد من أجيال صانعي القرار، تجد اليوم أشرس تعبير عنها في إدارة الرئيس بوش، الذي من خلال خطة لاجتياح العراق وإقامة نظام تابع لواشنطن فيه اقترب أكثر من أي من أسلافه من تحويل منطقة الخليج إلى محمية أميركية.

وفق المنظار الجيو سياسي الذي يوجّه السياسة الأميركية الحالية نحو العراق، فإن المفتاح الأساسي للحفاظ على الأمن القومي يكمن في الهيمنة على العالم والسيطرة على كل المنافسين المحتملين. وبغية تحقيق هذا الهدف يجب على الولايات المتحدة أن لا تكون قادرة على نشر قواتها العسكرية في أي مكان وفي أي وقت فحسب، بل عليها أيضاً أن تتحكم بالموارد الرئيسية وعلى رأسها النفط وخصوصاً نفط الخليج. وبالنسبة إلى مجموعة الصقور التي ترسم سياسة البيت الأبيض والبنتاغون، فإن المنطقة حيوية جداً، ليس فقط بسبب حصتها من موارد النفط الأميركية (فقد أصبحت مصادر أخرى أكثر أهمية مع الزمن) بل لأنها تسمح لأميركا بالاحتفاظ بالقفل الذي يغلق باب الوصول إلى الطاقة أمام أي منافسين محتملين. فالإدارة الأميركية بحسب سفيرها السابق في المملكة العربية السعودية «شاس فريمان» مأخوذة بالفكرة التي توحي بأن نهاية الحرب الباردة جعلت منها قادرة على فرض إرادتها على العالم، وأن من يملك القدرة على رسم الأحداث عليه أن يقوم بواجبه. «إنها الأيديولوجية المتحكمة بالعقل السياسي الأميركي».

العراق، من هذا المنظار، هو الثمن الاستراتيجي أو المكافأة ذات الأهمية التي لا توازى. على عكس النفط في حقول ألاسكا المتجمدة والنائية بفعل المسالك الصعبة في آسيا الوسطى أو المطمورة تحت البحار الهائجة، فإن النفط العراقي طريقه سهل جداً وكلفة البرميل منه أقل من 50، 1 دولاراً هي أدنى كلفة إنتاج في العالم.

لقد سبق أن قامت الشركات الغربية في الأشهر القليلة الماضية بعقد لقاءات مع معارضين عراقيين في المنفى في محاولة للحصول على حصتها من قالب الحلوى. ولكن في حين تأمل هذه الشركات جني الأرباح من العراق المحكوم من قبل أميركا، فإنها ليست دون شك وراء هذا الدفع باتجاه إزالة صدام حسين. بل العكس فإن العديد من أصحاب هذه الشركات يبدون قلقهم العميق من تداعيات الحرب، من بين هؤلاء أيضاً نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني والرئيس بوش نفسه وكلاهما من رجال الأعمال السابقين في مجال النفط. لكن الإدارة الأميركية لا تتطلع إلى الخليج من أجل الأرباح المادية التي يمكن جنيها منه فقط بل هي تفكر أبعد من ذلك بكثير. «السيطرة على العراق هو للتحكم بالنفط على أنه مصدر للقوة أكثر منه مصدراً للوقود». كما يعبر عن ذلك البروفسور مايكل كلير أستاذ دراسات الأمن العالمي والسلام في معهد هامشير الذي يوضح أن «السيطرة على الخليج العربي تعني السيطرة على أوروبا واليابان والصين».

منذ صدمات النفط في السبعينات، بدأت الولايات المتحدة بثبات بترسيخ عضلتها العسكرية في الخليج، من خلال بناء القواعد والمنشآت العسكرية وإبرام صفقات بيع الأسلحة والدخول في شراكات عسكرية وهي اليوم تنوي إحكام قبضتها في المكان الذي سيصبح مركز ثقل توازن القوى في العقود المقبلة. فمن خلال إحتلال

العراق ستتمكن إدارة بوش من تثبيت هندستها وتصميمها الطويل الأمد الذي رسمته للعالم.

«إنها خطة كيسنجر»، هذا ما يؤكده أحد الدبلوماسيين الأميركيين السابقين جايمس آكينز الذي تعلم درساً قاسياً حول سياسات النفط عندما كان مبعوثاً خاصاً في الكويت والعراق وفي ما بعد سفيراً في السعودية، خلال أزمات النفط في العامين 1973 و1974. لقد اعتقد آكينز أن «مخطط كيسنجر قد دفن» لكنه اكتشف أنه عاد للحياة من جديد. وقد دفع ثمن هذا الخطأ عندما اعتبر في أحد تصريحاته على التلفزيون أن ما كتب في صحيفة «هاربرز» تحت اسم مستعار بعنوان: «نستطيع حل كل مشاكلنا السياسية والإقتصادية بالإستيلاء على حقول النفط العربية» تعليقاً على هذا المقال «إن أي شخص يقترح ذلك هو إما مجنون أو مجرم أو عميل روسي». ليكتشف في ما بعد أن من كتب المقال هو المستشار في البنتاغون وبإيعاز من المسؤول المباشر عنه أي وزير الخارجية الذي كان في حينه هنري كيسنجر، فأقيل آكينز من منصبه بعد عام. لم يعترف كيسنجر أبداً أنه من أوصى بهذا المقال ومقالات أخرى لكنه وفي مقابلة مع صحيفة «Business Week» في نفس العام أي العام 1975، وجّه تهديداً مبطناً للسعوديين عندما حاولوا رفض تخفيض أسعار النفط، حين قال: بإمكاننا شنّ حرب سياسية عنيفة ضد السعودية وإيران، وبمقدورنا أن نطيح باستقرارهما السياسي وحتى أمنهما إذا لم يتعاونا».

نورد هذه التفاصيل لتحديد التاريخ الفعلي الذي بدأت فيه الخطة الأميركية ومسار تطورها، وما ورد يثبت لنا أن ما يجري اليوم ليس وليد سنوات بل خطة استراتيجية تعود إلى عقود خلت.

ففي بداية السبعينات كان الوجود الأميركي العسكري في منطقة الخليج شبه معدوم. وبدأت فكرة السيطرة على النفط مع أول أزمة، تراود أوساط المثقفين الموالين لإسرائيل والمعروفين بدائرة الصقور، ومن بينهم سيناتور واشنطن الديمقراطي هنري جاكسون وسيناتور نيوريورك دانيال باتريك. وأطلق على تيارهم تعريف «المحافظون الجدد» ولعب هؤلاء أدواراً مهمة في وزارة الدفاع في عهد الرئيس رونالد ريغان في الثمانينات. وهم اليوم يشغلون عشرات المراكز الحساسة في البيت الأبيض والبنتاغون ووزارة الخارجية وعلى رأسهم ريتشارد بيرل رئيس مجلس سياسة الدفاع، الهيئة المؤثرة جداً في البنتاغون، ونائب وزير الدفاع بول وولفو ويتز. وفي رأس الهرم لهذه المجموعة يأتي نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد اللذين تجمعهما صلة وثيقة جداً، بما أن الرجلين عملا معاً في البيت الأبيض في إدارة الرئيس جيرالد فورد في أواسط السبعينات. ولعل لهذا التيار كان التأثير الأكبر في تشجيع ديك تشيني على دعم قرار الحرب عندما كان وزيراً للدفاع في عهد بوش الأب إبّان حرب الخليج في العام 1991.

خلال تلك الأعوام، وبالأخص بعد حرب الخليج عملت القوات الأميركية بثبات على إرساء نفوذها في الخليج والمنطقة المحيطة بدءاً بالقرن الأفريقي وصولاً إلى آسيا الوسطى وتحضيراً لاجتياح العراق واحتلاله، إعتمدت الإدارة الأميركية الخطوات التي خطط لها صانعو السياسة الخارجية والعسكرية منذ ربع قرن.

الخطوة الأولى: قوة الانتشار السريع

في العامين 1973 و1974 ومجدداً في العام 1979، أدت

الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط، الأمر الذي دفع إلى تركيز الإهتمام على منطقة الخليج. وفي كانون الثاني/يناير من العام 1980، إعتبر الرئيس الأميركي جيمي كارتر منطقة الخليج، منطقة نفوذ أميركي، خصوصاً ضد أي وجود سوڤياتي، وأعلن ما حرفيته «ليكن موقفنا واضحاً للجميع، إن أي محاولة من قبل أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سوف تعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية. ومثل هذا الإعتداء سيتم دحره بكل الوسائل المتاحة، بما فيها القوة العسكرية». ولدعم هذا الموقف الذي عرف في ما بعد بعقيدة كارتر أنشأ هذا الأخير لواء «قوة الإنتشار السريع» وهي من الوحدات العسكرية القادرة على نشر آلاف الجنود الأميركيين في منطقة الخليج في حال نشوب أية أزمة.

الخطوة الثانية: القيادة المركزية

في الثمانينات، وتحت إدارة الرئيس ريغان، بدأت الولايات المتحدة الضغط على دول الخليج، لتسمح لها ببناء قواعد ومنشآت دعم وتسهيلات على أراضيها. وتحولت قوة الإنتشار السريع إلى القيادة المركزية وهي سلطة عسكرية جديدة، تحت قيادة مستقلة، مهمتها تولي مسؤولية شؤون الخليج والمنطقة المحيطة من شرق إفريقيا إلى أفغانستان. وحاول الرئيس ريغان تنظيم «توافق استراتيجي» وتشكيل حلف مناهض للإتحاد السوڤياتي ضم إسرائيل وتركيا والمملكة العربية السعودية. وفي مطلع الثمانينات باعت الولايات المتحدة للسعوديين أسلحة بمليارات الدولارات، من طائرات آيواكس AWACS للتجسس إلى مقاتلات الـ أف 16 . وفي العام 1986، في أوج الحرب بين العراق وإيران شكلت البحرية الأميركية أسطولاً

خاصاً أطلقت عليه اسم الحملة المشتركة للشرق الأوسط «Force M. E. Joint Task» مهمته حماية ناقلات النفط في مياه الخليج. وهكذا وسعت أميركا تواجدها البحري في المنطقة وازداد أسطولها من أربع سفن حربية إلى أكثر من 40 حاملة طائرات وسفن حربية.

الخطوة الثالثة: حرب الخليج

حتى العام 1991، كانت الولايات المتحدة غير قادرة بعد على إقناع دول الخليج العربي بالسماح بوجود أميركي دائم على أراضيها. في هذه الأثناء، بدأت السعودية، مع الحفاظ على علاقتها الوثيقة بأميركا، بتنويع صلاتها العسكرية والتجارية. وفي الوقت الذي وصل فيه شاس فريمان إلى السعودية، كسفير لبلاده في السعودية، في أواخر الثمانينات، كانت الولايات المتحدة قد تراجعت إلى المرتبة الرابعة في لائحة الدول التي تمد المملكة بالسلاح. ويشير فريمان إلى أنها تخلفت أيضاً في مجال التبادل التجاري مع المملكة وحلّت بعد بريطانيا وفرنسا والصين. تبدل كل ذلك مع حرب الخليج الأولى إذ لم تعد السعودية والعديد من الدول الخليجية الأخرى تمانع الوجود الأميركي العسكري المباشر، فتوافدت الحشود العسكرية الأميركية، وعملاء بيع الأسلحة ووحدات بناء المنشآت وفرق المساعدة العسكرية. أعادت حرب الخليج على حد قول فريمان السعودية إلى الخارطة كما أعادت إحياء علاقة كانت قد تآكلت بشدة بين البلدين.

في خلال السنوات العشر التي أعقبت الحرب، بلغت مبيعات الأسلحة الأميركية إلى السعودية، بحسب إحصاءات الهيئة الفدرالية لتجمع العلماء الأميركيين Federation of American Scientests، 43 مليار دولار. كما وصل حجم تسليح الولايات المتحدة للكويت وقطر والبحرين والإمارات المتحدة العربية 59 مليار دولار.

وقبل عملية عاصفة الصحراء، لم تمنح القوات العسكرية الأميركية حق إنشاء مراكز لمخزونها الاحتياطي من الإمدادات العسكرية إلا في منطقة نائية على المحيط الهندي. بعد الحرب بدأت كل دولة في المنطقة، تقريباً بإقامة مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة، وفتحت أراضيها لاستضافة القوات البحرية والجوية الأميركية، ومنحتها حق التمركز المسبق. هذا ما دفع وليام كوهن الذي كان وزير الدفاع في تلك الحقبة إلى الإعلان عن فخره بالقول «إن وجودنا العسكري في الشرق الأوسط تضاعف بشكل جذري في العام 1995».

تعزيز آخر للوجود الأميركي في المنطقة جاء عن طريق إعلان الفرض الأحادي الجانب من قبل أميركا وبريطانيا للمناطق المحظورة للطيران في شمال وجنوب العراق في العام 1991، وكانت هذه المناطق حكراً للطلعات الجوية الأميركية إنطلاقاً من قواعدها في تركيا والمملكة العربية السعودية. كذلك أنشأت الولايات المتحدة مراكز رادار ورصد مكثفة في كل من انجيرليك في تركيا لمراقبة منطقة الحظر الجوي الشمالية في العراق، وفي مناطق تحيط بالعاصمة السعودية الرياض لمراقبة منطقة الحظر الجوي الجنوبية. ومؤخراً، تم إنجاز بناء مركز قيادة أميركية مجهز بأحدث ما توصلت إليه الترسانة الأميركية من تكنولوجيا فائقة التعقيد والتطور، بالقرب من الرياض.

وخلال العامين الماضيين (2001 ـ 2002)، أتمت أميركا بشكل سري بناء مجمع آخر من هذا النوع في قطر. ومن المعروف أن هذه المنشآت تتمتع بقدرات إنجاز عمليات ومهمات تفوق بكثير قدرة السعودية على القيام بها منفردة.

الخطوة الرابعة: أفغانستان

الحرب في أفغانستان، الحرب المفتوحة على الإرهاب التي سمحت للولايات المتحدة بشن ضربات في اليمن وباكستان وأماكن أخرى كلها خطوات متسلسلة من خطة مدروسة أدت إلى مزيد من تعزيز القوة الأميركية في المنطقة. كما ساهمت هذه الإنجازات في كسب الإدارة الأميركية موافقة الكونغرس على زيادة ميزانية الدفاع التي وصلت إلى 400 مليار دولار بعد أن كانت 300 مليار في العام 2000، كانت الحصة الأكبر منها والتي تبلغ نحو 60 مليار دولار مخصصة لدعم القوات الأميركية في الخليج العربي ومحيطه. وهكذا توسعت المنشآت العسكرية لتمتد من جيبوتي في القرن الأفريقي إلى جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي، مروراً بعمق آسيا الوسطى وصولاً إلى الجمهوريات السابقة للإتحاد السوفياتي التي بقيت حتى وقت طويل مناطق مغلقة ومنها أوزبكستان وكازاخستان، لتتابع شبكة القواعد والمنشآت العسكرية الأميركية امتدادها من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر.

الخطوة الخامسة: العراق

قد تكون إزاحة صدَّام القطعة الأخيرة في الأحجية لإتمام أطر السيناريو الذي وضعته أميركا نصب أعينها لتثبيت وجودها الإمبريالي. ومن الغباء الاعتقاد بأن أميركا اجتاحت العراق لمجرد التخلص من طاغية وتحقيق الديمقراطية ومن ثم العودة بأدراجها، هذه المزاعم الأميركية التي تطلقها أمام المجتمع الدولي ينفيها كل ما يتداوله المسؤولون الأميركيون في ما بينهم، سواء في السر أو في العلن. يكفي سماع بعض ما يفصحون عنه للإعلام أحياناً، منها مثال بسيط

وهو ما جاء على لسان الخبير الاستراتيجي روبرت كاغان في «مشروع العصر الأميركي الجديد» وهي جمعية تضم بين صفوفها الصقور من صانعي السياسة الخارجية الأميركية من أمثال المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية جايمس وولسي ونائب الرئيس الأميركي ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائب رئيس الأركان في الجيش الأميركي لويس ليبي ومدير شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي إيليوت أبرامز وزالماي خليل زاده صلة الوصل والارتباط بين البيت الأبيض ومجموعات المعارضة العراقية.

يعبر كاغان خير تعبير عن التوجه الحقيقي للإدارة الأميركية أو على الأقل لتيار المحافظين الجدد الذي يلقي بثقله كما رأينا من خلال المناصب السياسية الرفيعة، عندما يقول من المرجح جداً أن تبقي الولايات المتحدة على قواعد عسكرية في العراق، فنحن قد نحتاج إلى تكثيف قواتنا في الشرق الأوسط لمرحلة طويلة.

فالمشاكل الإقتصادية التي قد نواجهها سوف تنجم عن اختلال في إمداداتنا بالنفط. لذلك فإن الإبقاء على قوة في العراق سيجنبنا هذه المشاكل.

هذا هو أيضاً لسان حال العديد من المنظمات الموالية لإسرائيل والتي تربطها بهذا التيار المحافظ صلات وثيقة، لا سيما منها الفكر الأيديولوجي الذي تكوَّن خلال إدارتي نيكسون وفورد، والذي يتركز على إحياء خطة العام 1975. ويرى هذا التيار كما يعبر كاغان «أن تنفيذ الخطة سيصبح أسهل» عندما نمتلك العراق، لقد أصبحت الكويت وقطر والبحرين أيضاً ملكنا، ما زال أمامنا فقط المملكة السعودية وبعدها تسقط الإمارات المتحدة تلقائياً.

الخطة السادسة: النفط

في صيف 2002، عقد مجلس سياسة الدفاع وهو كناية عن لجنة استشارية من المسؤولين الرفيعي المستوى والجنرالات مهمتها إسداء النصح للبنتاغون حول أطر السياسة العامة، عقد هذا المجلس إجتماعاً مغلقاً استضاف فيه المحلل الاستراتيجي لورانت موراويك، وأحدث هذا اللقاء ضجة كبيرة وموجة من الانتقادات بعدما تسرب للإعلام ما دار فيه من أفكار طرحها هذا المحلل وتقضي باعتبار المملكة السعودية محوراً من محاور الشر واقتراح إستبدال العائلة المالكة أو الإطاحة بها. وأثار أيضاً فكرة احتلال الولايات المتحدة لحقول النفط السعودية.

ما يجب ذكره هو أن هذا المحلل ليس طيراً يغني خارج سربه بل هو واحد من المدرسة التي تضم شريحة كبيرة من المفكرين والسياسيين الذين يعتبرون أن كل دول الخليج هي دول غير مستقرة وفاشلة ويصرون على أن الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تملك القوة لإعادة تنظيم هذه الدول وإعادة بنائها. لذلك يشددون على ضرورة الحفاظ على القواعد العسكرية في المنطقة ليس من منطلق الدفاع عن الأنظمة بل لأنها تؤمن أيضاً بنى تحتية جاهزة للاستيلاء على دول المنطقة وحقولها النفطية في حال اندلاع أي أزمة.

ووزارة الدفاع ليست بعيدة عن هذه المنظومة وهي تملك في أدراجها خططاً جاهزة لاحتلال السعودية. من هذه الخطط تقرير أعدّه مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية CSIS عام 2001 الذي يضم بين مستشاريه وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر، وزير الدفاع السابق، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الـ CIA جايمز شليزنجر،

ومستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس كارتر، زبيغنيو برجنسكي. أشرف على الدراسة الواردة في التقرير مدير برنامج الطاقة في المركز وهو مسؤول سابق في الـ CIA روبرت آيبيل بعد تشكيل حملة لاستطلاع الآراء TASK Force، ضمت بين صفوفها أعضاء في الكونغرس وممثلون عن أرباب صناعة النفط من بينهم شركات آكرو، وشلّ وتيكساكو وBP وExxon Mobil وشركة American Petrolium.

حذر التقرير وهو تحت عنوان «الأطر الجيو سياسية للطاقة في القرن الـ 21» من أن العالم سيجد نفسه، لسنوات عديدة معتمداً على دول إنتاج نفط غير مستقرة، معرضة لاندلاع النزاعات والحروب في ما بينها أو حولها. وخلص إلى أن النفط، وهو الوقود الذي يغذي القوة العسكرية والخزينة الوطنية والسياسات الدولية، لم يعد بعد اليوم سلعة تباع وتشترى في إطار تحديدها كمورد تقليدي للطاقة، بل تحول النفط إلى العنصر الأساسي الذي يحدد رفاه المجتمع والأمن القومي والقوة الدولية. أما مدير برنامج الطاقة في المركز السيد آيبيل فلم يتوان عن القول دون إحراج: «إذا ما طرأ أمر ما في المملكة السعودية، إذا أزيحت العائلة الحاكمة أو إذا قرروا إيقاف إمدادات النفط، سيكون علينا أن ندخل المملكة».

الخطة القديمة الجديدة: النفط

من البديهي أن تشكل منطقة الخليج منطقة حيوية. ومما لا شك فيه أن أهميتها الاستراتيجية ستتنامى باطراد في العشرين سنة المقبلة. يكفي أن نعرف أن برميلاً من كل ثلاثة براميل من إحتياطي النفط في العالم مطمور تحت أراضي بلدين فقط هما المملكة العربية السعودية (259 مليار برميل) من الاحتياطي المتثبت من وجوده «المستكشف»

والعراق (112 مليار برميل). ولكن هذه الأرقام قد تكون متدنية جداً لأنه بحسب تقديرات الحكومة الأميركية فإن المخزون غير المستكشف أو المستغل بعد في العراق قد يصل إلى 432 مليار برميل.

مع استنفاذ الموارد النفطية في العديد من المناطق الأخرى من العالم وبشكل خاص في الولايات المتحدة وبحر الشمال، فإن مخزون السعودية والعراق من النفط يصبح فائق الأهمية، وهو واقع تنبهت له إدارة سياسة الطاقة القومية التي أشارت في العام 2001 في تقرير لها حول مستقبل الطاقة «أنه مع حلول العام 2020، سيشكل الخليج مورداً لـ 54 إلى 67 في المئة من نفط العالم، مما يجعل هذه المنطقة حيوية جداً للمصالح الأميركية. وبحسب محلِّل أسواق النفط في إدارة إحصاءات الطاقة EIA فإن الطاقة الإنتاجية للملكة العربية السعودية سيرتفع من 4،9 مليون برميل يومياً في الوقت الراهن إلى 22،1 مليون على مدى العقدين المقبلين، أما العراق الذي بلغ إنتاجه في العام 2002 ما يقارب مليوني برميل يومياً فيستطيع أن ينتج ضعفي هذه الكمية في العام2020 .

سد الطريق على أوروبا والصين

غير أن تأمين الموارد النفطية لبلدهم ليس الموضوع الذي يقلق واضعو الاستراتيجية الأميركية ويحتل المرتبة الأولى في إهتمامهم. إذ عمدت الولايات المتحدة منذ عقود إلى تنويع مصادرها من النفط، منها فنزويلا ونيجيريا والمكسيك وبلدانٍ أخرى تتنامى في أهميتها. ولكن بالنسبة لأوروبا الغربية واليابان بالإضافة إلى قوى صناعية نامية في شرق آسيا فإن الخليج هو ذو أهمية قصوى، ومن يتحكم به سيملك في قبضته زمام السيطرة على العالم لعقود طويلة قادمة.

حالياً يصدِّر الخليج ثلثي نفطه إلى الدول الصناعية الغربية. ولكن مع حلول العام 2015 وبحسب دراسة أعدها مجلس الاستخبارات القومي التابع لوكالة الاستخبارت المركزية الـ CIA فإن ثلاثة أرباع 4/ 3 نفط الخليج سيتحول إلى آسيا وبشكل خاص إلى الصين. وهذا الاعتماد المتزايد للصين على الخليج سيحملها على تطوير علاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع دول مثل إيران والعراق.

ويتساءل التقرير: «هل من مصلحتنا ظهور منافس آخر للنفط في الخليج العربي؟»

أحد الدبلوماسيين البارزين، دايفيد لونغ الذي عمل في السعودية وتولى منصب مدير قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية في عهد إدارة الرئيس ريغان، يرد مقاربة إدارة الرئيس بوش للتحكم بالعالم إلى تاريخ سحيق وتحديداً إلى الفلسفة التي أطلقها الأميرال ماهان، الخبير الاستراتيجي العسكري الذي أطلق في القرن التاسع عشر الدعوة لاستخدام القوة البحرية لبناء إمبراطورية أميركية عالمية. ويرى هذا الدبلوماسي أن هذا بالضبط ما تنفذه أميركا اليوم، إنها عقيدتها الجيو سياسية الثابتة وهي الهيمنة على مقدرات العالم.

حتى بداية السبعينات، ارتدى النفوذ الأميركي في الخليج الطابع الصناعي بقيادة شركات مثل Exxon وموبيل وغولف وشيفرون التي كانت تنافس بضراوة شركة BP البريطانية وشل الألمانية الإنكليزية المشتركة. لكن في أواسط تلك الحقبة قامت العراق والمملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى بتأميم الصناعات النفطية وأقامت شركات تابعة للدولة لإدارة العمل في الآبار وخطوط النقل ومنشآت الإنتاج. هذه الإجراءات التي عززت سلطة الأوبك ومكنت هذه

المنظمة من فرض سلسلة من الزيادات الحادة في الأسعار، نبهت في المقابل صانعي القرار الأميركي إلى الخطر الداهم.

واليوم ينادي المزيد من خبراء الاستراتيجيات في واشنطن إلى تدخل مباشر من قبل الولايات المتحدة، لإيقاف صناعات النفط المؤممة وقد بدأت العديد من الوكالات مثل الـ CSIS (المذكور آنفاً) وشركات كبيرة مناقشات مكثفة حول خصخصة الصناعة النفطية في العراق. حتى أن بعضها وضع الخطط المفصلة لإجبار العراق والسعودية على فتح صناعات الغاز والنفط أمام الاستثمارات الأجنبية.

لهذا السبب حرصت إدارة بوش نفسها على عدم التحدث عما سيؤول إليه نفط العراق.

غير أن المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية بدأوا محادثات أولية حول المشاريع النفطية مع المعارضة العراقية في الخارج التي بدأت تكشف في تصريحاتها وتقاريرها أن الولايات المتحدة تريد إستخدام جزء من عائدات نفط العراق ثمناً لكلفة عمليتها العسكرية واحتلالها له. ولعل هذه هي أهم مشكلة تواجه واشنطن. وفي إجتماع عقدته أكبر شركات النفط الأميركية في خريف 2002 درست هذه الأخيرة كل الإمكانات المتاحة لخصخصة هذا القطاع في الخليج. وفي الخلاصة التي توصلت لها «إن تفكيك الشركات النفطية المملوكة من قبل الدولة، سيؤدي إلى فرض تغييرات سياسية في المنطقة». ويزعم التيار الداعم لهذه السياسة أن إحلال الديمقراطية الذي تسعى إليه أميركا يمكن أن يتحقق إذا تم إتخاذ الخطوات لسحب الإنتاج النفطي من أيدي الحكومات.

مع الاعتراف بأن هذا الهدف سيلقى مقاومة كبيرة من قبل

العرب وبأنه يحتاج إلى الكثير من التسويات والصفقات والتسويق له.

في غضون ذلك بدأ النقاش حول مَنْ مِنَ الشركات ستكون له الأفضلية وحول كيفية توزيع الحصص. والهدف الأول الذي تضعه هذه الشركات وأربابها جميعاً من صانعي القرار في البيت الأبيض وعلى رأسهم الرئيس بوش وديك تشيني وكوندوليزا رايس هو إلغاء العقود التي وقعتها شركة النفط التابعة للحكومة العراقية قبل الحرب مع كل من الشركات الأوروبية والروسية والصينية. وما يدور برأسهم هو إلغاء التأميم أولاً ومن ثم تقسيم النفط العراقي على الشركات الأميركية، التي ستكون بالتالي المستفيد الأول من الحرب.

معظم المرشحين الذين قد يقع عليهم الإختيار الأميركي لتولي الحكم بعد صدام حسين يوافقون على هذا المنحى وعلى رأسهم أحمد جلبي، زعيم «المؤتمر الوطني العراقي» الذي يتشكل من مجموعة الأرستقراطيين العراقيين الأثرياء الذين فروا من البلاد عندما أطيح بالحكم الملكي القامع لهذه المجموعة في العام 1958.

خلال زيارة له إلى واشنطن في خريف عام 2002، عقد جلبي لقاءات مع لا يقل عن ثلاث شركات نفطية أميركية عملاقة في محاولة لكسب دعمها. وجرت لقاءات مماثلة بين معارضين عراقيين في المنفى وشركات أميركية في أوروبا. وفي هذا الصدد كشف المدير المسؤول عن عمليات الشرق الأوسط في الشركة الأميركية العالمية Exxon، حتى العام 1997، أن جميع الشركات النفطية الكبيرة عقدت اجتماعات سرية مع الزعماء المعارضين في باريس ولندن وبروكسل. ليضمنوا تعاونهم في حال وصول واحد منهم للسلطة في أعقاب الحرب.

ولكن هذه الشركات تعرب في الوقت نفسه عن قلقها من تداعيات الحرب. وبحسب العديد من الخبراء ومديري هذه الشركات ومسؤولين سابقين في وزارة الخارجية «فإن شركات النفط عالقة في الوسط». وهم يخشون من أن تؤدي الحرب إلى فوضى عارمة في المنطقة وأن تقلب الدول العربية ضد الولايات المتحدة وشركات النفط الغربية.

من جهة ثانية، وبحسب الدبلوماسي الأميركي السابق دايفيد لونغ «وفي حال نجاح الاجتياح الأميركي للعراق، تريد هذه الشركات أن تكون من يحضر لإقتسام النفط».

ولعلهم أكثر المترقّبين خوفاً وحذراً، لأنهم ليسوا على يقين بأن هذه الحرب ستكون لصالح صناعتهم النفطية ويخشون ما قد ينجم عن هذه الحرب على المدى الطويل، خصوصاً في حال خرجت التوترات في المنطقة عن زمام السيطرة.

لقد بدأت هذه الحرب وما علينا سوى الإنتظار قليلاً لنثبت بالبرهان اليقين من صحة ما ورد في هذا المقال ومن زيف كل المزاعم الأميركية حول إحلال الديمقراطية والأمن في المنطقة. إن غداً لناظره قريب.

حرب العراق: الدوافع غير المعلنة(*)

أسلحة الدمار الشامل وإيواء التنظيمات الإرهابية ورفض الإلتزام بالقرارات الدولية وواجب التصدّي المبكّر للخطر الكبير الذي يمكن أن يشكّله العراق في مصادره العسكرية المستقبلية. هذه أهم الدوافع المعلنة للحرب على العراق. إلاّ أن ثمة دوافع أخرى غير معلنة وقد تكون أكثر صدقية وإلحاحاً:

كان الرئيس الأميركي الأسبق **جورج بوش** (الأب) اعتبر أن حرب الخليج الثانية (العراق ـ الكويت) أتت بمثابة «بوتقة» لـ «النظام العالمي الجديد». فهي، في رأيه، الحرب الأولى التي كرّست نهاية الحرب الباردة سواء لجهة التحالف الدولي الذي نظمته أو القرارات الدولية التي استظلتها أو الأسلحة الجديدة التي استخدمتها أو الشعارات السياسية التي أطلقتها إلخ. إلاّ أن هذا «النظام العالمي الجديد» لم يستطع أن يلقى الرعاية ذاتها على يد الرئيس **بيل كلينتون** الذي رفع شعار الإقتصاد الداخلي والرعاية عوضاً عنه.

(واليوم) يصرّ الرئيس **جورج بوش** (الإبن) على العودة إلى

(*) **المرجع**: د. شفيق المصري. مقالة نشرت في مجلة «الاقتصاد والأعمال». عدد تشرين الثاني / نوفمبر 2002 ص 46 ـ 47.

«البوتقة» ذاتها. فهل هذا يعني إحياءً للنظام العالمي الذي حاول الأب إفتراضه ولكنه عجز عن فرضه؟ وهل تصلح البوتقة ذاتها هذه المرة لصهر نظام عالمي آخر أكثر قابلية للصمود السياسي والإقتصادي والعسكري؟ وهل ثمة ارتباط بين حاجات الإقتصاد في الداخل وتطلعات إنقاذه من الخارج؟ وما هي الدوافع الحقيقة للإقدام على حرب العراق بعد أن أزالت كوابح الإحجام عن مغامرتها؟

أسئلة لا بد من إثارتها إلى جانب المسؤولية العراقية ذاتها. المسؤولية في رفض الإستجابة إلى القرارات الدولية المستندة إلى الفصل السابع - الذاتي الإلزام - من ميثاق الأمم المتحدة. والمسؤولية في عدم القيام برفع الذرائع أو تأجيل استحقاقها على الأقل. والمسؤولية في رفض إستجابة مطالب الكويت في كل ما يتعلق بالأسرى والمحفوظات والحدود، إلا أن الواقع الذي بات معروفاً أن هذه المسؤولية العراقية ليست في صلب الحوافز التي تدفع الإدارة الأميركية إلى الإصرار على حرب العراق.

السياسة الوقائية؟!

عندما أعلن الرئيس **جورج بوش** (الإبن) الاستراتيجية الأميركية المقبلة أكّد على عدد من النقاط الأساسية التي تتمحور كلها حول هدف واحد: أن هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يشهد تفوقاً نوعياً ومنفرداً للولايات المتحدة من أجل تعزيز كل مواقعها في كافة أرجاء العالم، كما يمثّل تحدّياً راهناً لفرض هذا المواقع على الجميع من دون إستثناء. ومن هنا كان مذهب الرئيس السياسي الجديد هو «السياسة الوقائية» التي لا تنتظر الخطر لكي يداهمها ومن ثم تواجهه وإنما تتصدّى لإمكانات هذا الخطر قبل أن يصبح قادراً على المواجهة.

وتعتبر الإدارة الأميركية، وفقاً لذلك، أن ثمّة دولتين في المنطقة الممتدة من شبه الجزيرة الهندية حتى شمالي أفريقيا وحوضي البحر الأحمر تشكّلان أو يمكن أن تشكّلا خطراً على المصالح الأميركية فيها وهما إيران والعراق. ومن هنا كان الإصرار الأميركي على ضرب العراق ـ وهو بالنسبة للجانب الأميركي الهدف الأسهل ـ ومن ثم إحتواء إيران ومحاصرتها.

فالحرب ضد العراق، إذن، تأتي تلبية لهذه السياسة الوقائية الأميركية. أما الذرائع الأخرى فإنها تشكّل الغطاء السياسي ـ العسكري لها.

هذا فضلاً عن إن الحرب ضد العراق تشكّل محاولة إنقاذية داخلية للإدارة الأميركية ذاتها. فعهد الرئيس **جورج بوش** بدأ يعاني ثلاث مشكلات ـ تحديات على الأقل. وإن لم يجد الرئيس الأميركي منفذاً لاحتواء هذه المشكلات فسيكون تفاقمها حائلاً ليس ضد تمديد الولاية الرئاسية وحسب وإنما ضد استمرار ما تبقى من هذا العهد أو استقراره:

ـ الفضائح المالية التي تناولت إدارة الرئيس الأميركي بشكل مباشر أو غير مباشر والتي تزامنت مع الأوضاع الشاذة ـ إفلاس وإحتيال ـ لبعض الشركات الأميركية الكبرى.

ـ أوضاع أجهزة الرقابة والأمن الأميركيين وضرورة تعزيزهما وإبعاد أية رقابة عن أعمالهما أو بالأحرى عن تقصيرهما الأمني في حالات متكرّرة.

ومن هنا تبرز الوتيرة الأميركية المرتفعة في ضرب العراق من أجل تحويل الأنظار عن هذه المشكلات من جهة ودفع الحياة

السياسية الأميركية، بما فيها المعارضة، إلى هذه الحرب والإنهماك بتفاصيلها من جهة ثانية. ويأتي التفويض الذي قرّره الكونغرس للرئيس الأميركي بمثابة الفرصة الذهبية التي يسعى إلى توظيفها بصرف النظر عن المساعي الدولية الأخرى للتهدئة ولا سيما إذا تراكمت التحديات الإقتصادية والسياسية الداخلية في وجهه.

النفط العراقي

إلاّ أن هذا الدافع، على أهميته الآنية الملحة، لا يشكّل الحافز الوحيد لضرب العراق وإنما يندرج مع الحوافز الأخرى الجيو إقتصادية المرتبطة بالعراق بالذات ولا سيما النفط وإعادة الإعمار. فالإحتياط النفطي العراقي (112 مليار برميل على الأقل) يشكّل ثاني أكبر إحتياط في العالم. ويبدو أن صانعي القرار الأميركي النفطي يرصدون هذا الإحتياط منذ فترة ويسعون إلى وضع اليد الأميركية العليا على جميع مقدّراته. هذا مع العلم أن العلاقات الأميركية - السعودية تعرّضت لبعض حالات الفتور بعد 11/ 9/ 2001 وتداعياتها المختلفة. وبدأ المراقبون الأميركيون يتدارسون السيناريوهات والبدائل، فقد سبق مثلاً لمعهد بايكر للسياسة العامة أن أصدر دراسة أكّد فيها «أنه لا بديل جاهزاً للنفط للسعودي ما لم يحدث تغيير جذري في سياسات الإستثمار في العراق». وتشير الأخبار إلى أن ثمة تنافساً حاداً قائماً حالياً بين عدد من الشركات الأميركية (موبيل وشيفرون) والفرنسية (توتال) والروسية (لوك أويل) وغيرها حول هذا الاحتياط العراقي وإنتاجه الضخم. وبذلك يبرز الإصرار الأميركي على الوصول إلى العراق وبسط اليد الأميركية العسكرية على سياسته وإقتصاده، وسيلة ضامنة للإستثمارات النفطية الأميركية. وكذلك يبرز التحفظان الروسي

والفرنسي مدفوعين أيضاً بهذه المصالح إلى جانب موقفيهما السياسيين المعلنين.

وتبدو مسألة إعادة إعمار العراق في الدرجة الثانية من إهتمام الإدارة الأميركية، فهي تراهن على أن ورشة إعادة الإعمار حتمية من حيث إستحقاقها بعد الحرب ومتوفرة من حيث تمويلها من عائدات النفط العراقي ذاته. وهي، لذلك، تشكّل الأداة الإنقاذية الثانية للإقتصاد الأميركي على أن تبقى الحكومة العراقية المقبلة ـ أي حكومة ما بعد صدّام حسين ـ في قبضة اليد الأميركية العليا. وليس من قبيل الصدفة ما نشرته صحيفة النيويورك تايمز: «إن البيت الأبيض أعدّ خطة لإحتلال العراق بعد سقوط صدام حسين تنص على تأليف حكومة عسكرية بقيادة أميركية... وهذه الخطة إنتقالية قبل تأليف حكومة مدنية منتخبة قد تستغرق أشهراً أو سنوات...».

وقد سبق لبعض المسؤولين في البيت الأبيض التأكيد على أنهم يريدون للعراق تجربة مماثلة للوضع في أفغانستان بعد حكم طالبان بحيث تأتي الحكومة المدنية بعد أن تتأكد القوات الأميركية من توفر الوجود الضروري للسلام والأمن، وذلك لأن «أميركا لا تذهب إلى هناك كي تغادر فوراً». ويبدو أن التجربة الأميركية لن تكون بعيدة عن الذي حصل في أفغانستان سواء لجهة إستبعاد أية مشاركة أخرى أوروبية (باستثناء بريطانيا) أو لجهة عدم توفير السلام والأمن أو لجهة عدم الإكتراث بتحقيق الأهداف الأخرى المعلنة كتدمير السلاح ذي الدمار الشامل وإدخال الديمقراطية... إلخ.

التحريض الإسرائيلي

كان من المنتظر أن تسعى إسرائيل إلى الإسراع في توظيف

حدث 11/ 9/ 2001 بما يتلاءم مع مصالحها الداخلية والأقليمية وحتى الدولية. ولذلك فإنها إستطاعت أن تستخدم عنوان «مكافحة الإرهاب» بما يضمن لها تأييداً أميركياً كاملاً وتعاطفاً أوروبياً متدرّجاً وسكوتاً عالمياً وعجزاً عربياً أيضاً. وكانت إسرائيل المحرّض الأول والأساسي للإدارة الأميركية في شنّ حرب على العراق من دون تردد ولا تأخير وذلك لعدد من الأسباب والأهداف الإسرائيلية:

فقد صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي (16/ 10/ 2002) أن تغيير النظام في العراق «سيجلب الإستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط ويشكّل تحذيراً لسورية وإيران لتنهيا دعمهما للإرهاب». وقال أحد القادة العسكريين الإسرائيليين أنه «إذا أقصي صدام حسين عن السلطة، فمن المرجّح أن يلقى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات المصير نفسه».

وضرب العراق يساعد إسرائيل على فرض شروطها في المنطقة بأسرها بعد أن باتت الشريك العملاني الوحيد لأميركا في حربها على العراق، وبعد أن استطاعت الحصول على كل ما تريده من الإدارة الأميركية عشية الإستحقاقين الكبيرين: الحرب والإنتخابات.

أما بالنسبة للتنسيق العملاني الإسرائيلي ـ الأميركي فهو قائم على قدم وساق بدءاً بايواء بعض الأسلحة والآليات العسكرية الأميركية في إسرائيل ومروراً بقيام ضباط ارتباط من الجانبين وتبادل الخبرات والمعلومات بينهما ووصولاً إلى تعهد أميركي واضح وملزم في ضمان سلامة إسرائيل من الصواريخ العراقية الموجّهة إليها.

خطة «الترانسفير»

ولعلّ الهدف الأكثر خطورة في هذا التنسيق الأميركي ـ الإسرائيلي هو «الترانسفير» أيّ دفع الفلسطينيين إلى أماكن أخرى

مجاورة، وقد تكون العراق واحدة منها. ولعلّ البيان الذي وقعة 97 أكاديمياً في 23/ 9/ 2002 أوضح دليل على ذلك. فقد أعلن هؤلاء أنهم «قلقون جداً بإزاء الدلائل التي تشير إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد تعمد إلى إستغلال «فوضى الحرب لكي ترتكب مزيداً من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني وهي جرائم قد تصل إلى حدّ التطهير العرقي الكامل...».

وسواء إستطاع الجانب الإسرائيلي أن يوفّر من خلال «الترانسفير» إلى العراق أو سواه من الدول العربية حلاً للمشكلة الديمغرافية التي يواجهها أم لا، فإنه حريص على الإستفادة الكاملة من الوضع الأميركي الراهن ولا سيما في ضوء الفتور الحاصل مع جميع الدول العربية من جهة أو عشية الإنتخابات الأميركية من جهة ثانية أو الحاجة العملانية الأميركية للمساعدة الإسرائيلية من جهة ثالثة. ولإسرائيل مطالب إقتصادية وعسكرية ومالية عدة وقد نجح شارون، كما قيل، في الحصول على معظم هذه المطالب إنقاذاً للإقتصاد الإسرائيلي المنهار مع إستمرار الإنتفاضة الفلسطينية، وتوفيراً لسلامة إسرائيل من خلال حرب العراق وتداعياتها المختلفة.

وإذا صحّ القول أن كل حرب إقليمية تنتج ترتيبات معينة لحلّ النزاع العربي ـ الإسرائيلي أو لإحتوائه، فلعلّ حرب العراق الوشيكة تنتج ترتيبات إسرائيلية ـ أميركية موحّدة لفرض الخريطة السياسية الأمنية للمنطقة بأسرها.

نفط العراق وعاصفة الحرب الأميركية(*)

عندما حذر سير جورج براون أميركا من الانفراد بالنفط العراقي بعد الحرب منبهاً إلى ضرورة احترام أصول اللعبة التنافسية أراد، ربما عن غير قصد، نبش التاريخ والتذكير بحملة إعلامية شديدة اللهجة شنتها الصحافة الأميركية بداية العشرينات من القرن العشرين على شركته «بريتيش بتروليوم» ونظيرتها الفرنسية «كومباني فرانسيز دي بترول» حين حاولت بريطانيا وحليفتها فرنسا فعل الشيء نفسه بعد نجاحهما في تمزيق الدولة العثمانية وتقاسم أوصالها وثرواتها وفي مقدمها نفط بلاد ما بين النهرين.

قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى التي قدمت لبريطانيا إنتصاراً ساهم العرب في صنعه ليقعوا لاحقاً في «الخديعة الكبرى» لم يكن النفط العراقي الإهتمام الأول لشركة «بريتيش بتروليوم» التي كانت تأسست، تحت اسم «الشركة البريطانية ـ الفارسية» بعد سنة من اكتشاف وليم دارسي النفط في إيران عام 1908، بل لم يكن ضمن أولويات الحكومة البريطانية التي كانت قررت للتو تحويل اسطولها من الفحم إلى النفط وتملكت حصة غالبية في الشركة الغضة إلا أنها

(*) المرجع: محمد خالد (نيويورك). دراسة نشرت على حلقات في جريدة «الحياة». من 27/ 3 حتى 30/ 3/ 2003 .

سمحت لحليفتها فرنسا، في إتفاقية «سايكس بيكو» السيئة الصيت بالحصول على جل المناطق الغنية بالنفط في شمال العراق.

وذكر مراقبون يخشون أن يكون النفط الهدف الأساسي للحرب الجديدة على العراق، مثل جيمس بول من «منتدى السياسة العالمية» في نيويورك، أن بريطانيا دفعت بجنودها إلى العراق عام 1916 لا لضمان منفذ بري إلى أسواق الهند وحسب بل لإدراكها فداحة الخطأ الذي ارتكبته مع حليفتها في شأن شمال العراق. إلا أن فرنسا عرفت كيف تضمن حصتها من ميراث الرجل المريض. وقبل اكتشاف دارسي الشهير نفط كركوك عام 1927 كانت أسست شركتها الوطنية لمشاركة «بريتيش بتروليوم» في مشاريع النفط العراقي. كذلك نشرت الدورية المخضرمة «أتلانتيك» التي تصدر في بوسطن منذ قرن ونصف القرن، ما يعتبر التحقيق الأكثر جرأة وشمولية وطولاً عن تبعات الحرب على العراق، وخلصت إلى أن القضاء على النظام العراقي سيرتب على أميركا مسؤوليات أدبية ومادية جسام من شأنها أن تجعل العراق بمثابة الولاية الأميركية الـ 51. لكن عندما جاء الأمر للحديث عن الأمور الأخرى ذكّرت بحقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى ولم تجد ما يدعو للشك في أن النفط العراقي سيكون مسؤولية شركات النفط.

تقاسم النفط العراقي

ووقع النفط العراقي تحت مسؤولية شركات النفط للمرة الأولى حال تأسست «شركة النفط التركية» عشية الحرب الكبرى كمشروع بريطاني - ألماني. ومع خروج ألمانيا من اللعبة وانتقال ميراثها إلى فرنسا نجحت الحملة الإعلامية الأميركية في فرض إتفاق أعاد تشكيل فريق اللاعبين الأساسيين ليشمل «رويال داتش شل» وكونسورتيوم من

خمس شركات أميركية أهمها «ستاندرد أويل» (إكسون موبيل) علاوة على الشركتين البريطانية والفرنسية وحصل الشركاء على حصص متساوية بواقع 75، 23 في المئة لكل منهم.

وعكس الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في تموز (يوليو) 1928 بداية تحول في تشكيلة القوى العظمى أكثر مما عكس من نجاح حملة إعلامية، وإن كان ارتبط سريعاً بمصالح الشركات وتناقضاتها. وعلى رغم حصول شركة النفط التركية التي تحول اسمها لاحقاً إلى «شركة نفط العراق» على امتياز مدته 75 عاماً إعتباراً من عام 1925 بدت غالبية الشركاء، باستثناء الفرنسية المتعطشة للنفط على غير عجلة من أمرها، وتأخرت عملية تطوير الحقول العراقية نحو تسعة أعوام بعد إكتشافها.

ومع إنتهاء فترة التأخير وحل مشكلة النقل بمد خطي أنابيب إلى طرابلس (لبنان) وحيفا (فلسطين) منتصف الثلاثينات بدأت عمليات تصدير النفط العراقي إلى الأسواق الخارجية عام 1938، وبلغ متوسط الإنتاج العراقي آنذاك زهاء 82 ألف برميل يومياً وذلك قبل أن ينخفض بحدة بسبب ما جلبته الحرب العالمية الثانية من مخاطر إلى مياه البحر المتوسط، ثم إغلاق خط حيفا الأول وخط ثان ضخم قيد الإنشاء غداة قيام إسرائيل عام 1948.

وحمل مطلع الخمسينات تطورات بدأت بارتفاع إنتاج الحقول العراقية إلى أكثر من 400 ألف برميل يومياً، ومد خطي أنابيب للتصدير عبر الفاو (الخليج) وبانياس (سورية) وتوجت باتخاذ العراق الخطوات الأولى لفرض سيطرته على صناعته النفطية بتملك مصفاة صغيرة في كركوك من شركة نفط العراق والتعاقد مع متعهد أميركي

لبناء مصفاة جديدة قرب بغداد، وكذلك حذوه حذو السعودية وفنزويلا بالحصول على ضريبة بواقع 50 في المئة من كل الأرباح المحققة لشركات النفط العاملة في العراق.

لكن العراق لم ينعم طويلاً بتضاعف دخله. وفي سلسلة من التطورات التاريخية سجلتها مكتبة الكونغرس أقدمت شركات النفط عامي 1959 و1960 على خفض سعر نفط الشرق الأوسط في خطوة إنفرادية أثارت غضب قادة «ثورة 1958» الذين لم يكونوا في الأصل راضين عن السياسة التي انتهجتها هذه الشركات بحصر عمليات التطوير والإنتاج في 5 في المئة فقط من مناطق الإمتياز. وفي ما يعتبر رد فعل على ذلك كله إستضاف العراق مؤتمر أيلول (سبتمبر) 1960 الذي شهد ولادة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

وتتالت الأحداث سريعاً. وعلى رغم تأكيد شركات النفط مدى نفوذها وسطوتها في أحداث تأميم النفط الإيراني، إلا أن العراق أصدر أواخر عام 1961 قانوناً يقضي بمصادرة مناطق الامتياز غير المستغلة. وأتبعه أوائل عام 1964 بتأسيس شركة النفط العراقية التي أوكل إليها مهمة تطوير المناطق المصادرة ومنحها، بقوة القانون، حقاً حصرياً في تطوير الاحتياط العراقي، مضافا إليه صلاحية دعوة شركات النفط ومن ضمنها شركة نفط العراق لـ «المشاركة» في تطوير الإمتيازات القائمة.

وبات من الحقائق المشهورة أن شركات النفط سعت إلى تلقين العراق درساً قاسياً ليس على نمط السابقة الإيرانية، وإنما عبر خفض أسعار نفطه ومعدلات إنتاجه، مستغلة مسألة احتفاظها بحقوق الإمتياز في حقل كركوك الضخم، إضافة إلى مسؤولية نقل نفطه وتسويقه.

واعترفت هذه الشركات بمحاولاتها عندما وافقت لاحقاً على دفع مبلغ 350 مليون دولار كتعويض للعراق عن الخسائر التي لحقت به من جراء ممارساتها التسويقية.

وسبق الإعتراف إقتراح من «شركة نفط العراق» بزيادة الإنتاج والأسعار مقابل الحصول على تعويض عن مناطق الإمتياز المصادرة. وجاء ردّ العراق في قرار أعلنه في حزيران (يونيو) عام 1972 باستعادة المناطق الباقية من الامتياز، مطلقاً بذلك مساراً من المفاوضات الصعبة التي انتهت مطلع العام التالي باتفاق إعترفت الشركة بموجبه بحق العراق في تأميم صناعته النفطية. وكتعويض حصلت في المقابل على 350، 112 مليون برميل من نفط كركوك بلغت قيمتها آنذاك 300 مليون دولار وتصل في الراهن إلى قرابة 3 بلايين دولار.

لكن العراق، الذي استكمل فرض سيادته الكاملة على نفطه عام 1975 لم يغلق الباب أمام شركات النفط كأصحاب امتيازات إلا بعدما فتحه أمامها كشركاء ومتعهدين. وابتداء من عام 1967 تعاقدت شركة النفط العراقية مع شركات فرنسية وروسية وإيطالية ويابانية وهندية وبرازيلية بموجب «اتفاقات خدمة» التي تختلف عن الإمتيازات بحصر مهمة الشركة المتعاقدة بأعمال التنقيب والتطوير، بينما يتحمل البلد المضيف كل النفقات والمخاطر، ويلتزم كذلك ببيع النفط المكتشف لهذه الشركة بأسعار مخفضة.

وأثمرت إتفاقات الخدمة مساعدات روسية ساهمت في تطوير حقل الرميلة الشمالي الذي بدأ الإنتاج عام 1972 بمعدل يناهز 80 ألف برميل يومياً. وكذلك كشوفات جديدة حققتها «مؤسسة الأبحاث والنشاطات النفطية» (أوراب) وهي شركة تابعة للحكومة الفرنسية في قطاع كبير من جنوب العراق. وبدأت عمليات الإنتاج في القطاع

المذكور عام 1976 التي شهدت عملية إعادة تنظيم شاملة لصناعة النفط العراقية. وبعدما شكّلت سنة 1975 النهاية الفعلية لحقبة إمتيازات النفط، تعاظمت الحاجة لإعادة تنظيم صناعة النفط العراقية، وهو ما حدث اعتباراً من العام التالي مباشرةً، حيث شُكلت وزارة نفط جديدة لتسلم مهام إدارة أعمال التخطيط والبناء وعمليات تكرير النفط ومعالجة الغاز وتسويق منتجاته في السوق المحلية. ولكي تركز شركة النفط ومعالجة الغاز وتسويق منتجاته في السوق المحلية، ولكي تركز شركة النفط الوطنية جهودها في مجال الإنتاج، أنشئت لاحقاً مؤسسات متخصصة لتسويق النفط والإشراف على مشاريع البنية التحتية ومتابعة شؤون القطاعات النفطية الثلاثة الشمالي والأوسط والجنوبي.

وقد أنفق العراق، إبان الطفرة السعرية الأولى في النصف الثاني من السبعينات وحتى في أوقات التقلبات الحادة لاحقاً، بسخاء على مشاريع البنية التحتية لصناعته النفطية. وحسب وزارة النفط العراقية، تم في الفترة بين 1977 و1987 إنجاز 67 مشروعاً بكلفة 85، 2 بليون دولار إضافة إلى 19 مشروعاً آخر كلفتها 75، 2 بليون دولار قيد الإنشاء، ما ضاعف طاقات التكرير إلى 320 ألف برميل يومياً. وسبقتها طاقات التصدير بعد الإنتهاء من مشروع مد خط أنابيب رئيسي إلى مرفأ دورتويل التركي على البحر المتوسط عام 1977.

خط الأنابيب عبر تركيا

وفي غضون فترة قصيرة من تشغيل خط الأنابيب التركي كان العراق رفع إنتاجه إلى 5، 3 مليون برميل يومياً وصادراته إلى 2، 3 مليون برميل ليتأكد بذلك الدور المتعاظم للنفط في الإقتصاد العراقي، وهو دور ترسمه الأرقام المتاحة عن عائدات النفط التي لم تتجاوز 32

مليون دولار، 3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، عند موافقة شركات النفط على بند ضريبة الأرباح عام 1951، وتضاعفت مع بدء المرحلة النهائية من مفاوضات التأميم عام 1972، ثم قفزت إلى زهاء 26 بليون دولار، أو قرابة 50 في المئة من إجمالي الناتج المحلي عام 1980.

إلا أن الإنجاز الهائل الذي تحقق لصناعة النفط العراقية وجعل السبعينات عقد إزدهار ورخاء في العراق، أفرز أشياء كثيرة في آن معاً، من ضمنها، في رأي الإقتصادي عباس النصراوي من جامعة فيرمونت الأميركية، أن الحكومة العراقية أصبح في مقدورها إستخدام الثروة المستجدة وإنفاقها على هواها: في تجهيز القوات المسلحة وبناء أجهزة الأمن وتقديم الخدمات الإجتماعية والتوسع في الخدمة المدنية وكسب تأييد الجماعات والمناطق وشن الحروب.

والمؤكد أن الحرب العراقية ـ الإيرانية التي بدأت وقطاع النفط العراقي في أوجه، أواخر أيلول (سبتمبر) عام 1980 واستمرت طوال ثمانية أعوام متتالية، ألحق خسائر فادحة بالصناعة النفطية على طرفي الحدود. وبحلول عام 1982 وإعلان بغداد وقف إطلاق النار من طرف واحد، كان الإنتاج العراقي إنخفض إلى أقل من مليون برميل يومياً، ليحد بذلك من قدرة الحكومة العراقية على الإستفادة من الموجة الأخيرة لقوة الأسعار ويهبط بعائداتها النفطية إلى أقل من 40 في المئة مما كانت عليه في السنة الأولى للحرب.

المساهمات السعودية ـ الكويتية

ولم يبدأ الإنتاج العراقي بالتحسن، عبر مساهمات عينية سعودية وكويتية، إلا بعدما تراجع ثانية إلى نحو 900 ألف برميل يومياً عام

1983. لكنه عندما تجاوز مستوى 1،7 مليون برميل وكذلك حصته المقررة من قبل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) عام 1986، إصطدم هذه المرة بانهيار الأسعار العالمية الذي خفض عوائد العراق من جديد إلى أقل من 30 في المئة من مستواها عشية الحرب المدمرة مع إيران.

لكن أعمال تطوير قطاع النفط لم تتوقف. وشهد النصف الثاني من الثمانينات سلسلة من المشاريع العملاقة تركز أهمها في إنشاء بنية تحتية، وغالباً عبر تعاقدات مع شركات روسية، لاستغلال الغاز المهدور في حقول النفط لسد حاجات السوق المحلية من الطاقة. وتركزت هذه المشاريع كذلك في توسيع شبكة خطوط الأنابيب لدعم طاقات تصدير النفط الخام إلى الأسواق الدولية عبر مد خط فرعي للإرتباط بشبكة الخطوط السعودية ورفع الطاقة الإستيعابية للخط المار عبر الأراضي التركية.

ومع توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية في تموز (يوليو) 1988 وإضافة مراحل طموحة إلى مشاريع توسعة خطوط الأنابيب في عملية إعادة تنظيم جديدة لقطاع النفط بدأت في العام السابق، لاحظ مراقبون في صناعة النفط أن العراق إقترب من تحقيق هدفه في العودة *بإنتاجه إلى مستوى 3،5 مليون برميل يومياً*، سيما بعدما أحدث خبراء العراق تعديلات مهمة رفعت تقديرات حجم إحتياط النفط الخام المؤكد إلى قرابة 100 بليون برميل.

الطموحات الإنتاجية

وتعززت الطموحات الإنتاجية ومعها التصديرية بالتوقيع على إتفاق مع «تكنو إكسبورت» الروسية أواخر عام 1987 لتطوير حقل

«القرنة الغربي» الذي اعتبر أحد أهم الحقول الواعدة في جنوب العراق، وقدرت طاقته الإنتاجية القصوى بنحو 600 ألف برميل يومياً. وجاءت مساهمة إيجابية إضافية من الأسواق، إذ أن أسعار نفط «أوبك» التي إنهارت نهاية عام 1985 وفي غضون ستة شهور من زهاء 23 دولاراً للبرميل إلى أقل من 10 دولارات، بدأت في إستعادة بعض عافيتها عام 1987، أقله موقتاً.

إلا أن إقتصاديين عراقيين أكدوا أن طموحات الإنتاج والتصدير عكست واقعاً مؤلماً، إذ أن الحرب العراقية ـ الإيرانية التي وصفت يوماً بالحرب المنسية، قضت على آمال العراق بعقد ثان من الإزدهار والرخاء، بعدما أنهك دمارها إقتصاده وعملت نفقاتها، التي قدرت بزهاء 110 بلايين دولار، منها 102 بليون دولار للأسلحة والعتاد الحربي، على إستنفاد إحتياطه الضخم من العملات الصعبة ورهن عوائده النفطية لمتطلبات متعاظمة من أعباء الديون الثقيلة التي تراوح تقديراتها الراهنة بين 110 و140 بليون دولار.

ومن ضمن آراء كثيرة متشابهة في ما بلغ حد الكارثة بكل المقاييس، رأى نصراوي أن الحكومة العراقية التي إرتفعت عائداتها النفطية مع تحسن الأسعار عامي 1987 و 1988، بالمقارنة مع المستوى المتدني لعام *1986*، لكنها عادت إلى التذبذب وبدأت إنخفاضاً قبل نهاية 1988 وكررته في شكل أشد حدة في الشهور الأولى لعام 1990، ووجدت في غزو الكويت في آب (أغسطس) من العام المذكور أخيراً أقصر السبل للخروج من أزمة إقتصادية متفاقمة.

وما زال ما حدث بعد ذلك طرياً في الأذهان: قرار العقوبات الإقتصادية رقم 661 الذي جمد جل نشاط إنتاج النفط وتصديره حتى

الشهر الأخير من عام 1996، وحرم العراق من نحو140 بليون دولار من عائدات النفط في عقد التسعينات فقط، وتوقف عمليات الإستثمار في مشاريع النفط توقفاً كاملاً، أقله حتى أقرت الأمم المتحدة، منتصف 1998، أن قطاع النفط العراقي أصبح في «وضع مزر» وسمحت بإقتطاع 300 مليون من عائدات برنامج «النفط مقابل الغذاء» نصف السنوية لشراء المعدات وقطع الغيار.

وضاعفت الأمم المتحدة مخصصات قطع الغيار مرتين منذ عام 2000 لكن العقوبات الإقتصادية وآثارها المباشرة والطويلة الأجل ليست مستمرة وحسب، بل أن بعض المراقبين بات يعتقد أن رفعها سيضع العراق أمام مستحقات قد يعجز قطاع النفط عن الوفاء بها في الظروف الراهنة، سيما أنها تشمل تعويضات لحربي الخليج الأولى والثانية تصل قيمتها إلى 300 بليون دولار، من دون حساب الدين الخارجي الثقيل.

لكن العراق الذي بلغ ذروة الحضارة قبل آلاف السنين من إكتشاف النفط، وناله من ألوان الدمار ما عجزت حتى حوليات الحافظ بن كثير عن تسجيلها مفصلةً، يدرك، على ما يبدو، أن لا بديل عن النفط.

واجتذب «معرض تقنيات النفط والغاز» الذي نظّمه في أيلول/ سبتمبر 1999 أكثر من 50 شركة من كندا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا. وحتى الشركات الأميركية التي لا تزال واشنطن تحظر مشاركتها في قطاع النفط العراقي وجدت ترحيباً من قبل المسؤولين العراقيين الذين أكدوا تحمسهم للإستثمارات الدولية.

هذا، وقد حذر إقتصاديون من أن تجاوز أسعار النفط الخام

العالمية مستوى 30 دولاراً للبرميل في الأسبوع الأخير من عام 2002، و35 دولاراً للبرميل في الفترة السابقة لبدء العمليات العسكرية في العراق، لن يكون سوى صورة شديدة إلتواضع لما يمكن أن يحدث إذا خرجت الأمور عن نطاق السيطرة خلال الحرب على العراق، وتعرضت حقول النفط في الشرق الأوسط لهجمات تعطل وصول الإمدادات إلى الدول المستهلكة والأسواق العالمية لفترة يصعب التكهن بطول مدتها.

وقد جاء إحتمال تهديد إمدادات النفط في ما وصف بـ «السيناريو الأسوأ»، وذلك ضمن ثلاثة سيناريوات إقترحها منتدى الإقتصاد العالمي التابع لمؤسسة «مورغان ستانلي» أخيراً (قبل بدء العمليات العسكرية في العراق) وانفرد فيها عن ثلاثيات مشابهة للكثير من مراكز البحث الأميركية، وأبرزها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ليس بالتركيز على أسعار النفط أو الإنطلاق من حتمية وقوع الحرب بل في أن الفروق بين السيناريوات يمكن أن تكون أشد خطورة من المتوقع.

وعلى رغم ربط المستويات التي سجلتها أسعار النفط بأسباب طارئة مثل اضراب عمال النفط في فنزويلا، وأعمال الصيانة الواسعة النطاق في المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية في اليابان، وموجة البرد القارس في أوروبا وأميركا الشمالية وأماكن أخرى كثيرة من العالم، إلا أن الإقتصاديين أكدوا أن الأسعار، في المستقبل المنظور، ستكون أعلى حتى من المستويات التي توقعها المنتدى عندما نقلت أميركا تهديداتها في شأن العراق إلى الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) 2002.

ودرجت مراكز البحث الأميركية على إعطاء سيناريوات الحرب أسماء تنسجم مع مبتكريها، فهي حرب الضربة الخاطفة والمتوسطة والطويلة الأجل عند كبير خبراء مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ذي الخلفية العسكرية، لكنها إما حرب نظيفة أو عويصة عند الاقتصاديين في المنتدى الذين أفردوا السيناريو الأول من سيناريواتهم لاحتمال بقاء الوضع على ما هو عليه، أي استمرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بوضع أسواق النفط تحت سيطرتها المحكمة.

وافترض الإقتصاديون لسيناريو الوضع القائم أن يقدم «النظام العراقي» من التنازلات للإستمرار في البقاء، وأن تبقى أسواق النفط على حالها منذ الأزمة السعرية لسنة 1999 وتستمر «أوبك» كقوة منظمة وحيدة تهيمن عليها السعودية بفضل ما تتمتع به من ميزات مرونة الإنتاج وتهدف بشكل رئيسي لتقليل آثار تقلبات الأسعار.

ولفت الإقتصادي ريتشارد بيرنر وآخرون في تقرير خاص إلى أن «أوبك» ومنذ تلقت دعوة للصحوة من الأزمة الآسيوية وانعكاساتها الثقيلة على أسعار النفط، إعتباراً من منتصف عام 1998، أثبتت أنها تملك الوسائل الضرورية للحفاظ على الأسعار في نطاق سعري تم إختيار عناصره بحذر (22 إلى 28 دولاراً للبرميل)، مشيراً إلى أن هذه المستويات مرتفعة بما فيه الكفاية لمنح أعضاء «أوبك» عوائد مجزية، لكن من دون المخاطرة بدفع الإقتصاد العالمي إلى الركود.

وأكد الاقتصاديون أن زوال الأسباب المؤقّتة التي تقف خلف الموجة الأخيرة من إرتفاع الأسعار، لا سيما عودة الصادرات الفنزويلية وطاقات توليد الكهرباء في اليابان إلى حالتها الطبيعية، سيضغط على أسعار النفط لينخفض سعر خام القياس البريطاني

«برنت» (الذي اقترب من سعر سلة نفط «أوبك» في الأعوام الثلاثة الأخيرة بفارق راوح بين 65 سنتاً و25، 1 دولار للبرميل) إلى 24 دولاراً بحلول منتصف السنة الجديدة ثم يبدأ بالصعود مستمداً شيئاً من القوة من الإنتعاش المحدود المتوقع في الإقتصاد العالمي.

وفي تلخيص لنتائج سيناريو الوضع القائم توقع منتدى الإقتصاد العالمي الذي ترعاه مؤسسة «مورغان ستانلي» في نيويورك أن ينخفض متوسط أسعار مزيج «برنت» قليلاً إلى 5، 24 دولار للبرميل سنة 2003 محتفظاً بالجزء الأعظم من مستواه (71، 24 دولار) سنة 2002 ثم يرتفع إلى 6، 25 دولار سنة 2004 لكن المنتدى شدد على أن هذا السياق من التطورات النفطية أصبح مضجراً بحيث أن أحداً لم يعد يؤمن في إمكان إستمراره.

وكبديل محتمل تم طرح السيناريو الثاني، الذي أطلق عليه صفة «الحرب النظيفة»، واعتبر أن نجاح عمل عسكري خاطف بتغيير النظام في بغداد وتسهيل تدفق الاستثمارات الدولية إلى صناعة النفط العراقية قد يحدث تغييراً في توازن أسواق النفط على المدى الطويل، ووجد أن هذا التطور الهيكلي سيأتي من إنتهاء «أوبك» كلاعب مؤثر واشتغال المنافسة بين العراق والسعودية، في المدى المتوسط، على المركز الأول للمنتج المرن.

ولفت الإقتصاديون إلى أن تسريع عمليات الإنتاج العراقي من مستوياتها الراهنة قد يحتاج إلى فترة زمنية تمتد إلى سنوات عدة، وذلك بسبب ضخامة الإستثمارات المطلوبة لتمكين صناعة النفط العراقية من استعادة طاقاتها الإنتاجية، لكنهم، في المقابل، لم يستبعدوا إحتمال أن تنتهز الأسواق الفرصة التي تتيحها التغييرات

الهيكلية المستقبلية المفترضة لإحداث خفض فوري في مستويات المسار الطويل الأجل للأسعار.

ومع افتراض أن الضربة العسكرية ستكون خاطفة ونجاحها في تحقيق أهدافها المحددة في السيناريو الثاني، تركزت التوقعات في أن أسعار النفط ستقفز إلى مستوى 40 دولاراً للبرميل لكنها لن تستمر طويلاً في موضعها الجديد، إذ ستنخفض بحدة لتصل إلى 19 دولاراً للبرميل قبل نهاية السنة متأثرة بارتفاع الإنتاج قبل انتعاش الإقتصاد العالمي.

وتوقع الإقتصاديون أن يعمل انخفاض أسعار النفط على تعزيز الإنتعاش الإقتصادي المتوقع سنة 2004، ما سيساهم لاحقاً في تحسن الطلب العالمي على النفط وكذلك الأسعار التي ستتجاوز مستوى 20 دولاراً للبرميل أوائل السنة المذكورة. وفي المحصلة سينهي مزيج «برنت» سنة 2003 بمتوسط يزيد قليلاً على 24 دولاراً، سوى أن هذا المتوسط المهم لأسعار النفط العالمية على وجه الخصوص سينخفض إلى 7،21 دولار سنة 2004 دافعاً سلة «أوبك» إلى الحد الأدنى في نطاقها السعري.

لكن ماذا لو نجح العراق أو جماعات إرهابية في مهاجمة حقول النفط في الشرق الأوسط وأحالوها غير قابلة للإستخدام بسبب التلوث بالأسلحة البيولوجية أو الإشعاعات الذرية؟ يعتقد الإقتصاديون أن الوضع حينها سيكون شبيهاً بالتطورات النفطية لسنة 1973 وأن الاختلاف بين الحدثين سيتمثل في أن الوضع المستحدث سيكون غير قابل، جزئياً، للإصلاح إما لأسباب تقنية من حيث أن تنظيف الحقول سيكون مستحيلاً أو لأسباب إقتصادية بمعنى أن كلفة عمليات التنظيف ستكون مرتفعة إلى درجة الاستحالة.

وتضمن السيناريو الثالث سلسلة من التطورات النفطية تبدأ بارتفاع أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل (وهو المستوى الذي بلغته إبان الثورة الإيرانية سنة 1979 بالأسعار الراهنة)، وكذلك حدوث تغير كلي في طبيعة التوازن القائم في أسواق النفط. وسيضطر المنتجون من خارج «أوبك» لإعادة النظر في إستراتيجياتهم وستظهر بدائل النفط إلى الوجود، وسيصبح من المستحيل تجنب وقوع الإقتصاد العالمي في الركود وسينهار الطلب العالمي على النفط.

لكن سلسلة التطورات الخطيرة التي ستطاول الإقتصاد العالمي في المقام الأول، والمفترض أن تنجم عن خروج الحرب على العراق عن نطاق السيطرة لن تفلح، في رأي الإقتصاديين، في إعادة أسعار العقدين الأخيرين، وسيبلغ متوسط أسعار مزيج برنت 50 دولاراً للبرميل سنة 2003 وسينخفض لاحقاً إلى مستوى 44 دولاراً سنة 2004 .

نفط بلا خرائط... السياسة البترولية الجديدة لأميركا(*)

كان لافتاً للنظر إندفاع العديد من المحللين الأميركيين في شؤون البترول لطرح سيناريوهات عدة تطالب بإجراء تغييرات راديكالية في السياسة البترولية، وبالأخص تجاه منطقة الشرق الأوسط. وتعالت أصوات تطالب بسياسة متشددة وإجراءات حادة تتخطى المسائل البترولية إلى «تدخلات» في خصوصيات الدول العربية المنتجة للنفط، والتي ترتبط بعلاقة متميزة مع الولايات المتحدة الأميركية.

هذا من جانب، ومن جانب آخر دعت أصوات أخرى إلى ضرورة إتخاذ موقف شديد الحزم من منظمة «أوبك» بحيث تتقلم أظافرها تماماً ولا تعود لها أيه سيطرة على عملية «تسعير برميل البترول الخام».

هذه الأصوات خرجت من مراكز بحثية مرموقة، ومن جانب ساسة ودبلوماسيين أميركيين ذوي نفوذ، ورغم المقاومة التي بدت من أوساط أخرى داخل المجتمع الأميركي، فإن أصحاب الأصوات الأعلى هم القوى الأكثر تأثيراً حتى الآن.

(*) المرجع: عمرو كمال حمودة. «الأهرام». الجمعة 31/ 1/ 2003. ص 36.

جيفري جارتن عميد مدرسة الإدارة العليا بجامعة «ييل» كاتب شهير ويتمتع بمكانة كبيرة داخل الطبقة المثقفة الإنتلجنتسيا الأميركية، وله خبرة عملية في مجال الاستثمارات المصرفية.

كتب جارتن مقالاً مهماً في مجلة «بيزنس ويك» في أوائل عام 2003، يوضح بجلاء فكر الاتجاه الجديد للسياسة النفطية الأميركية. وقد طلب جارتن من الكونجرس الأميركي أن يعمل على إصدار تشريعات جديدة بالنسبة لملف الطاقة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الأميركي من النفط والغاز، وعلى صعيد آخر تقليل الإعتماد على النفط الخارجي، وتحديداً من دول الشرق الأوسط وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

يرى الكاتب أن الوقت قد حان لقرارات «قاسية» تدخل فيها إعتبارات السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ويوجه خطابه نحو الأهمية التي تتمتع بها الصادرات النفطية السعودية، وهي تشكل 14% من واردات الولايات المتحدة الأميركية البترولية مع ملاحظة أن لدى المملكة القدرة الإنتاجية الإضافية لحوالي 2 إلى 3 ملايين برميل يومياً، وهي تستخدم ذلك للحفاظ على استقرار السوق ولجم الأسعار عند مستويات معقولة.

ولكن خارج الإدارة الأميركية، حسب قول جارتن هناك صدمة لدى الخبراء السياسيين من وجود مواطنين سعوديين ضمن من ضلعوا في العمليات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وأنه لا يمكن الإستمرار في الإعتماد على هذا الحليف البترولي من غير إجراء تعديلات جوهرية تمس نظام التعليم وعملية المشاركة السياسية والنظام النيابي لدى المملكة العربية السعودية.

وليس ذلك بالأمر السهل، ولن يقبله النظام السعودي بمجرد الإشارة إليه. ومن ثم ينبغي على الإدارة الأميركية أن تستخدم ورقة النفط في الضغط.

والمنظومة المقترحة تتلخص في الجوانب التالية:

أولاً: أن تساعد واشنطن الإتحاد الروسي، في إطار تحالف إستراتيجي نفطي، على زيادة الإنتاج ثم زيادة الصادرات للتقليل من الدور البارز للمملكة السعودية كلاعب قوي، بل أقوى اللاعبين في السوق.

إن روسيا يمكنها أن تصبح أكبر منتج للبترول في العالم، بل ويمكن أن تزيد إنتاجها الحالي والبالغ 6،9 مليون برميل في اليوم بما يوازي نسبته 50 بالمائة خلال السنوات القليلة القادمة. على أن هذه الزيادة تحتاج إلى استثمارات كبيرة جداً تقدر بعدة مليارات من الدولارات لإقامة خطوط أنابيب وموانىء للتصدير وبنية أساسية للنقل. وإذا دخلت الشركات الأميركية في عملية استثمار نفطي كبير مع روسيا، فالأمر يتطلب تعديلات عديدة على النظام الضريبي وتحسين ظروف البيئة الاستثمارية الروسية وإيجاد نظام أرحب وأكثر ليونة للمشاركة في الأرباح. وفي تقدير الكاتب أن ذلك ممكن وأن الروس مستعدون لذلك، وفي المقابل تقوم الولايات المتحدة الأميركية بإعطاء أولوية لروسيا لتموين المخزون الإستراتيجي الأميركي بالنفط الروسي وعلى حساب الحصّة السعودية.

ثانياً: على الولايات المتحدة الأميركية أن تتوسع في مخزونها الإستراتيجي من النفط بحيث يغطي تسعين يوماً، ومعنى ذلك أن يزداد المخزون إلى مليار برميل أي مضاعفة الحجم الحالي ثم لا تكتفي

الولايات المتحدة الأميركية بذلك، بل تتولّى إقامة نظام متكامل على أساس شبكي وتحت القيادة الأميركية بين كبار مستوردي النفط وتحديداً الصين والبرازيل والهند، وبحيث يمكن استخدام هذه الشبكة في الضغط والتأثير مع أي تغير حاد في الأسعار. وكأن هذه الشبكة ستلعب دور «بوليصة التأمين» أمام خطر نقص الإمدادات وانفلات الأسعار.

ثالثاً: على إدارة الرئيس بوش تركيز أنظارها على تطوير وتعظيم منظومة الطاقة داخل الولايات المتحدة وذلك بتشجيع الطاقة البديلة من خلايا الوقود وعن طريق فرض ضرائب إضافية على محطات البنزين ولإصدار تشريع يرفع من رسوم إستخدام الطرق الطويلة.

مجلة «الإيكونوميست» البريطانية، والتي تتمتع بمصداقية وموضوعية معترف بها من كل الأوساط الإقتصادية تخالف وجهة النظر السابقة، وذلك بالتقرير المثير الذي نشرته مؤخراً تحت عنوان «إدمان البترول».

أجرى التقرير تحليلاً دقيقاً لوضع العرض والطلب العالمي على النفط خلال العقدين القادمين. وخلاصة التحليل أن الإعتماد العالمي على النفط السعودي يعتبر حقيقة لا يمكن القفز عليها، وأن حصة المملكة من الإنتاج العالمي سوف تزيد حتماً خلال السنوات القادمة، لأنها تمتلك أكبر احتياطي عالمي، وأن تكلفة الاستخراج لديها ما زالت أرخص بكثير من مناطق أخرى، وبالتالي فإن سعر البرميل يرتبط ارتباطا وثيقاً بكميات الإنتاج السعودي، علاوة على دور منظمة أوبك، والتي تلعب السعودية داخلها الدور القيادي.

وقد أشار التقرير عقب ذلك للإنتاج البترولي المتوقع لدول

منطقة الخليج العربي، والذي سيرتفع لقرابة 5، 12 مرة خلال الأعوام 2010 ـ 2020 وإلى قرابة سبعة ونصف مرة خلال الأعوام 2000 ـ 2010 مقارنة بمتوسط الإنتاج خلال الفترة 1980 ـ 2000، وهذه الكميات سوف تباع في السوق حتى لو ظهرت نظم ذات اتجاهات معادية للغرب. وقد يكون عنصر القلق الوحيد هو المدى القصير، فلو انقطعت الإمدادات بسبب الأزمات الطارئة التي ستؤذي بلاشك الإقتصاد العالمي والولايات المتحدة بشكل خاص.

ورغم ذلك ينتهي التقرير بضرورة أن تقلل أميركا من وارداتها النفطية من 11 مليون برميل يومياً إلى 5 ـ 6 مليون برميل.

ومن أهم الشخصيات التي صاغت السياسة الأميركية النفطية الجديدة «بيل ريتشارد سون» الأمين العام الحالي لحلف الأطلنطي، وقبل ذلك تولى وزارة الطاقة قبيل انتقاله لوظيفته الحالية... وعقب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر كانت له مساهمة فكرية حول ركائز الإستراتيجية البترولية الأميركية، حيث تضمنت ثلاث ركائز:

الركيزة الأولى: معارضة أي خفض في حجم الإنتاج النفطي بهدف رفع الأسعار، لأن ذلك يحمل ـ في رأيه ـ خطرا كبيراً يؤدي لضغوط تضخمية تبدأ وتطيل حالات الركود بالنسبة للإقتصاد العالمي.

الركيزة الثانية: أن الولايات المتحدة تعتمد على الآخرين في مجال الطاقة، فنصف ما يستهلك من البترول مستورد، وأيضا ربع ما يستهلك من الغاز الطبيعي، وبالتالي على الإدارة الأميركية، إعادة «تدقيق» سياستها تجاه الشرق الأوسط ومراجعة ضرورات وأولويات الأمن القومي للبلاد... ويضرب مثلا على ذلك ... بأنه من أجل فتح بعض الآفاق في إطار تحدي تقليص واردات النفط فإنه يتعين بناء

50 (خمسين) مشروعاً للطاقة النووية من أجل خفض استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 10 بالمائة فقط.

الركيزة الثالثة: تقليل الإعتمادية على نفط دول منظمة «أوبك» وتشجيع الإكتشافات البترولية في دول متباينة جغرافيا وسياسيا، وإقامة علاقات تحالف معها في مجال البترول والغاز... مثل المكسيك والنرويج وأنجولا ودول الجمهوريات الآسيوية الوسطى التي استقلت عن الإتحاد السوفياتي السابق، وأخيراً دولة الإتحاد الروسي، والشاهد أن العلاقات البترولية بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية قد شهدت تطورات إيجابية ومتسارعة، وفي إتجاه التحالف الإستراتيجي الذي يذكرنا بمفهوم تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وعودة للروح الإستعمارية في الرؤية الإستراتيجية للعالم.

فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين يجهز بلاده لتكون مصدراً موثوقاً للغاز والبترول لأوروبا، وكان قد رفض في ذروة أزمة 11 أيلول / سبتمبر أن يشترك في عضوية منظمة أوبك، وأعطى الإدارة الأميركية شيكا على بياض يضمن تعويض أي إنخفاض في الإمدادات النفطية للولايات المتحدة ثم جاءت زيارة وزير الطاقة الأميركي سبنسر إبراهام في نهاية عام 2002 لروسيا يصل كازاخستان بالساحل الروسي على البحر الأسود. وهو خط الأنابيب الشديد الأهمية الذي يبلغ طوله 1500 كيلو متر وينقل نفط الحقل العملاق في «تنجيز» الذي تمتلك شركة «شيفرون» الأميركية 50% منه إلى غرب كازاخستان، وتصل طاقته الأساسية إلى نحو 28 مليون طن سنويا ويمكن أن ترتفع لاحقا إلى 67 مليون طن، إلا أن أهم ما تضمنته الزيارة هو إتفاق الوزير الأميركي مع نظيره «ايجور يوسوفوف» وزير الطاقة الروسي على تشكيل مجموعة عمل لتعزيز التعاون الثنائي في مجال الطاقة،

والتعاون أيضاً في ضبط السوق النفطية والعمل معا على تحقيق استقرار في سعر البرميل لا يؤدي لآثار تضخيمية ويساعد على تنشيط الإقتصاد العالمي.

وقد اتبع زيارة إبراهام لموسكو، زيارة أخرى على جانب كبير من الأهمية لوزير الدفاع الأميركي «دونالد رامسفيلد» الذي زار في جولة خاطفة كازاخستان وأذربيجان وأرمينيا وجورجيا، حيث بحث مع قادة هذه الدول آفاق التعاون في مجال التقنيات العسكرية، وصرح في أثناء الزيارة تصريحا له مدلوله العميق حينما قال: «إن واشنطن مهتمة بترسيخ علاقات متينة مع دول جنوب القوقاز، وإن أمن دول المنطقة مهم جداً بالنسبة لواشنطن».

وعلى صعيد آخر، فإن «بيل ريتشاردسون» يرى أهمية العلاقات النفطية الخاصة مع المكسيك، وضرورة تطويرها لدرجة أعلى من التحالف الإستراتيجي، ذلك أن الرئيس المكسيكي «فينسنت فوكس» هو أقرب أصدقاء الرئيس جورج بوش (الإبن) من الناحية الشخصية بين رؤساء الدول، وقد قام فوكس بتوفير الطاقة الكهربية لنحو 50 ألف منزل إبان أزمة الطاقة في صيف عام 2002 لمواطني الولايات الأميركية الغربية وقد فتح بلاده أمام الإستثمارات الأميركية في مجال الطاقة، ثم إنه يدعو لإقامة سوق مشتركة للطاقة لدول القارة الأميركية الشمالية والجنوبية معا.

وقد اتجهت واشنطن إلى تعزيز عملية الإستغناء التدريجي عن واردات النفط الخليجي بالتركيز على مسارين آخرين:

المسار الأول: الشراكة الجديدة مع منتجي السيارات في مدينة «ديترويت» بالتركيز على إستخدام الهيدروجين في قطاع المواصلات

وتطوير تقنيات خلية الوقود التي تعتبر أقوى المنافسين للمحرك الانفجاري.

المسار الثاني: تشجيع الدول الآسيوية لاستيراد الغاز والنفط الروسي كبديل لواردات الشرق الأوسط.

أهم الدول الآسيوية هي اليابان وكوريا الجنوبية والصين وتايوان، وهذه المجموعة تستورد حاليا 60% من حاجاتها من الطاقة من منطقة الشرق الأوسط، ويوجد حالياً مشروع لنقل الغاز الروسي إلى اليابان تقوم به شركة «إكسون/ موبيل الأميركية» تحت اسم «سخالين / 1» وذلك عن طريق أنبوب ضخم يبدأ في التشغيل عام 2008، وسيصل حجم إجمالي الكميات المنقولة يومياً عبر الأنبوب إلى 28 مليون متر مكعب من الغاز.

والمرحلة الثانية من المشروع تدعى «سخالين/ 2» لتموين الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وتقود العمل في المشروع شركة شل.

ويرى «ستيف ماكفاي» المدير التنفيذي أن حجم الاستثمارات قد بلغ حتى الآن تسعة مليارات من الدولارات. وأن المشروع عندما يبدأ التشغيل سوف يستأثر بربع سوق الغاز الطبيعي المسال لشرق آسيا. هذه السوق التي تحصل على إمداداتها حالياً من قطر وإندونيسيا، وعقب بقوله: «أعتقد أن أسعارنا ستكون أرخص من الموردين الآخرين بنحو 10 بالمائة».

وتفيد بيانات وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على الغاز في الصين سيرتفع بنسبة 5، 7% حتى عام 2020 وفي اليابان سيمثل الغاز 13% من واردات الطاقة الأولية مقابل 25% في الولايات المتحدة الأميركية، وفي كوريا من المتوقع أن ترتفع حصة الغاز من استهلاك الطاقة إلى نحو 50 بالمائة عام 2020 مع تزايد الطلب على النفط.

وفي تعليق مهم للبروفيسور «كن أساكورا» رئيس معهد ميتسوبيشي للأبحاث، ذكر أن إعتماد اليابان على نفط الشرق الأوسط ما زال أكثر من 85% . وأن الغاز الطبيعي يمكن أن يساعد في تنويع مصادر الطاقة والحد من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، إذ إن هناك احتياطات هائلة من الغاز في باطن منطقة جنوب شرق آسيا».

إذن النفط هو الأساس، أما الخريطة فلم يعد لها القيمة السابقة، لأن سعر البرميل لم يعد مرتبطا بمنطقة معينة من العالم، إنما يتسع الملعب ليشمل جميع مناطق وجود النفط، وفي ضوء ذلك علينا ملاحظة مسألة مهمة وهي الغزو الأميركي المرتقب للعراق والسيطرة على البترول العراقي، فذلك هدف جزئي ضمن سياسة أميركية أوسع للسيطرة على «المعروض من الزيت الخام» في الأسواق الدولية. تلك الأسواق التي أصبحت «معولمة» والتي تنهار من خلالها الحدود بين الدول الواحدة تلو الأخرى.

وفي تطور مرتبط بما سبقه، فإن الإدارة الأميركية قد غيرت من إدارة ملف الطاقة كشأن داخلي مرتبط بأمن الطاقة، حيث كان ملف الطاقة لسنوات طويلة سابقة... جزءاً من مسؤوليات وزارة الداخلية الأميركية... ولكن الوضع الحالي جعل من «البترول» شأناً أميركياً يخص نفوذها الدولي وقيادتها للنظام الدولي الجديد... وأدى ذلك لإنشاء جهاز جديد أطلق عليه «جهاز دبلوماسية الطاقة» يتعامل بالمفهوم الجديد «للنفط بلا خرائط» ويتكون من مجموعة متعاونة من الأجهزة تشمل: وزارة الخارجية، وزارة الطاقة، وكالة المخابرات، إدارة الأمن القومي في البيت الأبيض، ويتولى رئاسة الجهاز الجديد «مفوض» له حرية التحرك في جميع أنحاء العالم.

ثمة عصر جديد تحاول من خلاله الولايات المتحدة تسويق نموذجها التاريخي/ الثقافي، متحدية في ذلك جميع الخرائط. فهل لدينا «بوصلتنا» الخاصة لحماية مصالحنا البترولية ـ كدول عربية ـ في هذا العصر المختلف؟

نفط العراق.. من أطماع الدول الكبرى إلى الاستفراد الأميركي والبريطاني(*)

استخدمت حضارات بلاد ما بين النهرين القديمة القار النفطي في مجالات متعددة.

ومنذ سبعة آلاف سنة كان النفط يتسرب على سطح الأرض على شكل مواد اسفلتية لزجة، واكتشف القدماء مميزات هذه المادة فاستغلوها في بناء الحصون والقلاع والقصور والبيوت ورصف الطرق وأقنية المياه.

ودلّت الحفريات الأثرية في بلاد ما بين النهرين أن السومريين والسامريين والآشوريين والكدانيين استغلوا هذه المادة في شكل واسع. وتضمنت احدى المخطوطات الحجرية المكتشفة في بابل وصفاً لطريق تؤدي إلى قصر الملك مردوخ رصفت بالآجر والغار فوق طبقة مرصوصة من الرمال. وفي نينوى دلت الحفريات الأثرية أنهم كانوا يغلفون أقنية المياه بطبقة من القار لمنع تسرب المياه.

كما أن المصريين إستخدموا هذه المادة في تحنيط موتاهم من

(*) **المرجع**: عدنان الشهال. مقالة في جريدة «الحياة». الجمعة 23 أيار/ مايو 2003. ص 9 (وهو كاتب لبناني متخصص في شؤون النفط).

العظماء، أما الصينيون فاعتمدوا طريقة للحفر واستخراج النفط بواسطة اغصان البامبو ثم أنابيب النحاس لبلوغ مكامن النفط، أي أنهم سبقوا الكابتن دريك أول من حفر بئراً في العصر الحديث بواسطة الأنابيب بآلاف السنين من دون أن يدري أن طريقته كانت مسبوقة.

وفي مطلع القرن العشرين رفع كالوست غولبنكيان المقرب من الحكومة التركية تقريراً إلى السلطان عبد الحميد الثاني أعرب فيه عن إعتقاده بوجود مكامن نفطية في بلاد ما بين النهرين، فبادر السلطان إلى إعتبار هذه المكامن ضمن ممتلكاته الشخصية، لكنه ما لبث أن تراجع عن هذا القرار.

على أن إكتشاف النفط بكميات تجارية لم يتحقق إلا أواخر سنة 1927. فبعد متنصف ليل 15 تشرين الأول (أكتوبر) من تلك السنة، شعر الفنيون والعمال من شركة النفط التركية بالأرض تهتز تحت أقدامهم ليتفجر النفط من بئر غرغور (كركوك) بغزارة تطلبت جهود مئات الفنيين والعمال للسيطرة عليه.

هذا الإكتشاف المذهل كان بداية مرحلة مهمة في حياة العراق إقتصادياً وإجتماعياً.

ومنذ مطلع القرن العشرين سعت الدول الكبرى للحصول على امتياز التنقيب عن النفط إلا أن خلافاتها أخرت إكتشافه حتى عام 1927.

وإذا كان الفشل حليف هذه الدول لا سيما بريطانيا، فإن ألمانيا هي التي فازت بأول إمتياز في العراق، نظراً إلى إرتباط السلطنة العثمانية بألمانيا القيصرية، وتعززت العلاقات وثوقاً لدى زيارة القيصر لاسطنبول سنة 1898. يضاف إلى ذلك، أن حكومة الآستانة كانت

تستعين بالضباط الألمان لتدريب نواتها المسلحة، وكان بعض كبار الضباط الألمان يتولون قيادة بعض الجيوش التركية. وكان إمتياز «دويتش بنك» يشمل الأراضي الواقعة على جانبي خط سكّة حديد برلين ـ بغداد بمسافة عشرين كيلو متراً من كل جانب.

قابلت بريطانيا بامتعاض فوز الألمان بالإمتياز واعتبرت إنه يقطع الطريق أمام طموحاتها النفطية. لذلك سارعت إلى إيفاد السير أرنست كاسيل براً إلى اسطنبول، يرافقه المستشار الألماني لدى السلطنة كالوست غولبنكيان، لتطوير علاقاتها بالحكومة التركية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. ولعب غولبنكيان في ما بعد دوراً بارزاً في التوفيق بين مصالح ألمانيا وبريطانيا العالمية وبقية الفرقاء الذين برزوا بعد الحرب العالمية الثانية كأصحاب حق في نفط العراق. ونجح السير كاسيل ورفيقه في الحصول على موافقة إسطنبول لإنشاء البنك الوطني التركي، وعين غولبنكيان عضواً في الإدارة. ولم يكن أمام الحكومة التركية مناصاً من مسايرة بريطانيا لأنها كانت تتحكم بمستوى الرسوم الجمركية وفقاً لنظام الامتيازات الأجنبية. وحصلت الحكومة التركية على حق زيادة الرسوم الجمركية في مقابل موافقتها على إنشاء البنك الوطني التركي.

وتفرعت عن البنك شركة النفط التركية برأس مال قدره 40 ألف جنيه إسترليني والتي منحت امتيازاً للتنقيب عن النفط في أراضي السلطنة العثمانية.

وكانت شركة النفط الانكلو ـ إيرانية العاملة في إيران والتي اكتشفت النفط قرب الحدود العراقية سنة 1908، تطالب بالحصول على امتياز نفطي من الحكومة التركية.

ووجد الألمان والبريطانيون أنفسهم أمام منازعات إنتهت آخر الأمر بعقد اتفاقين عامي 1912 و 1914 وحّدا جهودهم لدعم شركة النفط التركية التي توزعت اسهمها بعد مضاعفة رأس مالها على الشكل الآتي: 25 في المئة للبنك الألماني، و25 في المئة لشركة «شل» الهولندية (حليفة غولبنكيان) و 10 في المئة لشركة النفط الانكلو ـ إيرانية، و40 في المئة لكالوست غولبنكيان. وكانت المفاجأة في تخلي غولبنكيان عن 35 في المئة من حصته لمصلحة الشركة الهولندية و «شل». وعندما سئل عن ذلك أجاب: «أفضل الحصول على جزء صغير من قرص حلوى كبير بدلاً من الحصول على جزء كبير من قرص حلوى صغير».

ولعل غولبنكيان كان يدرك إنه لن يستطيع مجابهة الكبار، فاختار التحالف مع شركة كبيرة لتدعمه في المستقبل.

وتعزز موقف شركة النفط التركية برسالتين وجههما الصدر الأعظم سعيد باشا في 28 حزيران (يونيو) 1914 إلى سفيري ألمانيا وبريطانيا في اسطنبول تتضمّنان موافقة الحكومة التركية على منح الشركة امتيازاً حصرياً يشمل كامل أراضي السلطنة العثمانية.

ومع اختلاف موازين القوى كان لا بد من إعادة النظر في الإتفاقات السابقة. وكانت الشركة الأنكلو ـ إيرانية أول من بادر إلى نقض هذه الإتفاقات بتشجيع من وزير البحرية ونستون تشرشل وأميرال البحرية اللورد فيشر، إذ ادعت الحكومة البريطانية أنها وحدها صاحبة الحق في إستغلال نفط العراق استناداً إلى رسالة الصدر الأعظم سعيد باشا إلى سفيرها في اسطنبول، ما أثار غضب الشركة الهولندية و«شل» وغولبنكيان.

وكان رأي الشركة الهولندية أنه إذا كان لا بد من إعادة النظر بالإتفاقات السابقة، فلا بد من إدخال فرقاء أقوياء يمنعون استفراد الشركة الأنكلو ـ إيرانية، فأوعزت لغولبنكيان بأن يستدرج فرنسا للإهتمام بنفط العراق. وبالفعل قابل غولبنكيان جورج كليمنصو وأقنعه بوجهة نظره، وبادرت فرنسا إلى المطالبة بإدخال ولاية الموصل ضمن منطقة انتدابها. إلا أن بريطانيا رفضت الطلب الفرنسي بشدة معتبرة أن ولاية الموصل تقع على طريق الهند، ولا يمكن التفريط بها، لكنها وعدت فرنسا بحصة من نفط العراق.

ثم أتى دور الولايات المتحدة التي طالبت بحصتها من نفط العراق استناداً إلى وعود قطعتها حكومة الآستانة للأميركيين خلال زيارتهم لتركيا قبل الحرب. واعتبر الأميركيون أن وعود تركيا لهم توازي وعودها لبريطانيا.

وهكذا بدت ملامح التسوية الشاملة التي ترضي الجميع. إلا أن شركة النفط التركية كانت في حاجة إلى المال للمباشرة في التنقيب عن النفط. ومرة أخرى برزت عبقرية غولبنكيان في تأمين هذا المال ليضمن حصته وحصة حليفته الشركة الهولندية. إذ كان على علاقة وثيقة مع مصارف عالمية التي أقرضته مبلغاً من المال استخدمه في عمليات البورصة وحقق ارباحاً طائلة وضعها في تصرف الشركة.

ولدى قيام عصبة الأمم بترسيم الحدود بين تركيا والعراق قبلت الحكومة التركية التنازل عن ولاية الموصل وضمها إلى أراضي العراق في مقابل حصولها على 10 في المئة من ريع مبيعات النفط لمدة 25 سنة. وإثر إكتشاف النفط في حقول كركوك قرر الشركاء إبدال اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (IPC) واستقرت الحصص على الوجه الآتي:

- شركة النفط البريطانية (الأنكلو - إيرانية) 750، 23 في المئة.
- شركة «شل» الهولندية 750، 23 في المئة.
- شركة البترول الفرنسية (CEP) 750، 23 في المئة.
- شركة «ستاندرد اويل» الأميركية 875، 11 في المئة.
- شركة «اسو ستاندرد» الأميركية 875، 11 في المئة.
- غولبنكيان خمسة في المئة.

وفي عام 1928 عقدت الشركات اتفاقاً عُرف باتفاق «الخط الأحمر» يشمل جميع أراضي تركيا والبلدان العربية باستثناء الكويت المتحالفة مع بريطانيا منذ العام 1913، وكانت جزءاً من ولاية البصرة واستقلت إدارياً عن السلطنة العثمانية، وقضى الاتفاق بعدم تفرد أي شركة بالتنقيب عن النفط من دون مشاركة الآخرين.

واستمرت «شركة نفط العراق» تستثمر حقول نفط العراق حتى مطلع حزيران (يونيو) 1972 عندما اصدر مجلس قيادة الثورة العراقية قراراً بتأميمها. وتبعتها سورية في اليوم التالي فأممت منشآت الشركة فيها. أما لبنان فتملّك منشآت الشركة في 5/ 3/ 1973 بموجب إتفاق سنة 1931، معتبراً أن إلغاء إمتيازها في العراق يستوجب إلغاء هذا الإتفاق وامتيازها في لبنان من دون أي تعويض.

وبعد الحرب الأخيرة، إستعاد الأميركيون والبريطانيون، من دون غيرهم من الشركاء السابقين، حق استثمار الثروة النفطية العراقية علماً بأن الإكتشافات التي تمت منذ سنة 1972 حتى الآن جعلت من العراق ثاني أكبر دولة، بعد السعودية، يملك إحتياطياً كبيراً للنفط.

«إمبريالية النفط الأميركية ـ البريطانية الجديدة» دراسة جامعية أميركية(*)

من يسيطر عليه يحكم العالم...
النفط شريان حياة أم تجارة موت؟

تمثل دارسة أنجزها الأستاذ في جامعة «ييل» الأميركية نورمان د. ليفرغود تحت عنوان «إمبريالية النفط الأميركية ـ البريطانية الجديدة» مساهمة مهمة في كشف الأسباب الحقيقية للحرب التي يشنها التحالف الانكلوسكسوني الأميركي البريطاني على العراق. وتكمن أهمية هذه الدراسة أنها نشرت أول مرة في 29/ 10/ 2001، ثم تم تحديثها ونشرت مجدداً على الشبكة الدولية في 21/ 12/ 2002 ، أي قبل أشهر على بدء الغزو الانكلوسكسوني للعراق، وعندما كان هذا التحالف يسوق لفكرة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية.

وفحوى الدراسة أن وراء الحرب، التي كانت مزمعة في حينه، ما تسميه «إمبريالية النفط الأميركية البريطانية ـ الجديدة» بقيادة جورج

(*) المرجع: نورمان د. ليفرغود. دراسة نشرت في جريدة «المستقبل» في 26 آذار/ مارس 2003. ص 10 ـ 11 (إعداد: أنيس محسن).

بوش الإبن ورئيس وزراء بريطانيا طوني بلير، وهدفها نفط العراق، الذي يعتقد أن إحتياطه أعلى بكثير من الرقم المعلن 5، 112 مليار برميل، ويقال إنه يناهز 261 مليار برميل الإحتياط الذي تختزنه الأرض السعودية، وهو أكبر إحتياط معروف في العالم.

وهذا الرأي، لم يعد بحاجة إلى التأكيد بعد بدء الغزو وتخلي التحالف الانكلوسكسوني عن شعار نزع أسلحة الدمار الشامل واستبداله بتغيير نظام صدام حسين، وتضمين البيانات العسكرية وتصريحات المسؤولين السياسيين والعسكرين الأميركيين والبريطانيين كلاماً عن تأمين آبار النفط وإمداداتها.

وتلخص الدراسة مسيرة احتكارات النفط الكبرى وتغلغلها في السياسة الأميركية خاصة والعالمية عامة منذ أن أنشأ جون روكفيلر شركة «ستاندرد أويل» وصولاً إلى إدارة جورج بوش الإبن إلى سدة الحكم في البيت الأبيض، وهو حفيد بريسكوت بوش الذي خدم مصالح عائلة روكفيلر النفطية.

وكذلك تكشف عن دور احتكارات النفط الكبرى في افتعال النزاعات الدولية، منذ الحرب العالمية الأولى مروراً بالحرب العالمية الثانية، ثم حرب فيتنام وصولاً إلى حرب أفغانستان ثم الإعداد للحرب على العراق.

والواقع أن هذه الدراسة وضعت قبل اندلاع الحرب الأميركية على العراق. وهنا ترجمة هذه الدراسة القيّمة.

واشنطن تستهدف نفط العراق لمواصفاته المفضلة

ارتبطت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة وبريطانيا في القرنين السابقين في سياسة حربية إمبريالية، فالثورة الأميركية قامت من أجل الإستقلال عن الحكم البريطاني، وإنشاء نظام جديد سُوِّق للجمهور على أنه نظام ديمقراطي. وفي القرن العشرين، حكمت الولايات المتحدة سلالات من عائلات روكفيلر وبراون وهاريمان ومورغان، فيما بدأت عائلة بوش حياتها السياسية مع بريسكوت بوش، الذي خدم مصالح عائلات روكفيلر وبراون وهاريمان.

ومنذ زمن بعيد، توافق حكام الولايات المتحدة وبريطانيا على أن الطاقة المفضلة للعالم ستكون النفط والغاز الطبيعي وليس الفحم الحجري، تماماً كما اختير التبغ والكحول كسلع كَيْف.

وبغية تأمين مصالح احتكاره النفطي الذي قسمته الحكومة الأميركية في العام 1911، سعى جون روكفيلر في السيطرة على احتياط العالم من الطاقة. وكانت الحرب العالمية الأولى من ثمار إستراتيجية تجمّع احتكار النفط المكون من شركات «ستاندرد» و «شل» و«بريتيش بتروليوم» للسيطرة على المستعمرات التابعة لفرنسا وهولندا

وإسبانيا والبرتغال. والحرب الآن تدور حول النفط ومن يسيطر على منتجاته، وبذلك فإن ربح أو خسارة الحرب يعين من هو المسيطر على النفط ومن سيحكم العالم، فالنفط أصبح رمزاً للقوة بدلاً من الذهب.

إن «إمبريالية النفط» التي ظهرت عام 1919، غير المتكئة على الدول أو الأمم، بل على الشركات الخاصة، تحكم الآن العالم.

العراق: من بوش الأب إلى الإبن

لقد أمنت حرب بوش الأب في الخليج عام 1991 الدخول إلى مخزون حقل الرميلة الهائل جنوبي العراق من خلال توسيع الحدود الكويتية وضم أراضٍ عراقية إليها بعد إنتهاء تلك الحرب.

وهذا الإجراء مكَّن الكويت، التي تدير «ستاندرد أويل» نفطها، من مضاعفة إنتاجها من حقل الرميلة (كان نظام صدام حسين ادعى أن غزوه الكويت جاء بسبب قيام الأخيرة باستغلال نفط العراق من هذا الحقل خلال الحرب التي خاضها صدام ضد إيران).

وينظر إلى العراق، الذي أعلن (في السنوات الأخيرة) إكتشاف حقل نفط في الصحراء الغربية، على أنه يمتلك إحتياطاً أكبر كثيراً من إحتياط المملكة العربية السعودية، لا سيما وأنه لم يستغل عدداً كبيراً من حقول نفطه (بسبب الحظر المفروض عليه بعد غزوه الكويت في 1990). وينتج العراق 3 ملايين برميل في اليوم (تفاوت إنتاج العراق من النفط منذ العام 1998 فصعد وهبط وبلغ الرقم الوارد هنا في 1999 قبل أن يهبط في 2000 و2001 و2002 إلى معدل بلغ أكثر قليلاً من مليوني برميل)، ويجد إنتاج العراق طريقه إلى السوق الدولية من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء (الذي أقرّته الأمم المتحدة في

العام 1998)، ومن خارج البرنامج تمكن العراق من تصدير نفط إلى الأردن وتركيا ودول أخرى في المنطقة (فضلاً عن عمليات التهريب غير المراقبة من الأمم المتحدة). وتعد الولايات المتحدة أهم زبون للنفط العراقي، لأن الأميركيين يفضلون نفط العراق الذي يحتوي نسبة ضئيلة من الكبريت، وفق ناشر «ميدل ايست ايكونوميك نيوز» الأميركية نيمرود رافائيل.

ومنذ 11 أيلول/ سبتمبر 2001، عملت إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش على ضم العراق إلى حربها المعلنة «على الإرهاب».

وكان العراق سعى مطولاً إلى الخلاص من الحظر المفروض عليه، فعمل على التقارب مع دول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم الكويت والبحرين وعُمان وقطر والسعودية والإمارات. وسعى في الأمر كذلك مع روسيا، أقرب أعضاء مجلس الأمن الدائمين له والمستفيد الأكبر من عقود بيع النفط مقابل الغذاء والدواء، وقد سعت موسكو بدورها في إقناع مجلس الأمن (لكن من دون طائل بسبب الرفض الأميركي) رفع الحظر المفروض على العراق. وبدا واضحاً منذ وقت مبكر رفض روسيا أي ضربة أميركية ضد العراق، وقد أعلن ذلك وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف في 24 كانون الثاني/ يناير2002 بأن موسكو سترفض أي عمل عسكري أميركي ضد العراق (وقد شارك روسيا كل من فرنسا وألمانيا في مناهضة إصدار قرار من مجلس الأمن غير القرار 1441، يسمح بإستخدام القوة آلياً ضد العراق، تدعمها الصين ودول أخرى، وهددت إلى جانب فرنسا بإستخدام حق النقض «الفيتو» ضد أي قرار جديد).

وكانت شركة «لوك أويل» ووكالتا نفط حكوميتان وقعت عقوداً

لتطوير نفط حقل القرنة الغربي الذي يبلغ مخزونه المعروف 667 مليون طن من النفط الخام، حيث تستفيد الشركة من نصف الإنتاج والعراق من الربع والوكالتان الروسيتان الربع، وبلغت قيمة الصفقة 20 مليار دولار. ولا يزال العراق مدين بأكثر من 8 مليارات دولار للحكومة الروسية ثمن عقود سلاح مع الإتحاد السوفياتي السابق.

وبسبب الحظر الدولي الذي تفرضه الأمم المتحدة لم تتمكن «لوك أويل» من إستخراج أي كمية من نفط «القرنة الغربي» منذ أن فازت بالعطاء في العام 1997 (أثناء النقاشات التي دارت في مجلس الأمن لتبني القرار 1441 قبل أشهر قليلة قررت بغداد إلغاء عقد «لوك أويل» الأمر الذي اعتبر قراراً سياسياً للضغط على الموقف الروسي المتبني للقرار، لكن بعد زيارة لاحقة لمسؤولين روس يرافقهم مسؤولون من «لوك أويل» وشركات نفط أخرى، أعلن الجانب الروسي أن الخلاف قد سُوّي، وأن الشركة الروسية أمنت عقدها مجدداً، وكذلك أعلن عن توقيع عقود جديدة مع شركات نفط روسية أخرى). وفي العام 2001 أعطى صدام حسين روسيا عقود نفط بلغت قيمتها 3،1 مليار دولار من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي أيلول/ سبتمبر 2001 أعلنت حكومة صدام حسين عن خطط لإعطاء عقود بقيمة 40 مليار دولار للشركات الروسية فور رفع الحظر الدولي عن العراق.

وفي شباط/ فبراير2002 أعلن وزير الخارجية الروسي ايغور ايفانوف أن روسيا والعراق متفقتان كلياً على مناهضة التطرف والإرهاب، وأن استمرار الحظر الذي تدعمه الولايات المتحدة غير بناء ويجب إزالته. وأعلن في الوقت ذاته رفض روسيا «توسيع تطبيق عملية مناهضة الإرهاب الدولية لأي دولة عربية ومن ضمنها العراق».

ولم تلق الولايات المتحدة أي أهمية لمناهضة الصين للتوجهات الأميركية بشأن الشرق الأوسط. على الرغم من أن إهتمام الصين في منطقة الشرق الأوسط بدأ منذ مدة طويلة بالتنامي مع توسع مصالحها في هذه المنطقة. وكان الرئيس الصيني (السابق) جيانغ زيمين وخلال زيارة ملك الأردن عبد الله الثاني إلى بكين في كانون الثاني/ يناير 2002، قال إن الصين تريد أن تعزز روابطها مع الدول العربية والمساهمة في تشجيع العملية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وعلى الرغم من الممانعة الدولية، فإن إمبرياليي «ستاندرد أويل» والإدارة الأميركية بدوا أنهم يوثقون الخطى لإكمال حربهم «ضد الإرهاب» وإدخال بعض دول المنطقة في إطار هذه الحرب، بغية السيطرة على مخزون النفط لدى هذه الدول. (أعلنت إدارة بوش لاحقاً كلاً من العراق وإيران وكوريا الشمالية ضمن ما أطلقت عليه إذارة بوش الإبن محور الشر).

النفط والحرب العالمية الثانية

لقد خططت احتكارات النفط الثلاث المهيمنة على النفط في منطقة الخليج العربي وجنوب شرق آسيا للسيطرة على مخزون النفط في الجزء الجنوبي من الإتحاد السوڤياتي .

وكانت تلك الاحتكارات قد مولت الأنظمة الفاشية قبل الحرب العالمية الثانية في ألمانيا وايطاليا واليابان على أمل أن تتمكن من السيطرة على روسيا في حينه.

ومن ضمن الخطة التي رسمتها تلك الاحتكارات، أن يدحر تحالف آخر تقوده الولايات المتحدة تحالف ألمانيا وإيطاليا واليابان، فتستولي بذلك على نفط الإتحاد السوڤياتي.

وخططت دائرة روكفيلر كذلك للسيطرة على نفط الخليج العربي الذي كان يديره احتكار «بريتيش بيرشيان أويل» (شركة النفط البريطانية ـ الفارسية)، والاستيلاء كذلك على نفط جنوب شرق آسيا الذي كان يديره احتكار «رويال دتش شل».

وقد بدأ اشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية بعد أن وقع الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت أمراً بمنع كل السفن من التوجه إلى اليابان. وكان ذلك بعد غزو اليابان منطقة الهند الصينية الخاضعة للسيطرة الفرنسية. وقد تسبب الحصار البحري الذي فرضته الولايات المتحدة بحرمان اليابان من إمدادات النفط وأصاب الإقتصاد الياباني بانهيار سريع.

وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1941 بعثت اليابان رسالة تحذير من خلال القنوات الديبلوماسية إلى واشنطن، تطلب فيها وقف الحصار المفروض على السفن المتوجهة إليها، أو أن المواقع الأميركية في الباسيفيك سوف تكون عرضة لهجمات يابانية. لكن هذا التحذير الديبلوماسي تم تجاهله تماماً من قبل حكومة الولايات المتحدة التي لم ترد عليه اطلاقاً. وبعد أسبوعين تماماً قصفت اليابان السفن الحربية الأميركية المولجة تطبيق الحظر في ميناء «بيرل هاربر».

لم تهاجم ألمانيا في عامي 1939 و 1940 روسيا كما كانت تريد احتكارات النفط الثلاثة الكبرى. وبدلاً من ذلك إندفع الجنرال رومل باتجاه شمال أفريقيا بهدف إحتلال قناة السويس والسيطرة على شحنات النفط التي تعبر القناة. وكانت خطة رومل تقضي بالتوجه إلى الخليج العربي لانتزاع حقول النفط التي تسيطر عليها بريطانيا من خلال شركة النفط البريطانية ـ الفارسية.

وفي الوقت ذاته، فيما كان الهجوم الياباني على روسيا قد فشل، فإن حكومة طوكيو غيرت خطط هجومها واتجهت إلى جنوب شرق آسيا وسيطرت على آبار النفط التي تديرها شركة «رويال دوتش شل». وباندحار اليابان في 1945، انتقلت السيطرة على تلك الحقول إلى شركة «ستاندرد أويل» المملوكة لعائلة روكفيلر.

وخطط هتلر، من جانبه، للسيطرة على حقول النفط في رومانيا في العام 1939، بغية أن تؤمن ألمانيا نفطاً خاصاً بها. وهذا أنجز، فيما كان على رومل أن يسيطر على حقول النفط في الخليج العربي بحلول العام 1941، وحقول النفط في روسيا بحلول العام 1942. وعندها يحصل هتلر على نفط كافٍ يمكنه من شن حرب على الولايات المتحدة. لكن بعد أقل من أسبوع على هجوم بيرل هاربر، أقنعت اليابان هتلر بإعلان الحرب على الولايات المتحدة، لكن الفوهرر اشترط على طوكيو أن تشن حرباً على روسيا حيث كانت قواته تغوص في مستنقع هناك، ما يعطيه مبادرة إستراتيجية لهزيمة الجيش السوفياتي الذي سوف تتشتت قواته بين مواجهة الجيوش اليابانية والألمانية في جبهتين مختلفتين. وبعد أن فشلت اليابان في مهاجمة روسيا، اضطر هتلر إلى سحب جيشه من المعركة ضد الجيش السوفياتي، ما أبقاه من دون مخزون نفط يحتاجه بشدة، إذ أن النفط الروماني لم يكن كافياً لسد حاجة المجهود الحربي الألماني على جبهتين، وعندها بدأ المجهود الحربي الألماني يتهاوى.

أما الخطة الأخيرة لهتلر فكانت معركة «بولج»، حيث كان على الجنرال جيرد فون رونستيد (Gerd von Rundstedt) أن يهاجم مستودعات الوقود التابعة للحلفاء بالدبابات والإستيلاء عليها، بغية إضعاف قدرة جيوش الحلفاء وتأمين وقود كافٍ للجيوش الألمانية.

لكن الجنرال أيزنهاور أمر بحرق المستودعات، وهكذا هزمت ألمانيا.

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت شركة النفط البريطانية ـ الفارسية تسيطر على حقول أخرى في إيران. وكان الإيرانيون أعلنوا تحالفهم مع النازية الهتلرية المؤمنة بتفوق العنصر الآري، وكانوا يتوقعون قدوم الجنرال رومل مندفعاً من شمال أفريقيا وتخليصهم من الحكم البريطاني. حتى أنهم غيروا اسم بلدهم من «فارس» إلى «آريان» أو «إيران» باللغة الفارسية. لكن ألمانيا فشلت في تحريرهم.

وبهدف الإستيلاء على نفط الخليج العربي الذي تسيطر بريطانيا عليه، قاد كيرميت روزفيلت، حفيد فرانكين روزفيلت، إنقلاباً أعدته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لوضع شاه إيران الموالي للولايات المتحدة في السلطة. وقد أبعد الشاه البريطانيين عن حقول النفط الإيرانية ووضعها تحت إدارة «ستاندرد أويل» المملوكة لعائلة روكفيلر.

الولايات المتحدة باعت السلاح لأطراف النزاع ثم أعلنت الحروب عليها

إتفاق نفط مع ستالين

وفي مطلع الخمسينيات، ناقشت شركة «اوكسيدانتال بتروليوم» الأميركية المملوكة لآرماند هامر، والتابعة سراً لشركة «ستاندرد أويل» إتفاقاً مع الرئيس السوفياتي جوزف ستالين لشراء النفط الروسي، تمكنت من خلاله الحكومة السوفياتية من بيع نفطها في السوق الدولية بسعر أعلى كثيراً من السعر الذي تبيعه مباشرة، لأن عدداً قليلا من الدول كانت تشتري نفطاً سوفياتياً وبسعر أرخص كثيراً من السوق الدولية.

وبنت «أوكسيدانتال» والحكومة السوفياتية خطي أنابيب نفط على ضفتي بحر قزوين، إنطلاقاً من حقول النفط الروسية وصولاً إلى مصب على الخليج تديره «ستاندرد أويل» بعد أن استولت عليه إثر الإنقلاب على شركة النفط البريطانية ـ الفارسية. وعلى مدى 45 سنة لاحقة، كان النفط الروسي يباع في السوق الدولية على أنه نفط إيراني. وعلى مدى 50 سنة كان الأميركيون يستخدمون النفط الروسي في سياراتهم، على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تقاطع النفط الروسي إبان الحرب الباردة.

ويذكر أن مصافي النفط التابعة لشركة «ستاندرد أويل»، التي تنتج البنزين، تقع في موانىء بحرية مثل سان فرانسيسكو وهيوستون ولوس أنجلوس، وهي بعيدة جداً عن أقرب حقل نفط أميركي. ومعظم النفط الخام الذي يجري تكريره كان نفطاً يأتي من الخليج العربي عبر ناقلات عملاقة.

ويسقوط نظام شاه إيران المدعوم من «ستاندرد أويل» بعد ثورة الخميني في العام 1979، توقف فجأة تدفق النفط الروسي عبر إيران إلى الولايات المتحدة. لكن النفط الروسي ظل يتدفق، من خلال أنبوب نفط آخر ينقله إلى تركيا، لينقل إلى الولايات المتحدة على أنه من نفط دول «أويك» ويباع بسعر أعلى مما كان عليه من قبل.

واختبر الأميركيون والأوروبيون في ذلك العام نقصاً حاداً في مادة البنزين. وفي العام ذاته أيضاً سعت «ستاندرد أويل» وموسكو في مد أنبوب نفط آخر من حقول النفط الروسية، يكون أقصر وأكثر أمنا، عبر أفغانستان، لكن ذلك أعاقه عدم قدرة الجيش السوفياتي على السيطرة على أفغانستان حيث إندلعت حرب طويلة، فألغي المشروع.

قرر الرئيس الأميركي جيمي كارتر، عند سقوط الشاه، الذي دعمته في الإنتخابات «ستاندرد أويل» تجميد أصول إيرانية قيمتها 9، 7 مليارات دولار في المصارف الأميركية. وفي 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 احتجز الإيرانيون 65 أميركيا في سفارة الولايات المتحدة في طهران. وبعد مفاوضات طويلة انتهت في 20 كانون الثاني/ يناير 1981، قرر جيمي كارتر، صنيعة «ستاندرد أويل»، تحويل 9، 7 مليارات دولار من حسابات الولايات المتحدة إلى النظام الإيراني.

واندمجت «ستاندرد أويل» مع «بريتيش بتروليوم» في 27 كانون

الثاني/ يناير 1988، وفق ما أعلن في مجلة «وول ستريت جورنال». وأخذت الشركة الجديدة اسم «بي بي أميركا». لكن «وول ستريت جورنال» لم ترَ مناسباً أن تذكر المخاوف الناجمة من الممارسات اللصوصية في السوق الدولية لما يعرف بنظام «ستاندرد أويل».

وخلال السنوات الثلاثة عشرة اللاحقة، اندمجت «بي بي أميركا»، مع، أو سيطرت على كل الشركات الصغيرة التابعة لشركة «ستاندرد أويل»، التي أنشئت قبل قرار الحكومة الأميركية بتجزئة «ستاندرد أويل» في العام 1911. وبات نظام «ستاندرد أويل» الجديد يعرف باسم «بي بي اموكو» وقليلون في العالم تنبهوا لما يحدث. والآن أصبح مفهوماً لماذا رئيس الحكومة البريطانية توني بلير أصبح الناطق الرسمي باسم «الحرب على الإرهاب» وهي في الحقيقة حرب للسيطرة على نفط بحر قزوين. (وبحسب الناطق الرسمي باسم الحملة الأميركية لتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل واحتلاله بغية السيطرة على ثاني أكبر مخزون للنفط الخام في العالم).

تخطيط مبكر لحرب فيتنام

في نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح الجنرال دوغلاس ماك آرثر الحاكم العسكري في اليابان. وليس مصادفة أنَّ ساعد ماك ارثر اليمين كان لورانس روكفيلر، أحد 4 أحفاد جون روكفيلر الكبار. وقامت القوات الأميركية بتخزين كميات هائلة من الأسلحة والعتاد العسكري في جزيرة أوكيناوا بعد أن وقّعت اليابان إتفاق هزيمتها الذي قضى بوجود قوات أميركية في أراضيها. وترى بعض المصادر أن بمساعدة نائب الحاكم العسكري النافذ لورانس روكفيلر، بيعت معظم هذه الأسلحة والأعتدة إلى القائد الفيتنامي هوشي منه، أحياناً بدولار

واحد فقط لكل صفقة، وأحياناً أخرى في مقابل «سمعة هوشي الطيبة». وقد يستغرب البعض سبب تقديم هذه التجهيزات العسكرية المُكلْفة للفيتناميين الشماليين.

للإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نعود لدراسة غير معروفة أنجزت في عشرينيات القرن العشرين لرجل اسمه هاربرت هوفر، الذي أصبح في ما بعد رئيساً للولايات المتحدة. وتظهر الدراسة أن واحداً من أكبر حقول النفط في العالم يقع على طول ساحل الهند الصينية ـ الغربي، تماماً مقابل الهند ـ الصينية ـ الفرنسية، المعروفة الآن باسم فيتنام. هذا كان قبل اختراع الحفارات البحرية وقبل أن يصبح رجل إسمه جورج هاربت ووكر بوش رئيس مجلس إدارة شركة تنقيب عالمية كبرى عن النفط.

كانت فيتنام لا تزال في العام 1945 مستعمرة فرنسية. وظهر في ما بعد أن تقديم لورانس روكفيلر السلاح لهوشي منه كان بهدف مساعدته على طرد الفرنسيين بما يؤمن لشركة «ستاندرد أويل» السيطرة على حقول النفط البحرية غير المستثمرة. وفي العام 1945 تمكن الجنرال جياب من هزيمة الفرنسيين في معركة «ديان بيان فو» وطردهم من فيتنام بالسلاح الأميركي الذي قدمه روكفيلر الحفيد للزعيم الفيتنامي هوشي منه، الذي كان قد قرأ دراسة هوفر ويعلم تماماً بوجود حقل النفط الكبير قبالة سواحل فيتنام.

لكن عندما اكتشفت في الخمسينيات تقنية الكشف عن النفط تحت سطح البحر بواسطة تفجير شحنات ناسفة وتسجيل ترددات الصوت الناجمة من الاصطدام بالطبقة الصخرية العميقة (تقنية المسح الزلزالي)، لم تكن «ستاندرد» قادرة على إستخدام هذه التقنية، لأن

استخدامها سيلفت نظر الفيتناميين والصينيين واليابانيين والفرنسيين الذين سيهرعون إلى الأمم المتحدة ويقدمون شكوى ضد الشركة الأميركية لسرقتها النفط من أرض لا تمتلكها ولا تمتلك أي حقوق تنقيب فيها، وهذا قد يعيق كل خطط «ستاندرد أويل» للإستيلاء على نفط فيتنام.

وتموضعت حاملات الطائرات الأميركية قبالة الشاطىء الفيتنامي في العام 1946، وبعد أن إنقسمت فيتنام بين شمال وجنوب، نشبت الحرب. وكل يوم من أيام الحرب الطويلة، كانت الطائرات تقلع من تلك الحاملات لقصف مواقع في شمال فيتنام، وفي طريق عودتها كانت تلقي ما تبقى من حمولات القنابل في المحيط جنوب بحر الصين قبل أن تهبط على متن الحاملات.

وإلى وقت قريب، لم يكن حتى المراقبون القريبون يعرفون سوى القليل عن سبب هذا الإجراء الذي زُعم أنه للحيلولة دون حدوث خطر يلحق بالحاملات جراء عودة الطائرات بحمولتها.

كانت «ستاندرد أويل»، بالتزامن مع هذا الإجراء، قد بدأت مسحاً زلزالياً للشاطىء استمر 10 سنوات. ولم يدرك الفيتناميون والصينيون وغيرهم في العالم، وحتى الأميركيون أنفسهم ما الذي يحدث. والحقيقة التي بزغت هي أن «ستاندرد» لم تتكلف أي مبلغ على مسحها هذا الذي انتزع خلسة من دافعي الضرائب الأميركيين.

وبعد 20 سنة و57 ألف قتيل أميركي ونصف مليون فيتنامي، كانت «ستاندرد أويل» قد جمعت ما يكفي من معلومات مع نهاية الحرب الفيتنامية. وقاد محادثات باريس، التي أنهت الحرب، مساعد نيلسون روكفيلر الشخصي هنري كيسنجر، الذي فاز بجائزة نوبل للسلام لدوره في إنهاء الحرب.

ومع إنقشاع غبار الحرب، قسمت الحكومة الفيتنامية شاطئها إلى مناطق توزعتها شركات النفط العالمية بحثاً عن أمكنة وجود هذه المادة الثمينة في مقابل حصة للحكومة الفيتنامية من أي كشف نفطي. وتقدمت شركات كبرى بعطاءات رست على «ستات أويل» النروجية، و «بريتيش بتروليوم» البريطانية، و «رويال داتش أويل» الهولندية، وعلى شركات روسية وألمانية وإسترالية. والغريب في الأمر، أن أياً من تلك الشركات لم تتمكن من تحقيق كشف نفطي قابل لأن يكون تجارياً، فيما عدا «ستاندرد أويل» التي اكتشفت في المنطقة التي إختارتها مخزوناً كبيراً من النفط. وظهر عند ذلك فائدة مسحهم الزلزالي خلال سنوات الحرب.

جشع مافيا النفط المستدام

وللأسف فإن جشع شركات النفط الكبرى لم يتوقف لحظة. ووضع حكام الولايات المتحدة وبريطانيا إستراتيجية إمبريالية جديدة بأمل أن تمكنهم من السيطرة على كل إمدادات النفط العالمية ومنها المخزون الإستراتيجي في منطقة أوراسيا.

ففي البدء باعوا السلاح لأنظمة في مناطق نزاع مثل بناما والعراق ويوغوسلافيا وأفغانستان وغيرها، ثم أعلنوا حروباً على الأنظمة نفسها التي باعوها سلاحاً. وتموضعت القوات الأميركية والبريطانية في الدول التي تمكنوا من غزوها والسيطرة عليها. والآن فإن السياسة الأميركية الخارجية تتلخص في أن الولايات المتحدة يجب أن تدير النزاعات العسكرية والإقتصادية والسياسية في أنحاء العالم.

هذه الإستراتيجية الجديدة بدأت بغزو بناما، ثم التسبب

بالحروب المتتالية في الخليج العربي وفرض الحصار الإقتصادي على يوغوسلافيا (الذي أطاح بنظام سلوبودان ميلوسوفيتش)، ولاحقاً شن ما ادعت الولايات المتحدة أنها «حرب على الإرهاب» في أفغانستان والفيليبين وغيرها (وبالطبع الآن غزو العراق الذي لم ينتهِ بعد).

في 20 كانون الثاني/ يناير 2001، قال وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد أنه سيضع قوات عسكرية أميركية في 15 دولة لمحاربة الإرهاب (بالطبع لم تكن الهجمات التي شنتها «القاعدة» على نيويورك وواشنطن قد حدثت في حينه). والحرب التي شُنت في أفغانستان وقادها التحالف الأميركي ـ البريطاني باسم «الحرب على الإرهاب» جاءت مناسبة جداً لوضع الإستراتيجية الأميركية ـ البريطانية للسيطرة على مخزون بحر قزوين من النفط موضع التنفيذ.

حروب من أجل نفط قزوين

لم تكن الحرب على يوغوسلافيا سوى سعي أميركي ـ بريطاني للسيطرة على النفط وعلى خط الأنابيب من بحر قزوين إلى أسواق غرب أوروبا عبر كوسوفو ثم البحر الأبيض المتوسط. وعندما رفضت حكومة بلغراد خطط تعاون مع صندوق النقد الدولي، بدأت الولايات المتحدة وألمانيا حملة منهجية لضرب استقرار يوغوسلافيا. فَقُسِّمَ الإتحاد البلقاني هذا إلى دويلات. والحقيقة غير القابلة للنقض، أن حرب كوسوفو مكَّنت الولايات المتحدة من بناء أكبر قاعدة عسكرية لها منذ الحرب الفيتنامية.

إن شراهة إمبريالية النفط الأميركية ـ البريطانية الجديدة ازدادت وحشية للسيطرة على مخزون نفط بحر قزوين المقدَّر مجمله بنحو 206 مليارات برميل، أي ما يوازي 16 في المئة في مخزون النفط

العالمي، مقابل مخزون سعودي قدره 261 ملياراً ومخزون أميركي لا يتعدى 22 ملياراً.

وهذه الشراهة قادت إلى الإنقلاب على أقرب حلفاء واشنطن ولندن، حتى أن «ستاندرد أويل» بدأت بحثاً جدياً، ومنذ أن قررت السعودية الاستقلال بقرارها النفطي، لإيجاد بدائل مرنة، وتطوير مركز عمليات جديد في جنوب آسيا.

وضعت عدة سيناريوات لنقل إحتياط النفط الهائل في بحر قزوين، فإما غرباً إلى السوق الأوروبية أو جنوباً إلى أسواق آسيا. وتمر الطريق الغربية لنقل النفط من الشيشان عبر البحر الأسود ومضيق البوسفور إلى البحر الأبيض المتوسط، لكن مضيق البوسفور القريب يعج بناقلات النفط المستخرج من البحر الأسود. وطريق مواز يتلافى المرور من البحر الأسود إلى البوسفور يستعاض عنه بعبور الناقلات نهر الدانوب فكوسوفو إلى عاصمة ألبانيا تيرانا على البحر الأبيض المتوسط، لكن هذا الخيار أسقط، أقله موقتاً، بسبب الخوف من العلاقات القوية التي تربط حكومة تيرانا بالصين. صعوبة أخرى اعترت نقل نفط بحر قزوين إلى أوروبا، هو عدم جاذبية السوق الأوروبية، فعلى الرغم من كونها مستهلكاً كبيراً للنفط، الذي يتميز بسعر عالٍ، فإنها سوق ترتفع فيها حدة التنافس لا سيما بعد حلول الغاز الطبيعي محل النفط في تشغيل معامل الكهرباء. ثم إن نفطاً كثيراً يتدفق إلى هذه السوق من الشرق الأوسط وبحر الشمال وإسكندنافيا وروسيا. ولذلك فإن إنفاق مبالغ هائلة لإنشاء خطوط نفط لسوق عالية التنافس أمر غير إقتصادي.

ونقل نفط بحر قزوين إلى أسواق آسيا يمر عبر خط يخترق

الصين يعد طويلاً، أو عبر إيران فإنه غير مناسب سياسياً وإقتصادياً لأهداف «ستاندرد أويل» الأميركية.

عند إكتشاف الإتحاد السوفياتي السابق الإحتياط الكبير الموجود أسفل بحر قزوين، وذلك في سبعينيات القرن العشرين، وضعت موسكو مخططاً لنقل النفط عبر أفغانستان إلى موانىء باكستان على المحيط الهندي. ولذلك فكر السوفيات بالسيطرة على أفغانستان، وهو ما قادهم إلى عقد من النزاع المسلح الذي خرجوا منه خاسرين.

وفيما كانت موسكو تسعى في تنفيذ خططها بعد إحتلالها أفغانستان، استشعرت «ستاندرد أويل» ذات التأثير الكبير في السياسة الأميركية العليا، الخطر، فأقنعت إدارة البيت الأبيض بالتدخل، وكان أن شرعت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) في تدريب وتسليح مجموعات إرهابية من ضمنها اسامة بن لادن، حيث ساهم هو وتلك المجموعات في دحر الجيش السوفياتي في نهاية الثمانينات.

وسعت روسيا، بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وقيام نظام جديد في موسكو، إلى السيطرة على تدفق النفط من خلال احتكار خط الأنابيب السوفياتي الذي ورثته عن النظام القديم. فيما شرعت جمهوريات جنوب آسيا السوفياتية السابقة (تركمانستان وكازاخستان واوزباكستان وطاجيكستان وقرقيزستان) في محادثات مع الشركات الغربية لاستغلال حقول النفط فيها.

أفغانستان
حرب النفط أم الإرهاب؟

بدأت «ستاندرد أويل»، التي تملك تأثيراً قوياً في السياسة الأميركية، في هذا الوقت بالتخطيط للسيطرة على الثروة النفطية في جمهوريات جنوب آسيا. وكانت الولايات المتحدة قد أرست قاعدة عمليات عسكرية دائمة في أوزباكستان. وقد وُضعت إستراتيجية «الحرب على الإرهاب» لتلائم إستراتيجية السيطرة على النفط في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وفي هذه الإستراتيجية كانت أفغانستان في الموقع المناسب.

كانت روسيا تعي، من جانبها، نقاط ضعفها أمام الولايات المتحدة، وترددت في ما إذا كان عليها الموافقة كلياً على العمل الأميركي المنتظر في أفغانستان (بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001) . لكن روسيا ترتبط أيضاً باتفاقية منظمة شنغهاي للتعاون التي تضم الصين وروسيا وكازاخستان وقرقيزستان وطاجيكستان وأوزباكستان. وتريد الصين من منظمة شنغهاي أن تعزز التحالف الاقتصادي والسياسي مع روسيا وشمال شرق آسيا. أما غرض روسيا من الانضواء في هذه المنظمة فهو الحفاظ على مصالحها التقليدية في آسيا الوسطى. والأساس الذي نشأت عليه منظمة شنغهاي هو سيطرة الأعضاء على مخزون النفط والغاز الطبيعي الهائل في بلدانهم.

وعلى الرغم من تناقض الأمر مع مصلحة روسياوالصين والهند ودول أخرى، فإن أفغانستان أصبحت الآن قاعدة لإرساء سياسة عدم الإستقرار والعزل وبسط السيطرة على جمهوريات جنوب آسيا والشرق الأوسط. وبعد فرض الهيمنة الكاملة على أفغانستان، فإن بناء خط

أنابيب النفط سينطلق عبر تركمانستان وأفغانستان وباكستان لنقل النفط والغاز الطبيعي إلى أسواق آسيا.

كانت «يونوكال» لعقود عدة، رأس حربة مصالح «ستاندرد أويل»، تسعى في بناء خط أنابيب غاز من الشمال إلى الجنوب عبر أفغانستان إلى باكستان ثم المحيط الهندي. وفي العام 1998 إنسحبت من المشروع بعد إحباط كبير (تمتلك «يونوكال»، ومقرها كاليفورنيا حصة قدرها 46،5 في المئة من شركة آسيا الوسطى «سنت غاز»، وهي مجموعة وضعت مشروعاً طموحاً لمد أنبوب غاز عبر أفغانستان). ووفق المشروع، يمتد أنبوب الغاز هذا 1271 كيلومتراً من حقول دوليتباد في تركمانستان إلى مولتان في باكستان بتكلفة تقدر بنحو 1،9 مليار دولار. ويمكن تكملة الخط إلى الهند ذات الحاجة الماسة للطاقة بتكلفة إضافية قدرها 600 مليون دولار.

وقّعت شركة «هاليبرتون» ـ كان نائب الرئيس الأميركي ديك شيني يرأس مجلس إدارتها إلى حين تسلم منصبه إثر إنتخابات العام 2000 ـ في ربيع العام 2001 عقداً مع شركة النفط الحكومية الأذرية لتطوير قاعدة بحرية مساحتها 6 آلاف متر مربع لدعم منشآت نفط في بحر قزوين. وستساعد القاعدة رافعة «هاليبرتون» العائمة المسماة «قوربان اباسوف» في مد الأنابيب إلى الشاطىء وفق إعلان صادر عن الشركة في 15 أيار/ مايو 2001. (الملاحظ مرة أخرى أن كل ذلك كان يحدث قبل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر من العام ذاته).

أما سبب نقض «يونوكال» العقد الموقع مع حكومة طالبان في العام 1998 فهو واقع أن طالبان لم تعد تسيطر على كل أرجاء أفغانستان، ولم تتمكن من تأمين بيئة سياسية مستقرة يحتاجها مشروع

بناء خط أنابيب الشمال ـ الجنوب. وعندها بدا واضحاً أن «الحرب على الإرهاب» إنما صُممت بعد أن نصبت الولايات المتحدة رجلها حامد كرزاي رئيساً لأفغانستان (بعد طرد طالبان والقاعدة).

لقد عمل كرزاي مستشاراً لدى «يونوكال» خلال المفاوضات مع طالبان لبناء خط الأنابيب، وكرزاي زعيم لقبيلة دوراني البشتونية الجنوبية. وأحد قادة المجاهدين الذين طردوا الجيش السوفياتي من أفغانستان، وكان للرجل اتصالات مباشرة مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA وارتبط مع رئيسها في ذلك الوقت وليام كايسي بعلاقات حميمة، وكذلك مع نائب الرئيس جورج بوش (الأب)، ومع المخابرات الباكستانية الوسيطة بين المجاهدين ووكالة الإستخبارات المركزية الأميركية. وبعد إنسحاب القوات السوفياتية تبنت CIA نقل كرزاي وبعض رفاقه للإقامة في الولايات المتحدة.

وليس خافياً (على الرغم من ادعاء أن الحرب في أفغانستان إنما هي حرب على الإرهاب) أن الدافع الحقيقي لمهاجمة أفغانستان هي المصالح النفطية. ففي كانون الثاني/ يناير 2002 التقت السفيرة الأميركية في باكستان عثمان أمين الدين لمتابعة العمل في مشروع خط أنابيب شمال ـ جنوب، وتشجيع اسلام أباد على بناء مصب خط أنابيب باكستان ـ بحر العرب.

ولمزيد من الوضوح، قال جورج بوش (الابن) بعد هزيمة طالبان إن القوات الأميركية في أفغانستان ستبقى موجودة لكنها لن تشارك في عمليات حفظ الأمن التي أوكلت إلى قوات تحت راية الأمم المتحدة، الأمر الذي يعني أنه فيما الأمم المتحدة تحافظ على الأمن، فإن القوات الأميركية ستؤمن بناء خط أنابيب شمال ـ جنوب.

ولتأكيد أن بناء خط الأنابيب يسير وفق ما هو مخطط له، عين الرئيس الأميركي جورج بوش مستشاره الخاص للأمن القومي، العضو السابق في مشروع «سنت غاز» الأميركي من أصل أفغاني زلماي خليل زادة موفده الخاص في أفغانستان (خليل زادة أصبح قبيل بدء غزو العراق موفداً أميركياً خاصاً لدى المعارضة العراقية).

وزلماي خليل زادة بشتوني وهو ابن مسؤول حكومي سابق إبان حكم الملك محمد زهير شاه. وإلى جانب عمله مستشاراً لشركة «راند» كان خليل زادة منسقاً خاصاً بين طالبان و «يونوكال». وقد عمل كذلك محللاً للمخاطر مع مستشارة الأمن القومي الأميركي كوندوليزا رايس، وهي بدورها كانت عضواً سابقاً في مجلس إدارة شركة «شيفرون» الأميركية للطاقة.

وبعد أن اكتملت السيطرة الأميركية على أفغانستان، وعبرها على نفط جنوب آسيا، فإن صاحبة النفوذ لدى الإدارة الأميركية «ستاندرد أويل» بدأت البحث عن أماكن أخرى للسيطرة على نفط العالم. وقد اتضح المقصد عندما نُشرت لائحة واشنطن للدول الداعمة للإرهاب.

حماية المصالح في كولومبيا

لم تقتصر حرب بوش الابن «على الإرهاب» على دول الشرق الأوسط وأفغانستان، إنما اتسعت فشملت كولومبيا، حيث اقترح بوش إنفاق 98 مليون دولار لمساعدة الحكومة الكولومبية ضد «الإرهاب والمخدرات»، لكن حقيقة المساعدة تلك مرتبطة ومتلازمة مع مصالح خط نفط شركة «اوكسيدانتال بتروليوم» الذي يبلغ طوله 840 ميلاً وينقل النفط من ثاني أكبر حقل نفط في البلاد إلى البحر الكاريبي. ومبلغ 98 مليون دولار سيتبع مبلغاً قدره 1،35 مليار دولار سبق أن

قدمته إدارة بوش إلى الحكومة الكولومبية لمحاربة «الإرهاب والمخدرات».

وتجدر الإشارة إلى أن خط «كانو ليمون» للنفط اقفل 266 يوماً في العام 2001 بسبب الثقوب التي أحدثها مجهولون في الخط. وكان مقاتلو قوات الجيش الثوري الكولومبي فجروا الخط عدة مرات محدثين فيه ثقوباً على مدى السنوات الخمسة عشرة السابقة، وتسببوا بفقدان 2،5 مليوني برميل من النفط ذهبت في مياه الأنهر والجداول، وهذا يبلغ عشرة أضعاف ما استخرجه «إكسون فالديز» من نفط ألاسكا في العام 1989.

وإذا دخل بوش مباشرة في مستنفع كولومبيا، الذي تسبب في العقد الأخير (من أصل 38 سنة من الصراع) بمقتل 40 ألف شخص، فإنه سيواجه بالضرورة قوات الجيش الثوري اليساري، وجيش التحرير الوطني، وهو ميليشيا شبه نظامية مدعومة من الحكومة الفاشية.

وإذا كان السبب المعلن لشن «الحرب على الإرهاب» واحتلال أفغانستان وجود اسامة بن لادن وتنظيم القاعدة هناك، فإن الذريعة الوحيدة الموجودة لدخول المستنقع الكولومبي هي محاربة إرهابيي الجيش الثوري اليساري والجيش الوطني اليميني، اللذين يمثلان خطراً على مصالح شركة النفط الأميركية ـ البريطانية، «إذهب إلى حيث توجد الآبار».

ووفق بيانات وزارة الطاقة الأميركية، فإن إنتاج كولومبيا من النفط زاد من 100 ألف برميل في اليوم فقط في مطلع الثمانينات إلى نحو 844 ألفاً في مطلع العام 1999، وهي زيادة تبلغ نسبتها 750

في المئة. وقد زادت صادرات نفط كولومبيا إلى الولايات المتحدة بشدة كذلك، واليوم تعد كولومبيا سابع أكبر ممون للولايات المتحدة نفطاً ويقدر إحتياط فنرويلا، رابع ممون لواشنطن يبلغ 73 ملياراً، وهكذا فإن مخزون كولومبيا وجيرانها يصبح هدفاً لإمبريالية النفط الجديدة. علماً أن الولايات المتحدة تستورد من كولومبيا وفنزويلا والاكوادور أكثر مما تستورده نفطاً من منطقة الخليج العربي.

ولن تكون قصة «الحرب على الإرهاب والمخدرات» في كولومبيا مماثلة لما حدث في أفغانسان، حيث ضُرب «إرهابيو القاعدة وطالبان». فإدارة بوش لن تدمر منظمات «إرهاب المخدارات». وجواب سؤال لماذا هنا، هو أن إدارة بوش وأركانها يجنون 5،1 تريليون دولار في السنة من تحويلات تجارة المخدرات الدولية.

إرهابيو المخدرات مثل كارلوس ليدر وبابلو إسكوبار وامادو فيونتس وماتا باليستيروس أو هانك رون، لديهم نحو 10 تريليونات دولار أموالاً غير شرعية بحاجة إلى تبييض في المصارف أو كاستثمارات رأسمالية. وسيكون بارونات المخدرات أكثر من مسرورين بدفع 5 في المئة لمن يبيض لهم أموالهم من خلال استثمارات في شركات كبرى أو رشاوى إلى كبار السياسيين حول العالم.

وتعتمد «وول ستريت» وإدارة بوش كثيراً على مئات ملايين الدولارات من بارونات المخدرات كعائدات للشركات وتمويل لحملات الإنتخاب.

في حزيران/يونيو 1999، دبر الرئيس الكولومبي اندريس باسترانا لقاء بين رئيس سوق أسهم نيويورك ريتشارد غراسو وكبير

ممولي المليشيات شبه النظامية اليمينية المدعومة من الحكومة راؤول رايس في المناطق الخاضعة لبارونات المخدرات. وقد كشفت وسائل الإعلام هذا اللقاء المحرج للطرفين.

ولم يكن غراسو الممثل المالي الأميركي الكبير الوحيد الذي يلتقي بارونات المخدرات، فبعد عدة أشهر زار عضوان في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي أدغال كولومبيا للقاء مؤسس المليشيات اليسارية التي تعمل وتحمي تجارة المخدرات مانويل مارولاندو (70 عاماً)، وتصدر اللقاء عناوين الصحف العالمية.

وبعد هذا اللقاء الذي اشترك فيه مؤسس ورئيس «أميركان أون لاين» جيمس كيمسي ، ورئيس شركة «جي إي روبارت»، وهي إمبراطورية عقارات ضخمة، جوزف روبيرت، طار الرجلان إلى بوغوتا للتشاور مع الرئيس الكولمبي في طريق عودتهم إلى واشنطن، وأعلن ممثل قوات الجيش الثوري أن مارولاند والمليشيا اليسارية جادون في سعيهم في السلام والاصلاح الإقتصادي.

قد يكون من العصي تصديق أن مصارف وشركات أميركية كبرى متورطة في تبييض أموال إرهابيي المخدرات في أميركا الجنوبية. لكن حتى بعض وسائل الإعلام المحافظة لم تستطع عدم الإشارة إلى هذه التصرفات. ففي العام 1983 إتهم برنامج «كلوز أب» على محطة «أيه بي سي» عن المخدرات «سيتي بنك» و «مارين لاند» و «تشايس مانهاتن» وأكثر من 250 مصرفاً في ميامي بالتورط في تبييض أموال المخدرات. وعندما أدلى محاسب ومبيض أموال «كارتيل ماديلين» الكولومبي للمخدرات رومان ميليان رودريغيز بشهادته أمام لجنة فرعية في الكونغرس الأميركي في 1998 كشف المستور في الأمر بالنسبة

للمصارف الأميركية، وهي «سيتي بنك» و «سيتي غروب» و «بنك أوف أميركا» و«فيرست ناشونال بنك أوف بوستن». وقال رودريغيز: «في كل عملية من العمليات كان يعرف المصرف مع من يتعامل».

وأظهر تحقيق أجراه مكتب المحاسبة العام للولايات المتحدة في العام 1998 أن «سيتي بنك» بيَّض بين 90 و 100 مليون دولار من أموال النفط غير الشرعية عبر زبائن مكسيكيين، مستخدماً العديد من الوسائل المبتكرة في عملياته هذه.

حلم الصقور الأميركيين:
النفط العراقي أولاً... وأخيراً(*)

سخر الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر خلال مؤتمر صحافي في أوسلو، عشية تسلمه جائزة نوبل للسلام لعام 2002، من «الحمقى» الذين يعتقدون أن السياسة الأميركية ازاء العراق تمليها المصالح النفطية. وقال «يمكن شراء النفط بسعر معقول في حدود 27 دولاراً للبرميل، وهذا أقل كلفة من الكلفة الضخمة التي يستدعيها اجتياح بلد». وأضاف مؤكداً «إنني أدرى ببلدي، وأعرف شعبي، وأستطيع أن أؤكد لكم أن هذه ليست سياسة بلادي».

وخلال الأسابيع الأخيرة توالت تصريحات أركان إدارة الرئيس جورج بوش ومسؤوليها، مشددة على الفكرة التي طرحها كارتر، في مواجهة إتهامات متصاعدة من الحركة المناهضة للحرب داخل الولايات المتحدة، التي ترفع شعار «لا حرب من أجل النفط». فأعلنت مستشارة بوش لشؤون الأمن القومي كوندوليزا رايس أن رغبة الولايات المتحدة في تغيير النظام العراقي ليست مرتبطة بالنفط.

(*) المرجع: حسن عواد. مقال منشور في مجلة «الوسط». (العدد 574). 27 ك2/ يناير 2003 . ص 4 ـ 5.

ووصف رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية ريتشارد هاس مقولة وجود دوافع نفطية وراء التخطيط لمهاجمة العراق بأنها «سخيفة». وسعى وزير الخارجية كولن باول إلى طمأنة أسواق المال المتوترة، مؤكداً أن «حقول النفط هي ملك الشعب العراقي»، وأن الولايات المتحدة ستحرص على حمايتها من أي أعمال تخريب في حال إجتاحت القوات الأميركية العراق . وأخيراً، إنضم توني بلير رئيس الوزراء البريطاني، خلال إجتماع عاصف مع النواب الأعضاء في حزب العمال، إلى حلفائه في واشنطن مشدداً على عدم وجود علاقة بين الأزمة و «النفط (العراقي) أو غيره من النظريات التي تتحدث عن مؤامرة».

ربما يبدو هذا الإدعاء معقولاً. فهناك مصادر متعددة للنفط في العالم، في روسيا ونيجيريا وفنزويلا وكندا، «بالإضافة إلى إحتياطنا في آلاسكا» حسب كارتر. ويمكن التعويض فعلاً عن النفط العراقي إذا اقتضى الأمر، على رغم أن الولايات المتحدة استوردت حوالي 60 في المئة منه في عام 2002 .

لكن عدداً من المعطيات والحقائق تكشف أن الهدف من السيطرة على النفط العراقي يتخطى سد حاجتها الآنية المتزايدة إلى هذا المصدر الحيوي للطاقة. فهو يرتبط على نحو وثيق بإستراتيجية الأمن القومي الأميركية على مدى عقود مقبلة، التي تريد السيطرة على الموارد الأساسية للطاقة في العالم وإبعاد منافسيها المحتملين عنها، وبالتالي إدامة هيمنتها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة.

في حال تنصيب نظام موال لأميركا في العراق، ستتمكن شركات النفط الأميركية من الوصول إلى 112 بليون برميل من النفط،

وهو الإحتياط المعلن للبلاد، ويعتبر أهم إحتياط عالمي بعد السعودية. لكن الإحتياط الفعلي أكبر من ذلك بكثير كما تشير العديد من الدراسات، ويمكن أن يصل إلى 200 بليون برميل، حسب «الادارة الأميركية لمعلومات الطاقة». لذا فإن السيطرة على العراق ستعني التحكم بما يقرب من ربع إجمالي احتياط النفط العالمي، كما تعتبر كلفة إنتاج النفط العراقي من بين الأدنى في العالم (5، 1 دولار للبرميل كحد أقصى) ومعدلات المردودية مغرية للغاية.

لكن أحد المؤشرات الأهم في هذا الصدد يتعلق بنسبة الإحتياط إلى معدل الإنتاج النفطي، أي عدد السنوات التي سيستغرقها استهلاك إحتياطي النفط بمعدلات الانتاج الحالية.

في الولايات المتحدة والنروج، لا تزيد هذه النسبة على 10 سنوات. وهي في كندا 8/ 1، وفي إيران 53/ 1، وفي السعودية 55/ 1، وفي الإمارات العربية المتحدة 75/ 1، وفي الكويت 116/ 1. لكنها في العراق تبلغ 526/ 1، ويقال إن آخر نقطة نفط في العالم ستكون في العراق.

النفط العالمي إذاً ينضب، وخلال خمس إلى عشر سنوات، سينخفض إنتاج النفط بحوالي 5 بلايين برميل يومياً. والعراق وحده بين البلدان المنتجة للنفط يملك القدرة على زيادة إنتاجه، ليس هذا فحسب، بل يتوقع أن يزداد إحتياطه النفطي.

تقوم سياسة إدارة بوش في مجال الطاقة على الإستهلاك المتزايد للنفط. وكما كشف الباحث مايكل رينر من معهد «وورلد وتش» في واشنطن فإن «مصادر النفط الأميركي تستنفد بسرعة، وبدأ الكثير من حقول النفط الأخرى خارج بلدان (اوبك) ينضب، وسيتعين سد معظم الإحتياجات في المستقبل من منطقة الخليج».

وأعلن لاري ليندسي، المستشار الإقتصادي السابق للرئيس بوش، في أواخر عام 2002، أن حرباً ناجحة على العراق سيكون لها تأثير جيد على الإقتصاد. وأوضح أنه «إذا جرى تغيير للنظام في العراق، يمكن إضافة ثلاثة إلى خمسة بلايين برميل (يومياً) من الإنتاج إلى إمدادات النفط العالمية».

ويعتقد بعض المحللين أنه يمكن للعراق بعد خمس سنوات أن يضخ 10 ملايين برميل نفط يومياً (بالمقارنة مع معدل إنتاجه الحالي الذي لا يزيد على 3 ملايين برميل يومياً).

ومع إلتزام إدارة بوش سياسة «تغيير النظام» في العراق وتزايد مآسي الحرب، وما يمكن أن ينجم عنها من رفع للعقوبات الإقتصادية الدولية، احتدم التنافس بين شركات النفط الكبرى للحصول على حصة في نفط العراق. وفي الوقت نفسه، سارعت بغداد، في إطار ما يُعرف بـ «مبادلة الإقتصاد بالسياسة» إلى إبرام أكثر من ثلاثين عقداً خلال الأشهر الأخيرة من عام 2002 مع شركات «اني» الإيطالية و«ريبسول» الإسبانية و «تات نفط»الروسية و «توتال فينا» الفرنسية، وشركات أخرى صينية وهندية وتركية وغيرها. وقُدّرت قيمة هذه العقود التي تشمل تطوير حقول نفطية جديدة بنحو 38 بليون دولار، مع قدرة محتملة على الإنتاج تصل إلى 4،7 ملايين برميل يومياً في حال نُفِّذت كل المشاريع. وكانت مجموعة «توتال فينا» وقعّت بالأحرف الأولى قبل عشر سنوات عقد تقاسم إنتاج لحقلي مجنون ونهر ابن عمر في جنوب العراق، وتأمل بأن يبدأ العمل به فور رفع الحظر الدولي. وطالب جون براون المدير العام لشركة «بريتش بتروليوم» أن «تُعامل كل الشركات النفطية على قدم المساواة في حال تغير النظام في العراق».

مفاوضات سرية مع المعارضة

في هذا السياق، أفادت تقارير أن مدراء ثلاث شركات نفط أميركية كبيرة أجروا لقاءات في واشنطن في تشرين الأول (أكتوبر) 2002 مع أحد أطراف المعارضة العراقية في شأن تقاسم إحتياط النفط العراقي الهائل في مرحلة ما بعد صدام.

وتزامنت هذه التحركات المحمومة مع النقاشات المكثفة التي دارت في أروقة مجلس الأمن حول إصدار قرار جديد يلزم بغداد الإمتثال لشروط نزع أسلحة الدمار الشامل، وقال الباحث مايكل رينر إن «من الواضح أن تفاهماً بين الدول الكبرى أعضاء في مجلس الأمن في شأن مستقبل نفط العراق كان جزءاً من اللعبة السياسية التي أدت في النهاية إلى المصادقة بالإجماع على القرار 1441» في تشرين الثاني (نوفمبر) 2002.

مشاريع اليمين المحافظ

يقف وراء التخطيط الأميركي لمستقبل الصناعة النفطية العراقية بعد الحرب المقبلة، أي مرحلة ما بعد صدام، ائتلاف يضم محافظين جداً في مراكز أبحاث واشنطن تربطهم صلات وثيقة بإدارة بوش، ويجادل هؤلاء «الصقور» منذ وقت طويل بأن السيطرة على النفط العراقي ستساعد على تحقيق هدف ثان: تدمير منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، التي يرون أنها في تضاد مع المصالح الأميركية.

وللتعرف على حقيقة ما يُحاك وراء الكواليس، في أروقة البيت الأبيض والبنتاغون، في شأن العراق ونفطه يتعيّن العودة بضع سنوات إلى الوراء. ففي 1997، في عهد الرئيس بيل كلينتون، بادرت

مجموعة من كبار السياسيين اليمينيين وعلى رأسهم ديك تشيني (نائب الرئيس بوش) ودونالد رامسفيلد (وزير الدفاع الحالي إلى إنشاء جماعة ضغط تسمى «مشروع لقرن أميركي جديد» تطالب بـ «تغيير النظام» في العراق. وجاء في رسالة وجهتها هذه الجماعة إلى نيوت غينغريتش رئيس مجلس النواب في الكونغرس آنذاك: «سنقيم ونحافظ على وجود عسكري أميركي قوي في المنطقة، ونكون مستعدين لإستخدام هذه القوة لحماية مصالحنا الحيوية (أي النفط) في الخليج، وإذا اقتضى الأمر، أن نساعد على إزاحة صدام من السلطة». وكان بين الموقعين على الرسالة بول وولفوويتز (نائب وزير الدفاع الحالي) وجون بولتن (مساعد وزير الخارجية للرقابة على التسلح) وريتشارد أرميتاج (نائب وزير الخارجية) وريتشارد بيرل (رئيس «مجلس سياسة الدفاع» في البنتاغون) وزلماي خليل زادة، المستشار السابق لشركة النفط «يونوكال» الذي عينه الرئيس بوش أخيراً مبعوثاً خاصاً له لدى «أحرار العراق».

وبعدما تبوأ هؤلاء «الصقور» مراكز قيادية في إدارة بوش، أصبح في الإمكان تحويل أحلامهم هذه إلى واقع. وجاءت إعتداءات 11 أيلول (سبتمبر) لتمنحهم الفرصة الذهبية التي كانوا في انتظارها.

ولم يعد ممكناً إخفاء الأطماع في نفط العراق. وأفادت تقارير صحافية أخيراً أن هناك أصواتاً قوية داخل الإدارة، ومن ضمنها في البيت الأبيض، تدعو إلى الاستحواذ على أموال النفط «كغنائم حرب».

وفي إطار الخطط العملية التي باشرت في إعدادها مراكز أبحاث اليمين المحافظ في واشنطن، قدم الباحث أريبل كوهين إلى معهد

«هريتاج فاونديشن» اليميني، ذي الصلات الوثيقة بإدارة بوش، نموذجاً للسيطرة على الصناعة النفطية العراقية المؤممة وتجزئتها وفقاً لخطوط فصل إثنية ـ طائفية.

وطرح كوهين في هذا النموذج، الذي قدّمه في ورقة بحث بعنوان «مستقبل عراق ما بعد صدام، خطة لمشاركة أميركية» خريطة طريق لخصخصة قطاع النفط. وحسب هذه الخريطة تجري إعادة هيكلة وزارة النفط وتقسيم قطاع النفط إلى ثلاث شركات كبيرة تمهيداً لخصخصتها، إحداها في الجنوب الشيعي وأخرى لـ «المنطقة السنية» حول بغداد وفي الصحراء الغربية، والثالثة حول كركوك في المنطقة الكردية شمال العراق. ويطرح إمكان تشكيل ثلاث شركات أخرى، إحداها لتشغيل أنابيب النفط، والثانية لتشغيل المصافي، والثالثة لتطوير الغاز الطبيعي.

ولتبرير خطته، يقول كوهين أن النظام العراقي قاد البلد إلى الإفلاس على رغم إمتلاكه ثاني أكبر إحتياط للنفط في العالم بعد السعودية. ويشير إلى أن قطاع النفط يوفر أكثر من 67 في المئة من صافي الناتج المحلي و95 في المئة من إيراداته من العملة الصعبة. ومع ذلك فإن صافي الناتج المحلي للعام 2001 يقدر بحوالي ثلث ما كان عليه في 1989. ولا ينسى التذكير بالدين الخارجي الضخم للعراق الذي يبلغ 140 بليون دولار، ثم يعزو خراب الإقتصاد العراقي إلى إتباع سياسات مثل تأميم النفط، والتخطيط المركزي المفرط للصناعة والتجارة، والحرب ضد إيران وغزو الكويت الذي قاد إلى حرب الخليج.

لكن كوهين يبدي تفاؤله في شأن إمكان تحقيق ازدهار إقتصادي

في العراق على رغم أن الطريق إليه لن تكون معبدة. وهنا يرى أن إدارة بوش يمكن أن تساعد الحكومة العراقية الجديدة على تنفيذ «إصلاح هيكلي جذري عبر عملية خصخصة شفافة ومنظمة وضخمة لقطاعات الإقتصاد المختلفة، بما في ذلك الصناعة النفطية».

وكي يصبح العراق مؤهلا لتلقي الدعم والمشورة في رسم سياساته الإقتصادية، والحصول على إلتزام سياسي بذلك من الإدارة الأميركية والمؤسسات الدولية لمدّه بالخبرات والمساعدات التقنية، يتعين عليه أن يلتزم كلياً مبادىء اقتصاد السوق.

لكن لتحقيق هذا كله ينبغي على «الحكومة الفيديرالية» في مرحلة ما بعد صدام أن تنفذ مجموعة من الخطوات الآتية:

- انشاء نظام قانوني عصري يقر حقوق الملكية ويكون مساعداً لعملية الخصخصة.

- تنظيم حملة إعلامية عامة تهيء العراقيين للاصلاحات الهيكلية والخصخصة.

- توظيف مغتربين عراقيين وناطقين باللغة العربية تلقوا تعليمهم في الغرب وذوي خبرات مالية وقانونية وتجارية لاشغال مناصب إقتصادية رئيسية.

- رفع القيود عن الأسعار، بما في ذلك الأسعار في قطاعات الخدمات والطاقة.

- تهيئة موجودات الدولة في الخدمات والنقل والأنابيب والطاقة، وغيرها من القطاعات، لعملية الخصخصة.

- الحفاظ على توازن الموازنة وإبقاء التضخم والضرائب والتعرفات متدنية.

ـ تحرير التجارة وتوسيعها، وإطلاق مساع للإنضام إلى منظمة التجارة العالمية.

ويرى كوهين أن تحقيق النجاح في خصخصة قطاع النفط العراقي والمصافي والبنية التحتية لأنابيب النفط يمكن أن يقدم نموذجاً لعمليات خصخصة تقدم عليها بقية بلدان «أوبك»، ما سيؤدي بالتالي إلى إضعاف هيمنة هذه المنظمة على أسواق الطاقة.

لكن اللافت أن كوهين يرجح أن تؤدي حاجة العراق إلى تدفق الأموال لإعادة البناء بغض النظر عن القيود التي تفرضها «أوبك» على إمدادات النفط، إلى جانب خصخصة الصناعة النفطية، إلى توليد حوافز تدفع العراق إلى الخروج من «أوبك» لاحقاً. وهي خطوة سيكون لها، حسب تقديره، نتائج إيجابية على المدى البعيد بالنسبة إلى إمدادات النفط العالمية.

هذه النتائج ستعني، في النهاية، تهميش «أوبك» وتدميرها لضمان هيمنة أميركا المطلقة على مصادر الطاقة في العالم. إنها رائحة النفط تفوح بقوة.

من تكساس إلى بغداد
النفط مقابل الدماء(*)

في صباح يوم بارد من أيام كانون الثاني/ يناير عام 1848 صاح أحد الأميركيين في أقصى الغرب الأميركي، وكان يدعى جيمس مارشال، في العاملين معه بأنه قد عثر على منجم للذهب. وكانت تلك الصيحة بداية لأكبر حركة هجرة عرفها التاريخ الإنساني حيث إندفع نحو تسعين ألف شخص إلى كاليفورنيا خلال العامين التاليين لصيحة جيمس مارشال، ليصل بعد ذلك عدد المهاجرين هناك إلى نحو 300 ألف شخص، وكان سكان أميركا حينئذ لا يزيدون على 25 مليون نسمة. ولم يكن هؤلاء المندفعون نحو الذهب في الغرب الأميركي قادمين للإستقرار والبناء شأنهم شأن باقي المهاجرين الأوائل للعالم الجديد.

ولكنهم جميعاً كانوا قد أتوا من أجل الذهب. ومن أجل نهب ما يمكن نهبه من هذا الذهب بأي وسيلة وبكل وسيلة ممكنة. ولم يقتصر ذلك على الأميركيين وحدهم، بل لقد امتد جنون الذهب

(*) المراجع: إبراهيم عبد الجليل. مقال منشور في مجلة «وجهات نظر». القاهرة. العدد الثاني والخمسون. أيار/مايو 2003. ص 40 ـ 41.

ليشمل الإنجليز والفرنسيين والأسبان والعديد من الجنسيات الأخرى الذين عبروا المحيط الأطلنطي في ظل ظروف بالغة القسوة طمعاً في بريق الذهب الأصفر. ولم تكن تلك الرحلة سهلة، ولم يكن البحث عن الذهب في الأرض الجديدة غرباً أمراً ميسوراً، فلقد لقي نحو 20% من هؤلاء حتفهم، إما نتيجة للإصابة بأمراض الكوليرا والملاريا، أو أمراض سوء التغذية، أو نتيجة لأعمال العنف الدموي التي اشتهر بها هؤلاء المغامرون في الغرب الأميركي حيث سادت بينهم شريعة الغاب بلا رادع من أي قانون سوى منطق القوة والنهم والجشع من أجل مزيد من الذهب والثروة.

وهكذا كتبت تلك الهجرة بداية التاريخ لولاية كاليفورنيا الأميركية والتي أصبحت الآن أغنى الولايات الأميركية وأكثرها تحرراً وتقدماً، فهي معقل صناعة السينما، وموطناً لنجوم هوليوود، ومقراً للصناعات المتقدمة بدءاً من التكنولوجيا الحيوية وإنتهاءً بصناعات الإلكترونيات والاتصالات في وادي السليكون الشهير.

وتمر نحو مائة وخمسين عاماً أو تزيد قليلاً منذ إندفع هؤلاء المغامرون إلى الغرب الأميركي بحثاً عن الذهب، داسوا خلال إندفاعهم الجشع على كل ما اعترض طريقهم. فهل يا ترى يعيد التاريخ نفسه الآن لنرى موجة جديدة من أحفاد هؤلاء الأفاقين تندفع هذه المرة نحو المشرق العربي بحثاً عن الذهب الأسود. أتوا يحملون معهم كل ما في جعبة آلة الحرب الأميركية من أسلحة للدمار والخراب، أتوا يدقون أبواب عاصمة الرشيد تحت شعار تحريرها من قبضة صدام حسين، لكنهم في الحقيقة أتوا ليضعوا أيديهم على منابع الذهب الأسود في منطقة تحوي تحت رملها ومياهها نحو ثلث مخزون النفط في العالم. بعد كل تلك السنين، وفي غيبة من الزمن، سطا

حفنة من المغامرين ورجال الأعمال على مفاتيح القوة في البيت الأبيض، وراحوا منذ اللحظة الأولى يخططون للإستيلاء على مقدرات الثروة في العالم، مستلهمين في ذلك روح الأجداد الأوائل تساندهم الشركات الأميركية العملاقة التي أتت بهم إلى مقاعد السلطة في واشنطن.

الولايات المتحدة البترولية

في دولة يعيش الناس فيها ويصحون وينامون على إستهلاك البترول، حيث نصيب المواطن الأميركي منه يتعدي عشرة أضعاف نظيره في أي بقعة من العالم، وحيث سعر جالون البنزين في محطات التموين يمثل لهم كل صباح اهتماماً يفوق أي اهتمام آخر بأحوال الدنيا والعالم.

في تلك الدولة الأكبر إستهلاكاً للبترول في العالم (نحو 27% من الإستهلاك العالمي) تصبح قضية البترول والطاقة هي أم القضايا، ويصبح توفير البترول بسعر رخيص هو محور السياسة للجالسين في البيت الأبيض والمخابرات الأميركية والبنتاغون.

في شهادة أمام الكونجرس الأميركي عام 1999، صرح الجنرال أنتوني زيني قائد القوات المركزية الأميركية، أن منطقة الخليج بمصادرها البترولية الهائلة تعد ذات قيمة حيوية للمصالح الأميركية في المدى البعيد، لذا ـ ولا زلت أنقل عن الجنرال الأميركي ـ فإن على الولايات المتحدة الأميركية أن تكون لها حرية الوصول لتلك المصادر، (وقد تطوع بنفسه لشرح ماذا يقصد بحرية الوصول)، وقال بمعنى السيطرة على تلك المصادر إقتصادياً وعسكرياً. وهكذا دون أي مواربة شهد شاهد منهم بأن السيطرة على منابع البترول في الخليج

كانت هدفاً إستراتيجياً للسياسة الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فحتى عام 1971 كانت بريطانيا تقوم بدور الشرطي الحارس لتلك الثروة في منطقة الخليج، أما الآن فلقد تقدمت أميركا لتلعب نفس الدور بدعم من بريطانيا التي توارت خطوات إلى الوراء بحكم تغير موازين القوى في العالم، وارتضت أن تلعب دور التابع الأمين للقوة الأحادية المهيمنة والمسيطرة.

لذلك لم تكد تمضي أسابيع عدة على فوز بوش الإبن الآتي من تكساس إلى البيت الأبيض حتى أمر بتشكيل مجموعة عمل برئاسة نائبه ديك تشيني. وكانت المهمة صياغة سياسة جديدة للطاقة في الولايات المتحدة الأميركية. وديك تشيني هذا كان قبل أسابيع عدة من توليه منصب نائب الرئيس الأميركي يشغل منصب الرئيس لواحدة من أكبر شركات الخدمات البترولية في العالم (شركة هاليبرتون). كما أن باقي المجموعة الحاكمة في البيت الأبيض قد جاءوا من تكساس معقل صناعة البترول الأميركية بعد أن ساندت حملتهم الإنتخابية دولارات البترول التي ساهمت بها الشركات الأميركية التي تسيطر على مقدرات صناعة البترول في العالم، تلك الشركات كانت ولا زالت تقف بضراوة ضد أي محاولة لتهميش دور البترول كمصدر رئيسي للطاقة في العالم منذ إكتشافه وحتى يومنا هذا مهما كانت المبررات بيئياً وإقتصادياً وسياسياً.

سياسة جديدة للطاقة في أميركا:

وضع ديك تشيني سياسة جديدة للطاقة في أكبر دولة مستهلكة لها في العالم، تلك الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى على البترول، والتي زادت وارداتها منه لتصل حالياً لنحو 100 مليار دولار أميركي

سنوياً، وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن تلك الواردات ستصل لنحو 500 مليار دولار عام 2020 .

فإذا علمنا أن نسبة كبيرة من تلك الواردات (30%) سوف تأتي من منطقة الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي يتزايد فيها العداء والكراهية للولايات المتحدة الأميركية يوماً بعد يوم كنتيجة طبيعية للسياسة الظالمة وغير العادلة التي تساند من خلالها إسرائيل على طول الخط، والتي أطلقت من خلالها يد القوة الغاشمة في إسرائيل لكي تمارس كل أنواع الإنتقام والبطش بالشعب الفلسطيني الأعزل، الذي تم الإستيلاء على أرضه ونهبت ثرواته بمباركة مستمرة من الحكومات المتعاقبة في واشنطن.

وتعترف سياسة الطاقة التي وضعها ديك تشيني بأن جهود ترشيد الإستهلاك، ومحاولات تنمية مصادر الطاقة المتجددة صديقة البيئة لن تفلح في مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة في المستقبل، لذا فإن الحل هو زيادة المعروض من خلال بناء محطات جديدة وزيادة المعروض من منتجات البترول، ولتذهب صيحات حماية البيئة إلى الجحيم. ولم يكن ذلك بالشيء الغريب على المراقبين. فلقد وقف الرئيس الأميركي بنفسه في آذار/ مارس عام 2001 ليزف للعالم نبأ انسحاب أميركا من بروتوكول كيوتو الذي يدعو إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسبب لواحدة من أكبر مشكلات البيئة العالمية، ألا وهي قضية تغير المناخ.

وكان ذلك إشارة البدء بالتزام الإدارة الجديدة في واشنطن بدعم صناعة البترول وشركاتها التي أصبحت تؤثر بشكل مباشر في عملية صنع القرار في البيت الأبيض، ولم تمض سوى شهور على ذلك، حتى وقف الوفد الأميركي بشدة ضد أي محاولة لتشجيع استخدام

الطاقات المتجددة النظيفة، وكان ذلك أثناء انعقاد قمة التنمية المستدامة التي عقدتها الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر من عام 2002 بمدينة جوهانسبرج في جنوب أفريقيا. وللأسف الشديد، فلقد بلعت بعض الدول المنتجة للبترول في العالم بما فيها دول عربية الطعم الأميركي، وراحت تساند موقف الولايات المتحدة، بل لقد بلغت المأساة ذروتها حينما ساند الوفد العراقي في هذا المؤتمر الموقف الأميركي دعماً لصناعة البترول العالمية.

اقرأوا التاريخ:

منذ نحو عشرين عاماً كانت السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط ترتكز بشكل أساسي على ضمان إمدادات البترول إلى شرايين الإقتصاد الأميركي، فكان دعم صدام حسين ضد إيران وجر الدولتين في حرب مدمرة استمرت نحو عشر سنوات استنفدت فيها عائدات البترول لصالح شركات السلاح الأميركية، ثم جاءت حرب الخليج الثانية حينما اعتدى النظام العراقي على دولة الكويت، فكانت فرصة ذهبية أخرى لا أقول استغلها مخططو السياسة الأميركية لتثبيت الوجود العسكري الأميركي قرب منابع البترول، بل لا أكون مبالغاً لو قلت أن تلك الفرصة قد تم التخطيط لها لدعم إستراتيجية بعيدة المدى للبقاء في تلك المنطقة من العالم لسنوات طويلة قادمة.

لقد بلغت مبيعات السلاح الأميركي لدول الشرق الأوسط خلال الفترة من 1990 وحتى 2001 نحو 100 مليار دولار أميركي، تم سحبها من عائدات النفط العربي ومعها قيمة فواتير حرب تحرير الكويت لتضخ في شرايين الإقتصاد الأميركي الذي عاش خلال سنوات إدارة كلينتون أزهى فترة في تاريخه.

وفي تلك الفترة تغاضت الولايات المتحدة الأميركية أكبر داعية أو مدعية لحقوق الإنسان والديمقراطية، تغاضت تلك الداعية عن الجرائم التي تُرتكب في حق الشعوب العربية والإسلامية لا لشيء إلا من أجل الإبقاء على استقرار مصنوع تسانده واشنطن ويتم بالتوازي معه تنفيذ مسلسل من التسويف والخداع والمماطلة لحل مشكلة الشعب الفلسطيني حتى يتم إحكام قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة، بينما النظم العربية غارقة في أوهام السلام.

وبعد عشر سنوات من الحصار والتجويع والإذلال لشعب العراق الصامد تملأ أميركا العالم ضجيجاً عن ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق وتغيير نظام الحكم في بغداد تحت دعاوى وأكاذيب ساذجة لم تعد تنطلي على أحد في العالم.

كل ما هنالك أن المستعمرين القدامى وأصحاب المصالح من شركات البترول لازالت تغذي تلك النزعة النهمة للسلب والنهب لكي تستعيد سيطرتها على بترول العراق، الدولة التي تمتلك تحت أرضها نحو 11% من إجمالي المخزون العالمي، وتشير تقديراتهم إلى أن ذلك الرقم سيقفز في المستقبل لكي يصل إلى نحو 25% من جملة الإحتياطي في العالم، وما العراق سوى بوابة للخليج وباقي دول المنطقة التي كانت دائماً هدفا للأطماع الإستعمارية.

أما منظمة «أوبك» فإن دورها للأسف الشديد يتقلص يوماً بعد يوم. وبعد أن كانت تستهدف الدفاع عن مصالح أعضائها من الدول المصدرة للنفط، ومنها 7 دول عربية، تحول بها الحال لكي تكون أداة لضمان ضخ مزيد من النفط في شرايين الإقتصاد العالمي حتى أثناء دويّ الصواريخ والقنابل في كل أنحاء العراق، فلم نسمع من أوبك

وأعضائها سوى تأكيد الإلتزام بضمان عدم حدوث أي نقص في إمدادات البترول العالمية أثناء الحرب الظالمة على العراق، وهكذا تحول البترول العربي من سلاح في يد العرب إلى سلاح في يد أعدائهم يرتد إلى صدورهم، وكان ذلك الموقف المتردي لمنظمة الأوبك نتيجة حتمية لكل السياسات التي تبنتها الدول الصناعية المستهلكة للبترول منذ صدمة الطاقة في تشرين أول/ أكتوبر عام 1973، والتي هدفت إلى تهميش دور الأوبك حتى تحقق لها ما أرادت. أما منظمة «الأوابك» التي تضم الدول العربية المصدرة للبترول في إطار الجامعة العربية فلا أسكت الله لها صوتاً، فلم نسمع عنها أو منها أي همسة كما لو كان قد أصابها صاروخ أميركي في مقتل.

ولو حدث ـ لا قدر الله ـ أن سيطرت الولايات المتحدة على بترول العراق وربما باقي المنطقة فإن ذلك يعني النهاية لأوبك وأوابك وكل تلك المنظمات الهشة التي انكشفت عند أول صاروخ انطلق ليصيب هدفا في بغداد. فلا هم قادرون على السيطرة على معدلات الإنتاج، ولاهم قادرون على دعم مصالحهم في مواجهة قوى الشر والعدوان.

وأخيراً. . .

هل تصبح تلك الحرب الظالمة على العراق بداية لفرض السيطرة الأميركية على بترول الشرق الأوسط ومقدراته وتغيير خريطته لصالح القوى الاستعمارية والصهيونية؟

هل تصبح تلك السياسة الأميركية المفضوحة بداية لتراجع تاريخي في جهود المجتمع الدولي من أجل حماية البيئة، تلك المسيرة

التي بدأت في ستوكهولم عام 1972 مروراً بريو عام 1992 وانتهاءً بجوهانسبرج عام 2002، وهل كان إنسحاب أميركا من بروتوكول كيوتو بداية لتخلّي الدولة الكبرى عن إلتزاماتها الدولية بسبب مصالحها التجارية والإقتصادية؟

هل معنى ذلك تراجع صناعات الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة وتراجع كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للبحث عن بديل للطاقة يفي بمتطلبات التنمية المستدامة؟ وهل تراجع ذلك أمام الهجمة الشرسة لشركات البترول العالمية وغيرها من أصحاب المصالح في صناعات الفحم والسيارات وغيرها؟

هل معنى ذلك دفعة قوية لصناعة الطاقة النووية التي تراجعت بشدة منذ حادث تشيرنوبل الشهير عام 1986؟

هل سيكون ذلك بداية النهاية لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجالات البيئة والساعية للمّ شمل المجتمع الدولي من أجل مواجهة تحديات البيئة العالمية التي تعدت الحدود الجغرافية بين الدول، وأصبح لا بديل لمواجهتها عن التعاون الدولي؟

بل هل سيكون ذلك بداية النهاية للنظام العالمي الذي استقر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي بدأت أولى خطواته حينما تحركت الجيوش الأميركية لضرب العراق ضد إرادة المجتمع الدولي وبدون موافقة من مجلس الأمن؟

هل سيكون ذلك نهاية لما سُمّي بالنظام العالمي الجديد الذي سقطت عنه الأقنعة التي خدعتنا طويلاً أو كادت تحت شعارات العولمة وحرية التجارة وحقوق الإنسان، وباقي القائمة والتي كانت كلها تخفي استعماراً حقيقياً كذلك الذي تخلصنا منه خلال الخمسين

عاماً الأخيرة؟ فلا فارق وكأن التاريخ يعيد نفسه، ولكن هذه المرة من واشنطن، الإمبراطورية الجديدة التي تريد استرداد العروش القديمة التي سقطت وتهاوت تحت أقدام الشعوب.

أسئلة كثيرة وتداعيات مرعبة كأنها كابوس ثقيل يجثم فوق الصدور لازالت تبحث عن إجابة!

البُعد النفطي للحرب على العراق(*)

كانت الحرب الأميركية على العراق بوقائعها وملابساتها ونتائجها بمثابة زلزال، سيترك آثاره عميقة على المنطقة وكذلك على مجمل منظومة العلاقات الدولية وموازين القوى الجيوسياسية ـ الإستراتيجية والإقتصادية والنفطية المحرِّضة التي دفعت المخططين وأصحاب القرار في الولايات المتحدة لتغليبها بوصفها الخيار الأمثل للسياسة الأميركية في المنطقة، الكفيل بـ «إعادة تشكيلها» وفقاً للمصالح الأميركية. سنتناول إنعكاسات السيطرة الأميركية المباشرة على النفط العراقي على مصالح العديد من الدول الكبرى الأخرى وتأثيراتها على سياساتها وخططها النفطية.

تشابكت في الأزمة العراقية مجموعة كبيرة من الدوافع والعوامل الأميركية (الداخلية) ذات الخلفية السياسة والإقتصادية. فمنذ أكثر من ثلاث سنوات يتواصل الركود في الإقتصاد الأميركي، وهو ركود

(*) المرجع: د. محمد دياب (أستاذ في كلية العلوم الاقتصادية وادارة الأعمال في الجامعة اللبنانية). دراسة نشرت في مجلة «الشاهد». العدد 219. تشرين الثاني/ نوفمبر 2003. ص 22 ـ 27 .

اقترنت فيه عناصر الأزمة الحادة في بورصة الأسهم، بالأزمة البنيوية، التي شملت قطاعات تقليدية كصناعة التعدين والسيارات، وكذلك الشركات العاملة في ميادين الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا. فهذا الإقتصاد العملاق، المفترض أن يقود العالم نحو مستقبله الزاهر، مستقبل الوفرة والثراء والرفاهية، يعاني اليوم مصاعب هائلة نتيجة حالة الركود تلك. لقد كان عام 2002 عام الخسائر التي لا مثيل لها، حيث اضطرت الشركات الأميركية لشطب أصول قيمتها 750 مليار دولار، كانت قد جمعتها بصورة أساسية في نهاية التسعينات.

ومن ناحية أخرى، بلغت خسائر الشركات الأميركية نتيجة انخفاض أسعار الأسهم أرقاماً قياسية. فبناءً لحسابات الخبراء الأميركيين أدى انهيار سوق الأوراق المالية في الفترة من آذار/ مارس 2002 حتى آذار/ مارس 2003 وحدها إلى انخفاض قيمتها بنسبة تزيد على 30 بالمئة. وإذا أخذنا في الحسبان أن حجم الرسملة في البورصات الأميركية وصل في آذار/ مارس 2002 إلى 29 تريليون دولار، فإن انخفاض قيمتها بنسبة 30 بالمئة تعني أن خسائر الشركات الأميركية حوالي 9 تريليون، أي أنها فاقت بمقدار 4 أو 5 مرات من الخسائر الناجمة عن أزمة البورصة لعام 1987، وقاربت مؤشرات «الكساد العظيم». في مثل هذه الظروف كانت الحرب في العراق بالنسبة للأوساط الحاكمة في واشنطن وسيلة للتغلب على الأزمة الإقتصادية المتفاقمة.

كان تزايد النفقات العسكرية أثناء النزاعات في الماضي يؤدي فعلاً إلى تبدل جذري في الوضع الإقتصادي في الولايات المتحدة. فالحرب العالمية الثانية ساعدت الولايات المتحدة في الخروج من أزمة «الكساد العظيم». أما الحرب الكورية فأعطت زخماً كبيراً

للنهوض الذي تحقق في الخمسينات. ولكن الوضع تغير اليوم. فالموازنة العسكرية الأميركية تبلغ اليوم (من دون حساب كلفة الحملة العراقية) 366 مليار دولار، أي حوالي 3،5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. ونشير للمقارنة إلى أن هذه النسبة بلغت 38 بالمئة عام 1944، و14 بالمئة عام 1953 (أثناء الحرب الكورية). أن الحرب تشكل، بالطبع، ميدان تجارب هائلاً ضرورياً لتطوير الأسلحة الحديثة. فالتكنولوجيا الأكثر حداثة تشكل اليوم، حسب الخبراء العسكريين، 80 بالمئة من مجموع الأسلحة التي في حوزة القوات الأميركية، مقابل ما بين 8 و 10 بالمئة اثناء «عاصفة الصحراء» ولكن، رغم ذلك سيكون التأثير العام للحرب الحالية على الاقتصاد متواضعاً جداً، حسبما يعتقد العديد من الخبراء. فعلى حد قول جويل جونسون، نائب رئيس «Aerospace Industries Association» «ما من شيء في المستقبل القريب، سيكون له تأثير محفز على الاقتصاد».

وتدل على ذلك نتائج النمو الاقتصادي للولايات المتحدة خلال النصف الأول من عام 2003. فالشركات تواصل تقليص توظيف رؤوس الأموال وعدد العاملين. فخلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ إبريل من العام 2003 تم صرف 500 ألف شخص، واقترن ذلك بتباطؤ وتائر نمو الإنتاج، وانخفضت الثقة الإستهلاكية خلال هذا العام إلى أدنى مستوياتها منذ عشر سنوات. ورغم الارتفاع النسبي في مؤشر الأمزجة الإستهلاكية خلال شهري نيسان/ إبريل وأيار/ مايو، إلا أن تزايد البطالة وتقلص سوق العمل سيؤديان حسب توقعات الخبراء الأميركيين، إلى تقلص الطلب الإستهلاكي الكلي.

وبديهي أن الحرب تركت أثرها على إقتصاد الطاقة، ولا سيما إذا أخذنا في الحسبان وضع الأزمة الذي نشأ في مجال إمداد

الولايات المتحدة بمصادر الطاقة، وتحديداً الخلل المتزايد بين الطلب الداخلي والإمكانات الداخلية المتوفرة لتلبيته. وتبرز هنا بصورة خاصة الأهمية الكبيرة للنفط، الذي يؤمن 40 بالمئة من الإستهلاك الإجمالي للطاقة في الولايات المتحدة، التي تبلغ حصتها في الوقت الراهن 25 بالمئة من الإستهلاك العالمي للنفط، في حين أن حصتها من الإنتاج العالمي للنفط انخفضت إلى 10 بالمئة. وفي عام 2002 كانت تبعية الولايات المتحدة لاستيراد النفط من الخارج قد بلغت مستوى حرجاً (59 بالمئة).

بدأت إدارة بوش الإبن إعادة النظر بأولويات سياسة الطاقة الداخلية والخارجية قبل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر. فتحدثت كوندوليزا رايس عما سمته «انزياح الصفائح التكتونية في سياسة الولايات المتحدة في عدد في المناطق، مستخدمة مصطلحاً جيولوجياً للتعبير عن التبدل الجذري في هذه السياسة. فاحتلت منطقة آسيا الوسطى مثلاً، وتحديداً حوض بحر قزوين، موقعاً بالغ الأهمية في منظومة أولويات السياسة الخارجية الأميركية. وبدلاً من الموقف الانتظاري الذي كان سائداً في التسعينات (أو «القوة الناعمة»، حسب تعبير أستاذ جامعة هارفرد جوزيف ناي، ويقصد به تأثير أسلوب الحياة الأميركي وقيم الحرية الأميركية)، حلت سياسة يطلق عليها عدد من الخبراء الأميركيين وصف «الواقعية الاقتحامية». وهو ما يسميه محمد حسنين هيكل أسلوب «الإغارة» أو «الاستيلاء العدواني» ، حيث أن تحقيق الهيمنة المطلقة لا يمكن إلا بوساطة «القوة الخشنة» للولايات المتحدة، أي سلاح العنف.

أظهرت الحرب العراقية للعالم كله وبصورة جلية «انزياح الصفائح التكتونية» الذي أشارت إليه رايس. و «اللعبة النفطية الكبرى»

التي يقودها رأس المال الأميركي والإدارة الأميركية، تعني إعادة النظر بصورة كاملة بهياكل السوق النفطية العالمية. وهي، أي تلك اللعبة، ستؤدي كما يفترض المبادرون إليها، إلى ميزان قوى جديد بين أطرافها. فقد كانت السوق تقوم سابقاً على النموذج الثنائي القطبية (الأوبك ـ الولايات المتحدة). وفي عامي 2001 ـ 2002 حاولت روسيا تعزيز دورها في السوق النفطية على حسب الأوبك، وذلك من خلال بيع نفطها للولايات المتحدة. ولكن هذه الأخيرة عادت وارتأت أن هذا الخيار أقل فائدة بالنسبة لها، مفضلة اعتماد خيار السيطرة شبه الكاملة على نفط الشرق الأوسط من خلال وضع اليد مباشرة على نفط العراق. ويرى العديد من المراقبين والخبراء أن شركات النفط الأميركية تعول على السيطرة الكاملة على منابع النفط العراقي، وإزاحة المنافسين الآخرين (باستثناء البريطانيين ربما، ومن موقع الشريك الصغير)، حتى أولئك الذين لديهم مصالح وعقود قديمة وسارية المفعول في الصناعة النفطية العراقية (روسيا وفرنسا).

ومن الواضح أن هذه السيطرة تفترض تقرير مصير القطاع العام النفطي العراقي، حيث ثمة توجه أميركي واضح لتخصيصه. فشركة النفط العراقية الحكومية (INOC) ستفقد دورها حتماً. وسينعكس ذلك بالطبع على مواقع الشركات الأجنبية المتعاقدة معها، كشركة توتال الفرنسية وشركة لوكويل الروسية، ونشير في هذا السياق إلى العلاقة السيئة التي نشأت بين الشركة الحكومية العراقية والمجموعات الأميركية والبريطانية ـ الهولندية الكبرى من أمثال ايكسون وبيتريش بتروليوم وشل، التي أخرجت من العراق في السبعينات. ولذا ليس من المستغرب تطلع المسؤولين الأميركيين لإنهاء احتكار INOC وتصفية ملكية الدولة في القطاع النفطي بصورة كاملة، وإحلال الشركات

العالمية الكبرى، وبصورة خاصة الأميركية مكانها. وكما يقول جون ميكلتويت وأدريان فولدريج من مجلة «إيكونوميست» البريطانية: «إن تطوير الشركات الخاصة أمر ضروري للعراق، وذلك ليس لأنه يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وحسب. إن إحدى الميزات الكثيرة لثقافة الشركات تتلخص في كونها تحد من صلاحيات الدولة». ولكن إجراء تغيير جذري من هذا النوع يحتاج لتدخل الأمم المتحدة. فقوات الإحتلال، وفقاً لمعاهدات جنيف، لا تملك الحق بإجراء تحولات إجتماعية أو استغلال الموارد الطبيعية في العراق من دون قرارات صادرة عن الأمم المتحدة. فمن دون موافقة الأمم المتحدة سيكون من الصعب البدء ببيع النفط العراقي في السوق العالمية (بصورة شرعية). وستكون هذه المسألة محور ممارسات وضغوطات كبيرة ستقوم بها واشنطن لفرض رؤيتها للحل الذي ينسجم مع الأهداف التي شنت الحرب من أجلها.

كيف تنعكس السيطرة الأميركية المباشرة على النفط العراقي على مصالح الدول والقوى الأخرى المعنية؟

الإنعكاسات على مصالح الدول الأخرى وسياساتها النفطية

إن مستقبل النفط العراقي والسيطرة الأميركية المباشرة عليه لا بد وأن تنعكس مباشرة على العديد من الدول الكبرى الأخرى. لنأخذ، على سبيل المثال، الصين. فهذا البلد أنتج عام 2001 حوالي 165 مليون طن من النفط، واستورد ما يزيد على 65 مليون طن، أي قرابة ثلث استهلاكه العام من النفط. وتفيد حسابات الخبراء الصينيين أن حاجة الصين من النفط ازدادت خلال السنوات العشر الأخيرة بمعدل 6 بالمئة سنوياً، في حين أن الإنتاج كان في حدود 2 بالمئة فقط. وإذا استمر الأمر على هذا الحال، فإن الصين ستضطر عام 2010،

إلى استيراد أكثر من نصف حاجتها من النفط. تستورد الصين القسم الأكبر من حاجتها النفطية من بلدان الشرق الأوسط (60 بالمئة اليوم). ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 80 بالمئة بحلول عام 2010. فضلاً عن ذلك، يتعين على الصين تكوين إحتياطي إستراتيجي من النفط. وحسب معايير وكالة الطاقة الدولية، فإن الحد الأدنى من هذا الإحتياطي ينبغي أن يؤمن احتياجات البلاد من النفط (مع إنعدام الإستيراد) لمدة ثلاثة أشهر تقريباً. وجدير بالذكر أن الصين تملك إحتياطياً لا يؤمن إستهلاكها لأكثر من بضعة أيام. كل ذلك يدفع الصين لتوجيه أنظارها نحو روسيا لزيادة إستيرادها النفطي منها. وتجري اليوم مفاوضات بين البلدين لبناء أنبوب ضخم لنقل النفط الروسي إلى الصين بهدف تخفيف تبعية هذه الأخيرة لنفط الشرق الأوسط، وبالتالي للتقليل من احتمالات تحكم واشنطن بمؤشرات النمو الإقتصادي في هذا البلد الآسيوي المتحفز للإضطلاع بدور القوة العظمى المنافسة.

وثمة تنافس شديد اليوم بين الصين واليابان لنقل النفط الروسي شرقاً. وهو تنافس يدور حول مسارين: «المسار الصيني» و«المسار الباسيفيكي» الذي تسعى إليه اليابان. حيث يمتد الخط الأول من حقول النفط الواقعة إلى الشمال الغربي من بحيرة «البايكال» السيبيرية إلى مدينة داكينغ الكبرى في الصين، في حين يمتد الثاني إلى «ناخودكا» على شاطئ بحر اليابان.

فاليابان التي تعتمد بنسبة تسعين بالمئة من حاجتها النفطية على نفط الشرق الأوسط، تسعى إلى تخفيف هذه التبعية وإلى تنويع مصادر مواردها النفطية من خلال التوجه نحو استيراد كميات ضخمة من النفط الخام السيبيري، وذلك تحسباً لأي خلل يمكن أن يصيب قدرتها

التنافسية مع حليفتها واشنطن، نتيجة سيطرة هذه الأخيرة على نفط العراق. ويحاول اليابانيون تجاوز العقدة التقليدية في علاقاتهم مع الروس والمتمثلة بمشكلة جزر الكوريل، فيقدمون عروضاً مغرية للروس من أجل كسب تأييدهم للخط الباسيفيكي، بما في ذلك تقديم شركة النفط الوطنية اليابانية مساعدات فنية لتطوير حقول النفط السيبيرية. وتفيد مصادر يابانية بأن طوكيو تبدي أيضاً الاستعداد لتقديم تسهيلات مالية وضمانات قروض من مؤسسات مالية حكومية، كالبنك الياباني الدولي، لتمويل نفقات إنشاء خط الأنابيب الباسيفيكي.

أما على المقلب الآخر من الكرة الأرضية، أي في أوروبا، فإن الوضع ليس بأقلّ حرجاً. فالتنقيب عن النفط الذي جرى في فرنسا، مثلا، خلال العقود الأخيرة، خلق أمالاً كبيرة، ولكنه لم يؤد حتى الآن إلى افتتاح حقول كبيرة. ولا تزال فرنسا مضطرة لشراء حوالي 95 بالمئة من إستهلاكها النفطي من الخارج. أما الحل المتمثل بإقامة صناعة لتكرير النفط وتصدير المشتقات النفطية فليس كافياً لتأمين إستقلالية البلاد في ميدان الطاقة. أما الحل الآخر فيتمثل بإقامة مجمع نووي ضخم. وتحتل فرنسا اليوم الموقع الثاني في العالم، بعد الولايات المتحدة، من حيث الحجم الإجمالي لإنتاج الطاقة الكهربائية في محطات الطاقة النووية، والموقع الأول من حيث حصة هذه المحطات في إنتاج الطاقة الكهربائية على المستوى الوطني (85 بالمئة في فرنسا، مقابل 20 بالمئة في الولايات المتحدة). ولكن هذا الوضع لا يمكن أن يعوض حاجة فرنسا إلى النفط كمصدر من مصادر الطاقة.

ويبقى الحل المتمثل في توسع الشركات الفرنسية على المستوى العالمي. ففي الآونة الأخيرة تجري تغيرات كبيرة في هذا المجال، وأبرزها إنشاء مجموعة Total Fina Elf، التي غدت أحد أكبر

الإتحادات النفطية في العالم، حيث احتلت عام 2003 الموقع الرابع بعد شركات إيكسون موبيل، ورويال داتش / شل، وبريتيش بتروليوم.

وتشهد دول أخرى عديدة مصاعب حادة في تأمين النفط لاقتصاداتها، من بينها دول نامية عملاقة كالهند والبرازيل، وأخرى صغيرة متطورة كسويسرا وبلجيكا وغيرها.

يبقى الحديث عن دولة كبرى منتجة ومصدرة للنفط كروسيا فما هو موقعها في اللعبة الكبرى الدائرة في ميدان النفط؟ وما هي إنعكاسات السيطرة الأميركية على النفط العراقي على مصالحها النفطية والإقتصادية عموماً؟

إن نجاح الأميركيين في وضع اليد على العراق، والهيمنة المباشرة على الشرق الأوسط وإعادة هيكلته وفقاً للمصالح الأميركية، يعني عملياً إزاحة موسكو نهائياً من آخر معقل لها في المنطقة، سعت جاهدة للحفاظ عليه كسوق للسلع والأسلحة الروسية وكميدان لنشاط شركاتها النفطية. إن الهيمنة الأميركية المباشرة على النفط العراقي سوف توجه ضربة قاسية لقطاع النفط الروسي. فمن المعروف أن عقوداً ضخمة كانت في حوزة الشركات النفطية الروسية التي تمتعت بامتيازات وأفضليات كثيرة في عهد صدام حسين، فقد وقعت الحكومة العراقية السابقة وفي فترات مختلفة عقوداً مع ست شركات روسية، تشمل نصف الحقول غير المطورة في العراق (قدرت قيمة العقود بحوالي 8 مليارات دولار). وثمة قلق جدي لدى روسيا من أن تفقد هذه الشركات حقوقها مع قيام نظام جديد في بغداد برعاية وهيمنة أميركية، سيعمد على الأرجح إلى إعادة النظر بالعقود المذكورة وإعطاء دور أكبر للشركات الأميركية. إن ذلك سوف يؤدي إلى خروج

الشركات النفطية الروسية بصورة شبه تامة من العراق، بل وربما ستجد هذه الشركات الأبواب موصدة في وجهها حتى في إعادة بناء وتأهيل تلك المنشآت التي قامت ببنائها في مراحل سابقة.

إن موقع روسيا في «اللعبة النفطية الكبرى» المذكورة الدائرة اليوم يرتبط بعوامل ثلاثة رئيسية:

العامل الأول: يتمثل في التوجه لتركز رأس المال في القطاع النفطي، وتكبير أحجام الشركات الروسية العاملة فيه من خلال إندماج عدد من الشركات في تجمعات وإتحادات نفطية عملاقة، وكذلك إبتلاع الشركات الكبرى لشركات أصغر حجماً، فضلاً عن إشراك رأس المال الأجنبي في هذه العملية. وتمثلت الخطوة الأبرز في هذا الإتجاه، في إنشاء مجموعة «يوكوس ـ سيبنفط» في نسيان (أبريل) 2003 عن طريق إندماج شركتي «يوكوس» و «سيبنفط» الكبيرتين، والتي غدت واحدة من أكبر الشركات في العالم (الأولى من حيث إحتياطات النفط المؤكدة، والعاشرة من حيث حجم الإنتاج). أما شركة «لوكويل» فتسعى إلى دمج عدد من الشركات الروسية الصغيرة العاملة في مجال الطاقة أو امتلاك أسهم فيها بحيث تستطيع التحكم بها. ومن جهة أخرى، سجل أول دخول قوي لرأس المال الأجنبي إلى القطاع النفطي الروسي عن طريق إندماج شركة TNK الروسية مع شركة بريتيش بتروليوم التي تتقاسم الموقعين الأول والثاني من حيث الإنتاج مع شركة إيكسون موبيل.

العامل الثاني: هو اتباع إستراتيجية جديدة في ميدان الطاقة، تتيح لروسيا رفع فاعلية إمدادات النفط إلى أوروبا وإلى مناطق أخرى وتوسيع صادرات موارد الطاقة من خلال تنويع أسواق التصريف

(المساران الصيني والباسيفيكي المشار إليهما على سبيل المثال). فقد كانت سياسة روسيا في مجال تصدير النفط تتمحور حول تصديره نحو القارة الأوروبية وكذلك منطقة البحر الأسود، حيث تمثل مشكلة مضيق الدردنيل والبوسفور عائقاً أمام إمكانات توسيع القدرة التصديرية الروسية، وحيث يواجه أنبوب النفط الروسي منافسة حادة من الأنبوب الأذربيجاني الذي يصب في ميناء جيهان التركي. ويعتقد خبراء روس أن إمكانات توسيع القدرات التصديرية نحو أوروبا تحد منها أيضاً سياسة الإتحاد الأوروبي التي ترى أن أمنها في مجال الطاقة يتطلب الحيلولة دون تبعيتها لمصدر واحد، فضلاً عن أن المنافسة بين مصدري الطاقة في السوق الأوروبية شديدة. أما من جهة أخرى ، فإن عدم توفر البنية التحتية الملائمة تقلص من الجدوى الإقتصادية لتصدير النفط الروسي نحو أسواق جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة.

ومن جهة أخرى ثمة أصوات داخل روسيا تدعو إلى تبديل جذري في السياسة النفطية الروسية ازاء منظمة الأوبك، وتغليب التنافس معها على التعاون، سواء في مجال الإنتاج أم التسويق. ففي مقالة بعنوان «روسيا والأوبك على مفترق طرق»، نشرت في مجلة «السياسة العالمية للطاقة» ، عدد حزيران (يونيو) 2003، يؤكد فلاديمير ميلوف النائب السابق لوزير الطاقة الروسي، والذي كان في حينه يشغل منصب رئيس مجموعة العمل المشتركة للحوار بين وزارتي الطاقة الروسية والأميركية، أن «التعاون بين روسيا ومنظمة الدول المصدرة للنفط ينطوي على عواقب سياسية وإقتصادية سلبية بالنسبة لروسيا». وهو يعتقد بأن على روسيا القيام بخيار جيوستراتيجي، أي مع من ستكون: مع أسرة الدول المتطورة أم مع ما يسميه «كارتيل الدول المستفيدة من الريع النفطي»؟ ويدعو إلى إعتماد الخيار الأول،

حيث أن مصلحة روسيا في رأيه تكمن في التعاون مع الاقتصاديات المتطورة.

العامل الثالث: يتمثل في سعي روسيا لإتباع نهج مرن في علاقاتها الدولية وفي مقاربة قضايا ومعضلات السياسة الدولية، يخدم مصالحها الآنية والبعيدة المدى. وقد برز ذلك خصوصاً في التبدلات التي طرأت على الموقف الروسي عقب إنتهاء الحرب الأميركية على العراق، حيث حاولت موسكو الجمع بين الرغبة في الحفاظ على مواقعها الإستراتيجية والإقتصادية والنفطية في منطقة الشرق الأوسط، والتي أصبحت مهددة نتيجة بسط واشنطن سيطرتها المباشرة عليها من خلال احتلالها للعراق، من جهة، والسعي إلى عدم نسف ما نجحت في بنائه خلال عقد من الزمن في إطار علاقاتها مع واشنطن وطموحها لإقامة «شراكة إستراتيجية» معها. فهي تدرك أن خسارتها في حال الصدام السياسي أو القطيعة معها ستكون أفدح من خسارة أطراف أخرى، كباريس أو برلين مثلاً، كونها أقل مناعة من الناحية الاقتصادية، وأكثر إنكشافاً من الناحية السياسية، وأقل قدرة على تحمل عبء حرب باردة جديدة لا رغبة لديها بخوضها.

النفط العراقي
والأهداف البعيدة لغزو العراق(*)

في النصف الثاني من شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2002، صرح لورانس ليندساي مستشار الرئيس الأميركي للشؤون الإقتصادية «بأن النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري ضد العراق». ويعتبر هذا التصريح غير مسبوق بوضوحه حول الهدف الرئيسي الحقيقي من الحملة الأميركية العدوانية على العراق. وبالتالي تصبح الادعاءات الأميركية الأخرى مجرد تغطية مكشوفة للموقف الأميركي من العراق، فالأهداف المعلنة عن نزع أسلحة العراق أو إسقاط النظام القائم وغيرها من الإدعاءات تدرك الإدارة الأميركية قبل غيرها أنها غير صحيحة. لأن الأسلحة المحظور على العراق امتلاكها قد نزعت فعلا.

منذ زمن ليس ببعيد نشرت وسائل الإعلام ما أطلقت عليه وثيقة «نيل ماكي» التي تميط اللثام عن دوافع بوش للهجوم على العراق والقضاء على نظامه، تقول الوثيقة: إن تحديات سياسة وإستراتيجية

(*) **المرجع**: حسن حسن. مقال نشر في جريدة. «الثورة». الخميس 3 نيسان/ إبريل 2003 . ص9 .

الطاقة للقرن الواحد والعشرين هي كيف يمكن للولايات المتحدة مواجهة أكبر أزمة طاقة في تاريخها. وتوصي باستخدام القوة ضد عدو مثل العراق لتأمين وصول الولايات المتحدة إلى السيطرة على كل حقول البترول في منطقة الشرق الأوسط.

واحتوت الوثيقة على وصف العراق بأنه مازال يمثل عنصر عدم استقرار في المنطقة، ويحول دون تدفق البترول بسلاسة وسلام من الشرق الأوسط. وأن النظام العراقي أظهر رغبته في التهديد باستخدام البترول كسلاح للتحكم في الأسواق الدولية.

هذا إذا أضفنا أن الرئيس جورج بوش (الإبن) لم ينس أن البترول كان مهنته الأولى في تكساس. وإلى جانبه يعتبر صديقه ونائبه الموثوق به ديك تشيني من أصحاب المهنة أيضاً. وقد ساهمت صناعة النفط بفعالية في فوز الثنائي بوش ـ تشيني منذ عامين. وبالتالي فقد بات لرأي صناع النفط وزنه الكبير في البيت الأبيض أكثر من أي وقت مضى. وكان بعض المعلقين قد حكموا مع بداية ولاية بوش الابن أن المصالح النفطية التكساسية سوف تملي السياسة الخارجية.

يرى محللون أن الولايات المتحدة دخلت أفغانستان لتبقى إلى أجل غير مسمى. ويدللون على ذلك بأن الشخصيات البارزة في الإدارة الأميركية اعترفت علنا بأن الولايات المتحدة وحلفاءها سيبقون في أفغانستان لضمان اختفاء تهديد عودة طالبان إلى السلطة. ويؤكد هؤلاء المحللون أن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة في أفغانستان هو الوصول إلى جمهوريات آسيا الوسطى لوضع المنطقة تحت النفوذ الأميركي وكذلك السيطرة على البترول والغاز فيها والإحاطة بإيران المعادية من الشرق.

وكل المعلومات والتقارير توحي بأن أهداف الولايات المتحدة في العراق وآسيا الوسطى وأفغانستان يمكن تلخيصها في إحكام السيطرة على بترول الشرق الأوسط بالسيطرة على العراق وبتروله، وبسط نفوذها على دول آسيا الوسطى وعلى بترول بحر قزوين، وإنشاء حزام لاحتواء الصين بحيث يتم تحجيم تطورها وتهديدها ومنعها من السيطرة على منطقة جنوب شرق آسيا المهمة والحيوية للإستراتيجية الأميركية وحصار إيران وقمع تطلعاتها وتطويعها للهيمنة الأميركية بالوجود العسكري المكثف والقوي في شمالها وشرقها وغربها، وتحجيم وردع روسيا في المنطقة نفسها، وتأمين إسرائيل ومساعدتها لتكون قوة عظمى إقليمية ولو على حساب مصالح أميركا في المنطقة، خاصة وأن كثيرين في الإدارة الأميركية يتصورون بأن رد الفعل العربي والإسلامي غير مؤثر.

ونظراً لإدراك غالبية دول العالم حقيقة بدء نفاذ إحتياطي العالم من النفط، راحت الولايات المتحدة تستعد للاستئثار بأكبر حصة من النفط المنتج في العالم. وبالتالي تنصيب نفسها كبوابة للعبور إلى مناطق تمركز وانتشار النفط في العالم، وإذا ما نجحت واشنطن في تحقيق هذه الإستراتيجية التي يرسمها لوبي تكساس، تمكنت من الحصول على إمداداتها من النفط والغاز في المستقبل القريب، ومن ثم تعزيز هيمنتها على كوكب الأرض بمجمله.

وأمام تصاعد حدة الإنتقادات الرسمية والشعبية في كل من روسيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا للمغامرة الأميركية في توجيه ضربة للعراق، لم تجد واشنطن حليفاً لها سوى حكومة لندن تدعمها في تهديداتها تلك، وكانت العلاقة التي تربط الرئيس الأميركي بوش الابن، برئيس وزراء بريطانيا طوني بلير قد ازدادت خميمية إثر رفض

كل من ألمانيا وفرنسا وروسيا وإيطاليا ضرب العراق. فقد أعلن بلير استعداد حكومته للمضي قدما مع بوش حتى ولو وصل الأمر في نهاية المطاف إلى شفير الهاوية.

ونتيجة لهذا الإعلان تعرضت العلاقات السياسية الخارجية بين لندن وجاراتها في الإتحاد الأوروبي إلى هزة عنيفة، فقد كان من شأن العلاقة الأميركية ـ البريطانية أن تقوض الروابط الوثيقة القائمة بين المملكة المتحدة وحلفائها الأوروبيين، إضافة إلى تنامي مشاعر العداء تجاه بريطانيا في أنحاء متفرقة من العالم. وإثارة حفيظة الناخبين البريطانيين الذي ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة، لكن رغم ذلك كله لم يفوّت بلير فرصة كي يظهر ولاءه واخلاصه لسياسة بوش الابن.

ومن الأسباب الكثيرة الكامنة وراء ارتباط سياسة الثنائي بوش ـ بلير على هذا النحو، هو إدراك بلير لتأثير تلك العلاقة على صعيد ترسيخ واستقرار الإقتصاد البريطاني المضطرب، حاجة حكومته لتلبية متطلبات بريطانيا من مصادر الطاقة. وبالاستناد إلى مراكز التحليل النفطية إن إنتاج بحر الشمال من البترول الخاص بالمملكة المتحدة أخذ بالانخفاض منذ عام 1999، كما لم تعد للطاقة النووية قدرة على المنافسة اوروبياً، لذلك رفض بلير تبني سياسة تقليص حجم الإنتاج البريطاني من الطاقة أو توسيع نطاق استثمار الطاقة البديلة، وترى حكومة لندن الحالية أن الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تلبية احتياجات البلاد المستقبلية من الطاقة تكمن في استيراد كميات ضخمة من النفط والغاز من الخارج.

وعليه، فإن افشال المخطط الأميركي لغزو العراق يعتبر مصلحة

عربية وعالمية في آن معا، إذ ان الولايات المتحدة لديها اليوم رغبة عارمة في نهب ثروة العراق النفطية بأبخس الأثمان تحت العصا الغليظة الأميركية، والأمة العربية مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى بالموقف الموحّد لمواجهة العدوان الأميركي الذي يهدد مستقبلها ومصيرها واستقلالها وحريتها. وهنا لابد من التساؤل: كيف للولايات المتحدة التي تتحدث كثيراً عن الديمقراطية، وديكتاتورية النظام العراقي واستبداده، مع أن الإدارات الأميركية المتعاقبة قد حاولت إقامة علاقات متميزة معه وبناء تعاون إستراتيجي. ففي عام 1990 كانت الولايات المتحدة تستورد 60% من نفط العراق، وفي عام 1987 وقع إتفاق بين البلدين للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي.

وقررت الولايات المتحدة اعتماد تسهيلات ائتمانية أميركية للعراق بلغ حجمها آنذاك حوالي خمسة مليارات دولار في عام 1990 وكان الرئيس بوش الأب قد صرح في رده على الانتقادات الصهيونية لتطوير التعاون بين العراق وأميركا أن «الإتفاقيات مع العراق تتفق والمصالح العليا للولايات المتحدة الأميركية».

إن ما يجري اليوم هو اندفاعة جديدة للهيمنة على العراق بعد أفغانستان كتمهيد للهيمنة على العالم. والأزمة الراهنة في جوانب واسعة منها تغطية للمشكلات والأزمات الإقتصادية التي تعاني منها أميركا داخليا، ولاسيما انتشار الفساد الإقتصادي والاداري. وكذلك السير قدما في سياسة السيطرة على العالم. ولكن الشعوب قادرة على لجم الفاشية الأميركية إذا ما توحدت جهودها!!

النفط.. كلمة السر المصانة في الحرب الأميركية على العراق(*)

خلال المؤتمر الصحافي اليومي للناطق الرسمي للبيت الأبيض آري فلايشر بتاريخ 6 شباط/ فبراير 2003 ، أي بعد يوم واحد من «اختطاف» كولن بأول للأضواء ولمجلس الأمن لتقديم «أدلته» لإدانة النظام العراقي باخفاء أسلحة الدمار الشامل والتحايل على هيئة المفتشين، طرحت عميدة الصحافيين المعتمدين في البيت الأبيض هيلين توماس، وهي إعلامية مخضرمة من أصل عربي ما تزال تغطي البيت الأبيض منذ عهد الرئيس الراحل كينيدي، سؤالاً مباشراً على النحو التالي: نظراً لأننا لا نستطيع سؤال الرئيس مباشرة وأنت تنطق باسمه، أسألك: أليست الحرب على العراق من أجل النفط؟ وأجاب فلايشر وهو يحاول إخفاء الانزعاج من ملامح وجهه: . . . لا نحتاج للحرب من أجل تدفق النفط، فالنفط سيتدفق لأن العراق يحتاج إلى بيعه، وعندما الحت عليه بتكرار السؤال أجاب: «النفط ملك الشعب العراقي وأي حكومة بديلة في العراق ستتولى إدارته». بالطبع أغفل

(*) المرجع: د. منذر سليمان (باحث ومحلل عربي في الشؤون السياسية والعسكرية مقيم في واشنطن). مقالة نشرت في مجلة «الشراع». عدد أواخر شباط/ فبراير 2003. ص 54 ـ 55 .

فلايشر هوية الحكومة البديلة التي ستكون حكومة ينصبها الاحتلال.

ربما تكون مساجلة توماس فلايشر إحدى المناسبات النادرة في السجال السياسي والإعلامي الدائر في الأوساط الحكومية والإعلامية الأميركية، التي تتفادى عن قصد تسليط الضوء على موضوع النفط العراقي ومصيره، وتحرص على إبقائه بعيداً عن النقاش حول أسباب الحرب الفعلية، وتقابله بالتركيز على خطر أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. على أي حال لم تكد توماس تعود إلى مكتبها حتى شنت عليها قناة «فوكس» التلفزيونية الأميركية والأصح وصفها بقناة «الحرب الآن على العراق وليس غداً» حملة شعواء تتهمها بأنها تجاوزت حدود المهنة وطرحت أسئلتها بروحية المتحزبة والناشطة أكثر منها الصحافية.

بالطبع يقابل هذا التجاهل تركيز في الموقف الجماهيري الداخلي المعارض للحرب على موضوع النفط حيث تتصدر لافتات التظاهرات الحاشدة التي يرفعها معارضو الحرب، لافتة (لا دماء من أجل النفط) No Blood for Oil تجوب المدن الأميركية والغربية.

إن نجاح الإدارة الأميركية والإعلام الأميركي والغربي المتواطىء معها في أبعاد موضوع النفط العراقي والسيطرة عليه من دائرة النقاش العلني، لا يعني أنه لا يحتل مركز الصدارة في التخطيط والحسابات المدروسة لإدارة الرئيس الأميركي اللصيقة أكثر ممن سبقها من الإدارات بصناعة النفط حيث سبق للرئيس بوش الإبن نفسه أن ترأس شركة تعنى بشؤون النفط، وقبل اختيار تشيني لمنصب نائب الرئيس كان يترأس مجلس إدارة إحدى أكبر الشركات المعنية بشؤون الطاقة (هاليبرتون)، إضافة إلى أن المستشارة الحالية للأمن القومي كوندوليزا رايس كانت عضواً في مجلس إدارة شركة شيفرون التي كافأتها على

خدماتها الجليلة بإطلاق اسمها على إحدى ناقلاتها العملاقة، دون أن ننسى وزير التجارة دون إيفنز الصديق والمقرب من الرئيس بوش والذي ترأس شركة «توم براون إنك» المتخصّصة بالنفط والغاز ومركزها في ولاية كولورادو بالإضافة إلى عضويته في شركة TMBR/ SHARP للتنقيب على النفط. أما وزيرة الداخلية غيل نورثون التي عارض مجيئها للوزارة منظمات حماية البيئة بسبب مواقفها وارتباطاتها السابقة بشركات النفط وجهت لها الاتهامات على علاقاتها بشركة (دلتا بتروليوم) وشركة (BP.AMOCO).

وغني عن الذكر أيضاً أن حملة بوش الإبن للرئاسة تلقت دعماً واسعاً من شركات النفط والشركات التابعة لها وصلت تبرعاتها إلى حوالي مليوني دولار، ومن أبرز المساهمات ما تلقته من شركة انرون التي شهدت أكبر الفضائح المالية في تاريخ أميركا وارتبط كبار المسؤولين فيها بعلاقات شخصية وودية مع الرئيس بوش الابن.

النفط ... مفتاح الأمن الاقتصادي لأميركا

في تقرير السياسة القومية للطاقة الصادر عن البيت الأبيض في شهر مايو /أيار عام 2001، والذي وُصف بتقرير تشيني نسبة إلى نائب الرئيس الأميركي الذي تولى الإشراف على صياغته بعد تكليفه من الرئيس بمهمة رئاسة لجنة عمل من أجل الطاقة، ثم توكيد مخاطر استمرار اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط خاصة وأن احصاءات العام السابق أفادت بأنها تستورد أكثر من نصف إستهلاكها يومياً (تستهلك حالياً حوالي 10 ملايين برميل يومياً وتستورد حوالي 55% منها من الخارج وتقدر حاجات الاستهلاك المحلي بحوالي 17 مليون برميل بحلول عام 2020). الأبرز في تقرير تشيني تركيزه على

ضرورة ضمان أمن استيراد دائم للنفط من الشرق الأوسط. وتجدر الاشارة إلى تعرض نائب الرئيس لانتقادات حادة من أوساط في الحزب الديموقراطي ومن جمعيات حماية البيئة ومؤسسات أهلية أخرى لرفضه الكشف عن وقائع المداولات والمشاورات التي أجراها في اجتماعات لجنة العمل التي ترأسها تمهيداً لاصدار التقرير. وسبب الانتقادات هو اعتماده على آراء مسؤولي كبار شركات النفط وخدمات تأمين الطاقة بدلاً من آراء الجمعيات الأهلية والمواطنين العاديين. وتكهنت بعض الأوساط بأن سبب حرص نائب الرئيس على كتم وقائع الجلسات وعدم الموافقة على نشرها لأنها تضمنت مناقشات واقتراحات حساسة للغاية تناولت ضرورة السيطرة على النفط العراقي.

وكانت بعض التصريحات المتفرقة قد صدرت مؤخراً عن بعض المسؤولين الأميركيين دون ذكر اسمائهم في الصحافة حول موضوع النفط العراقي، وكان أبرزها تصريحات كولن باول في الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/ يناير 2003 والتي ذكر فيها صراحة بأن النفط العراقي سيكون «أمانة» بيد الأميركيين إذا تم احتلال عسكري للعراق، ويذكرنا هذا التصريح بتصريحات لمسؤولين اتراك تشير إلى أن نفط كركوك العراقي أيضاً هو «أمانة» لتركيا. وتسرب إلى الصحافة الأميركية ما تردد عن مناقشات داخل إدارة بوش حول الخطط العسكرية لشن الحرب على العراق تفيد بدراسة كيفية السيطرة على المنشآت النفطية وحمايتها والحيلولة دون تمكين النظام العراقي من تدميرها أو إحراقها. ووصلت إلى مستوى وضع خطط طوارىء لاطفاء حرائق آبار النفط واجراء مشاورات مع الشركات التي لعبت دوراً بارزاً في اخماد الحرائق التي اشعلتها القوات العراقية المنسحبة من الكويت في عام 1991 .

كما أكدت جريدة «الوول ستريت جورنال» في مقال نشرته بتاريخ 30 كانون الثاني/ يناير 2003، أن لجاناً قانونية من البنتاغون والخارجية الأميركية تعكف على دراسة الجوانب القانونية المتعلقة بكيفية تعامل قوة الاحتلال العسكري مع الثروة النفطية للبلد المحتل، ويتم مراجعة السوابق التاريخية في تجارب ووثائق القانون الدولي ومن ضمنها معاهدة عام 1907 لمؤتمر هيغ الذي تناول الضوابط لكيفية تعامل وإدارة قوة الاحتلال للثروات الطبيعية في البلد المحتل مثل الغابات والمناجم وآبار النفط، وتؤكد بنود المعاهدة على ضرورة بقاء الثروات الطبيعية ملكاً لشعب الدولة التي يتم احتلالها وعدم الحاق اضرار مستديمة فيها، ولكن في الوقت نفسه تترك البنود المجال لاجتهادات وتفسيرات قانونية مطاطة حول ما إذا كان يمكن لسلطة الاحتلال أن تتصرف بعائدات هذه الثروات للإنفاق على تكلفة احتلالها، بالإضافة إلى إفادة الشعب الخاضع للإحتلال، والمفارقة هنا إنتقاد وزارة الخارجية الأميركية للحكومة الإسرائيلية التي احتلت سيناء عام 1967 وباشرت في عمليات التنقيب عن النفط في الحقول المصرية، واكدت الخارجية آنذاك أن إسرائيل لا تملك حق تطوير حقول النفط في المنطقة المحتلة، ولكن هذا التفسير قد يسمح للولايات المتحدة بعد تحولها إلى قوة احتلال عسكري في العراق إلى التصرف بالحقول المطورة وربما بتجاوزها إلى الحقول الجديدة، ويبقى السؤال من يستطيع إيقاف واشنطن من الإقدام على مثل هذه الأفعال في حال نجاحها في الاطاحة بالنظام العراقي القائم حالياً.

وتشير التقديرات الرسمية المعلنة لوزارة الطاقة الأميركية أن الإحتياط النفطي العراقي المعروف يقدر بحوالي 112 مليار برميل، وهناك احصاءات غير رسمية تفيد بأن الاحتياطي الاضافي غير

المعروف يمكن تقديره بحوالي مئة مليار برميل، وعدا عن كونه ثاني إحتياطي معروف بعد السعودية في العالم فإن كلفة انتاجه رخيصة جداً قياساً بالإحتياطي النفطي لمعظم دول المنطقة والعالم، ورغم الإشاعات المفرطة بالتفاؤل حول إمكانية لجوء الولايات المتحدة إلى الاستفادة والإعتماد على النفط الروسي أو نفط بحر قزوين والدول المحيطة، كبديل عن نفط الشرق الأوسط، فإن بعض الاحصائيات الواقعية تقدر الإحتياطي الروسي بحوالي 50 مليار برميل ومنطقة بحر قزوين بحوالي 15 مليار برميل. أما تكلفة إنتاجه فتصل إلى أضعاف كلفة إنتاج نفط الشرق الأوسط.

النفط... أداة للسيطرة أيضاً

إن السيطرة على النفط العالمي إنتاجاً وتسويقاً وتسعيراً يشكل أحد الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في العقود القادمة، وأضحى عالمنا يستند إلى النفط كشرط ضروري لضمان الأمر الإقتصادي الذي يعاني من الركود والبطء في النمو والأزمات الموسمية فهو العجلة المحركة للإقتصاد العالمي، كما أن الرأسمال الناتج عن عائداته وعائدات صناعة وخدمات الطاقة يشكل إحدى القواعد الرئيسية لضمان استقرار النظام النقدي العالمي.

ويبدو أن نزاعات وحروب القرن الواحد والعشرين ستتمحور حول كيفية ضمان الأمن الإقتصادي للدول أولاً وأخيراً، وفي ظل التفوق العسكري والتقني الكاسح للولايات المتحدة تدرك واشنطن أن فرصتها الذهبية سانحة لتوظيف هذا التفوق للحيلولة دون بروز سريع ومفاجىء لقوى دولية منافسة احادية أو على شكل تكتلات متقاطعة المصالح. وجاءت حرب أفغانستان لتوفر لواشنطن زرع قواعدها

العسكرية الجديدة في الدول المجاورة على تخوم الصين وروسيا والهند، وتتوسع قواعدها العسكرية في منطقة الخليج العربي. لا بل تنشد أن يتحول العراق بموقعه الجغرافي المتميز إلى القاعدة العسكرية الكبرى لها لتطوق كل منابع النفط في المنطقة (حيث يكمن 65% من إحتياطي النفط العالمي، وتضمن عبر قواعدها العسكرية المنتشرة سلامة الممرات الضرورية لخطوط أنابيب الغاز والنفط، كما نجدها تقدم المساعدات المالية والعسكرية والامنية لكل الدول التي تحوي مخزونات الطاقة أو تمر في أراضيها الأنابيب، فمن كولومبيا إلى نيجيريا، مروراً بفنزويلا حيث يتم تشجيع المحاولات الانقلابية على الرئيس المنتخب بهدف السيطرة على النفط الذي تستورده الولايات المتحدة.

إن السيطرة المحتملة للولايات المتحدة على النفط العراقي سيحولها إلى اللاعب الرئيسي في تقرير مستويات الانتاج والتصدير والتسعير على المستوى العالمي، ويمكنها من التحكم باقتصاديات الدول الأوروبية واليابان التي تعتمد بصورة واسعة على استيراد النفط. كما سيجعلها في موقع التأثير في توجهات الصين وروسيا الإقتصادية والسياسية رغم توافر مخزونات النفط لديها.

ويعتقد العديد من المراقبين أن معارضة أو تردد كل من فرنسا وألمانيا وروسيا والصين في تأييد الحل العسكري الأميركي في العراق يهدف في جانب منه إلى دفع واشنطن إلى الإنكفاء عن اندفاعها العسكري، وإذا تعذر ذلك فعلى الأقل التوصل إلى تفاهمات ضمنية لصون الحد الأدنى من المصالح والعقود (القديمة والحالية والموعودة) لهذه الدول في حال اصرارها على شن الحرب ونجاحها باحتلال العراق.

الأبعاد الاقتصادية للحرب ضد العراق(*)

لا يمكن كتابة أية مقالة اقتصادية أو سياسية أو إجتماعية عامة أو متخصصة دون التطرق إلى الأوضاع العراقية وتأثيرها على المنطقة العربية والعالم أجمع. من الممكن أن تصبح أية مقالة جديدة هامشية أو قديمة خلال أيام وربما ساعات، إذ تسبقها الأحداث المتلاحقة بسرعة البرق. الحرب ضد العراق بدأت واقعيا منذ زمن بعيد، إذ أن حروب اليوم ليست عسكرية فقط وإنما إقتصادية وإعلامية وإجتماعية. فالعراق، دولة الـ 24 مليون مواطن، تقع في قلب العالم العربي وتنعم بثروات مادية وبشرية كبيرة. تدل الإحصائيات، وإن كانت غير متوافرة لكل المؤشرات لسنة 2001، على الأذى الذي سببته العقوبات للمجتمع العراقي. هنالك 68% من العراقيين الذين يعيشون في المدن مقابل 58% لدول المنطقة و46% للدول النامية. كما تقدر الزيادة السكانية السنوية بـ 2، 2% مقارنة بـ 2% لدول المنطقة و1% للدول النامية. تؤكد هذه المؤشرات، في ظروف نمو إقتصادي ضعيف وربما غير موجود، على زيادة الفقر وتفاقم الأزمات الإجتماعية. أما العمر المرتقب، فيصل إلى حدود 61 سنة في العراق مقارنة بـ 68 لدول المنطقة و69 سنة لمجموعة الدول الفقيرة. كما أن نسبة وفيات

(*) المرجع: د. لويس حبيقة. مقالة نشرت في جريدة «السفير». 18/ 3/ 2003. ص 6.

الأطفال، من كل ألف مولود جديد، بلغت 93 في العراق مقارنة بـ 43 لدول المنطقة و33 للدول النامية. تتوافر مياه الشرب العذبة 85% من العراقيين مقارنة بـ 89% في العالم العربي و80% في الدول النامية. تدل هذه الاحصائيات على الخلل الصحي والغذائي الذي أحدثته العقوبات المفروضة منذ أكثر من عقد. كما تدل على سوء توزع الموارد المالية العامة مما يسبب إهمالاً واضحاً للحاجات الإجتماعية الاساسية.

أما نسبة معرفة القراءة والكتابة، فتقدر بـ 43% في العراق مقارنة بـ 34% للدول العربية و 15% فقط للدول الفقيرة. تبلغ نسبة المسجلين في التعليم الإبتدائي ما يقارب 100% للفتيان و90% للفتيات، وهي متقاربة جداً بين العراق والدول العربية والنامية. ولا تشير نسب المعرفة مطلقاً إلى مستواها الذي يرجح إنه تأثر سلباً بالعقوبات وبتدني مستوى المعيشة وبانتشار الفقر. فالعراق ابتعد قسراً عن التطور الإقتصادي العالمي مما سبب تدني المستوى التكنولوجي والمؤشرات المرتبطة به، أي الاتصالات والمعلومات والمعلوماتية. وستساهم عودة العراق إلى المجتمع الاقتصادي الدولي في خلق قوة كبرى تطور قواعدها وتشارك في تنمية العالم العربي. كما سيتغير توزع الانفاق العام، بعد إنتهاء أزمة أسلحة الدمار الشامل، باتجاه الأمور الإجتماعية الإقتصادية على حساب الإنفاق الأمني والعسكري الذي يأكل جزءاً كبيراً من الموازنات العربية.

تتعدى أهداف أميركا من الحرب الموضوع النفطي لتصل إلى السيطرة على السياسة العالمية والإقتصاد الدولي. أميركا ليست بحاجة إلى نفط العراق ويمكنها الحصول عليه وعلى غيره بكلفة أقل وسرعة أكبر. نفط العراق مهم أكثر لأوروبا وآسيا، وبالتالي السيطرة الأميركية

عليه تعني السيطرة على الإقتصادين الأوروبي والآسيوي. لا يشكل العراق أي خطر على أميركا وليس هو الهدف أصلا وإنما الوسيلة للعبور إلى الهدف الإستراتيجي الأهم. هناك من يقول، من بين النافذين في الإدارة الأميركية الحالية أن هذا القرن هو القرن الأميركي لأسباب تتعدى السياسة والإقتصاد لتصل إلى التطرف الديني المرفوض من السلطات الكنسية نفسها. يبدأ تنفيذ هذا المشروع من العراق أي من الحلقة الأضعف في «محور الشر» كما حدده الرئيس بوش في خطابه إلى الأمة سنة 2002، الذي يضم أيضاً إيران وكوريا الشمالية. لا شك أن أحداث 11/ 9/ 2001 وضلوع مواطنين عرب بها ساهمت في بروز هذه الأهداف غير الواقعية وغير المنطقية وفي إعطاء المؤمنين بها فرصة للتنفيذ لا تعوض. فالإقتصاد الأميركي أصيب بعملية 11/ 9، كما أن المعنويات والكبرياء الأميركيين جرحا نتيجة الاعتداء المفاجىء على السيادة السياسية والعسكرية الأميركية. إعادة الإعتبار والهيبة إلى أميركا تبدأ من العراق وربما تمتد لاحقاً إلى دول «محور الشر» الأخرى.

فللأسباب المذكورة سابقاً، تقع الحرب العسكرية لتكمل ما تحققه الحرب الإقتصادية والإعلامية والسياسية. ولمعالجة موضوع الحرب لابد من التطرق إلى كلفتها ومن سيدفعها، إلى تأثير الحرب على الإقتصاد الدولي كما إلى الوضع بعد الحرب.

أولاً: تتجنب الإدارة الأميركية الكلام عن تكلفة الحرب ومن سيقوم بتسديدها. موازنة الولايات المتحدة لسنة 2003 لا تحتوي على هذه التكلفات، وبالتالي تتوقع أميركا تمويلاً خارجياً لعملياتها العسكرية. كما أن التكلفة ترتبط إلى حد بعيد بمدة الحرب وعمقها، وهذا ما يجهله الجميع. تتراوح التقديرات الكاملة لتكلفة الحرب بين

100 و2000 مليار دولار أي أنها بعيدة جداً عن الدقة، وذلك بسبب العوامل الكبيرة التي لا يمكن تقييمها. بلغت تكلفة حرب الخليج الأولى (1990/ 1991) على الإقتصاد الأميركي ما يعادل 1% من الناتج المحلي الإجمالي، ولا بد للحرب الحالية من أن تكون مكلفة أكثر ولكن دون أن تصل إلى حدود الحرب الفيتنامية (12% من الناتج) أو الكورية (15%). حروب اليوم، بفضل التكنولوجيا والخبرة، أصبحت أسرع وأفعل وتعتمد على الدقة والتحضير النفسي الذي يصيب معنويات العدو قبل أن يصيب جسمه وممتلكاته.

ثانياً: إن تأثير الحرب المتوقعة على الإقتصاد الدولي هو دون شك سلبي ويظهر جلياً عبر تقلبات الأسواق المالية وارتفاع أسعار النفط وضعف ثقة المواطن والمستثمر في الإقتصاد الغربي، ولايمكن إحداث نمو في ظروف تقلبات إقتصادية كبيرة تنتج عنها بطالة قوية. وقد زادت نسبة البطالة في أميركا من 7، 5% في كانون الثاني/ يناير إلى 8، 5% في شباط/ فبراير 2003، كما أن قيمة الأجور تدنت. هذه الأرقام تؤكد على أن فترة الانتظار الحالية مكلفة للأميركيين لذا، فهم يسعون إلى تقصيرها، أي عملياً إلى التعجيل في الذهاب إلى الحرب.

ثالثاً: لا بد من إعادة بناء العراق إقتصادياً بعد الأزمة بحرب أو دون حرب. فالصناعة النفطية العراقية بحاجة ماسة إلى التحديث كي ترفع مستوى الإنتاج بمختلف أنواعه. كما أن الإقتصاد العراقي بحاجة إلى تحديث قوانينه ومؤسساته وإلى إعادة بناء قواعده، وفي مقدمها البنية التحتية. ولا بد من النظر أيضاً إلى الحاجات الاجتماعية التي أُهملت قسرا كالصحة والتعليم والغذاء والسكن. موارد العراق كافية مع الوقت لاعادة بنائه، بحيث يعود إلى الساحة الإقتصادية الدولية

مشاركاً قوياً وفاعلاً. ولا شك أن الشركات الغربية ستكون المستفيدة الاولى من البناء، مع حاجتها الماسة إلى اليد العاملة والخبرات العربية على مختلف أنواعها. لذا لا بد للعراق من أن يستقبل عشرات الآلاف من العمال والتقنيين والإداريين العرب الذين سيأتون إليه للعمل في الشركات المستثمرة العربية والغربية والدولية.

أخيراً من الاسئلة التي تواجه الباحثين في الشؤون النفطية والعراقية مصير منظمة الأوبك بعد الحرب. فهل تدفع أميركا العراق مثلا إلى الإنسحاب منها وبالتالي تدمير هذه المنظمة التي عملت لعقود لمصلحة الدول المنتجة، إنسحاب العراق لا يقع في مصلحته، بل في مصلحة أميركا التي تسيطر عندها على أسعار النفط وعرضه. من الممكن أن تتحرك أميركا عكس ذلك، أي تقبل ببقاء العراق في المنظمة مما يسمح لها بتحميلها مسؤولية كل الشوائب والمصائب التي تحصل في الأسواق النفطية، فتكون كبش محرقة المستهلك النفطي الأكبر. يقول الرئيس الفرنسي جاك شيراك، رداً على المتسائلين عن جدوى إرسال آلاف العسكريين الأميركيين إلى المنطقة، بأن الأميركيين ربحوا الحرب أي إن عمليات التفتيش لم تكن لتحصل لولا وجود الجيش الأميركي في محيط العراق. لذا يقول شيراك بأن الحرب انتهت قبل أن تبدأ وربحها الأميركيون، فلماذا يصعّدون ويهددون؟ الرئيس شيراك يعلم طبعاً أن الأهداف الحقيقة هي غير المعلنة، مما يسمح بتسجيل بعض النقاط السياسية التي لا تخلو من المخاطر وذلك لمصلحة جميع المتضررين من الإستراتيجية الأميركية الهجومية.

وثائق شركة بيكتيل السرية عام 1984 تثبت:
نفط العراق هو هدف الحرب على العراق(*)

هل كانت الحرب الأميركية على العراق من أجل نفطه؟

إذا استشهدنا بما أعلنه وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد في 15/ 11/ 2002 سنجد أنه اعتبر مثل هذا القول هراء ولا صحة له حين أعلن: «لا علاقة للنفط بحربنا هذه، وأكرر حرفياً: لا علاقة للنفط بها». لكن دراسة جديدة أعدها «معهد الدراسات السياسية» الأميركية (IPS) واستند فيها إلى رسائل ديبلوماسية صدر أمر بالإطلاع عليها من الأرشيف القومي الأميركي، وإلى اتصالات شركة «بيكتيل» الأميركية للنفط تفند تماماً ما يزعمه رامسفيلد وتثبت أن النفط سبب أكيد ورئيس ووحيد في هذه الحرب.

تدل الدراسة التي تكشف عن الاتصالات والصلات الداخلية بين شركة بيكتيل وموظفيها من جهة وبين رجال السياسة الأميركية واللاعبين الأساسيين فيها مثل رامسفيلد وديك تشيني ومسؤولين كانوا

(*) **المرجع**: ديفيد ليندورف (في دراسة نشرت في مجلة «كونتربانش» الأميركية 9/ 4/ 2003). ترجمة «المحرر العربي». بيروت (العدد 392) . 18 ـ 24 نيسان /ابريل 2003. ص 16 ـ 17 .

في إدارة ريغان وهم روجر روبينسون والقاضي وليام كلارك وروبرت ماكفارلين على تورط هؤلاء جميعاً في مسألة نفط العراق منذ الثمانينات. ففي تقرير يحمل عنوان «المواد الخام والمصالح النفطية وعدم تركيز الحكم الأميركي على أسلحة الدمار الشامل العراقية»، تظهر الجهود المكثفة التي بذلها المسؤولون في إدارة ريغان في أواسط الثمانينات من أجل نيل موافقة [الرئيس العراقي السابق] صدَّام حسين على تمديد خط أنابيب نفط بكلفة ملياري دولار تتولى بناءه شركة «بيكتيل» من حقول النفط قرب الفرات إلى جنوب العراق عبر الأردن حتى خليج العقبة.

وكان رامسفيلد أبرز من تولى القيام بهذه الجهود مع صدام بصفته المدير العام لشركة (سيرل) للأدوية التي تعد من أكبر شركات صناعة الدواء الأميركية. وتتحدث إحدى المذكرات التي سمح بالإطلاع عليها من الأرشيف القومي لعدد من المختصين في شباط/ فبراير 2003 عن زيارة مهمة قام بها رامسفيلد عام 1983 إلى العراق بصفته مبعوثاً خاصاً من البيت الأبيض. وكانت المهمة المعلنة كغطاء لرامسفيلد هي الاجتماع بصدام حسين وبعد ذلك بطارق عزيز لمناقشة مبادرة سلام توقف الحرب بين العراق وإيران. لكن المذكرة التي جرى الاطلاع عليها حول زيارته تلك لم تتحدث عن الحرب العراقية - الإيرانية، وإنما عن مشروع شركة بيكتيل الأميركية النفطية لتمديد خط الأنابيب إلى العقبة. وفي هذه المذكرة التي تظهر على شكل تقرير يقدمه رامسفيلد لجورج شولتس وزير الخارجية الأميركي في ذلك الوقت حول إجتماعه بصدام، يتحدث رامسفيلد عن مناقشاته المطولة مع صدام حول خط أنابيب العقبة المذكور فقط ودون أي تطرق لما قيل إنه استخدام عراقي لأسلحة كيماوية ضد الإيرانيين.

والجدير بمعرفته هنا أن شولتس كان رئيساً لشركة بيكتيل في السابق، وكان بالإضافة إلى رامسفيلد وتشيني ومسؤولين آخرين في إدارة ريغان وشركة بيكتيل قد اهتم بالتركيز على مسألة ذلك الخط النفطي، وكأن الموضوع يعود لوزارة الدفاع ومصالح الأمن القومي الأميركي.

وتوحي المذكرات السرية منذ ذلك الوقت بما تسعى إليه شركة بيكتيل الآن في مشروع إعادة بناء العراق والإهتمام النفطي الخاص بالعراق.

وفي هذا الصدد، يقول جيم فاليت مدير أبحاث «الطاقة الدائمة وشبكة الإقتصاد» وأحد الذين أعدوا تقرير «المواد الخام والمصالح النفطية، وعدم تركيز الحكم الأميركي على أسلحة الدمار في العراق عام 1983»: «إننا نقوم بدراسة حول العلاقات المتداخلة بين الشركات الأميركية الخاصة والحكومة الأميركية من أجل السيطرة على النفط في مختلف أرجاء العالم منذ عام 1995 بتمويل أميركي من خلال البنك الدولي وهيئات أميركية مثل بنك التصدير والاستيراد وشركة الاستثمارات الخاصة الخارجية (OPIC) وغيرها من الشركات الأخرى. لكن ما حدث في الأشهر القليلة الماضية يشكل دليلاً صارخاً على هذا الركض وراء السيطرة على النفط الذي يتعمق مع الدور العسكري فيه. وكنا منذ عام 1995 ندرس كيفية استخدام القوات العسكرية النظامية في الميليشيات المسلحة المحلية التي تقوم واشنطن بتمويلها في مختلف أرجاء العالم. وكان العراق بالطبع من أكثر المناطق المتنازع عليها في هذا الشأن. وعندما قمنا بهذه الدراسة

عام 1995 اطلعنا على كل ما يتعلق بالجهود التي بذلتها الإدارات الأميركية من بدايتها حتى نهايتها بهدف السيطرة على نفط العراق وحقوله. وكانت البداية قد ظهرت عندما اجتمع رامسفيلد بصدام في كانون أول/ ديسمبر عام 1983 وتوبعت العملية عبر ايدوين ميز الذي تربطه علاقات مقربة مع روبرت والاكس أحد سماسرة خط أنابيب النفط العراقي. وقبل ذلك الاجتماع لم يكن أحد يربط بين رامسفيلد وميز في هذا الموضوع. كما لم يكن أحد يتصور مدى أهمية هذا الموضوع الخاص بالنفط العراقي وخط أنابيبه لدى إدارة ريغان وجهودها المبذولة مع صدام.

وفي هذا السياق، سمح لنا بالإطلاع على المذكرات المرتبطة بخط أنابيب يمتد من العراق إلى العقبة عبر الأردن، وهذ الإطلاع هو الذي فتح أعيننا على تشابك مصالح بيكتيل مع إدارة ريغان ورجالها».

تشابك المصالح النفطية والسياسية

لكن ما هي صلة تلك الجهود المبذولة منذ عشرين عاماً مع ما يحدث الآن في العراق؟

يؤكد فاليت أن بيكتيل عادت الآن بصفتها الشركة الأميركية التي يحتمل أن تكون الفائز الأكبر بمشاريع إعادة بناء العراق ووضع يدها على نفط العراق.

ويقول فاليت: «وبعد الاطلاع على تلك الوثائق السرية في شباط/فبراير 2003 تبين أن زيارة رامسفيلد واجتماعه بصدام في عام 1983 لم تكن من أجل التأكد من استخدام صدام للأسلحة الكيميائية ضد إيران وهذا ما أعلنته الإدارة الأميركية في ذلك الوقت، بل من

أجل مصالح نفطية لشركة بيكتيل الأميركية بتواطؤ من جورج شولتس الذي كلفه بهذه المهمة كمبعوث خاص من البيت الأبيض».

وظهر أيضاً أن شركة بيكتيل هي التي طلبت من ريغان نفسه ترتيب هذا الموضوع مع صدام. ولم يكن أحد يعلم أن كل ذلك الجهد انصب على مصالح النفط وتأمين السيطرة عليه دون إبداء أي اهتمام أو نقاش بالتقارير التي تحدثت عن استخدام صدام الأسلحة الكيميائية ضد الإيرانيين. وكانت مهمة رامسفيلد الفعلية والحقيقية هي التاجر المتنقل. وفي الوثائق الأخرى تبين لنا وجود أدلة على العلاقة الوثيقة المصلحية بين عدد من المسؤولين في إدارة ريغان وبين مسؤولي شركة بيكتيل من أجل مد أنابيب النفط خلال سنتين. وهذه المعلومات كشفت عن تناقض بين ما كان يعلن في ذلك الوقت داخل إدارة ريغان وبين ما كان يجري على الأرض في موضوع العراق.

بل إن الوثائق التي حصلنا عليها بموجب أمر رسمي من (أرشيف الأمن القومي) جعلتنا نقارن بين ما تضمنته من ملاحظات وبين الغطاء الذي استخدم من أجل مصالح بيكتيل النفطية خلال 15 عاماً الماضية منذ عام 1983 وحتى عام 1998.

ولقد شكل موضوع خط أنابيب النفط الأميركي ـ العراقي هذا أهم ما كان يجري التركيز عليه في العلاقات الأميركية ـ العراقية خصوصاً خلال انشغال العراق بالحرب المريرة مع إيران. ففي إحدى المذكرات الداخلية لشركة بيكتيل يقوم هـ. ب سكوت مدير عام الشركة بحثِّ زملائه في الشركة بعد عدم نجاح ديبلوماسية رامسفيلد على هذا المشروع قائلا لهم: «ينبغي بذل المزيد من الجهود حتى لو وصلت إلى أقصاها وعلى جميع المستويات الحكومية الأميركية

والصناعية من أجل دعم نجاح هذا المشروع. إن هذا المشروع يحمل أبعاداً سياسية مهمة. وربما آن الأوان له أن يتحرك بسرعة خصوصاً وأن أرباحه مهمة جداً لشركة بيكتيل التي وفرت إمكانية تحققه».

وفي هذه الوثائق نكتشف مدى تداخل جهود رجال إدارة بيكتيل مع زملائهم السابقين مثل جورج شولتس في وزارة الخارجية من أجل إنجاز هذا المشروع. كما تدل على كيفية استفادة الشركات الأميركية من الأجواء السياسية من أجل تحقيق الأرباح. ولاحظنا وجود مذكرة أخرى مهمة تعود لشهر تموز/ يوليو عام 1985 حين بدأت (كما ظهر في المذكرة) شركة بيكتيل تواجه بعض الصعوبات في إزالة المخاوف التي أبداها صدام من احتمال تفجير إسرائيل لخط أنابيب النفط. فقد لوحظ أن شركة بيكتيل ووزارة الخارجية الأميركية واجهتهما متاعب في تأمين درجة من الطمأنينة من حزب العمل الذي كان يتولى رئاسته ورئاسة الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت شمعون بيريس بالمشاركة مع إسحق شامير زعيم الليكود. فقد حرصت إدارة الرئيس رونالد ريغان، وشركة بيكتيل على تأمين تعهد مطلق رسمي من حكومة إسرائيل بعدم التعرض لخط الأنابيب هذا. لكن شركة بيكتيل شعرت بنوع من الإحباط من إسرائيل عام 1985 فقررت استئجار اثنين من أهم المقربين للرئيس ريغان وإدارته لترتيب كل هذه الإجراءات وعقد الصفقة مع بغداد. وفي تموز/ يوليو من العام نفسه قام المهتمون بهذه الصفقة بتوظيف واستئجار القاضي جيم كلارك الذي كان يعتبر اليد اليمنى للرئيس ريغان، وكان قد استقال من العمل الحكومي الرسمي لكي يتفرغ لأعماله الخاصة حين جرى استئجار خدماته لصالح هذا المشروع. وظهرت الدلائل على دوره المهم في مذكرة تقول إنه قَبِل بتقديم خدماته وأصبح جزءاً من فريق العمل بعد أن فرض شروطاً كان

من بينها فرض أجر بقيمة 500 دولار عن كل ساعة عمل في جهوده المبذولة، كما فرض شرطاً آخر هو تسميته ممثلاً للبيت الأبيض حين يتوجه نحو بغداد وليس مستشاراً شخصياً لشركة بيكتيل النفطية. وهذه المذكرة تثبت كيفية إختلاط المصالح الخاصة وإعطائها غطاءً باسم الحكومة الأميركية من جهة ولسيطرة واشنطن على النفط من جهة أخرى.

إسرائيل قضت بأطماعها على مشروع بيكتيل

ويؤكد فاليت أن أهمية خط الأنابيب وامتداده من العراق عبر الأردن إلى العقبة على ساحل البحر الأحمر سيوفر نقل النفط بكميات كبيرة عبر البحر الأحمر إلى قناة السويس والمتوسط وإلى منطقة آسيا عبر باب المندب. وهذا الخط سيتجاوز النفط فيه المرور بالخليج العربي الذي كان مسرحاً للحرب العراقية ـ الإيرانية وسيقلل بالتالي أهمية نفط الخليج ويوفر للإدارة الأميركية قدرة على التحكم بالنفط أمام احتمالات تطورات ومضاعفات الحرب الدائرة في تلك المنطقة.

ويبدو أن إسرائيل أرادت الاستفادة من هذا الأنبوب الذي يصل إلى بعد مئات الأمتار من أراضيها قرب إيلات وهذا ما رفضته بغداد. ولم تستطع واشنطن إقناع إسرائيل بعدم الاشتراك في هذه اللعبة. ويقول فاليت: «إن الولايات المتحدة كانت منذ فترة طويلة تعتبر أن أي تهديد يمس حرية تدفق النفط سيشكل خطراً على أمنها القومي، وهذا ما دفعها إلى الإهتمام بذلك الأنبوب الذي يوفر لها سيطرة هائلة على ما سينقله من نفط وعلى ممرّه الآمن عبر الأردن. وهذه السياسة كانت تعني أن واشنطن تريد تحقيق احتكار ضخم للنفط وممراته ولذلك جمع هذا المشروع صفتين مهمتين لبناء الإمبراطورية الأميركية.

وإذا كان هناك من يعتقد أن الحرب الأميركية على العراق هدفها تجسيد الإمبراطورية الأميركية، فإن هذا صحيح لأن النفط والسيطرة الإمبريالية وجهان لعملة واحدة. وهذه السياسة الأميركية لتحقيق السيطرة على العالم التي تقف ضد الوقائع والحقائق كافة أصبحت الآن تجد تفسيرها ووضوحها إذا عدنا إلى تلك الوثائق الأميركية التي تعود إلى فترة الثمانينات.

فالأمن القومي الأميركي يستوجب بنظر الإدارة الأميركية ضرورة السيطرة على ثروة النفط مهما كانت التكاليف ومهما تضررت جراء تحقيق هذه السيطرة الديموقراطية الأميركية وحقوق الإنسان. وهذا تماماً ما عكس نفسه الآن على دول الشرق الأوسط وبأشد المؤشرات والمظاهر قسوة.

لكن خط أنابيب النفط هذا لم يتم تمديده فلماذا؟ يقول فاليت: «في النهاية اعتبر صدام أن شركة بيكتيل تطالب بالكثير من أجل تنفيذ هذا المشروع ولذلك قرر قتل هذا المشروع والاستعاضة عنه بمد خط أنابيب من العراق إلى تركيا وإلى داخل السعودية وبشكل يتم فيه تجنب مضائق (هرمز) في الخليج العربي».

الحرب الأميركية ضد العراق ومستقبل هذا الخط

يرى فاليت أنه ربما تعود واشنطن إلى الإهتمام الآن بهذا الخط وربما تلغي الاهتمام به لأسباب أخرى تستوجب تعديله. وفي هذا الصدد يكشف فاليت أن هناك أنباء تتحدث عن رغبة إسرائيل ببناء خط أنابيب من العراق (بعد استكمال احتلالها) إلى مرتفعات الجولان عبر الأردن وهذا المشروع يختلف عن مشروع شركة بيكتيل الأميركية الذي ينتهي عند العقبة. لكن بيكتيل رغم تعرقل مشروعها قامت في الآونة

الأخيرة بتقديم طلب إلى وزارة التجارة الأميركية طالبت فيه باستمرار تسجيل هذا المشروع وإبقائه رهن التنفيذ لعدة سنوات أخرى. وهناك من يرى أن هذا المشروع أصبح غير ضروري في هذه الظروف للمصلحة الأميركية ولا لمصلحة بيكتيل.

ويقول فاليت أيضاً: «إن خط الأنابيب الذي يمتد من العراق إلى السعودية ومن العراق عبر تركيا يوفر بديلاً في نقل النفط عن نقله عبر الخليج العربي. وشركة بيكتيل ستحصل الآن على عقود إعادة بناء العراق بعد الدمار الذي تسببت به الحرب». وقد كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن بيكتيل أصبحت إحدى شركتين تأكد إعطاؤهما عقوداً في إعادة بناء العراق. والشركة الثانية هي «مجموعة بارسون» التي تعتبر شركة «هاليبيرتون» جزءاً من مجموعتها. والمعروف أن ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي هو الذي يملك شركة «هاليبيرتون» وما زالت حصته من أرباحها تصل إليه حتى (الآن). وكان كاسبار واينبيرغر وزير الدفاع الأميركي السابق قد عمل إلى جانب جورج شولتس في شركة بيكتيل في الثمانينات. ولعل أغرب ما في هذه القصة أن بيكتيل كان اسمها قد ظهر بين أسماء الشركات الأميركية التي ساعدت العراق أثناء حربه ضد إيران على امتلاك أسلحة كيميائية. وقامت بيكتيل في الثمانينات بالتعاقد مع صدام على بناء منشأتين للصناعات الكيماوية يمكن استخدامهما لأغراض كيماوية عسكرية ومدنية. ولا شك أن التعاقد مع شركة بيكتيل لإعادة بناء العراق بعد الحرب يُعدّ نفاقاً سياسياً يتحمل مسؤوليته الثلاثي (بوش ـ تشيني ـ رامسفيلد). ويؤكد فاليت في رده على استفسار من مجلة «كونتر بانش»: «إن كل النزاع والاختلاف بين الولايات المتحدة والعراق يعود إلى النفط ورغبة إدارة بوش بالسيطرة عليه. وإذا كان

بوش ومن معه في الإدارة الأميركية لا يذكرون عبارة النفط في خطاباتهم السياسية، فإن ذلك هو الدليل على أن النفط هو هدف حربهم ضد العراق، وتشيني نفسه أعلن قبل تطورات الحرب ضد العراق أن أسلحة الدمار الشامل العراقية تهدد الانتقال الحر للنفط من الخليج إلى الولايات المتحدة. وهذا ما يعتبر تهديداً للأمن القومي الأميركي بنظره. ثم كف فيما بعد عن التطرق إلى النفط في معرض تحديد أسباب إصرار واشنطن على شن الحرب على العراق، واتبع سياسة الإعلان عن ضرورة «تحرير شعب العراق»، وإزالة أخطار أسلحة الدمار من نظام صدام.

فخلال التسعينات أصبحت جميع شركات النفط الأميركية خارج العراق الذي يعد ثاني أكبر موقع لاحتياطات النفط في العالم.

وقد بدأت الشركات النفطية الفرنسية والروسية والصينية خلال هذه الفترة نفسها ترسخ وجودها في مشاريع وحقول النفط العراقية بدلاً من الشركات الأميركية. ولو عدنا إلى الأرشيف القومي الأميركي لوجدنا أنه لو تمت الموافقة بين صدام وبيكتيل على مد خط أنابيب العقبة لأصبحت العلاقات الأميركية مع صدام مختلفة منذ ذلك الوقت، ولتطورت الظروف نحو مسار مختلف عما شهدناه منذ حرب الخليج الأولى واحتلال الكويت.

إن النفط وحده الذي يجعل منطقة الخليج كلها أهم ما يشغل الولايات المتحدة من ناحية أمنها القومي الشامل والإستراتيجي وليس الجغرافيا. والإدارة الأميركية لا يهمها وجود ديكتاتور في هذا البلد النفطي أم ذاك طالما يتدفق نفط بلاده كما ترغب، وهو لا يصبح حاكماً يستدعي بنظرها إسقاطه إلا حين يتعرض الأمن النفطي

الأميركي للخطر منه. ومنذ إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنتهاء الحرب الباردة أصبح النفط هو المحرك الأول والأساسي في سياسة الأمن القومي الأميركي يسيران معاً. والولايات المتحدة لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن تكون بعيدة عن السيطرة على ثاني أكبر خزان للنفط في العالم وهو العراق. وحين وجدت الإدارة الأميركية نفسها خارج العراق ونفطه أصبح من المستحيل أن لا تلجأ إلى الزناد والحرب مهما كلف ذلك من ثمن. ولو اطلعنا على الأرشيف القومي الأميركي خلال الأعوام العشرين الماضية لظهرت لنا معلومات مهمة تدل على أن النفط أصبح مصلحة أميركية قومية حيوية لاستمرار قوة الولايات المتحدة ومصلحة لأهم الشركات الأميركية وأصحابها الأثرياء الذين أصبح العديد منهم في موقع إتخاذ القرار السياسي الأميركي».

تحليل اقتصادي

العراق: عملاق الطاقة الذي نام طويلاً(*)

مؤسسة ستراتفور(**)

ملخص

القيمة التقديرية الصافية مفتاح لعملية ستراتفور التحليلية. إنها ليست تنبؤاً إنما هي بالأحرى نظرة أفق على مستوى عال للمسائل

(*) العنوان بالأصل الإنكليزي ورد وفق الصيغة التالية: «Rip Van Winkle» وهو عنوان قصة من تأليف واشنطن ايرفنغ نشرت للمرة الأولى في عام 1819، وتعد أكثر ما كتبه شعبية، وايرفنغ يستخدم الشخصيات والأحداث لإيضاح التناقض بين القديم والحديث مستمداً مادته من الحكايات الشعبية. ينام ريب فإن وينكل في الحكاية لمدة 20 عاماً ويستيقظ ليجد نفسه في عالم مختلف (جورج واشنطن حاكماً محل جورج ملك الإنكليز مثلاً)، إذ إن الأحداث تدور في حقبة الحرب الثورية الأميركية. والمقصود باستخدام اسم هذه الشخصية في عنوان هذا التحليل اعتبار العراق في الاستراتيجية الأميركية الجديدة بمثابة التقمص الجديد لصناعة الطاقة (المحرر).

(**) ترجمت **المستقبل العربي** هذا التحليل الذي صدر يوم 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، بالكامل عن مؤسسة «ستراتفور» (Stratfor) الأميركية (التنبؤ، التبصر والمخابرات العالمية هو الشعار الثابت على إصداراتها). وقد برز دور «ستراتفور» في السنوات الأخيرة كمصدر للمعلومات والتحليلات الاستخباراتية والاستراتيجية. «المستقبل العربي». العدد 298. كانون أول/ ديسمبر. 2003. ص 125 ـ 133.

المهمة التي تحرك السلوك الراهن للدول والمناطق، ومن هنا يمكن أن يستخرج التنبؤ. وهذه التقديرات ـ التي كانت دائماً جزءاً من نموذج ستراتفور ـ يجري نشرها الآن بانتظام.

تحليل

الطاقة والجيوسياسة هما في الأغلب جانبان من عملة واحدة. كل منهما يؤثر في الآخر بطريقة مباشرة وغير مباشرة بسبب الضرورة الاقتصادية وبسبب الأدوات العسكرية والسياسية التي تستخدم سواء لضمان أو لقطع إمدادات الطاقة المنتظمة التي تحدث أثرها في المكانة السياسية والاقتصادية لبلدان العالم كافة، والنتيجة النهائية هي شبكة معقدة من العلاقات ـ اقتصادية وسياسية وعسكرية ـ حيث يمكن لهزة طفيفة في موقف واحد أن ترسل موجة اهتزازات في أنحاء الشبكة كلها.

ولكي نفهم حالة هذه الشبكة، يتعين على المرء أن يفهم أولاً صورتها المتقمّصة الأولى. فقبل إدارة بوش، كانت شبكة الطاقة العالمية جزءاً لا يتجزأ من بنية معمارية مالية دولية تديرها مؤسستا بريتون وودز(*)، **أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تحدد هذا النموذج بالتزامه بالعملات القابلة للتحويل، والتجارة الدولية وبغياب عام للحواجز الكبيرة بوجه التجارة بين البلدان المتقدمة للعالم غير الشيوعي. كذلك فإن هذا النموذج كان يتطلب هدوءاً نسبياً في العلاقات بين الدول الرئيسة التي تتبادل التجارة. وأصبح الاستقرار ذا**

(*) Britton Woods اسم المكان الذي عقد فيه (في ولاية ميريلاند الأميركية) المؤتمر الاقتصادي الذي أسس للنظام النقدي الغربي في عام 1946 وأسفر عن إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (المحرر).

أهمية بالغة، وحتى الدول الأعظم أدركت أن لها مصلحة متبادلة في منع خلافاتها من أن تصل إلى نقطة الغليان، لأسباب غير مجرد تجنب كارثة شاملة نووية.

وعندما انتهت الحرب الباردة توسع هذا النموذج للانفتاح والاستقرار النسبيين عبر الستار الحديدي السابق وسارع بمسيرته إلى داخل العالم النامي بالمثل. ومن زاوية نظر اقتصادية فإن نهاية الحرب الباردة لم تمثل انقطاعاً أساسياً عن النظام السابق، إنما كانت بالأحرى توسعاً لذلك النظام في أرض جديدة.

وبالنسبة إلى أسواق الطاقة، فإن هذه الشبكة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي اشترطت استقراراً عالمياً وفرت مسنداً من إمكانية التعويل وغطاء واقياً من المخاطر السياسية التي كانت تبقي نفقات التنمية والتمويل منخفضة. وطالما أن النظام العالمي كان يدعم الحدود المفتوحة ويؤكد على استقرار قابل للتنبؤ أكثر مما يؤكد على التغيير، كانت شركات الطاقة قادرة على تولي مشروعات طويلة الأجل، مشروعات ما كان يمكن أن تكون ممكنة عملياً في بيئة أكثر سيولة وغير قابلة للتنبؤ.

كانت نتيجة هذه البيئة بعد صدمتي النفط في عام 1973 وعام 1979 استثماراً بطيئاً، ولكنه ثابت في التقانات الجديدة ومجالات الإنتاج ذات الكلفة العالية خارج منطقة الخليج ذات الكلفة المنخفضة. وظهرت مستقلة بذاتها مناطق جديدة منتجة مثل بحر الشمال وآلاسكا ومناطق المياه العميقة في أفريقيا. وفتح تلاشي الحدود الذي رافق نهاية الحرب الباردة أبواب الاستثمار في الاتحاد السوفياتي السابق بالمثل، وبصفة خاصة في منطقة بحر قزوين.

نهاية حقبة: جورج و. بوش

صممت إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش انقطاعاً أساسياً مع ذلك النظام. إذ يمكن تلخيص محور سياسة إدارة بوش بأنه محاولة متعددة الأوجه لتوطيد هيمنة اقتصادية وسياسية وعسكرية دائمة للولايات المتحدة. وتتطلب هذه السياسة تعديل أو تحطيم جماعات أو دول أو منظمات لديها القدرة على الحد من أو منع حرية واشنطن في العمل في أي وقت وفي أي مكان وبأية طريقة.

ومن زاوية نظر أيديولوجية، فإن هذا يعني العمل من أجل إخصاء الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي. يعني التدخل لدى أولئك الذين يمكن أن يعارضوا الولايات المتحدة بالقول بأن مثل هذه الجهود ستكون لها نتائج عكسية. ويعني أيضاً جعل أولئك الذين يختلفون مع الرؤية الأميركية الجديدة أمثولة حتى يرتدع غيرهم من المنشقين المحتملين.

لقد وفرت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الدعم العام الضروري لهذه الاستراتيجية والمبرر لتطبيقها على نطاق شامل على السواء. وهذا لا يعني القول بأن إدارة بوش كانت لديها خطة جاهزة يوم 10 أيلول/ سبتمبر، إنما يعني بالأحرى القول بأن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر لونت وساعدت على رسم خريطة طريق كانت قيد التطوير بالفعل.

وحتى الآن فإن الاستراتيجية الجديدة ناجحة على مدى واسع. والأحداث التي أفضت إلى حرب العراق خير دليل على ذلك: فأثناء عملية الاستعداد تمكنت الولايات المتحدة من تجريد الأمم المتحدة من صدقيتها، وتمكنت من احتلال بلد كان لزمن طويل مناوئاً، ومن الحصول على «ترخيص» دولي لدور واشنطن النهائي في تحديد

مستقبل ذلك البلد. كذلك فقد استخدمت واشنطن السياسة الاقتصادية لمعاقبة دول مثل فرنسا وألمانيا، تلك التي عارضت صراحة سياستها بشأن العراق. وهي أيضاً استخدمت نجاحها العسكري لجر عدد من الدول الشرق أوسطية لتصبح أقرب إلى احتياجات السياسة الخارجية الأميركية، بينما وطدت وجوداً في المنطقة يتيح لها أن تضغط على أي عدد من الكيانات التي تظهر ما هو أقل من الطاعة. وعلى الرغم من أن حرب العصابات الراهنة تمثل تهديداً للأهداف الأميركية الطويلة الأجل، فإنها ليست سوى وجه واحد من حكاية ضخمة آخذة بالظهور، حكاية في الجزء الأكبر منها كتبها مؤلف أميركي.

التكيف مع عدم الاستقرار

لهذه الاستراتيجية ـ بالطبع ـ أثر هائل في الشبكة التي تتراقص عليها صناعة النفط، وهي في الحقيقة تجدد ربط مزاعمها الأساسية. والتغير المحوري هو أنه في سعي الولايات المتحدة لتعزيز هيمنتها لم تعد واشنطن تعتبر الاستقرار الدولي هدفاً أساسياً. فخلال الحرب الباردة وفي السنوات العشر التي أعقبتها تصدت الولايات المتحدة لدول وتصدت لها دول أخرى، الأمر الذي خلق نظاماً كان للاعبين الكبار فيه مصلحة أكيدة في منع صراعاتهم من أن تتصاعد إلى حد يخرجها عن سيطرتهم. ويتناقض هذا تناقضاً حاداً مع عالم اليوم، الذي شُنت فيه حرب العراق ـ في جانب منها ـ بسبب عدم الاستقرار الذي ستجلبه. إن منطق العمل الذي يتلوه عقاب لأي مقاومة ـ حتى لو كان هذا المنطق يبدو معقولاً تماماً للبيت الأبيض من الناحية الاستراتيجية ـ يبدد الحذر التام من زاوية نظر أي مستثمر.

وعلى جبهة أوسع، فإن سقوط الأوهام عن واشنطن بشأن منظمة

التجارة العالمية يهدد سلامة الأعراف المالية الدولية، التي تؤثر بدورها في طابور من المؤسسات التي تسهّل التمويل الدولي. والمحصلة الصافية هي درجة أعلى من المخاطر، الأمر الذي يترجم - في حالة صناعة الطاقة، وبالأحرى في أي صناعة - إلى نفقات أعلى.

لكن، لا شيء يحدث في فراغ. فالسياسات الأميركية - السياسية والعسكرية - والعواقب التي خلقتها تلك السياسات لقطاع الطاقة هي بصدد العودة إلى نقطة البداية.

إن الولايات المتحدة - طوال سنة 2002 - تركز، وستستمر في التركيز على العراق. فهناك - بعد كل شيء - حرب مستمرة، حيث يوجد في هذا البلد 130 ألف جندي (أميركي). والعراق هو بوضوح عامل مركزي في خطط السياسة الخارجية الطويلة الأجل لإدارة بوش، ولكنه ليس العامل الوحيد: على الرغم من أن الإدارة قد برهنت على أن تركيزها يمكن أن يكون حاداً، فإنها لم تقدم ما يشير بعد إلى أن ذلك التركيز كان واسعاً.

منذ أن بدأت أزمة العراق في أواخر عام 2002 وشبكة الطاقة تصاب مرات متكررة بانقطاعات في الإنتاج في نيجيريا وفنزويلا. في الوقت نفسه فإن الفرص التي كان يمكن أن تجعل أسواق الطاقة أكثر نشاطاً - مثل توجيه الانتباه إلى صياغة ميزانية للطاقة تتسق مع رغبات واشنطن الجيوسياسية أو صهر شراكة في مجال الطاقة مع روسيا - هذه الفرص تركت تضيع من دون أن تُستغل. وبتعبير بسيط فإن إدارة بوش كانت منشغلة بصورة لا يمكن إنكارها، وسياسة الطاقة - وهي في مرتبة بين الأولويات أدنى من تعزيز هيمنة دائمة - هي مسألة تضررت نتيجة لذلك.

ربما كان المثال الأكثر إثارة على تطور سلبي سمح له بأن يبقى

هو المأساة المتواصلة التي تحيط بمؤسسة PDVSA، شركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة، التي أصبحت مجرد قشرة إذا قيست بمجدها السالف. فإن صادرات فنزويلا هي الآن أدنى بمقدار مليون برميل يومياً مما كانت في مستويات عام 2001، ولا يزال يتضافر سوء الإدارة والقلاقل الأهلية لخفض قدرة البلد على المشاركة في الأسواق العالمية. وما لم تتبدل تماماً حظوظ هذا البلد ـ الأمر الذي يحتاج لأن يشمل تغييراً في كبار مسؤولي الإدارة في مؤسسة النفط PDVSA وفي قوانين الاستثمار في البلد، وهو ما لا يمكن أن يحدث من دون تغير في طريقة تفكير الرئيس هوغو شافيز ـ فإن الأرجح أن تهبط صادرات فنزويلا بمقدار مليون برميل أخرى يومياً قبل أن يترك شافيز منصبه في عام 2007.

إن الخليط من المشكلات التي لم تحل والفرص التي ضاعت قد حرم صناعة الطاقة من بعض الاستقرار الذي تمس حاجتها إليه، حتى والولايات المتحدة تستمر في القيام بأعمال تهز هذه الشبكة على نطاق أوسع.

وبالنسبة إلى صناعة الطاقة، فإن فقدان مؤسسة النفط الفنزويلية قوتها وتدني أولوية سياسة الطاقة على جدول الأعمال الأميركي يعني أن الأسعار أعلى مما لا بد أن تكون. فعلى الرغم من الصعود المطرد للإنتاج العراقي والصعود المطرد لمخزونات النفط الخام الأميركية منذ نهاية الصيف، فإن أسعار نفط «برنت» الخام ظلت فوق 26 دولاراً للبرميل لمعظم حقبة ما بعد الحرب. والأسعار لم تستقر لأن الأعمال الأميركية ـ وردود الفعل المترتبة عليها من جانب كيانات أخرى ـ لم تسمح لها بأن تستقر. وتظل الأسواق محملة بعلاوة مخاطر يرجح أن تكون أكثر من 3 دولارات للبرميل.

الحل العراقي

العراق هو نقطة التقاطع الواضحة بين الأهداف الاستراتيجية الأميركية وصناعة النفط. فالولايات المتحدة تعي أنه كان لديها حد أدنى من الدعم الدولي للحرب من قبل، والآن فإن لديها حداً أدنى من الدعم الدولي لعملية إعادة الإعمار المتواصلة. ولقد قدرت نفقات المرحلة الأولى من إعادة الإعمار هذه ـ عدا نفقات الاحتلال ـ بما قيمته 55 مليار دولار على مدى أربع سنوات. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ قد توفر بالفعل فإن العراق سيحتاج إلى جيش إذا ما خططت الولايات المتحدة أبداً لخفض قواتها، كما سيحتاج إلى مصدر للإيرادات لفترة أطول، والاحتياجات غير الطارئة للتنمية، وكذلك لدفع دينه الضخم. وبالنسبة إلى المستقبل المنظور فإن مصدر تلك الإيرادات سيكون النفط.

وعلى الرغم من أن الغارات الأميركية في عام 1991 قد دمرت إلى حد كبير صناعة النفط العراقية، وأن أعمال النهب بعد حرب عام 2003 قد خفضت قدراتها، فإن الإنتاج العراقي أخذ بالعودة إلى مستواه بمعدل أسرع من كل تقديرات ما قبل الحرب. وابتداء من الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 بلغت الصادرات 1.35 مليون برميل يومياً والخطط قائمة لكي يصل العراق إلى إجمالي صادارت يبلغ مليوني برميل يومياً في وقت ما من النصف الأول من عام 2004. وعند نقطة ما من هذه الفترة سيتخطى العراق فنزويلا في حجم صادراته اليومية من النفط الخام.

إن كافة المسؤولين الكبار في وزارة النفط (العراقية) الذين عبروا عن آرائهم بشأن مسألة مستويات الإنتاج العراقي يشتركون في الاعتقاد

بأن هذه الوزارة ستكون قادرة على تحقيق إنتاج يبلغ 6 ملايين برميل يومياً في غضون سنوات قليلة. وهذا الهدف واقعي لعدد من الأسباب.

• عند مستوى يقارب دولاراً واحداً للبرميل فإن نفقات الإنتاج العراقية هي الأدنى في العالم.

• من حقول النفط العراقية الثمانين المعروفة، فإن 17 حقلاً فقط هي التي تنتج في الوقت الحاضر. وكل الحقول غير المستغلة تقع داخل ـ أو تتاخم مباشرة ـ ممرات التصدير القائمة.

• تستطيع هذه الممرات أن تتولى أمر الإنتاج الزائد. وكان جدول الأعمال السياسي لنظام حكم صدام حسين قد قادها إلى حروب عديدة أجبرتها على أن تطور عدداً من طرق تصدير النفط التي لا تزال كما هي. وتشمل هذه الطرق منصتين للتحميل في الخليج (2.8 مليون برميل يومياً) وخط أنابيب شمالي عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط (1.6 مليون برميل يومياً) وخط أنابيب جنوبي عبر العربية السعودية إلى البحر الأحمر (1.6 مليون برميل يومياً). ولكل من هذه الطرق تعقيداته الخاصة ـ فالسعوديون لا بد أن يوقفوا العمل في إعادة تنشيط طريقهم الخاص، وتحتاج إحدى منصتي التحميل إلى إصلاح شامل ـ ولكن هذه عقبات تكتيكية لا يرجح أن تمنع حدوث تقدم استراتيجي.

• برهنت وزارة النفط العراقية على قدرتها مرات عدة، فحافظت على مستويات للإنتاج تتجاوز مليوني برميل يومياً على الرغم من 25 سنة من الحرب والعقوبات. ومعظم مهندسيها يتحدثون الإنكليزية، وتملك الوزارة الآن قدرة الوصول إلى النقد السائل والتقانة، ما لم تكن تحصل عليه في السابق.

المحصلة الصافية هي أن نفقات الإنتاج العراقي أدنى بصورة

لافتة، وستبقى كذلك في المستقبل المنظور. إن موقع حقول النفط ـ غربي البصرة وبالقرب من كركوك ـ تبشر أيضاً بخير من زاوية نظر أمنية. حقول النفط القريبة من البصرة لم تتعرض لأي تخريب يذكر. وإلى الشمال، فإن أعمال التخريب أبقت الصادرات التركية متوقفة، ولكن إعادة توجيه الخط إلى الشمال الغربي من كركوك (طريق التفافي لا يزيد طوله عن 160 كيلومتراً) من شأنه أن يحول ممر التصدير عبر الأراضي الكردية وبعيداً تماماً عن المناطق المأهولة بسكان من السنّة حيث تتكرر الهجمات بإلحاح. وباختصار فإن وسط العراق يمكن أن يبقى مشتعلاً وأن يظل ينجز معدل الإنتاج عند ستة ملايين برميل يومياً.

وهذا الرقم يفترض استثماراً أجنبياً لا يكاد يذكر. مع ذلك فإن الوزارة قد أعلنت بوضوح أنها تعتزم فتح الصحراء الغربية في البلد للشركات الأجنبية، حيث سيعلن عن أولى المناقصات في النصف الأخير من عام 2004. وتذهب أكثر التقديرات تشاؤماً بشأن الصحراء الغربية إلى احتمال وجود احتياطيات نفطية لا تقلّ عن 45 مليار برميل، أي أكثر من احتياطيات المكسيك والولايات المتحدة مجتمعة. وبمجرد أن يؤلف العراق حكومة معترفاً بها دولياً، ستدخل الشركات المتعددة الجنسيات بمجرد أن يسمح لها العراق بذلك. وسيشرع المسؤولون في وزارة النفط في إبرام عقود رسمية مع الشركات الأجنبية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2003.

أما «المشكلة» القادمة ـ وإن كان كثيرون لا يعتبرونها مشكلة ـ هي أن العراق لا يملك صمام إقفال. فأيا كان من ينتهي به الأمر حاكماً لبغداد يعرف أن النفط سيكون مصدر الدخل الأولي للبلد على الأقل في مدى السنوات العشر التالية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار

الأضرار التي عانى منها البلد، فإن حكومة مفروضة من الخارج ذات مصلحة أكيدة في الحد من تدفق النفط هي التي من شأنها أن تتخذ خطوات لعمل أي شيء بخلاف الوصول بالإنتاج إلى حده الأقصى. والولايات المتحدة ليست بلداً من هذا القبيل.

وفي النهاية، فإن مستوى إنتاج العراق سيتحدد بقرار سياسي في بغداد. وفي هذا الوقت ليس هناك ما يشير إلى أن للعراق مصلحة في الانخراط في أي شيء إلا الصعود السريع بهدف تحقيق إنتاج عراقي قدره ستّة ملايين برميل يومياً بحلول بداية عام 2007. وحتى إذا انحدرت الأسعار إلى أدنى مستوى فإن بغداد ـ بحكم أدنى مستوى لنفقات الإنتاج ـ ستستمر على الأرجح في التطوير والضخ.

ونظراً لنفقات الإنتاج المنخفضة والبنية التحتية القائمة للتصدير والاحتياطيات الواسعة، فإن العراق يملك القدرة على إعادة تشكيل الأسواق النفطية الدولية، معلناً وصول أسعار نفط منخفضة دائمة. وهذا ما يجعل مستقبل أسواق النفط الدولية خلال السنتين إلى الخمس سنوات التالية متوقفاً على الاستعداد السياسي لدى العراق وقدرته على ضخ النفط الخام. وما لم يحدث توسع هائل في حرب العصابات إلى شمال العراق وجنوبه الهادئين حتى الآن، أو حرب أهلية سافرة، أو استيعاب من جانب إيران، أو تسليم غير متوقع من جانب بغداد لمصالح منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، فإن خريطة الطريق لصناعة النفط العراقية هي خريطة توسع هائل.

تحليل تُخمة

ليس العراق ـ بالطبع ـ اللاعب الوحيد في السوق. ثمة دول أخرى كثيرة تتوسع بأسلوب هجومي في قدراتها الإنتاجية وذلك

لأسبابها الخاصة. وأنغولا وروسيا هما المحركان والمعجّلان الأكبر من غير أعضاء «أوبك» اللذان يملكان خططاً لرفع مستويات الإنتاج بمقدار مليون برميل يومياً و 1.5 مليون برميل يومياً على التوالي بحلول عام 2007.

كذلك، فإن دولاً كثيرة من أعضاء «أوبك» ـ وقد ضاقت بفقدان نصيبها من السوق ـ تنخرط في خطط إنمائية جسورة. وبحلول عام 2007 تخطط الجزائر وليبيا والإمارات العربية المتحدة لزيادة إنتاجها بمقدار 500 ألف إلى 600 ألف برميل يومياً لكل منها، بينما ستضيف إيران والعربية السعودية والكويت مليوناً إلى 1.1 مليون برميل يومياً لكل منهما. ومن بين هذه الدول فإن الجزائر وإيران والكويت لها سجل سيء في الإنتاج بمستويات حصص الإنتاج في «الأوبك». كذلك فإن عودة العراق الوشيكة إلى الأسواق تزيد من إلحاح هذه الدول على خططها للتوسع.

إذا أخذت مجتمعة، فإن دول أوبك الرئيسية والدول ذات الأدوار المهمة من غير أعضاء الأوبك، تخطط لرفع قدرتها بقدر بسيط إلى أكثر من 7 ملايين برميل يومياً أثناء السنوات الثلاث التالية، حتى في الوقت الذي يزداد فيه الإنتاج العراقي إلى 6 ملايين برميل يومياً. في الوقت نفسه فإن انخفاضات الإنتاج الكلي من المنتجين المختلفين ـ مثل النرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وفنزويلا ـ ليس مرجحاً لها بدرجة كبيرة أن تتجاوز مليوني برميل يومياً.

إن السوق مهيأة لأن تغرق في إمدادات إضافية من النفط الخام تبلغ في المتوسط أكثر قليلاً من 3 ملايين برميل يومياً من عام 2004 حتى عام 2006، وهي كمية لا يمكن للطلب أن يستوعبها. ويفترض

هذا الرقم أن تبقى الصحراء الغربية للعراق غير مطورة. إذ إن الطلب العالمي الإجمالي ارتفع مرة واحدة فقط منذ عام 1973 بما يربو على مليوني برميل يومياً في سنة، ومنذ عام 1990 والزيادة هي بمتوسط قريب من مليون برميل يومياً. ويرفع هذا إمكانية الانقطاع بين تحقيق 6 ملايين برميل يومياً في العرض/ الطلب. ولا تستطيع «أوبك» أن تأمل في استيعاب توسع كهذا في قدرتها مع نظام الحصص الذي تأخذ به، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن أعضاء المنظمة نفسها سيكونون مسؤولين عن تحقيق ما يقرب من 5 ملايين برميل يومياً من الزيادة في العرض.

وعلى الرغم من أن وضع توقعات الأسعار ينطوي بالضرورة على شوائب متنوعة، فلنضع في الاعتبار المرة الأخيرة التي تجاوز فيها العرض الطلب بمقدار 6 ملايين برميل يومياً: الأزمة المالية الآسيوية في 1997 ـ 1998. في ذلك الوقت انحدرت الأسعار إلى ما دون 10 دولارات للبرميل. وحيث إن الانقطاع القادم سيخبو عن طريق زيادة العرض تدريجياً مقابل تناقص حاد في الطلب، وحيث إن عوامل المخاطرة السياسية ستحقق نوعاً من تعزيز السعر، فإن الانخفاض التالي للسعر لا يرجح أن يكون بدرجة الحدة أو العمق ذاتها كما كان في عام 1998. إن أسعاراً مستدامة في حدود 15 دولاراً للبرميل هي أرجح بكثير. ولكن الانخفاض الحاد آت مع ذلك.

عودة إلى الشرق الأوسط

بينما يترك العراق أثره محسوساً فإن كبريات شركات النفط ـ وشركائها الفرعيين في عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير والتوزيع ـ

يحبسون أنفاسهم. ومن الصعب وضع خطط متوسطة وطويلة الأجل بينما تنّين طاقة يصعد منذ 20 عاماً من الحرب والعقوبات. إن هذه الصورة السريعة تكون قابلة للفهم حينما نضعها في الاعتبار على خلفية ولايات متحدة ليست متاحة للتصدي لشواغل صناعة الطاقة.

مع ذلك فإن الصورة في الأجل الأطول أوضح بكثير. فإن ظهور العراق كلاعب رئيس، وربما اللاعب الرئيس في مجال الطاقة سيدفع بالأسعار إلى مزيد من التدني لفترة تطول. ومثل هذا الهبوط المطول للسعر ستكون له ثلاث نتائج:

الأولى، إن الإنتاج العالي الكلفة ـ سواء في مناطق المياه العميقة في أفريقيا أو في بحر الشمال أو فنزويلا أو آلاسكا ـ سيتوقف لأسباب اقتصادية بحتة. فليس ثمة منطق أكيد في إلغاء الخطط الجارية في الوقت الحاضر، إلا أن الشركات ـ مع هبوط الأسعار ـ ستحتاج إلى أن تعيد النظر باستمرار في خططها الأولية وأن تتساءل ما هو أدنى سعر مقبول لها؟ وسيتطلب انكماش هوامش الربح لشركات النفط المتعددة الجنسيات بالضرورة خفضاً في ميزانيات الأبحاث الرامية إلى اختبار مناطق جديدة، فضلاً عن رغبة في اعتصار كل قطرة أخيرة من الإنتاج من العمليات الجارية.

الثانية، إن شركات النفط ستحتاج إلى تركيز جهودها حيث كلفة الإنتاج منخفضة. فإن القسم الأكبر من ذلك الإنتاج الزهيد هو بالتحديد في المكان نفسه الذي بذلت فيه الصناعة الكثير من جهودها خلال السنوات الثلاثين الماضية وهي توظف أموالها، وهو: الشرق الأوسط.

والنتيجة الأخيرة هي أنه حيث تتدفق الطاقة ستبحر البحرية

الأميركية. إن جزءاً من المنطق المؤيد لحرب العراق كان رغبة أميركية في الضغط على سوريا وإيران والعربية السعودية لحملها على التعاون مع واشنطن في الحرب على الإرهاب. ومع هبوط الأسعار ستحتاج واشنطن إلى أن تضيف مبرراً اقتصادياً إلى رغبتها في تقوية روابطها مع المنطقة. وما لم تحدث نهاية غير مرجحة للحرب على القاعدة فإن الطاقة العراقية ستكثف فحسب التدخل الأميركي في السياسات الشرق أوسطية.

مانديلا: ضمير هذا الزمان![*]

«من أجل النفط العراقي لا أسلحة الدمار الشامل، الرئيس الأميركي يدفع العالم إلى المحرقة... فإسرائيل تمتلك تلك الأسلحة ولم يطلب مجلس الأمن تجريدها.. هذا الرجل - بوش - لا يستطيع التفكير بطريقة صحيحة.. إن الولايات المتحدة أكثر دولة في العالم مارست الإرهاب...».

هذه ليست تصريحات مسؤول عراقي أو كوري شمالي، وهي بالتأكيد ليست كلمات زعيم عربي جرؤ على الكلام في وجه عدوان ظالم على بلد عربي شقيق، بل هي جزء من تصريحات للزعيم الأفريقي نلسون مانديلا اعتبرتها وكالات الأنباء أشد المواقف الدولية المعارضة للحرب الأميركية على العراق.

نلاحظ هنا أن مانديلا أكد في خطابه احترامه للشرعية الدولية ولقرارات مجلس الأمن، لكنه لم يطالب العراق بالانصياع الكامل أولاً للقرارات المذكورة وتجريد نفسه من أسلحته كما يفعل الأشقاء العرب. ولم يطالبه بالاستسلام للشروط والإملاءات الأميركية لتجنيب المنطقة خطر الحرب كما يفعل الجيران والأصدقاء، لأن مانديلا

(*) المرجع: علي فياض. مقال نشر في جريدة «المستقبل». 19/ 2/ 2003. ص 17.

يعرف كما يعرف الآخرون أن القضية ليست أسلحة العراق بل نفطه، فلم يخدع نفسه ولا الآخرين. وقال بجسارة أن المسألة الأكثر إلحاحاً (الآن) هي وقف العدوان الأميركي الجائر ومنع الكارثة التي يقود بوش العالم إليها.

لكن هل فاجأنا كلام مانديلا؟ وهل أثارتنا صراحته؟

قد يكون سبب الإثارة في الكلام الجريء أنه قيل في زمن مختلف زمن «الصمت من ذهب» والسياسات الاحترازية ومبدأ الحفاظ على الذات ومنطق المساومات الإقليمية والصفقات الدولية السرية، لكن عند النظر إلى صاحب الكلمات فالغرابة تنتفي كما المفاجأة، فالرجل هو الرجل، لم يتغير ولم يتبدل، فجاء موقفه الأخير امتداداً لسياسة ثابتة ومواقف مبدئية شكلت هذه الظاهرة النضالية الأفريقية المتميزة.

ميزة هذا الرجل بل امتيازه يكمن في إرادته الصلبة وقدرته على الالتزام، ففي المرحلة الأولى من مسيرته تجاوز قضيته الشخصية كمثقف برجوازي وانخرط في قضية شعبه الأسود مناضلاً من أجل التحرر والانعتاق، وفي المرحلة الثانية تجاوز حدود بلاده الجغرافية ليتحول رمزاً لنضال القارة السمراء الفتية، وفي المرحلة الثالثة تجاوز حدود أفريقيا إلى هموم العالم الثالث وحركات التحرر والنزاعات الإقليمية، وعندما تنازل عن زعامة الحزب الحاكم ورئاسة الجمهورية لرفيق نضاله ونائبه ثابو مبيكي تجاوز سحر السلطة وجاذبية المنصب إلى فضاء الفكر والحركة وحرية التعبير خارج محددات الديبلوماسية وقيود البروتوكول.

لقد كان مانديلا في زمن الحرب الباردة صوت المناضلين من

أجل الحرية والاستقلال، وأصبح في زمن النظام الجديد صوت المناضلين ضد العولمة المتوحشة والهيمنة الامبريالية، فلا قيدته جائزة نوبل للسلام، ولا غيّره منصب رئاسة الدولة، فقال للأميركيين كلاماً صريحاً منذ البداية، ضد حروبهم وتدخلاتهم في العراق وأفغانستان وأميركا اللاتينية، وعن سياستهم الأفريقية قال كلاماً واضحاً لا لبس فيه ولا مداورة أمام الرئيس الأميركي السابق في البيت الأبيض، كما خلال زيارة بيل كلينتون لجنوب أفريقيا، منددأ بالتفرد والوصاية والهيمنة الجديدة ومشككاً في صدقية مشروع الشراكة الأميركية ـ الأفريقية المطروح آنذاك.

وعندما زهد مانديلا في السلطة عام 1999 كان قد تجاوز الثمانين عاماً، كان من الممكن أن يقضي سنوات عمره الباقية في جولات سياحية مع صديقته، فيستكمل معها ما تبقى من مذكراته وذكرياته، أو يتعاقد مع الجامعات الأميركية ليلقي محاضراته مقابل مكافأة سخية، لكنه آثر أن يستكمل مشواره النضالي، فلم يهدأ ولم يكلّ، ولم يترك مناسبة إلا وأعلن انتماءه إلى عالم المضطهدين والمقهورين، وأشهر التزامه بقضية الفقراء والبؤساء، وجدد رفضه لأخطاء وخطايا زعامة النظام العالمي الجديد. وهكذا عندما صمت الكثيرون علق مانديلا الجرس مرة أخرى، وكشف عورة السياسة الأميركية وفضح زيف شعارات النظام الدولي الذي تتزعمه، وفنَّد ادعاءات واشنطن وأضاليلها.

لكل ما تقدم، بدا لنا مانديلا وكأنه فارس في زمن عزّ فيه الفرسان!.

نظرة «خام» على المشاريع النفطية الأميركية المبيتة في المنطقة(*)

في الأول من نيسان/ ابريل 2003، نشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية خبراً مفاده أن وزير البنية التحتية الإسرائيلي يوسف باريتزكي طلب تقييم حالة خط أنابيب النفط الذي كان يستخدم لنقل النفط الخام من الموصل في العراق إلى ميناء حيفا شمالي إسرائيل. كان الهدف أن يتدفق النفط من العراق إلى حيفا إذا تولى الحكم في بغداد، بعد الحرب، نظام صديق لإسرائيل، كما أن «الولايات المتحدة لن تعارض فكرة مماثلة إذ أن النفط سيضخ مباشرة إلى البحر المتوسط»، كما قال الوزير الإسرائيلي.

وفي مقابلة مع الصحيفة نفسها أقرّ نائب مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية في الثمانينيات حنان بارأون أن إسرائيل حاولت تنفيذ هذا المخطط في تلك الفترة أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، بعد أن قررت سوريا منع النفط العراقي من الوصول إلى البحر المتوسط، وبعد أن منعت طهران ضخ النفط العراقي إلى الخليج العربي.

(*) المرجع: رولا الأيوبي، دراسة نشرت في جريدة «السفير» في 19/ 4/ 2003، ص 8.

لكن بارأون أشار أيضاً إلى مفاوضات كانت إسرائيل طرفاً فيها، في منتصف الثمانينيات، للتخطيط لخط أنابيب يمر عبر الأردن إلى مرفأ العقبة على البحر الأحمر، وكان من بين المشاركين في المفاوضات وزير الدفاع الأميركي حالياً، دونالد رامسفيلد، الذي كان يشغل في حينه منصب مستشار للرئيس رونالد ريغان!

وكان من المفترض أن تقوم واحدة من أكبر شركات الهندسة في العالم، «بيكتيل» ببناء هذا الخط الذي رست المفاوضات النهائية بشأنها على أن تحظى إسرائيل بحوالي سبعين مليون دولار سنوياً بوساطة رجل الأعمال الإسرائيلي السويسري بروس راپابورت مقابل «ضمان أمن» الخط وتشغيله.

وبعد عقد من الزمن على تلك المفاوضات، التي انتهت إلى الفشل بسبب الرفض العراقي - الأردني، بدأت تفاصيلها تتكشف مع نشر الأرشيف الوطني الأميركي وثائق ومذكرات رسمية رافقت تلك المرحلة. وأعد «معهد الدراسات السياسية» في الولايات المتحدة دراسة موسّعة ارتكزت على تلك الوثائق الرسمية روى فيها قصة ذلك الأنبوب الذي يعتبر مشروعاً تاريخياً لشركة «بيكتيل» ولمجموعة من يسمون «الصقور» الذين عادوا إلى إدارة جورج بوش الابن بعد أن قادوا السياسة الأميركية في الثمانينيات في عهد رونالد ريغان.

قيل الكثير عن الدوافع «النفطية» وراء الحرب الأميركية على العراق، والمشروع هذا، ولا بد، يضيء جانباً من تلك الدوافع وإن كان الحذر واجباً، كي لا يتّهم المرء بالتبسيط. غير أن حضور الشركة نفسها والفريق عينه، بزعامة رامسفيلد طبعاً، يقوّي فرضية الصلة بين «نزعات انتقامية» تقود، ربما، الحملة التي قادها ذلك الفريق منذ ذلك

الحين حتى وصل إلى هدفه وهو «تغيير النظام» في العراق.

بدأت بذور المشروع لبناء خط أنابيب للنفط تنقل الخام العراقي إلى خليج العقبة الأردني لإيصاله من هناك إلى البحر الأحمر من دون المرور بالخليج العربي، بعد اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية بفترة قصيرة. وفي أيار/مايو من العام 1981، التقى المسؤول في وزارة الخارجية الأميركية توماس ايغلتون مع نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز، وأبلغ بعد الاجتماع عن دفعة للعلاقات بين الولايات المتحدة والعراق بعد الصدمة التي تلقتها واشنطن إثر تأميم قطاع النفط في العراق في العام 1972.

منذ تلك اللحظة، انطلقت الجهود الأميركية لتسويق مشروع أنبوب ينقل النفط العراقي مباشرة إلى خليج العقبة في الأردن، إذ كان تصدير النفط العراقي عبر الخليج قد بدأ يخفّ بسبب الحرب مع إيران التي عملت على عرقلة حركة نقل النفط عبر تلك المنطقة.

رامسفيلد رسول السلام... والنفط

في الفترة ما بين 1981 و 1983، راحت الولايات المتحدة تغازل النظام العراقي وكانت الخطوة التالية محو اسم العراق من لائحة وزارة الخارجية الأميركية للدول الراعية للإرهاب في العام 1982.

في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر من العام 1983، عين الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان، دونالد رامسفيلد، الذي كان في حينه مديراً عاماً في شركة الأدوية «سيرل»، موفداً خاصاً إلى الشرق الأوسط. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، وقع ريغان قراراً

ببدء مشاورات عسكرية وسياسية لمنع «الهجمات على سفن نقل غير محاربة أو التداخل مع منشآت إنتاج النفط أو نقله في الخليج».

في ذلك الحين، بدأت وزارة الخارجية الأميركية وعلى رأسها جورج شولتز، العمل مع شركة «بيكتيل» للمنشآت والأبنية، التي كان شولتز مديرها العام قبل دخوله إلى الإدارة، لإيجاد بديل عن الممر الخليجي لنقل النفط العراقي. وأسندت مهمة الاتصال مع العراقيين والأردنيين إلى رامسفيلد الذي طلب منه أن يطلع العراقيين على استعداد واشنطن للمساعدة في إيجاد بديل لذلك الممر. كان على رامسفيلد أن يقول لصدام حسين أن «الولايات المتحدة ترى الأفضلية لوسائل أخرى، مثل زيادة قدرة المضخات العراقية على التصدير عبر السعودية أو عبر خط آخر لإعادة ميزان تصدير النفط العراقي إلى ما كان عليه».

في العشرين من كانون الأول/ديسمبر 1983، عقد رامسفيلد اجتماعين دام أحدهما ساعة ونصف الساعة مع صدام حسين، وساعتين ونصف الساعة مع طارق عزيز.

وفي مذكرة عن مجريات الاجتماع مع عزيز كتب رامسفيلد: «شدّدت على أن صادرات النفط العراقي مهمة... طرحت موضوع خط أنابيب عبر الأردن. قال (عزيز) أن الفكرة مألوفة بالنسبة إليه. يبدو أنه كان اقتراح إحدى الشركات الأميركية. مع ذلك، كان قلقاً من المسافة القصيرة التي يمكن أن تفصل هذا الخط عن إسرائيل عندما يقترب من خليج العقبة. بدا أنه يشعر بأن الحل الوحيد لهذه المسألة هو إشراك عدد من الدول في المشروع إن كان في المصفاة أو في خط الأنابيب. قال إنهم مهتمون لكنهم يريدون إيجاد الصيغة

المناسبة. شعر أنه يمكن إنجاز المشروع بأقل من ملياري دولار وأقرّ بأن التخطيط يمكن أن يستغرق حوالي السنتين. قلت إنني أقدر حاجتهم إلى بعض الترتيبات التي تضمن الثقة للمشاركين في المشروع المعرّض لأن يكون هشاً. (هذه مسألة يمكن أن تطرح مع إسرائيل في الوقت المناسب)».

وهكذا حصل، ففي العامين التاليين عملت إدارة الرئيس ريغان على تبديد مخاوف صدام من الخطر الإسرائيلي. وفي اليوم التالي على اجتماعه مع عزيز وصدام، طرح رامسفيلد الفكرة على الملك الأردني حسين. أما وسائل تبديد تلك المخاوف فكانت عبر ضخّ الأموال إلى العراق، فأصدر نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية في حينه، لورانس ايغلبرغر، «مذكرة تحرك» دعا فيها بنك الاستيراد والتصدير الأميركي إلى زيادة الميزانية المخصصة للعراق. ومما جاء في تلك المذكرة أن «أهم ما في الأمر أن نرسل إشارة على إيماننا بقدرة الاقتصاد العراقي على الاستمرار وتأمين موطأ قدم للولايات المتحدة في سوق ذي قدرة على التوسع».

واستمر ضغط وزارة الخارجية على البنك لأشهر لإقناعه بتمويل مشروع الأنبوب، مع التركيز على مصدر تمويل محتمل آخر هو «شركة الاستثمارات الخاصة في الخارج» التي كان يرجى لها أن تساهم في تأمين المشروع، عبر ضمانات مالية و «مقاربة غير تقليدية» تمثلت في اتفاق الشركة، في ما بعد، مع مصرف «سيتي بنك» على أن يمنح المصرف «التغطية الضرورية» للمشروع، والمتمثلة بمبلغ قيمته 400 مليون دولار.

في هذه الأثناء، كانت شركة «بيكتيل» للهندسة تخوض عبر

ممثليها حملة اجتماعات مكوكية بين واشنطن وبغداد وعمان والقدس. غير أن هذه الاجتماعات السرية نوعاً ما، كانت مصحوبة ببوادر أزمة دبلوماسية بين الولايات المتحدة والعراق بسبب الأنباء التي بدأت تتسرب إلى العلن عن استخدام العراقيين أسلحة كيميائية في حربهم ضد إيران. والثابت أن استخدام تلك الأسلحة قد بدأ في العام 1983، غير أن فريق الإدارة الأميركية لم ير في ذلك سوى «إحراج» لواشنطن.

وكشفت مذكرة كتبها إيغلبرغر، عقب اجتماعه مع طارق عزيز في الثاني من كانون الثاني/يناير 1984، أن الأميركيين كانوا ليس على علم فحسب، بأن العراق يحصل على تلك الأسلحة من شركات أميركية، بل كانوا موافقين على تدفق المواد «ذات الاستخدام المزدوج» إلى العراق. ومما جاء في مذكرة ايغلبرغر: «عندما أكدت رغبتنا في عدم رؤية تدهور في الخليج أثناء المساعدة على زيادة الصادرات العراقية من النفط، كرَّر طارق عزيز الموقف العراقي وأضاف أنه قبل نهاية هذا الأسبوع سيصدر إعلان رسمي يعيد التأكيد على حق العراق في استخدام كل قدراته العسكرية في مواجهة انتهاك إيران لحق العراق في استخدام الخليج». وانتهى تعليق المسؤول الأميركي على موضوع الأسلحة عند هذا الحد.

وبعد أسبوع، بدا أن العراق سدد ثمن هذا الموقف، إذ كتب إيغلبرغر تقريراً إلى رؤسائه يعلمهم أن «عضواً في القيادة العراقية (كشف) عن تصديق مجلس قيادة الثورة على مشروع الأنبوب عبر الأردن إلى العقبة».

وفي الرابع عشر من كانون الثاني/يناير 1984، كتب وزير

الخارجية (شولتز) رسالة إلى رامسفيلد ليعطيه أفكاراً يتابع بها النقاش مع صدام حسين بشأن الأنبوب. وبعد أن أكد شولتز في رسالته أن واشنطن تنظر في إمكان السماح للعراق بشراء «كل المواد، غير الذخيرة، ذات الاستخدام المزدوج»، تطرق إلى الأنبوب قائلاً: «إن هناك تقارير حديثة تشير إلى أن العراق يعطي أولوية لمتابعة مشروع أنبوب العقبة كوسيلة إضافية لتصدير نفطه. وقد أجرينا مناقشات في هذا الشأن مع مقاولين في الأردن والعراق والولايات المتحدة، وأننا ننظر في أفضل الوسائل لمقاربة الإسرائيليين وإبلاغهم باهتمامنا في ضمان عدم عرقلة بناء وتشغيل هذا الأنبوب».

عندئذٍ، بدأت الإدارة الأميركية تكثف جهودها لمعالجة الخطر الإسرائيلي المحتمل على المشروع، بعد أن نجحت ضغوط وزارة الخارجية على بنك الاستيراد والتصدير في إقناع هذا الأخير بتمويل المشروع.

لكن مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية عادت إلى الواجهة، بعد أن أكدت إيران أن العراقيين استخدموا تلك الأسلحة ضدها. وفي الخامس من آذار/مارس أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بياناً رسمياً تدين فيه العراق لاستخدامه تلك الأسلحة، فيما أصدر مدير قسم العراق في الوزارة فرانك ريتشياردون بعد أربعة أيام أمراً إلى بنك الاستيراد والتصدير لبدء منح العراق ضمانات قصيرة الأمد «لأهداف تتعلق بالسياسة الخارجية».

في العشرين من آذار/مارس اجتمع ممثلون عن شركة «بيكتيل» مع مسؤولين عراقيين وأردنيين في بغداد، حيث أعلن عن تشكيل «لجنة أردنية ـ عراقية عليا» لإجراء المفاوضات بشأن المشروع، لكن هذا

التطور، الذي في ظاهره أوحى بتقدم المفاوضات كان له وجه آخر، إذ أن العلاقات الأميركية ـ العراقية كانت قد بدأت تتوتر بعد الإدانة الأميركية العلنية لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وأبدى شولتز في رسالة مؤرخة في الرابع والعشرين من آذار/ مارس إلى رامسفيلد، الذي كان يتهيأ للعودة إلى بغداد، عن قلقه من رفض بنك الاستيراد والتصدير تمويل مشروع لشركة «وستينغهاوس» لبناء معمل طاقة في العراق. وأضافت الرسالة أن العلاقات بين البلدين آخذة في التباعد «برغم تحذيراتنا المتلاحقة من أن هذه المسألة (الأسلحة الكيميائية) ستخرج إلى العلن عاجلاً أم آجلاً».

وفي السادس والعشرين من آذار/مارس، وأثناء اجتماع رامسفيلد مع طارق عزيز في بغداد، أصدرت الأمم المتحدة بياناً تؤكد فيه أن العراق استخدم أسلحة كيميائية ضد إيران.

على أثر ذلك، نقل عن الدبلوماسي الأميركي جيمس بليك قوله إلى نظيره العراقي كاظم حمدون أثناء لقائهما في الأردن «طلبت (واشنطن) من حكومة العراق التعاون لتفادي أوضاع يمكن أن تؤدي إلى وضع صعب ومحرج على الأرجح»، كما جاء في مذكرة كتبها شولتز عن ذلك الاجتماع. وأضافت المذكرة أن الدبلوماسي الأميركي أبلغ نظيره العراقي بأن بلاده «لا تريد أن تسيطر تلك المسألة (الأسلحة الكيميائية) على علاقاتنا الثنائية».

رشوة إسرائيل

عقد بليك سلسلة اجتماعات مع مسؤولين عراقيين وأردنيين في عمان، وأبلغهم بأن الإدارة الأميركية تفكر في مصادر تمويل إضافية للمشروع، بالإضافة إلى بنك الاستيراد والتصدير، عبر إقناع إسرائيل

بإعطاء ضمانات حكومية للمشروع. وبعد اجتماعات مكثفة مع مسؤولين من شركة «بيكتيل» وافقت اللجنة الأردنية ـ العراقية العليا على إعطاء الشركة ضوءاً أخضر لوضع خطة للمشروع.

في هذه الأثناء، كان بنك الاستيراد والتصدير قد صدّق تمويل المشروع بمبلغ قيمته 485 مليون دولار، وقرر إبقاء التمويل ساري المفعول حتى العام 1986. وللحصول على ضمانات إضافية ضد مخاطر هجوم إسرائيلي على المشروع، اقترحت «بيكتيل» اثني عشر «إجراء عمليا» بما فيها مشاركة شركات نفط أميركة وسفن تحمل الأعلام الأميركية ومتعاقدين أميركيين في المشروع كـ «دروع» تمنع القوات الإسرائيلية من مهاجمة الأنبوب.

برغم تلك الإجراءات، لم تكن واشنطن قد نجحت في تبديد المخاوف العراقية من الخطر الإسرائيلي فلم تجد مفراً من «رشوة الإسرائيليين». ففي كانون الثاني/يناير من العام 1985، دخل رجل الأعمال السويسري بروس رابابورت على خط المفاوضات من طرف «بيكتيل»، حاملاً معه حلاً لمسألة أمن المشروع من الخطر الإسرائيلي، علماً أن هذا الحل انبنى على صداقة رابابورت مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، آنذاك، شيمون بيريز.

وبحسب التحقيق الذي أجراه المستشار المستقل جيمس مكاي، اقترح رابابورت «أن يحصل من صديقه بيريز على ضمانة مكتوبة لأمن الأنبوب، وأكد أنه سيجمع تمويلاً لتأمين خدمة الدين للمشروع في حال انقطاع الأعمال فيه بسبب أي هجوم إسرائيلي». وأصرّ رابابورت في مفاوضاته مع «بيكتيل» أن إسرائيل ستطلب مقابلاً للضمانة المكتوبة التي ستقدمها. بعد ذلك طرح رجل الأعمال اقتراحاً لاتفاق حصري

مع «بيكتيل» لاستخراج النفط، يقضي بأن «يحظى بحسم قدره عشرة في المئة ما سيضمن له أرباحاً مهمة على أن يعود جزء من تلك الأرباح إلى إسرائيل».

عندئذٍ، عاد التقدم بشأن المشروع يُطرح على أعلى المستويات، وكتب عميل لرابابورت في العاشر من كانون الثاني/يناير 1985، أن «الملك حسين ورئيس وزرائه زيد الرفاعي والرئيس ريغان سيناقشون المشروع عندما يلتقون هذا الأسبوع». وعلى مدى أحد عشر شهراً التالية، جرب رابابورت وواشنطن و «بيكتيل» مختلف «الحيل»، من دون جدوى.

وكتب مكاي في تقريره عن التحقيق الذي أجراه أن بيريز أكد في الخامس والعشرين من شباط/فبراير 1985 استعداده «لضمان أمن المشروع ضد هجوم غير مبرر». لكن المفاوضين خشوا من أن تكون هذه اللغة غير مقنعة بالنسبة إلى العراقيين. «وبعد أن يئس رابابورت من الحصول على التزام مالي من إسرائيل ذهب إلى واشنطن يبحث عن دعم من الإدارة الأميركية يخوله الحصول على تأمين مالي يضمن المشروع».

لقيت جهود رابابورت صدى في واشنطن بعد تعيين ادوين ميز مدعياً عاماً في الثالث والعشرين من شباط/فبراير من العام 1985. وفي شهر أيار/مايو التالي عين رابابورت ممثلاً له يقود المفاوضات في واشنطن نيابة عنه. لم يكن ذلك الممثل سوى روبرت والاش الذي كان دائناً للمدعي العام الجديد مقابل خدمات قانونية أداها له قبل توليه منصب.

«خلال ساعات، اتصل والاش بالمدعي العام ميز وطلب منه

دعماً لدى الإدارة لتأمين مالي ضد المخاطر السياسية التي تهدد المشروع»، كما كتب مكاي. إذ ذاك، طلب ميز من مستشار الأمن القومي آنذاك باد ماكفرلين، أن يلتقي مع والاش. وماكفرلين كان في ذلك الحين ينظر إلى ميز نظرة المرؤوس، فقبل أن يلتقي مع والاش. وفي اجتماع مع والاش ورابابورت، عين ماكفرلين، فوراً، موظفاً في الإدارة هو روجر روبنسون ليتولى الاتصال مع «مكتب الاستثمارات الخاصة في الخارج» بحجة أن «بناء الأنبوب يخدم المصالح القومية الأميركية» كما قال محامو ميز فيما بعد.

وبحسب مذكرة كتبها أحد المديرين في «بيكتيل» بعد اجتماع مع مدير مكتب الشرق الأدنى وآسيا في مجلس الأمن القومي هاورد تايشر، فإن الإدارة الأميركية كانت «تحاول التوصل إلى آلية تظهرها بمظهر الداعم لمشروع الأنبوب، لكن يجب أن تكون هذه الآلية دقيقة ولا يمكن أن تأخذ شكل الدعم المالي لأن ذلك يتطلب تصديق الكونغرس». فكان الحل البديل بتدخل «شركة الاستثمارات الخاصة في الخارج»، بضغط من مجلس الأمن القومي.

في هذا الوقت كانت المفاوضات مع بغداد متواصلة من دون جدوى، فعين رابابورت اثنين من كبار المسؤولين الأميركيين السابقين لمساعدته هما جيمس شليسنغر الذي شغل منصب وزير الدفاع ووزير الطاقة ومدير وكالة الاستخبارات المركزية في السابق، ووليام كلارك الذي شغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس ريغان في العامين 1982 و 1983، كما شغل منصب وزير الداخلية حتى العام 1985.

وسافر كلارك إلى بغداد في الأول من آب/أغسطس 1985، لكنه عاد من دون نتيجة. عند ذاك، يئس والاش وقرر إعادة تحريك

الموضوع مع بيريز. وأثمرت الجهود لكن في وقت متأخر. ففي أيلول/سبتمبر من العام نفسه بعث بيريز برسالة إلى ماكفرلين يبلغه فيها أن حكومته «مستعدة لتقديم الضمانة المطلوبة»، وذلك بعد أن كانت استقرت المفاوضات مع والاش على أن تحظى إسرائيل من أرباح المشروع بما بين 65 و 70 مليون دولار سنوياً على مدى عشر سنوات. لكن الأهم الذي ذكر في رسالة وجّهها رابابورت إلى المدعي العام ميز أن «جزءاً من الاتفاق مع بيريز يقضي بأن يعود جزء من أرباح إسرائيل إلى حزب العمل على أن يبقى هذا الجزء سرياً».

لكن الموافقة الإسرائيلية جاءت متأخرة. لأن اللجنة العراقية الأردنية المشتركة كانت قد أبلغت الأميركيين أن المشروع «لا يحقق مطالبنا المحددة ولا يحقق أهدافنا».

قاد التحقيق الذي أجراه مكاي إلى استقالة المدعي العام ميز في السادس عشر من أيار/مايو من العام 1988، لكن لسوء الحظ لم تنشر تفاصيل التحقيق عن الأدوار التي لعبها مسؤولون آخرون في الإدارة في هذا المشروع الذي سجّل الرفض العراقي له مفصلاً مهماً في العلاقات بين واشنطن وبغداد.

النفط والحرب على العراق(*)

يجزم الكاتب والمحلل الأميركي توماس فريدمان، أن نفط العراق هو هدف الحرب على البلد، لكنه يناور في موضوع الأسباب التي تجعل الولايات المتحدة تقود، وقد تخوض وحيدة تلك الحرب أو بمشاركة تحالف محدود من الدول التي تؤيد السياسة الأميركية حيال العراق، أو أنها مجبرة على اتخاذ موقف كهذا.

ويرى فريدمان، أن جعل النفط هدفاً للحرب على العراق، أمر مبرر نتيجة «ما يمثله العراق الحالي من تهديدات على منابع النفط في الخليج (. . .)»، لكنه يعيب على الإدارة الأميركية طريقة طرحها لمبررات الحرب، مطالباً إياها بتقديم مبررات ذات طبيعة «أخلاقية» تحظى بالتأكيد في المستوى العالمي.

ويتوافق موقف فريدمان في تأكيد، أن النفط هو هدف الحرب الأميركية المحتملة على العراق مع موقف صقور الإدارة الأميركية، وكلها تستند إلى تقديرات العديد من مراكز توجيه القرار في الولايات المتحدة، بما فيها مراكز ومؤسسات بحث مهتمة بشؤون النفط، وبينها تقديرات أعلنها قسم الإعلام لوزارة الطاقة الأميركية، أشارت إلى أن

(*) المرجع: فايز سارة. مقال نشر في جريدة «المستقبل». 22/ 1/ 2003. ص 17.

غالبية إنتاج النفط في العالم عام 2025 ستأتي من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وحوالي ثلثي إنتاج دول المنظمة، سيأتي من منطقة الخليج، وهذا يعني مضاعفة إنتاج (أوبك) تقريباً البالغ حالياً نحو 38 بالمئة من إجمالي إنتاج النفط في العالم.

ويتقاطع ما سبق مع رأي فاتح بيرول، الخبير الاقتصادي في وكالة الطاقة الدولية بباريس، القائل، أن العالم سيكون أكثر اعتماداً على أسواق نفط منطقة الشرق الأوسط مستقبلاً، وهو قول يتوافق مع توقعات الوكالة الدولية للطاقة حول الأوضاع المرتقبة للطاقة في العالم، وتقديرات وكالة الطاقة الأميركية.

والقول باعتماد العالم المتزايد على نفط الخليج مرتبط بحقائق أساسية، الأهم فيها تأكيد جون برودمان، نائب مساعد الأمين العام لسياسات الطاقة العالمية، أن «الواقع الجيولوجي» يشير إلى «أن 70 بالمئة من احتياطي النفط الموجود فعلاً يتركز في منطقة الشرق الأوسط»، والحقيقة الثانية، أن العراق من بين بلدان الخليج، هو ثاني أكبر بلد نفطي في العالم، حيث تبلغ احتياطياته المؤكدة 115 مليار برميل أي نحو 11% من الاحتياطيات العالمية.

وإذا كانت الأنظمة السياسية في منطقة الخليج بمعظمها أنظمة ضعيفة، وقليلة القدرة على الدفاع عن نفسها، فإن النظام في العراق، يبدو اليوم بفعل عوامل كثيرة ومعقدة من أكثر تلك الأنظمة ضعفاً مما يجعله لقمة سائغة في حرب مقبلة من وجهة النظر الأميركية، وهو أمر يحظى بتأييد ضمني أو موارب من بعض دول المنطقة، ولا سيما تلك التي عانت في مراحل سابقة من السياسات العراقية.

ولعل بين ما يجعل الإدارة الأميركية تمضي في اتجاه الحرب

على العراق والسيطرة على نفطه، أنها تراهن على التحكم بمنابع النفط العراقي بصورة مباشرة، لأنه لن يكون بمقدور العراقيين في ظل المعطيات الراهنة ومع احتلال أميركي إقامة نظام قوي، يخلف النظام الحالي، وهذا سيوفر للولايات المتحدة، ثلاثة أمور، الأول تعويض تكاليف الحرب من عائدات النفط العراقي، وقد صدرت بخصوص هذه الأرقام تقديرات متفاوتة، وكانت حسب تقديرات البيت الأبيض الأميركي 50 و 60 مليار دولار، وقد أشار جنرالات البنتاغون إلى إمكانية تمويل الحرب من عائدات نفط العراق.

والأمر الثاني، أن احتلال واشنطن للعراق، سيمنحها فرصة إعطاء الشركات الأميركية حقوق استثمار حقول النفط، وهذا سوف يجعلها قادرة على التحكم بصورة أكبر بأسواق النفط وأسعاره بعد إخراج العراق من (أوبك)، وسيكون تأثير ذلك المباشر موجهاً باتجاه الدول المنتجة للنفط ولا سيما المملكة العربية السعودية وروسيا من أجل إخضاعها بصورة أكبر للسياسة الأميركية، وإحكام القبضة عليها، وقد أشارت تصريحات أطلقها مؤخراً يفغيني بريماكوف رئيس الوزراء الروسي الأسبق إلى المخاطر الجدية، التي تشكلها السيطرة الأميركية على نفط العراق، والتحكم بأسعاره، والتي قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الروسي والذي يعتمد بصورة أساسية على النفط، وهي حالة أغلب الدول المنتجة للنفط.

والأمر الثالث الذي سيترتب على السيطرة الأميركية على العراق ونفطه، هو تحكم الولايات المتحدة بمستقبل الاتفاقات، التي عقدتها الحكومة العراقية الحالية مع دول متعددة، ومنها تركيا وسوريا والأردن ومصر، وجعل هذه الاتفاقات مدخلاً للمساومة على سياسات هذه الدول، ليس فقط فيما يتصل بالشأن العراقي، بل أيضاً في اتصالاته

بسياسات إقليمية ودولية أخرى، ومما يجعل هذا الأمر شديد الأهمية والخطورة، أن الحكومة العراقية، عقدت في خلال العامين الأخيرين، اتفاقات كثيرة وبمبالغ كبيرة مع دول بينها روسيا وتركيا بهدف التأثير على مواقف هذه الدول من الحرب على العراق.

وخلاصة القول، أن كون النفط هدفاً للحرب الأميركية المحتملة على العراق، أمر يتجاوز المكاسب المباشرة لما يمكن أن تحققه واشنطن من احتلال العراق والاستيلاء على منابع نفطه، ليصل إلى مكاسب غير مباشرة هدفها الأساسي إخضاع الدول التي تعارض سياسات واشنطن.

ثنائية النفط والسلاح في الفكر السياسي لحكومة الولايات المتحدة(*)

الآن وقد نُحِّيَ القتال جانباً لجني المغانم، أصبحت المعركة معركة إعادة صوغ اقتصاد العراق ليوافق المصالح الأميركية. لكن هذه المعركة لا تبدو سهلة، بسبب عدم وجود خطة واضحة لدى الإدارة الأميركية في هذا المضمار، ولأن المواقف تبدو متباعدة في التفصيل، وإن كان البعد الاستراتيجي واحد بين الآراء المتعددة القادمة من دوائر وزارة الدفاع، التي يسيطر عليها غلاة اليمين الأميركي الجديد من جهة، وبين وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية من جهة أخرى، وهو بعد أساسه كيف تتمكن الولايات المتحدة من إدارة العالم، بعد انتهاء الحرب الباردة، فيما يبدو اقتصادها متعباً واتجاهه ينحو إلى الهبوط، على الرغم من أنه لا يزال الأكبر حجماً في العالم، إنما من الأقل نشاطاً وإنتاجية.

فوزارة الدفاع يمثلها الوزير دونالد رامسفلد ونوابه ومساعدوه ومستشاروه الكثر، وتدعمها وزارة الأمن الداخلي الحديثة العهد،

(*) **المرجع**: أنيس محسن، دراسة نشرت في جريدة «المستقبل» في 25 نيسان/ أبريل 2003، ص 11.

والطامحة إلى الهيمنة على الأجهزة الأمنية الداخلية، مثل مكتب التحقيق الاتحادي «إف بي آي»، والخارجية مثل وكالة الاستخبارات المركزية «سي آي إيه»، تدفع باتجاه اتخاذ معركة العراق محوراً آخر بعد محور أفغانستان، من محاور متعددة لحرب طويلة الأمد، للسيطرة على ثروات العالم، والتحكم بالحركة السياسية في المناطق الزاخرة بالثروات، التي تمكن واشنطن من فرض شروطها على الدول الحليفة سابقاً في أوروبا وآسيا، وفي الصين التي تشهد نمواً مستقراً، يقود إلى الاعتقاد أنها ستكون قريباً قوة اقتصادية من القوى الكبرى يحسب لها حساب، لا في المستوى الإقتصادي فقط، وإنما كذلك في المستوى السياسي، لأن الاقتصاد والسياسة مكمل بعضهما لبعض. فما إن تنمو المصالح الاقتصادية في دولة ما، حتى تنمو مصالحها السياسية بالوتيرة ذاتها. وشأن هذا الظهور الصيني على الساحة الدولية، أن يحدث توازناً دولياً لا يبدو أن صقور الإدارة الحاضرة في البيت الأبيض يريدونه.

أما وزارة الخارجية، فتبدو أكثر تأنياً، وتأخذ في الحسبان البعد الدولي والمؤثرات الإقليمية بناء على معرفة دقيقة بما يجري من تطورات ومتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، وبرؤية استراتيجية أبعد لمصلحة الولايات المتحدة، وفهم لمسألة التحالف مع الجهات الدولية الأخرى، ضمن أطر تفيد المصالح الأميركية، من دون أن تنقص شيئاً منها.

الصناعة الحربية أوصلت بوش إلى الرئاسة فكوفئت بمليارات الدولارات عقوداً

يجمع المحللون، على أن إيجاد مناخ مناسب للأعمال في العراق ومحيطه الغني بالنفط، لا يمكن أن يكون قبل أن تمسك

القوات الأميركية بزمام الأمن، في بيئة لا تزال خطرة. وقد سأل مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية، ومقره واشنطن، في آخر تقرير له: «هل نحن مستعدون لمرحلة ما بعد الحرب في العراق؟»، ورأى المركز أن القوات الأميركية أظهرت إلى الآن دليلاً على عدم قدرتها، أو إرادتها للإمساك بالشأن الأمني وإرساء الأسس المناسبة للتعافي السياسي والاقتصادي في العراق.

وفي المقابل لا يبدو جوزف كونلون قلقاً، ويرى أن القوات الأميركية يمكنها أن تلعب دوراً أكيداً في إنشاء مناخ مناسب للأعمال في العراق. وكان كونلون قبل تقاعده لواء في قوات الاحتياط في 1994، وعمل محققاً لدى مكتب مدعي مقاطعة سوفولد كاونتي، وخدم 30 عاماً في الجيش فتسلم مهام متصلة بأرض المعركة والشرطة العسكرية، وأدار معسكرات أسرى الحرب.

وتنقل صحيفة «نيوز داي» عن كونلون قوله: «لقد قاموا (الجيش الأميركي) بالأمر في مناطق أخرى في العالم، ولا أجد أي مشكلة في أن تقيم القوات المسلحة الاستقرار في العراق». وكان هذا اللواء الأميركي قد أدار خلال حرب 1991، في الخليج، معسكرات وضع فيها 70 ألف أسير حرب عراقي. ويضيف: «يجب ألا تكون هناك مشكلة في إعادة بناء العراق، دولة فيها نوع من الديمقراطية».

ويُقدر كونلون أن بإمكان الجيش الأميركي أن ينجز مهامه لإعادة البناء، في مدة تراوح بين 13 و 15 شهراً. ويقول: «إذا اقتنع العراقيون بأننا لا نريد البقاء هناك طويلاً، فإننا لا بد أن ننجح». ويضيف: «ما أن يوَفّر الغذاء والماء ويتدفق النفط، فسيتحسن الوضع بوتيرة سريعة».

بعيداً عن السياسة

تظهر الصورة، بعيداً عن السياسة ومطباتها الداخلية في الولايات المتحدة، وتأثيرها وتأثرها بالسياسة الدولية، أن الرهان بعدما انتهت الحرب كبير، وصدقية الولايات المتحدة على المحك، إذ يجب أن تظهر أمام العالم أن الأميركيين هم في التعمير أفضل منهم في التدمير.

وتقول إن هناك الكثير يجب أن يُعمل، قبل أن يتمكن العراقيون من العودة إلى أعمالهم. وفي البدء فإن تحكم الرعاع بالشارع، وهو ما أظهرته الأيام الأولى بعد السيطرة على البصرة وبغداد وكركوك والموصل، يجب أن يُستبدل به حكم القانون، وتعيين ما إذا كان الجنود الأميركيون سيلعبون دور رجل الشرطة.

وفي المدى الأبعد، سوف لن يتدفق رأس المال الاستثماري على بغداد إلى أن تتخذ الحكومة الموقتة قراراً نهائياً بشأن تنفيذ العقود، وإعادة مناقشة مسألة دينها الدولي الكبير مع صندوق النقد والبنك الدولي.

لكن لا شيء مما سبق يمكن أن يُنجز إلى أن يتضح الدور الذي ستلعبه الأمم المتحدة. ويتضمن هذا، تقدير المبالغ الواجبة تعويضاً للمتضررين من حرب 1991، وفق رؤية خبراء وزارة الخارجية ومستشاريها، وكذلك مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية.

فليس ممكناً تقدير التكلفة الحقيقية لاحتلال العراق وإعادة بنائه، بمواطنيه البالغ عددهم 24 مليوناً، والذين أرهقهم دمار المعركة الشرسة وإرث عقود الكبت والتخطيط المركزي. أما التقدير الأولي للتكلفة، فيراوح بين 20 مليار دولار في السنة، عدة سنوات وفق

مجلس العلاقات الخارجية، و 605 مليارات دولار، وفق الأستاذ في جامعة «ييل» وليام نوردهاوس، ويُتوقع أن تدفع التكلفة هذه الولايات المتحدة. والمبلغ الأخير يراوح بين 1 و 3 في المئة من الموازنة الاتحادية.

والمحبط في هذا أن التحدي المرافق لإعادة الإعمار، يبدو أنه غير قابل للقهر، وفق ما تنقل صحيفة «نيوز داي» عن المستشار في «هيس إنرجي تريدنغ» إدوارد مورس.

ويقول مورس، وهو من كبار المهتمين باقتصاد الدول المنتجة للنفط وسياستها، أن العراق استفاد من ثقافة تجارية لامعة، جعلته من أكثر دول الشرق الأوسط نمواً، قبل أن يستولي صدام حسين على السلطة، ويشن حرباً في 1979 على إيران، دامت ثماني سنوات. فقد ركز صدام الاقتصاد، ودفع القطاع الخاص إلى مغادرة البلاد. ويرى مورس أن الغاية الآن هي استعادة العراقيين حريتهم، وإيقاد روح العمل التجاري المتأصل فيهم.

والواجب ذكره، أن العراق لا يزال يمتلك خدمات مدنية ذات صدقية ومهنية عالية، مثل الأطباء والمحامين والعُلماء والمهندسين، الذين تمكنوا، على الرغم من العقوبات القاتلة التي فرضت على العراق منذ العام 1991، أن يعيدوا تشغيل المؤسسات القانونية والطبية، وكذلك عدد غير قليل من المصانع والمصافي والجسور والطرق.

وفي هذا الصدد يقول مورس: «إذا نظرت إلى مستوى التعلم والموارد البشرية في هذا البلد، فإن ذلك يمكن أن يضع أساساً لاقتصاد ناشط في وقت قصير».

وأما عن النفط، الذي هو القطاع الأساسي لجلب العملة الصعبة، إذ يجني 95 في المئة من إيرادها، فقد بلغ إنتاج العراق 3.5 ملايين برميل في اليوم قبل 1991، لكنه انخفض بحدة بعد غزوه الكويت، وما تلا ذلك من حرب وعقوبات.

ومع انجلاء دخان الحرب، قدّر نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني أن العراق يمكنه أن يستعيد هذا المستوى من الإنتاج، حتى نهاية العام 2003، فيدخل إليه نحو 18 مليار دولار في السنة.

ويمكن أن تكون الصورة مشرقة أكثر في غضون سنتين أو ثلاث، وفق المحلل في «ألارون تريدنغ غروب» فيل فلين. فيما يملك من مخزون كبير، يمكن للعراق أن يقارب السعودية، أكبر المنتجين المصدرين للنفط في العالم.

وتنقل «نيوز داي» عن فلين قوله: «القدرة الكامنة هائلة»، ويقدر أن إنتاج العراق قد يبلغ 8 ملايين برميل في اليوم، ويمكن أن تدخل له نحو 70 مليار دولار في السنة.

«الخارجية»: مراهنات استراتيجية

تتوضح رؤية وزارة الخارجية الأميركية، التي ليست بعيدة عن تلك الصورة المجردة، من خلال شرح قدمه مساعد وزير الخارجية الأميركي لمكتب شؤون الشرق الأوسط في الوزارة وليام بيرنز أمام اللجنة الفرعية النيابية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، في 19 آذار/ مارس، ونشرت على الشبكة الدولية «الإنترنت» في 7 نيسان 2003.

يقول بيرنز في شهادته بعد أن يشرح دور وكالة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية في العالم، أن عمل الوكالة منصب على

إحداث إصلاح في مفاصل التربية والاقتصاد والسياسة، وهي المفاصل الأشد إلحاحاً في الشرق الأوسط (تحديداً في الدول العربية).

ويضيف أن الوكالة التابعة لوزارته، نشطت منذ أمد في مصر ولبنان والأردن والمغرب وقطاع غزة والضفة الغربية. وقد ركزت على ثلاث دعامات أساسية، هي الإصلاح الاقتصادي والتعليم والتعدد السياسي والديمقراطي.

1 ـ الدعامة الاقتصادية: تحت هذا العنوان، يقول بيرنز في مداخلته أمام اللجنة النيابية الفرعية، أن الولايات المتحدة ستدعم الدول التي تعمل للانفتاح الاقتصادي وتوسيع الفرص أمام مواطنيها. وأنها ستعمل على حفز القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد ودمجه في اقتصاد العالم.

ويضيف بيرنز أن الولايات المتحدة ستقدم مساعدات متسارعة ومكثفة، إلى الدول التي تقدمت بطلب انضمام إلى منظمة التجارة الدولية، والتي تود الانضمام ولم تتقدم بعد، والدول التي تخطط واشنطن لعقد اتفاقات تجارة حرة واتفاقات إطار استثمارية معها، مثل الأردن ومصر والمغرب.

وفيما تسعى الولايات المتحدة في مساعدة دول المنطقة على الانفتاح الاقتصادي، يقول بيرنز إنها ستعمل لإرساء مناخ يتيح دخول الروح المؤسسية، وزج المرأة في الحياة الاقتصادية من خلال إدخالها في برامج تدريب مكثفة في الولايات المتحدة.

ووفق ما أعلن وزير الخارجية كولن باول، ستدرس الولايات المتحدة إمكان إحداث صناديق مؤسسية لتوفير رساميل لشركات صغيرة ومتوسطة، يمكنها إيجاد دورة رساميل محلية داخل المنطقة.

ويقول بيرنز أن الولايات المتحدة ستختبر كذلك وسائل تدريب الشبان على العمل المؤسسي وتعريفهم بمنطلقات اقتصاد السوق، من خلال برامج تعليم وبرامج تدريب مهني.

2 ـ الدعامة التعليمية: إنشاء مزيد من الجامعات والمدارس الأميركية في المنطقة، مثل الجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة الأميركية في القاهرة، ومدرسة «كرونيل» الطبية الجامعية في الدوحة، التي أنشئت أخيراً.

ويقول بيرنز في شهادته، أن بلاده ستدعم برامج محو أمية النساء، وتوسيع تقديم المنح المدرسية لهن، كما في المغرب، لإتمام مرحلة الدراسة الإعدادية.

ويمكن الإشارة إلى حديث بيرنز عن تطوير جودة التعليم، من خلال إصلاح مناهج التعليم بتزويد المدارس حواسيب ووصلها بشبكة «الإنترنت»، وتشجيع السماح للقطاع الخاص بالإسهام في بناء المدارس والمعاهد المهنية. لكن بيرنز لم يطل الشرح عن تعديل المناهج، التي أكد عدد من المستشارين في وزارته وفي وزارة الدفاع ولدى دوائر البيت الأبيض، أنه سيكون بتغيير المنطق السياسي الذي يحكم هذه المناهج، لا سيما التي تذكّر بقضية فلسطين، وتشير إلى إسرائيل على أنها دولة أنشأها الاستعمار على أرض، طرد شعبها منها.

3 ـ الدعامة السياسية: وربما تلخص الدعامة السياسية التفكير الأميركي، اقتصادياً وتعليمياً في المنطقة. وهنا يقول بيرنز أن التحديث الاقتصادي والتعليمي، سيكون في الفراغ، من دون تطوير النظام السياسي وتغييره. ويضيف تحت هذا العنوان، أن دول المنطقة

فشلت إلى الآن في توفير حرية التعبير للمواطنين. ويرى أن الهياكل السياسية القائمة الآن، تمنع انتقال السلطة، وتحد صدقية الحكام.

وإذ يؤكد أن الولايات المتحدة ستدعم تلك الأنظمة التي تريد الانفتاح، وإرساء الديمقراطية، فإنه يشير إلى أن الإدارة الأميركية وضعت برامج أتاحت تدريب عدد كبير من المواطنين، لا سيما النساء، على العمل السياسي المؤسسي، وأنها ستواصل وتكثف وتسرع هذا الاتجاه.

ويعترف بيرنز في شهادته أمام اللجنة النيابية الفرعية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، في مجلس النواب الأميركي، بأن هذه الأفكار لن تكون سهلة التحقيق، لكن النتائج ستظهر تباعاً في المستقبل. ويقول إن تحقيق ذلك لن يكون فقط بالإصرار على تحقيقه، وإنما بقدر كبير من التواضع وعدم المبالغة، فالمجتمعات العربية، وفق تعبيره، معقدة ومتنوعة، ولن يكون ممكناً وضع إطار واحد لكل هذا التنوع.

«الدفاع»: استخدام النصر في الداخل

إذا كانت وزارة الخارجية تود إحراز الأهداف الاستراتيجية الأميركية، من خلال منظور أشمل، يأخذ كل عناصر اللعبة في الحسبان، فإن وزارة الدفاع المكونة من أكثر صقور الإدارة الأميركية تشدداً، تيمم النظر أكثر نحو الداخل، وتبحث عن مسوغات استخدام النصر في العراق، في المعارك الانتخابية المقبلة، آخذة العبرة من حرب 1991، التي تحقق نصر عسكري فيها، فيما فشل جورج بوش الأب في إحراز نصر في الانتخابات الرئاسية التي تلت الحرب. وأكثر من ذلك، فشل الحزب الجمهوري في جولتين انتخابيتين، وساد

الديمقراطيون مجلسي النواب والشيوخ، بعدما كسبوا مغانم الانتعاش الاقتصادي في عقد التسعينيّات.

ولا يبدو أن صقور اليمين الجديد في الولايات المتحدة يعيرون بالا للعناصر الخارجية المركبة في اللعبة. فالأمم المتحدة لا تعدو في نظرهم كونها مؤسسة تأتمر بأوامر البيت الأبيض، وأوروبا باتت كهلة، يمكن استبدال أوروبا جديدة بها، مكونة من دول المعسكر الاشتراكي السابق وكل من بريطانيا وإسبانيا، حليفتي واشنطن في حربها الأخيرة على العراق.

ولذلك، فهم يودون الانتشار أبعد من أفغانستان والعراق، تدرجاً إلى سوريا وإيران، وربما إلى دول عربية كانت أنظمتها تعد من الأشد ولاء للولايات المتحدة تاريخياً، وهذا ما صرح به مدير وكالة الاستخبارات الأميركية السابق جيمس وولسي أخيراً.

وفضلاً عن البعد العقيدي الذي يحكم منطق صقور اليمين الجديد، فإن تشكل هذا التيار من ممثلي صناعة النفط في البيت الأبيض، وممثلي الصناعة العسكرية في البنتاغون، تجعله أكثر تطرفاً في تنفيذ خطة الهيمنة الدولية لمصلحة احتكارات النفط والسلاح الأميركية.

فالسيطرة المباشرة على منابع النفط العالمية، هي العقيدة التي أسسها مؤسس شركة «ستاندرد أويل» جون روكفيلر، وقد دارت الحرب العالمية الثانية على محور من يسيطر على النفط، ألمانيا وحليفتاها اليابان وإيطاليا الفاشية، أم بريطانيا وفرنسا ومن خلفهما الإمبريالية الناشئة في الولايات المتحدة.

والإبقاء على صناعة السلاح، الذي يبرع الأميركيون في

تسويقه، ليس له مكان في عالم مسالم، لذلك فإن نظرية هنري كيسنجر الداعية لنظام اللاإستقرار في العالم، وهو من منظري الحرب الأخيرة على العراق، تلائم تماماً هذه العقيدة، فالسلام يحرم صناعة السلاح الأميركية سوقها، والحروب المتنقلة توفر لها هذه السوق، علماً بأن اقتصاد الولايات المتحدة بات حالة مزرية نتيجة انتقال الثقل إلى دول أخرى في آسيا، لا سيما الصين، فيما اعتمد الأميركيون على اقتصاد الريع الذي أوجد حمأة أسواق المال في التسعينيّات، وبات هذا النمط نقطة الضعف بعد المعاناة المتواصلة إثر انفجار فقاعة التكنولوجيا والعد التنازلي لأسواق المال، بدءاً من نهاية العام 2000.

وتشغّل صناعة السلاح عدداً متزايداً من الموظفين الأميركيين، وتعتمد صناعة التكنولوجيا الحديثة عليها في استعادة ناصية الاقتصاد التي فقدتها مع الأزمة المستفحلة في أسواق المال.

وتحالف النفط والسلاح هو العامل المهيمن في السياسة الأميركية، وكلاهما يعتمد على السيطرة المباشرة وإدارة الصراع الدولي بدلاً من حله.

وصراع الخارجية والدفاع في الإدارة الأميركية تجلى في مسألة من يحكم العراق، حكومة انتقالية من العراقيين، أم حكومة عسكرية يقودها اللواء المتقاعد جاي غارنر، وقد حسم البيت الأبيض الأمر لمصلحة وزارة الدفاع، بتأكيد قيادة غارنر وموظفين أميركيين للحكومة الانتقالية. وسوف تدير حكومة غارنر من ضمن ما تديره، اقتصاد العراق قبل أن تتمكن من تنصيب حكومة عراقية تحت وصاية أميركية مباشرة، لن تحيد عن الخطوط العريضة، ولا عن التفاصيل التي ستضعها حكومة الاحتلال.

ومن عناصر الخلاف الأخرى بين الوزارتين، مسألة دور أحمد الجلبي في العراق، الذي يريده وزير الدفاع دونالد رامسفلد محورياً، فيما تتهمه وزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات المركزية بسرقة أموال خصصتها الإدارة الأميركية للمعارضة العراقية، بلغت 4.3 ملايين دولار في السنة. وقد جمدت وزارة الخارجية في حينه إعطاء هذه المساعدة له، لتوزيعها على فصائل المعارضة. وهذا الخلاف حل أيضاً لمصلحة وزارة الدفاع، التي نقلت الجلبي إلى جنوب العراق تحت حماية جنودها.

وعنصرا الخلاف هذان، يوضحان المسار الذي اتخذته مرحلة ما بعد احتلال بغداد، إذ أن الجيش الأميركي لم يعمل إلا لحماية حقول النفط ووزاة النفط من النهب المنهجي الذي تسيره قوات الاحتلال في بغداد وغيرها من المدن، وهذا ما يريده ممثلو صناعة النفط الموظفون في البيت الأبيض. وفرض الجلبي في العراق، هو عامل عدم استقرار، بخلاف ما تدعيه الإدارة الأميركية، أنها تود أن ترى العراق مستقراً ومسالماً، فالشخص غير مقبول لدى العراقيين في الداخل، ولدى المعارضة في الخارج، فضلاً عن كونه محكوم بالسجن بقضايا اختلاس مالي في الأردن. ويعني عدم استقرار العراق عدم استقرار المنطقة وبقاءها سوقاً للسلاح، الأمر الذي يخدم مصالح صناعة السلاح المتمكنة في وزارة الدفاع.

ثنائية النفط والسلاح

تضمن صناعة النفط والسلاح، فضلاً عن دعم إسرائيل غير المحدود الذي يتبناه تيار الصقور، أصوات الموظفين في القطاعين، المستفيدين من دعمهم هذين القطاعين الاقتصاد الأميركي في

الانتخابات الرئاسية المقبلة (خريف عام 2004)، كذلك يجيّر اللوبي اليهودي بدوره أصواتاً لعتاة يمين الحزب الجمهوري. ويعد النفط والسلاح جوهر سياسة البيت الأبيض، لعدد من الأسباب:

1 ـ النفط: خلال العشرين سنة الأخيرة زاد اعتماد الاقتصاد الأميركي كثيراً على النفط، وتستهلك الولايات المتحدة 26 في المئة من إنتاج نفط العالم، أي نحو 20 مليون برميل في اليوم، وكانت تستهلك 15 مليوناً قبل عقدين. وتنتج الولايات المتحدة 43 في المئة من استهلاكها، بينما كانت تنتج 70 في المئة مطلع السبعينيات، وفق بيانات معهد النفط الأميركي.

ويضر سعر النفط المرتفع بالمستهلك الأميركي. فخلال السنة الماضية زاد سعر البنزين أكثر من 37 في المئة، من 1.12 دولار إلى 1.53 دولار الغالون. وزاد سعر وقود التدفئة للمنازل بنسبة 33 في المئة. ووفق «إكونومي دوت كوم» أنفق الأميركيون 50 مليار دولار أكثر مما أنفقوه عام 2002 على البنزين ووقود التدفئة. وقد خفض هذا، قدرة الإنفاق عند المستهلكين الذين ينتجون ثلثي الناتج المحلي المجمل.

ويقول موقع «بزنس 2 دوت كوم» إن زيادة سعر النفط عام 2002 أثرت في مختلف قطاعات الاقتصاد، وسلبت الشركات جزءاً من ربحها، وترك أثراً كبيراً في قطاع الطاقة وشركات الطيران التي تعاني أزمة منذ هجوم 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وأثر كذلك في شركات النقل والشحن وقطاع الصناعة، لا سيما الكيمياء والورق، وتقول عملاق صناعة الكيمياء، شركة «دو بونت»، إن كل زيادة 10 في المئة لسعر برميل النفط والغاز، تخفض ربحها 165 مليون دولار.

وليس الأمر مقتصراً على الأثر المباشر، إذ هناك أثر غير مباشر أيضاً. فتأثر شركاء اقتصاد الولايات المتحدة الأساسيين، مثل اليابان وألمانيا وفرنسا بزيادة سعر النفط، أثر في الصادرات الأميركية التي انخفض ربحها عام 2002. وكل زيادة 10 دولارات لسعر برميل النفط تخفض نمو الاقتصاد في الولايات المتحدة بنسبة 0.5 في المئة.

لكن في المقابل، تستفيد شركات النفط من صعود سعر النفط، وفضلاً عن أن ربحها يزيد، فإن سعر النفط المرتفع يشجعها على زيادة الإنفاق في الاستكشاف والإنتاج في مناطق جديدة.

وبذلك يمكّن التحكم مباشرة بالمناطق الغنية بالنفط الولايات المتحدة، وفق رؤية وزارة الدفاع الأميركية، من السيطرة على السعر، وبالتالي التحكم بقدرة الإنفاق الاستهلاكي الداخلي، وقدرة الدول الأخرى الاقتصادية في الخارج.

2 ـ السلاح: تعد صناعة السلاح الأميركية من أهم القطاعات الاقتصادية بعد الزراعة. ومنذ العام 1992، صدّرت الولايات المتحدة ما تزيد قيمته على 142 مليار دولار سلاحاً إلى مختلف أرجاء العالم، وفق موقع «ليبرال سلانت دوت كوم». وسيطرت صناعة السلاح الأميركية على نصف السوق في العام 2001، الذي بلغت قيمته 839 مليار دولار، وتمكنت الشركات الأميركية من جني عائد بلغ 12 مليار دولار. ويُقدر مركز السياسة الدولية أن نحو 80 في المئة من صادرات السلاح الأميركي، تذهب إلى الدول النامية، لا سيما إلى الحكومات غير الديمقراطية. ويطرح هذا الأمر سؤالاً جدياً عن حقيقة إعلان سيد البيت الأبيض جورج بوش وحليفه في 10 داوننغ ستريت توني بلير، إنهما يريدان تحرير العالم وإشاعة الديمقراطية فيه.

لقد باعت الولايات المتحدة في العام 1999 أسلحة في 39 نزاعاً كبيراً من 42 نزاعاً، أما الباقي فقد وفرته الدول المصدرة للسلاح، ومنها روسيا وفرنسا وبريطانيا والصين وألمانيا، وبقدر أقل السويد وإسرائيل وبلجيكا وروسيا البيضاء وإيطاليا وكوريا الشمالية، وغيرها.

وتستفيد شركات السلاح كثيراً من العقود العسكرية التي تلحظها موازنة البنتاغون السنوية. فأكثر من 60 مليار دولار رصدت لشراء أسلحة جديدة، في موازنة العام 2003. وأنفقت وزارة الدفاع الأميركية أكثر من 30 مليار دولار في السنة، في أبحاث تطوير الأسلحة الجديدة.

ويدل بوضوح على تحول الاقتصاد الأميركي إلى اقتصاد عسكري، ما أورده موقع «ليبرال سلانت دوت كوم» أن موازنة العام 2004 المالية، لحظت زيادة في الموازنة العسكرية، قيمتها 400 مليار دولار في موازنة العام 2003، إذا أضيف تمويل السلاح النووي، الذي يقع ضمن موازنة وزارة الطاقة.

والمخطط له، أن تزيد وتيرة الإنفاق العسكري في السنوات المقبلة، لتبلغ 502 ملياري دولار في السنة المالية 2009.

واللافت أن صناعة السلاح الأميركية، كانت من أكرم المسهمين في الحملة الانتخابية في العام 2000، إذ أنفقت شركة «لوكهيد مارتن» وحدها 2.8 مليوني دولار. وحظيت بالمكافأة حين فازت بعقد تطوير طائرة القرن الحادي والعشرين المقاتلة.

وقد بلغ مبيع «لوكهيد مارتن» من السلاح في 2001، نحو 14 مليار دولار إلى السوق الأميركية والدولية. وأخيراً حصلت الشركة على عقد قيمته 3.5 مليارات دولار، لتزويد الجيش البولندي طائرات

«أف 16» المقاتلة. وفيما تمكنت الولايات المتحدة من إقناع بولندا والمجر وتشيكيا بضرورة تحديث ترساناتها العسكرية، قدمت الحكومة الأميركية قرضاً لوارسو قيمته 3.8 مليارات دولار، لتحديث جيشها.

ولا يقتصر اهتمام الولايات المتحدة بالسلاح الثقيل، إذ أنها جزء أساسي من سوق السلاح الخفيف في العالم، التي تُراوح قيمتها بين 4 و6 مليارات دولار في السنة. وتعد الولايات المتحدة وروسيا أكبر مصدرين لهذا النوع من السلاح في العالم.

أما في سوق الولايات المتحدة الداخلية، حيث اقتناء السلاح مباح، فإن الأميركيين يقتنون نحو 192 مليون قطعة سلاح، منها أكثر من 65 مليون مسدس. وفي العام 1998 باع تجار السلاح نحو 4.4 ملايين قطعة سلاح في السوق الأميركية، منها نحو مليوني مسدس.

وليس مستبعداً أن تطلق إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش، يدفعها ويشجعها البنتاغون والصناعة الحربية، حمى تسلح نووي جديد. ووفق مركز معلومات الدفاع تنفق الولايات المتحدة 27 مليار دولار في السنة، لتكون مهيأة لحرب نووية.

وتشغل صناعة السلاح عشرات ألوف العلماء والمهنيين والعمال الذين يطورون أسلحة جديدة ويصنعونها ويعملون في هذا القطاع.

ولا يلزم بعدئذٍ السؤال كثيراً عن هذا الاندفاع المحموم لدى الإدارة الأميركية الحاضرة إلى الحرب، مستغلة هجوم 11 أيلول/ سبتمبر 2001، مشجباً تعلق عليه مسوّغات حربها «على الإرهاب» وحربها الأخرى «لإنشاء الديمقراطية» في الدول التي تحكمها أنظمة «دكتاتورية»، وهذا بالطبع يقع حصراً في المناطق التي للولايات المتحدة مصالح فيها.

المصادر

1 ـ تقرير عن مركز الدراسات الاستراتيجية (واشنطن).

2 ـ صحيفة «نيوزداي».

3 ـ محاضرة لمساعد وزير الخارجية الأميركي لمكتب شؤون الشرق الأوسط وليام بيرنز (منشورة على الإنترنت).

4 ـ تقرير لمعهد النفط الأميركي (منشور على الانترنت).

5 ـ موقع «بزنس دوت كوم» على الشبكة الدولية.

6 ـ موقع «ليبرال سلانت» على الشبكة الدولية.

استيلاء أميركا على النفط العراقي قد يكون قاتلاً للاقتصاد الروسي(*)

لماذا رفضت روسيا الانجرار وراء واشنطن ولندن في تأييد الحرب على العراق، على الرغم من الضغوط، ولا سيما زيارة رئيس وزراء بريطانيا توني بلير لموسكو صحيح أن لدى روسيا مصالح في النفط العراقي، ولكن في المقابل، لا تبدو موسكو واثقة من الوعود الأميركية غير الجادة، التي أعلنها كبار المسؤولين في إدارة الرئيس جورج بوش، بأن المصالح الروسية ستكون محمية، في حال اجتياح العراق. وقد تصدق موسكو أن وزارة الخارجية الأميركية ستحاول ربما حماية المصالح الروسية في العراق، ولكن هل تصدق أن الشركات الكبرى ستفعل الشيء نفسه. وفي أي حال، ترى الحكومة الروسية أن المسألة دقيقة جداً ما دامت الموازنة العامة تستند إلى عنصر أساسي هو سعر النفط.

لقد عقبت صحيفة «ديلي تلغراف» (البريطانية) على الوضع. وترى الصحيفة النافذة، أن روسيا تعترض على الحرب على العراق،

(*) **المرجع**: دميتري سلوبودانوك (بتصرف عن البرافدا). مقالة ترجمت ونشرت في جريدة المستقبل ـ السبت 29 آذار (مارس) 2003 م ـ 26 محرم 1424 هـ ص 10.

بسبب النتائج التي يمكن أن تحدثها في سوق النفط العالمية. وليس سراً أن اقتصاد روسيا يعتمد اعتماداً قوياً على صادرات النفط، بل يعتمد أكثر على سعر صادرات النفط الخام. وفي هذا الصدد، تقترب مصالح روسيا جداً من مصالح منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، التي تبذل كل ما في وسعها لمنع هبوط سعر النفط. وحيال ذلك أعلنت روسيا والولايات المتحدة أن مصالحهما مشتركة، بل إنهما عقدتا معاهدة للطاقة. وعملت وسائل الدعاية الأميركية كثيراً للتطبيل والتزمير لمدد النفط الروسي، الذي يصب في الاحتياط الاستراتيجي الأميركي. لكن ذلك لم يكن سوى دعاية.

فالواقع أن مصالح القوتين المتعاهدتين حديثاً في شأن الطاقة، مختلفة جداً. فالولايات المتحدة تحتاج إلى سعر نفط أقل من رخيص، وإلى السيطرة على سوق النفط، ويبدو واضحاً سبب كلام مسؤولي الحكومة الأميركية الكثير عن أمن الطاقة: الولايات المتحدة، كما يقولون تحتاج إلى السيطرة الكاملة على نفط العراق، وحين تحصل عليه، لا يعود يهمها ما يحدث في سوق النفط العالمية، ويمكن لواشنطن أن تحصل من نفط العراق مقدار ما تشاء، فلا يهم إذا كانت الأسعار عالية أم رخيصة. أما روسيا، فعلى النقيض، إنها قلقة جداً حيال احتمال حدوث هبوط لسعر النفط. فإذا هبط السعر، فإن الموازنة الروسية، الموضوعة أصلاً للسنة المقبلة، ستنهار. ويعني هذا أن روسيا لن تتمكن من سداد أقساط دينها الخارجي، ناهيك بنتائج هبوط هذا السعر في الاقتصاد الداخلي إجمالاً، إذ قد يشبه الفوضى بعد حدوث زلزال قوي.

وقال رجل النفط الروسي رئيس شركة «يوكوس»، ميخاييل خودوركوفسكي في مجلس الدوما، أن الحرب لو وقعت على العراق،

فسيهبط سعر البرميل إلى ما بين 14 و 16 دولاراً في أفضل الأحوال، وإلى ما بين 12 و 14 دولاراً في أسوئها. وإذا لم تدم الحرب طويلاً وأحرزت الولايات المتحدة أغراضها بسرعة نوعاً ما، فسيظل سعر النفط منخفضاً إلى إشعار آخر. وخودوركوفسكي على يقين من أن يكون لهذا الأمر أثر مدمر في الموازنة الروسية وصناعة النفط الروسية عموماً. ولا شك في أن سعر النفط سيعود إلى 27 دولاراً للبرميل. غير أن هذه المرحلة، على كونها قصيرة، ستدمر تماماً الاقتصاد الروسي.

وتقول «ديلي تلغراف» أن انخفاض سعر النفط سيعني بدء كارثة اقتصادية لروسيا، حيث ينفق كثير من المال الآن في إصلاح الاقتصاد، وكتبت الصحيفة البريطانية أن الكرملين أعلن في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2002 أنه مستعد للموافقة على حملة عسكرية على العراق، لكنه طلب لذلك ثمناً عالياً.

وكشف تقرير «ذي أميركان» الإعلامي عن مصادر ديبلوماسية، نقل عنها أن روسيا وضعت الثمن الذي طلبته فعلاً للموافقة على حرب تشن في الخليج. وقيل أن السلطات الروسية تريد في مقابل تأييدها الحرب ما يلي: عقود قيمتها عشرات المليارات من الدولارات للمشاركة في مشاريع إصلاح الاقتصاد العراقي، ودخول منظمة التجارة العالمية، وإلغاء تعديل جاكسون فانيك (قانون أميركي رهن تسهيل التبادل التجاري مع روسيا السوفياتية، بسماحها بالهجرة الحرة، لا سيما هجرة اليهود إلى إسرائيل)، وإتاحة واسعة لدخول السلع الروسية (لا النفط والغاز فقط) السوق الأميركية، وتسامح واشنطن مع حملات يمكن أن تشنها روسيا على شبكة الإرهاب (لا في جورجيا فقط).

وقد ظن الخبراء بعض الوقت أن الولايات المتحدة قد توافق على طلبات روسيا، مع بعض الشروط، ثم لا تفي بالوعود. وقبيل سفره إلى موسكو صرح توني بلير في مقابلة عقدتها معه هيئة الإذاعة البريطانية، أزال فيها هذا الاعتقاد، أن روسيا ستطلب بلا شك ضمانات مالية كبيرة في مقابل هذا التأييد للحرب. وقال: «إن لروسيا مصالحها الخاصة. ولكنني لا أعتقد أن المسألة مسألة سعر فقط. إنها مسألة منح ضمانات للعالم كله. فعلينا أن نسعى في مصلحة كل البلاد، ومنها روسيا»، غير أن رئيس الوزراء البريطاني لم يكن على حق في هذا، إذ أن مصلحة روسيا الآن تتوقف على المال وحده.

لذا فالمسألة هي مسألة ثمن وضمانات وحسب. ففي مقابل انهيار آخر لاقتصادها، سببته «الحرب المنتصرة الصغيرة»، التي قادتها واشنطن (على العراق سنة 1998)، تريد روسيا بطبيعة الحال الحصول على عقود حكومية، بقيمة تكفي لمنع تدمير الاقتصاد الروسي. هذا هو الثمن الذي تطلبه روسيا.

بعبارات أخرى، تقضي الصفقة دعماً مالياً لروسيا من الغرب المتطور، لقاء تأييد الحملة العسكرية على العراق. للأسف هذا مكلف جداً. وحتى لو لبّت الولايات المتحدة كل طلبات روسيا بلا استثناء، فإن ذلك سيحدث أثره بعد مدة تراوح بين سنتين وثلاث سنوات فقط، هذا لو حدث أثر على الإطلاق. وقد ينهار الاقتصاد الروسي في أي لحظة، حالما يهبط سعر النفط العالمي، والشيء الذي يفترض أن يحفز الاقتصاد الأميركي الراكد، سيكون عنصراً قاتلاً للاقتصاد الروسي.

فوق هذا، سيكون انخفاض سعر النفط مصدر خطر على احتمال

تجديد الرئيس فلاديمير بوتين ولايته الرئاسية، ولتطور روسيا نحو الديموقراطية، وهكذا دواليك. وليس ثمة سياسيون عقلاء في الولايات المتحدة يستطيعون القول، إن أميركا، عندما تستولي على النفط العراقي، لن تأبه لوطنيين وألوية قوميين روس، يمتلكون صواريخ نووية.

لذلك تحركت روسيا لتواجه الحرب الأميركية على العراق ولتعارضها، ولذلك تحرك الروس ليؤلفوا لجان تضامن مع الشعب العراقي في مواجهة الحرب.

الحرب على العراق كما تراها «البرافدا»:

إقامة حكومة مسخ لسرقة خيرات البلد(*)

أضافت إدارة بوش وحلفائه السرقة، إلى قائمة أعمالها الإجرامية، بعد ثلاثة أيام من النشاط الإرهابي الإجرامي في العراق، فخلّفت مئات المدنيين جرحى وقتلى. وهذه جرائم حرب. وبوش ورامسفيلد وبلير وهون (جيف هون: وزير الدولة لشؤون الدفاع البريطاني) وإداراتهم جماعة إرهابيين قتلة ومجرمو حرب.

لقد سرقت واشنطن 1.74 مليار دولار أميركي من الموجودات العراقية في الولايات المتحدة، في 18 مصرفاً، زاعمة أنها ستُستخدم في إعادة بناء العراق بعد إطاحة نظام صدام حسين. وفي عمل وقاحة قليل الذوق آخر، طلبت واشنطن من المجتمع الدولي أن تغلق سفارات العراق وتطرد ديبلوماسييه، وهو عمل واجهته: لا، مهينة ومدويّة، من دون استثناء تقريباً.

لا يحق لواشنطن حسب القانون الدولي، أن تتدخل في شؤون دولة سيّدة. ومثل القوى الاستعمارية التي أنشأت بؤر الاشتعال في العالم اليوم، برسم خطوط على الخريطة، على أساس الفلسفة القائلة: «هذا لنا، وذاك لكم»، يدل على ذلك الخطوط المستقيمة

(*) المرجع: تيموثي بانكروفت ـ هنتشي. («برافدا ـ روسيا»). «المستقبل» 29/ 3/ 2003 ص 10.

الكثيرة المرسومة بالمسطرة على خرائط الأطلس، تريد واشنطن أن تقيم حكومة على الطريقة الغربية في منطقة جغرافية يعد هذا النمط فيها غريباً. ويكفي المرء أن ينظر في كل الدول الأخرى في هذه المنطقة.

وتلوّح الولايات المتحدة، كالمعتاد، بأعلام الحرية والديموقراطية، وهي بلد إعلامه بعيد جداً عن الحرية، بلد تزاول فيه الرقابة، التي تستخدم الابتزاز في الديبلوماسية الدولية. إنها بلد يعامل مجلس الأمن الدولي بتعال مستبد، والآن فوق كل هذا، ترتكب واشنطن أعمال الإرهاب وتقتل العراقيين المدنيين الأبرياء في حرب غير شرعية.

إن ثمة أوقاتاً عصيبة آتية. وتتخيل واشنطن ولندن واهمتين، أن بقية العالم سيسامح وينسى قريباً هذه الحرب، ما أن يستأنف الاقتصاد نموّه. ولكن هذا لن يحدث، ما دامت حركات مناهضة الحرب كلها متصل بعضها ببعض، وهي مصممة وتحشد الآن الموارد. العالم يتَّحد ضد موجة جديدة من الاستبداد، والعالم ينهض في وجه الشر الجديد.

إن أعمال الإرهاب هذه، وجرائم القتل هذه، هي بداية النهاية لإدارة بوش وحكومة بلير. ولا يحق لأي حكومة أن تهزأ بالقانون الدولي، وتتجاهل الأمم المتحدة، ومهاجمة دولة ذات سيادة، فتزيح حكومتها من السلطة وتقيم نظاماً مسخاً مكانها، حتى تسرق مواردها.

إن جورج بوش ودونالد رامسفيلد وتوني بلير وجيف هون قد تلقّوا بذلك البيان أنهم مذنبون بارتكاب أعمال القتل في العراق، وسيحاكمون على هذا الأساس وفق القانون الدولي، الذي اختاروا أن ينتهكوا أحكامه.

هؤلاء الأشخاص الذين جاؤوا إلى الدنيا من عصر آخر، هم عقبة في وجه تقدم الجنس البشري، وسيدفعون ثم كل ضحاياهم، بعدما ذهبوا بعيداً جداً. وسيسقطون تحت يد التاريخ الثقيلة، مثلما حدث في مرات عديدة سابقة.

ماذا تريد أميركا؟ وماذا بعد العراق؟
حرب النفط أم حرب الهيمنة؟(*)

يقولون ليلى في العراق مريضة/ أيا ليتني كنت الطبيب المداويا... هذا هو لسان حال كل إنسان عربي اليوم وهو يتعاطف مع الشعب العراقي الشقيق، ويخاف عليه ويدعو الله عز وجل أن يجنبه شرور الحروب وينجّيه من أخطارها ومآسيها، ويخلصه من المحنة التي يعيشها منذ أكثر من ثلاثين عاماً. ولم يعد مهماً اليوم متى ستبدأ الحرب، بل المهم كم ستدوم وكيف ستنتهي، وماذا تريد الولايات المتحدة من هذه الحرب؟ ثم الأهم وهو ماذا بعد العراق ومن هو المستهدف التالي، وكيف ومتى وأين؟

هذه الأسئلة التي تهز العالم اليوم استدعت تحركات لم يسبق لها مثيل، ودفعت القادة العرب لتقديم موعد قمتهم لبذل آخر محاولة لإنقاذ ما يمكن انقاذه وتجنيب العراق هذه الحرب وتجنيب الأمة ويلاتها وأخطارها وتداعياتها وارتدادات الزلزال الذي سينجم عنها. كما استدعت عقد قمّة أوروبية واجتماعات متوالية لمجلس الأمن

(*) المرجع: عرفان نظام الدين. (كاتب وصحافي عربي). مقالة في جريدة «الحياة» 24/ 2/ 2003.

الدولي على مستوى وزراء الخارجية. وعلى رغم أن النظام العراقي استجاب للضغوط والتهديدات والدعوات والنداءات بالتعامل الإيجابي مع قرار مجلس الأمن الرقم 1441 وتسهيل مهمة المفتشين الدوليين، فإنه ما زال يناور وكأنه لم يستوعب دروس الماضي. وكان الأجدر به أن ينهي هذا الوضع منذ زمن بعيد ليضع حداً للأخذ والرد باتخاذ مواقف حاسمة دفعة واحدة وليس بالتقسيط لقطع الطريق على المطامح، وسحب كل الذرائع من يد الولايات المتحدة.

أما المراهنة على المواقف الدولية المعارضة للحرب والتظاهرات الصاخبة في شوارع مدن العالم، فمصيرها كمصير الرهانات السابقة، لأن ما يجري على الساحة الدولية هو مجرد عرض عضلات وتسجيل مواقف ومحاولات كسب شعبية أو مناورات لكسب مزيد من الأوراق عند حلول موعد المنازلة الكبرى. وتضارب مواقف الدول الكبرى بالنسبة لمعالجة الملف العراقي ما هو إلا صراع مصالح لا صراع مبادىء، ولعبة شطرنج تستعيد ذكريات «لعبة الأمم» وإرهاصات «يالطا» لتوزيع مناطق النفوذ.

وما جرى يذكرنا بأجواء سيرك دولي اختلط فيه الحابل بالنابل والرعب بالتهريج والتشويق بالإثارة. وبعد أن كنّا نتحدث عن نظام دولي جديد فور انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وجدنا أنفسنا أمام بديل هزيل له يمكن تسميته بالفوضى الدولية الجديدة أو اللانظام الدولي الجديد، انشق كل طرف فيه على نفسه وتوالت الانقسامات داخل المعسكرات المتحالفة سابقاً. أما المواقف المعادية للحرب أو المؤيدة لها، فما هي إلا عملية استباق لما يمكن أن تسفر عنه من نتائج وانعكاسات ليس على العراق والمنطقة فحسب، بل على التوازنات الدولية كلها وعلى مصالح الدول الكبرى

بالذات. ويجب علينا أن لا ننخدع لحظة، فنظن أنها قامت من أجل سواد عيون العرب أو دفاعاً عن الحق والسيادة وحقوق الإنسان ووحدة العراق وحماية شعبه، فالقضية أعمق من ذلك، وتداعياتها أخطر ونتائجها أكبر وأوسع، كما أن خيار الحرب أو اللاحرب يخفي وراءه استراتيجيات ونظريات برزت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي والبحث عن عدو وهمي يتم عبر التهويل بأخطاره النفاذ إلى أهداف وغايات تؤمن المصالح وتحسم توازن القوى الجديد للقرن الحالي، الذي روج المنظرون في الولايات المتحدة بأنه لا بد أن يكون «قرن أميركا».

وكنت أشرت في مقال سابق إلى الصراع الذي رافق إصدار القرار 1441 بعنوان «ثغرة في جدار الهيمنة» للتدليل على تحقيق نجاح جزئي للقوى الدولية الرافضة لتكريس هذه الهيمنة والداعية لحل المشاكل الدولية عبر الأمم المتحدة وليس بالحرب واللجوء للقوة والنزعة والانفرادية التي ينادي بها فريق مهم ونافذ في إدارة الرئيس جورج بوش. ويبدو أن المحاولات مستمرة لفتح ثغرات أخرى بعد تقارب مواقف فرنسا والصين وروسيا وألمانيا مع دول عربية وأجنبية أخرى في التصدي لهجمة التفرد والهيمنة. ويكفي أن الولايات المتحدة لم تتمكن من تنفيذ أغراضها إلا بصعوبة ووسط معارضة متنامية لما تسعى للوصول إليه وهو السيطرة على منابع النفط في العالم كله، ومعها ثرواته وعقود البناء وبلايينها تمهيداً للسيطرة على القرار الدولي ليس بالسياسة والقوة العسكرية والتفوق التكنولوجي فحسب، بل بالاقتصاد والمال والنفط.

فالولايات المتحدة لم تعد تكتفي بصفة القوة العظمى، بل هي تريد أن تصل إلى فرض أمر واقع وهو كونها «القوة الأعظم» على

رغم ما حققته من مكاسب نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي، خصوصاً أن قوى دولية جديدة بدأت تبرز للمواجهة، ويتوقع أن يتعاظم دورها مثل الاتحاد الأوروبي والصين. وهكذا بعدما تم الترويج لنظرية «صراع الحضارات» و «نهاية التاريخ» والخطر الإسلامي على الغرب و «الإسلاموفوبيا»، جاءت تفجيرات نيويورك وواشنطن لتعطي الضوء الأخضر لانطلاق «بولدوزر» العصر الأميركي تحت ستار محاربة الإرهاب لتنفيذ أغراض التيار اليميني المتشدد، بكل فروعه في الولايات المتحدة الذي يقول إن الفرصة سانحة الآن للسيطرة على العالم كله، وأن أي تقاعس أو تأخر في التحرك الآن للسيطرة على العالم كله، وأن أي تقاعس أو تأخر في التحرك سيتسبب في الانهيار والضعف وظهور قوة أخرى تنافس الولايات المتحدة.

وهناك شواهد وآراء ومعلومات وأقوال عدة تثبت هذا التوجه الذي ظهر تدريجياً منذ زمن بعيد وتحدث عنه أصحابه قبل الآخرين. وأشير هنا إلى ندوة تحدث فيها في الجامعة الأميركية في بيروت عام 2002 الديبلوماسي والكاتب الفرنسي (اليهودي الأصل) أريك رولو، وكشف عن ثلاث وثائق تؤكد أن هذه السياسة قديمة ومخطط لها منذ سنوات. الوثيقة الأولى أعدها أحد أركان البنتاغون وإدارة بوش (بول ولفوويتز نائب وزير الدفاع)، وقدمها للرئيس جورج بوش الأب الذي أبدى حذراً منها، فتلقفها الابن من بعده مع الوثيقتين الأخريين التي شارك فيهما نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد وبعض «الصقور» الآخرين في الإدارة. وملخص هذه الوثائق أنها تؤكد أنه من الخطأ إضاعة فرصة عدم وجود منافس للولايات المتحدة بتوسيع هيمنتها على العالم، وتدعو إلى عسكرة السياسة الخارجية وتقوية الجيش وأجهزة الاستخبارات والمجابهة الحاسمة مع الدول

المعادية للولايات المتحدة وتثبيت القواعد العسكرية في الخليج بصورة دائمة، ومنع الدول الصناعية الكبرى مثل أوروبا واليابان من أن تلعب أي دور على الساحة الدولية والإقليمية، والعمل على تغيير النظام في الصين.

ولتنفيذ هذه السياسة، تدعو الوثائق إلى اتباع سياسة «الحلول الإنفرادية» حتى من دون رأي الأمم المتحدة ومجلس الأمن وشن ضربات وحروب وقائية (استباقية) وفق مبرر «تعرض مصالح الولايات المتحدة وأمنها للخطر». أما أهداف هذه الحروب وآخرها الحرب على العراق، فهي:

• السيطرة على الموقع الاستراتيجي للعراق بوصفه نقطة فراغ ضمن حزام القواعد العسكرية الأميركية المنتشرة من البلقان إلى آسيا الوسطى مروراً بجنوب شرقي آسيا وصولاً إلى الخليج.

• السيطرة على آبار النفط في العراق الذي يعتبر ثاني أكبر احتياط نفط في العالم.

• انعاش الاقتصاد الأميركي عن طريق إعادة بناء العراق وتقوية نفوذ أميركا في المنطقة والعالم وإضعاف النفوذ الأوروبي وشق صفوف الاتحاد الأوروبي وإحداث شرخ في بنيانه كما جرى أخيراً.

وتحت ستار مقولات ومزاعم الدفاع عن حقوق الإنسان وإعادة تشكيل المنطقة وإصلاح الأنظمة والمناهج واتباع سياسة السوق المفتوحة والرضوخ لمتطلبات منظمة التجارة العالمية وطلبات صندوق النقد الدولي، يتم إحكام الطوق وتنفيذ هذه الاستراتيجية التي تختفي وراء قناعها الزائف إسرائيل ومخططاتها الجهنمية التي ينفذها بحذافيرها السفاح أرييل شارون للتخلص من اتفاقات السلام وتفكيك

السلطة الوطنية الفلسطينية ومنع قيام الدولة المستقلة وفرض واقع جديد يتمثل بإقامة كيان هزيل يتألف من قطاع غزة وأريحا أولاً، على أن لا يكون هناك ثانياً بعد أن تترك القضايا المحورية لمفاوضات لاحقة يراد لها أن لا تعقد أبداً.

وما يربط هذه المواقف ببعضها سيطرة «المحافظين الجدد» أو الفئة الصهيونية المسيحية (اليهومسيحية) على مقاليد الحكم في الإدارة الحالية، وهم من دعاة العقيدة المانوية التي تتخفى تحت قناع مثالي أخلاقي بالحديث عن الصراع بين الخير والشر والنور والظلام والروح والجسد، وواجب الإنسان في العمل عى إعلاء الخير على الشر. ولكن الواقع يختلف عن هذه المثاليات ويثبت التحريض الصهيوني الفاضح بتبني تأييد إسرائيل ودعمها باعتبار قيامها الإشارة الأولى لقرب ظهور المسيح المنتظر بعد حصول المعركة الفاصلة (هرمجدون) وسفك دماء وبناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى المبارك.

هذا الملخص للجو العام السائد في العالم يعطي صورة واضحة عن المخاطر المرتقبة مهما كانت المخارج للأزمة الراهنة وسط «غطرسة القوة» والعمل بمخطط هنري كيسنجر القديم الرامي إلى تفتيت المنطقة وتقسيم الدول وتجزئة المشاكل بزعم أن الحل الشامل غير ممكن وغير واقعي، إضافة إلى دعوات المنظرين الآخرين بإنهاء مفاهيم السيادة بمعناها الشرعي الدولي القديم واستغلال مزايا العولمة ومنظمة التجارة الحرة، ورفض الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية وإضعاف الأمم المتحدة بوصفها تمثل عقبة كأداء في طريق الولايات المتحدة.

ومن هنا بزغت الأسئلة التي طرحتها في البداية عن الذي تريده الولايات المتحدة. وماذا بعد العراق؟ وهل الحرب هي حرب نفط أم حرب هيمنة وعملية تسريع لإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد، أو بالأصح النظام الجديد للعالم الذي يفترض أن تكون للولايات المتحدة فيه اليد العليا والكلمة الفصل؟!

والرد بعد الحرب، وما يتوقع لها، وهل ستطول أم ستحسم في أيام، وهل ستستمر التحالفات الدولية الحالية في مواقفها ومجابهتها؟ أم أنها ستنهار وتلحقها عدوى الانشطار، والأيام المقبلة حبلى بالمفاجآت وبالأحداث وبالتطورات الحاسمة.

النهب... النفطي(*)

سيمكّن الانتصار في العراق الإدارة الأميركية من تحقيق مكتسبات على المستوى العالمي إضافة إلى الهيمنة المباشرة على العراق. وهذه الأهداف تتضمن. :

أولاً، إلغاء تأميم النفط العراقي الذي أنجزه صدام حسين في أوائل السبعينات، عبر السعي إلى خصخصته خلال 24 شهراً مع منح الأفضلية المطلقة للشركات الأميركية.

ثانياً، السعي إلى نزع صفة الكارتل عن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتغيير سوق النفط العالمية وذلك باستعمال العراق كأداة في هذه السياسة، مما سيخرج العراق من منظمة «الأوبك» وتؤدي إلى بدء انهيار هذا الكارتل اليتيم في العالم الثالث.

ثالثاً، إغراق السوق بكميات تفوق حدود «الأوبك»، وإلى مستويات تدفع سعر البرميل إلى ما دون العشرين دولاراً في الفترة الأولى، ودفع العراق إلى ضخ المزيد من الكميات وبدون قيود الكارتل. ولقد صرح نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني أن الإنتاج العراقي سيرتفع إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً خلال ستة أشهر.

(*) **المرجع**: جريدة «النهار». الأحد 20 نيسان/ أبريل 2003. ص 7 (مقالة كمال ديب).

رابعاً، إعادة إنشاء بؤرة مهمة للدولار الأميركي عبر السيطرة على السلطة النقدية العراقية والجمارك وتموين المشاريع المتعاقد معها في الخارج. وهذا الشأن سيخلق ما يسمى في سوق القطع: Band Wagon Effect مما يجبر دولاً أخرى إلى تهريب رساميلها إلى مظلة الدولار.

خامساً، ربط المنشآت الصناعية الشرق الأوسطية بشبكات إنتاج وتوزيع أميركية، والتي تديرها بجدارة الشركات الخاصة الأميركية، وربما انعكس هذا الأمر خيراً على سوريا ولبنان والأردن ومصر.

سادساً، إعادة هيكلة المنظمات الاقتصادية العالمية لتكون أكثر ملاءمة للمصالح الأميركية والنظرة الأميركية إلى العالم.

أما على الصعد غير الاقتصادية والمؤثرة جداً في الاقتصاد الشرق الأوسطي والعالمي، فسيؤدي الانتصار الأميركي إلى:

أولاً، إضعاف المنظمات الإقليمية والعالمية، كالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي ومجموعة دول الكومونولث التي تحتضنها روسيا.

ثانياً، ابتزاز دول عربية و «عالم ثالثية» سائرة في الفلك الأميركي عبر تحذيرها الدائم بأنها ستلقى مصير «صدام» (أي العراق) إذا لم تنفذ مشيئة الولايات المتحدة. خصوصاً تلك الدول ذات الأنظمة التوتاليتارية التقليدية التي لا تملك مؤسسات دستورية، وهي الغالبية في المنطقة العربية.

ثالثاً، الصعود المثير للدور الإسرائيلي في المنطقة بعد الانتصار الأميركي لأسباب عدة أهمها زوال العمق الاستراتيجي لدمشق وهو ما تبقى لها بعد اتفاق «كمب ديفيد» المصري ـ الإسرائيلي عام 1979.

رابعاً، تقسيم العراق إلى دويلات عرقية مذهبية وباعتماد الطريقة الرومانية في العصور الغابرة (فرِّق تسد) وأسلوب الانتداب الفرنسي ـ البريطاني على دول المشرق عام 1920، والذي سعى إلى تقسيم شرق المتوسط إلى دويلات طائفية (يهودية في فلسطين ودرزية في جبل العرب جنوب دمشق وسنية في دمشق وحلب ومسيحية في جبل لبنان وعلوية في جبال النصيرية وأرمنية في شمال سوريا) تتضح خريطة العراق الجديد التي ستتألف من مناطق تتمتع بدرجة كبيرة من الإدارة الذاتية: كردية جاهزة في الشمال مركزها كركوك، وسنية عربية في الوسط مركزها بغداد، وشيعية عربية في الجنوب مركزها البصرة.

هذه المكتسبات ما زالت في طور التحقيق ولكنها أصبحت واردة اليوم بعد دخول الجيش الأميركي بغداد. فالانتصار الأميركي سيعيد للولايات المتحدة هيبتها بصفتها الدولة الأولى في العالم بعد شهور من التحدي الذي مارسته الدول الأعضاء في مجلس الأمن. حيث أثبتت واشنطن أن استعمال القوة ـ والقوة الرادعة جداً ـ كفيل بتحقيق أهدافها في العالم. ومن المحتمل أن ينقلب التحدي الذي مارسته الدول الكبرى إلى تعاون في الفترة المقبلة بين واشنطن ولندن من جهة وباريس وموسكو وبيجينغ من جهة أخرى على أمور شتى تتجاوز الخلاف السياسي إلى القوانين الاقتصادية العالمية واتفاقات البيئة ومواثيق عمل المنظمات الدولية التي لم تعد تصلح لنظام عالمي برأس واحد. وربما أدت الأجواء العالمية في الفترة المقبلة إلى المزيد من احتكار الثروة والقوة والنفوذ في أيدي بضع دول على حساب الغالبية الساحقة من سكان الكرة الأرضية والمقيمين في النصف الجنوبي منها.

فهل من سيناريو أقل وردية يجعل تحقيق المكتسبات الأميركية أقل وطأة على دول العالم الثالث.

النفط و «الأوبك»

من المؤكد أن منظمة أوبك أدركت الخطر عليها، فخلف لقاءاتها وقراراتها هناك ثلاثون عاماً من الأرباح التي ساعدت الدول الأعضاء في تحقيق مستويات أعلى من المعيشة وبنى تحتية متطورة واضحة جداً في دول الخليج وأندونيسيا ودول أعضاء أخرى. والمعروف أن سعر البرميل يتم تجزئته إلى حصص عدة تأخذ منها هذه الدول الحصة الصغرى والباقي يوزع كأرباح للشركات وتكاليف للاستخراج والشحن والتوزيع. دول هذه المنظمة أدركت فداحة ثمن إغراق السوق بالنفط، والتي تدفع إليه الولايات المتحدة. ولقد دعت المنظمة إلى اجتماع طارىء في أواخر نيسان/ أبريل 2003 للاتفاق على خفض الإنتاج كي تحافظ على سعر البرميل الذي يدور (حالياً) حول الـ 25 دولاراً.

وهناك عامل آخر لا نعلم إذا ما أخذته الإدارة الأميركية في الحسبان. فالانتصار الأميركي في العراق يلغي حتماً نظام العقوبات على الجمهورية العراقية ويلغي خصوصاً نظام النفط مقابل الغذاء ويحرر البلاد من الالتزام بقرارات الأمم المتحدة لأنها تكون نفذتها. فهل يؤدي ذلك في الأمد المتوسط إلى تخفيف الهيمنة على قطاع النفط؟ وهل يشارك العراق في منظمة «أوبك» وفي تنفيذ أهدافها التي وضعتها في اجتماع فيينا عام 1975؟

كودرين يتمسك بمصالح النفط الروسية في العراق(*)

أعلن وزير المال الروسي ألكسي كودرين في باريس، أن روسيا ترى ألاّ بد من احترام العقود التي وقعتها شركات روسية في العراق بعد النزاع الناجم من التدخل العسكري الأميركي ـ البريطاني.

وأعلن الوزير كودرين، وهو أيضاً نائب رئيس الوزراء، في مؤتمر صحافي في باريس، في مقر منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية: «لا بد من أن تتمكن الشركات الروسية، التي وقعت عقوداً مع العراق» من تنفيذها، وأن «يحترم العراق الاتفاقات الموقعة قبل النزاع».

وأشار الوزير الروسي إلى أن هذه العقود وقعت بمساعدة مكاتب محامين أميركيين.

وقال: «سنكون معنيين لمعرفة كيف يمكن إعادة بحث هذه العقود القائمة على أساس القانون الدولي».

وفي موسكو، أكد نيكولاي توكاريف، المدير العام في شركة

(*) المرجع: جريدة «المستقبل». السبت 29/ 3/ 2003، ص 10 (نقلاً عن الوكالات).

النفط «زاروبينفت» الروسية أن على روسيا أن تنسى أمر مصالحها النفطية واستثمارها في العراق، إذ أن واشنطن ولندن لا تعتزمان أن تتقاسما معها «الغنيمة».

وقال نيكولاي توكاريف في حديث لصحيفة «فريميا نوفوستي»: «سيكون علينا فيما يبدو أن نسلّم بخسارتنا كل ما كان لدينا، وما كان يمكن أن نحصل عليه».

وأضاف مدير المجموعة العامة للتنقيب عن النفط واستغلاله: «أن الأميركيين لم يخوضوا الحرب لكي يتقاسموا بعد ذلك المصالح مع أي كان، إنها غنيمة حرب».

ورأى أن لدى الولايات المتحدة «ما يكفي من قدرة، ومنها القدرة المالية، لكي تستغل وحدها» احتياط النفط العراقي. وذكّر بأن هذا الاحتياط هو الثاني في العالم بعد احتياط السعودية.

وقدر «الخسائر الملموسة» لمجموعته في العراق، بما بين 150 و 180 مليون دولار، بغض النظر عما كان سيدرّه التنقيب في المستقبل.

وأكد قوله: «كان ينبغي أن يكون لنا في العراق استثمار ضخم ومشاريع للري والكثير غيرها، إضافة إلى قطاع النفط».

وتوقع ألا تحظى ثاني شركة نفط في روسيا «لوك أويل» التي فسخت بغداد عقداً معها قيمته عدة مليارات من الدولارات، إثر معلومات أفادت أن هذه المجموعة أقامت اتصالاً بالمعارضة العراقية، سعياً في ضمان مصالحها في المستقبل، والحصول على معاملة تفضيل.

وقال المدير: «لن يسأل أحد (المعارضة العراقية) من سيعمل هناك، ستكون هناك حكومة دمية، وستتولى الولايات المتحدة وبريطانيا توزيع الغنيمة». وأضاف: «واضح» أن الحرب شنت للسيطرة على موارد النفط.

وأكد السفير الأميركي في موسكو ألكسندر فيرشبو، في مقابلة نشرتها صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» أن الولايات المتحدة ستدرس «إمكان احترام المصالح الاقتصادية الروسية في العراق، في إطار العمل المشترك في الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات».

إلا أنه أضاف أن الولايات المتحدة لا يمكنها «إعطاء ضمانات لأن ليس من حقنا أن نملي على الحكومة العراقية المقبلة موقفها».

وتوقع يوري شافرانيك رئيس جمعية الصناعيين الروس في قطاع النفط والغاز، أن هذا القطاع سيتعرض لخسائر لا تقل عن ملياري دولار بسبب النزاع في العراق.

الأولويات: تغيير النظام العراقي وقانون نفطي جديد(*)

تقتضي أي مناقشة ذات معنى للصناعة النفطية العراقية أن تعالج ثلاث قضايا. أولاً، حقيقة أن العراق يملك قدرة نفطية هائلة لا يزال يتعين تطويرها. ثانياً، تركت السياسات الداخلية والحروب والنكسات الاقتصادية خلال العقود القليلة الماضية تأثيرها على الصناعة النفطية، ما يقود إلى استنتاج لا مفر منه بأنه لا بد للمرء أن يعالج أولاً النتائج المترتبة على هذه القضايا قبل الشروع بتطوير قطاع نفطي جديد ومتجدد الحيوية. ثالثاً، ستعكس السياسة النفطية العراقية في المستقبل بالضرورة الأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد في السنوات القليلة المقبلة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط عموماً.

(*) المرجع: عصام الجلبي. (تولى السيد عصام الجلبي منصب وزير النفط في العراق في الفترة بين آذار (مارس) 1987 وتشرين الأول (اكتوبر) 1990 حين تم الاستغناء عن خدماته وتقاعد عن العمل الحكومي. والنص من محاضرة ألقاها في المؤتمر السنوي لمعهد كمبردج لأبحاث الطاقة والذي عُقد في هيوستن ـ تكساس في 10 شباط (فبراير) 2003. «ايكونوميك سرفي» (ميس)). نشرت جريدة «الحياة» نص هذه المحاضرة في 17/ 2/ 2003. ص 14.

القدرة النفطية

يعتبر العراق أحد البلدان الغنية بالنفط والتي جرت فيها أقل عمليات للتنقيب، ومع ذلك فإنه يملك بعض الأحواض الرسوبية الأغنى في العالم ـ إذ يأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية. وهناك في الواقع حوالي 526 تركيباً جيولوجياً تم اكتشافها وحددت مواقعها ورسمت خرائط لها وصُنِّفت باعتبارها ذات إمكانات محتملة. لكن أعمال الحفر لم تشمل سوى 125 تركيباً فقط، أي حوالي 20 في المئة من العدد الكلي المكتشف حتى الآن. لذا فإن أجزاء كبيرة من البلاد لا تزال غير مستكشفة وتنتظر التنقيب والتطوير.

وعلى وجه التحديد، لا يوجد في الوقت الحاضر سوى 15 حقلاً مستثمراً من مجموع 73 حقلاً جرى اكتشافها. وتتضمن البقية:

ـ 11 حقلاً جديداً في الجنوب تبلغ قدرتها الإنتاجية 3 مليون برميل في اليوم.

ـ 11 حقلاً في الشمال تبلغ قدرتها الإنتاجية حوالي 500 ألف برميل في اليوم.

ـ ثلاثة حقول أخرى في وسط العراق تبلغ قدرتها الإنتاجية 300 ألف برميل في اليوم.

ـ والقدرة على إنتاج 900 ألف برميل في اليوم من مستودعات نفطية جرى تطويرها جزئياً في الحقول المنتجة حالياً.

بمعنى آخر، يملك العراق القدرة على إنتاج 4.7 مليون برميل في اليوم من حقول مكتشفة جاهزة بالفعل للتطوير.

ووفقاً للمعلومات المتوافرة قبل آب (أغسطس) 1990،

بالاستناد إلى الدراسات الخاصة بالتنقيب والحفر والاحتياطي المتوافرة آنذاك، يقدر احتياطي النفط العراقي المثبت بـ 112 بليون برميل، بينما يقدر النفط الموجود في باطن الأرض بحوالي 250 بليون برميل. لكن لم يجر منذ ذلك الحين أي مسعى جدي لتحديث هذه الأرقام. وهي في الواقع أرقام أولية بطبيعتها لأن العمل كان في أغلب الأحيان متقطعاً بسبب المشاكل السياسية، وأصبحت التكنولوجيا المستعملة بالية الآن.

وعلى رغم أن النفط اكْتُشِفَ عام 1927، فإن القدرات الكامنة لم تُستكشف إلى حدودها القصوى بالمقارنة مع بلدان أخرى في الخليج إلاّ بعد سنوات طويلة على ذلك. وحتى عام 1961، كان الاحتياطي المثبت يقدر بـ 34 بليون برميل. ولم تبذل شركات النفط العالمية و «شركة النفط الوطنية العراقية» جهداً يذكر في مجال التنقيب خلال الستينات. وكان هذا النشاط محدوداً خلال الثمانينات ـ بسبب الحرب العراقية ـ الإيرانية ـ وتوقف عملياً منذ 1990. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك أي حفر أفقي أو عميق، ولم تجر سوى كميات محدودة جداً من عمليات الحفر الاتجاهي في حقول مختارة. وكان الحقن بالماء الوسيلة الوحيدة لإدامة الضغط بينما لم يجرّب استخدام الحقن بالغاز إلاّ في حقل واحد فقط. بالإضافة إلى ذلك، ما تزال مناطق كثيرة غنية بالنفط تم اكتشافها في الحقول المنتجة الحالية في انتظار أن يجري تطويرها وتقويمها. واقتصر الإنتاج على بعض المناطق الغنية من المستودعات النفطية، ولم يشمل الإنتاج أياً من المناطق الغنية الأعمق. ولم تشمل أعمال التنقيب بعد الصحراء الغربية والجزء الشمالي الغربي من البلاد حيث توجد مؤشرات جيولوجية واعدة.

التنقيب والتطوير

كان العراق خلال الفترة 1968 ـ 1990 يعتمد على جهوده الوطنية لتطوير قدرته النفطية، باستثناء عقود الخدمة الثلاثة التي وقعها مع «إلف» الفرنسية (حقل بزركان) و «بتروبراس» البرازيلية (حقل مجنون) و «او إن جي سي» الهندية (قطاع في الصحراء الغربية). وتم إنهاء هذه العقود بشكل ودي في أواخر السبعينات. واقتصر التعاون مع الشركات العالمية بعد ذلك على المؤسسات الهندسية والإنشائية والخدمية.

وفي مطلع التسعينات، قرر العراق تسريع أنشطة تطوير الحقول عبر جهود شركة النفط العراقية والشركات الدولية. وجرى الشروع بمفاوضات مع شركات عالمية في شباط (فبراير) 1990 للمشاركة في عقود إعادة شراء (BUYBACK) لزيادة القدرة الإنتاجية إلى 6 ملايين برميل يومياً. وتعرقل هذا الجهد إثر غزو الكويت في آب (أغسطس) 1990.

وبعد وقت قصير على حرب الخليج الثانية، في منتصف 1991، دعا العراق شركتي «إلف اكيتان» و «توتال» إلى التفاوض بشكل أحادي بشأن اتفاقات شراكة في الإنتاج لحقلي مجنون وبن عمر الضخمين اللذين تبلغ قدرتهما الإنتاجية الإجمالية أكثر من مليون برميل يومياً. وكان هذا الجهد، الذي أدى إلى توقيع مذكرات تفاهم من دون التوصل إطلاقاً إلى اتفاقات كاملة، جزءاً من حملة الحكومة لاستعادة الصلات مع العالم الخارجي بعد العزلة القاسية التي نجمت عن غزو الكويت. وأعقب ذلك مؤتمر نفطي كبير في بغداد في آذار (مارس) 1995. وتوّجت هذه الحملة في منتصف 1997 بتوقيع عقود

تطوير وإنتاج مع كونسورتيوم روسي تقوده شركة «لوك أويل» لإنجاز المرحلة الثانية من حقل غرب القرنة (600 ألف برميل يومياً) ومع شركة «سي إن بي سي» الصينية بشأن حقل الأحدب. وأُلغي العقد الخاص بشركة «لوك أويل» في كانون الأول (ديسمبر) 2002، ولكن العراق وافق في كانون الثاني (يناير) 2002.

في غضون ذلك، في مطلع 2000، جرى تعديل عقود التنقيب والتطوير لتعكس بدرجة أكبر الاتفاقات من نوع إعادة الشراء (BUYBACK). بالإضافة إلى ذلك، وقع العراق مذكرات تفاهم عدة بشأن حقول أصغر مع عدد من الشركات من بلدان صديقة، من ضمنها الجزائر وتونس وفييتنام وسورية. كما وقع العراق بعض الاتفاقات في كانون الثاني (يناير) الماضي مع شركات روسية (القطاعان 4 و 9). وأوكلت مهمة تطوير حقل الرافدين الذي تبلغ قدرته الإنتاجية 100 ألف برميل يومياً إلى شركة «سوبيزنفتغاز» الروسية، ووقع بالأحرف الأولى اتفاق مع شركة روسية لتطوير حقل بن عمر.

لكن ينبغي أن يلاحظ أنه لم تنفذ أي أعمال على الأرض لأي من الاتفاقات المشار إليها أعلاه، بما في ذلك الاتفاقات مع «لوك أويل» و «سي إن بي سي»، ما عدا جمع معلومات وإعداد تصميمات أولية.

ويمكن لشرعية هذه الاتفاقات أن تصبح موضع مراجعة في حال قيام نظام جديد. وفي الوقت الذي يرى البعض أنها ملزمة لأنها وقعت من قبل حكومة معترف بها، يعتقد آخرون أنها كانت سياسية تماماً، وانتهكت العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة. وأعتقد، لأسباب كثيرة، أن كل هذه العقود سيتم مراجعتها على أساس كل

حالة على حدة. والأرجح أن العثور على أسباب تبرر اعتبار هذه العقود باطلة لن يكون مهمة صعبة. وبدلاً من السعي إلى التحكيم في محاكم دولية، ربما يكون من الأفضل للشركات أن تسعى إلى تسوية عبر مفاوضات مباشرة مع تلقي الدعم من حكوماتها. إن المصالح الاقتصادية للعراق، والقدرات التقنية والمالية ـ بالإضافة إلى اعتبارات سياسية ـ ستقرر مصير هذه الاتفاقات. ويمكن لهذه العملية أن تستغرق بعض الوقت، ما سيعيق التقدم المحتمل لمشاريع جديدة في ما يتعلق بتوزيع حقول ومناطق للتنقيب والتطوير.

القدرة الإنتاجية والتصديرية

كما جرى التوضيح، كانت خطط العراق في مطلع التسعينات تهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية والتصديرية إلى حوالي 6 ملايين برميل يومياً بحلول 1996 عبر الجهود المشتركة للشركة الوطنية وشركات نفط عالمية. ولا يزال هذا الهدف قابلاً للتحقيق، في حوالي العام 2010، في مرحلة ما بعد صدام، وبعد فترة من الاستقرار.

وسيقتضي هذا البرنامج الأنشطة التالية:

- حفر حوالي 2000 بئر على امتداد فترة 10 سنوات.
- إقامة منشآت نفط وغاز لـ 25 حقلاً جرى تقويمها.
- توسيع القدرات الحالية لثمانية حقول.
- وإعادة بناء المنشآت السطحية لثلاثة حقول أخرى على امتداد فترة 5 ـ 10 سنوات.

ويُنصح بقوة أن يستمر تطوير الحقول المنتجة الحالية، التي تبلغ

قدرتها حوالي 3.5 ملايين برميل يومياً، من قبل شركة النفط الوطنية، مع مساعدات تقنية وخدمية من شركات عالمية.

ويمكن للعقود الخاصة بالحقول المكتشفة التي لم يجر تطويرها أن توقع مع شركات نفط عالمية وشركات نفط وطنية بموجب شروط اتفاقات مشاركة في الإنتاج أو اتفاقات (BUYBACK) معدّلة أو اتفاقات تطوير وإنتاج. وستكون ترتيبات (BUYBACK) المعدّلة لفترة محددة، وبتخصيص نسبة مئوية معينة للمشاركة المحلية، مع التزام محدد للمتعاقد كي ينجز هدفاً إنتاجياً خلال فترة زمنية محددة، بما في ذلك خطة تطوير متعددة المراحل.

وسيتم منح القطاعات التسعة في الصحراء الغربية ومنطقة الشمال الغربي على أساس المخاطرة بالعقد.

وكما تَقَدَّم، فإن العقود الموقعة بالفعل ستخضع للمراجعة لتقرير مدى مصلحتها الاقتصادية للبلد.

ووفقاً للمعطيات الرسمية العراقية، ستكون النسبة الأعلى من الاحتياطي المثبت الذي سيجري إنتاجه من النوع الثقيل (26 أي بي أي وأقل من ذلك)، ما يمثل 48 في المئة من الإجمالي. وسيشكل النوع المتوسط/ القياسي (27 ـ 37 أي بي أي) نسبة تصل إلى 43 في المئة، أما الـ 7 في المئة المتبقية فإنها ستكون من النفط الخام الخفيف جداً (38 أي بي أي، وأكثر).

وينبغي أن يؤخذ بالاعتبار عامل آخر هو الاستفادة من الكلفة المتدنية في ما يتعلق باكتشاف وتطوير وتشغيل الحقول العراقية. فالنفط العراقي ربما يكون الأرخص في العالم، ما سيشكل عنصر جذب لشركات النفط العالمية بالمقارنة مع مشاريع أخرى في بلدان

مجاورة. وحسب اعتقادي فإن الكلام عن رفع الإنتاج والقدرة التصديرية إلى 8 ملايين برميل يومياً هو أمر سابق للأوان، ومثل هذه الخطوة ستكون غالية جداً في ما يتعلق بأكلاف رأس المال ومتطلبات التشغيل. ويمكن للعراق، في وقت ما في المستقبل، أن يدرس هدفاً للإنتاج يبلغ حوالي 8 ملايين برميل يومياً، ولكن فقط بعد الوصول إلى الهدف السابق الذي يبلغ 6 ملايين برميل يومياً، أي ليس قبل 2010.

خطط القدرة الإنتاجية قبل 1990

القدرة الإنتاجية في 1990	3.8 مليون برميل يومياً
القدرة الإنتاجية وفق ما هو مخطط لـ 1991	4.2 مليون برميل يومياً
القدرة الإنتاجية وفق ما هو مخطط لـ 1993 ـ 1994	5.0 مليون برميل يومياً
القدرة الإنتاجية وفق ما هو مخطط لـ 1995 ـ 1996	6.0 مليون برميل يومياً

خطط القدرة التصديرية قبل 1990

القدرة التصديرية في 1990	4.25 مليون برميل يومياً
	(1.65 مليون برميل يومياً عبر تركيا، 1.6 مليون برميل يومياً عبر السعودية، 2.4 برميل يومياً عبر مرافىء الخليج).

القدرة التصديرية وفق ما هو مخطط لـ 5.65 مليون برميل يومياً 1991

القدرة الإنتاجية وفق ما هو مخطط لـ 6.0 مليون برميل يومياً 1993

القدرة الإنتاجية والتصديرية الحالية

القدرة الإنتاجية (2003)	2.8 مليون برميل يومياً
القدرة الإنتاجية الممكنة في 2004	3,0 مليون برميل يومياً
القدرة التصديرية (2003)	2.4 مليون برميل يومياً
القدرة التصديرية الممكنة في 2004	3.0 مليون برميل يومياً

خيارات السياسة النفطية في المستقبل: المبادىء

هناك حقائق معينة تتخلل الصّناعة النفطية العراقية ويوجد ما يقرب من الإجماع بشأنها بين خبرائها النفطيين:

○ الموارد الطبيعية ينبغي أن تبقى تحت السيادة الوطنية للدولة.

○ الصناعة النفطية ينبغي أن تبقى خاضعة للسلطة المركزية، سواء بقي العراق دولة موحدة أو أصبح دولة فيدرالية. أما كيفية توزيع عوائد النفط فهذه مسألة أخرى. ويتوقع أن تخصص نسبة أعلى من العوائد إلى المحافظات بعد كل ما عانته من حرمان في ظل النظام الحالي.

○ المهمة الأولى للسلطات النفطية ستكون إعادة القدرة الإنتاجية، التي تضررت بسبب الحروب والعقوبات وممارسات التشغيل السيئة، إلى وضع سليم. وسيتطلب ذلك الكثير من الجهد والأموال والمساعدات التقنية. وستبرز الحاجة في موازاة ذلك إلى

تطوير القدرة الإنتاجية وتأمين منشآت التصدير لها، بما في ذلك إعادة فتح منظومة أنبوب النفط العراقي ـ السعودي وإعادة تأهيل منشآت التصدير العراقية في الخليج. ولا ينبغي أن يستبعد احتمال حدوث تراجع في إنتاج العراق في مراحل مبكرة. وستكون الشركات العاملة في مجال الخدمات والهندسة والحفر والإنشاء بين أولى الشركات التي ستبرز الحاجة إليها لتقديم المساعدات، قبل وقت أبكر بكثير بالمقارنة مع شركات النفط العالمية.

○ ستكون هناك حاجة خلال السنوات الأولى القليلة لتخصيص مبالغ كبيرة لإعادة تأهيل وتحديث قطاع النفط. ويقدّر أن ذلك سيستغرق مدة لا تقل عن سنتين من الجهد الدؤوب بدون إعاقة، بالإضافة إلى حوالي 3 بلايين دولار لإعادة قدرة الإنتاج النفطي للعراق إلى مستواها قبل آب (أغسطس) 1990 الذي بلغ 3.5 مليون برميل يومياً.

○ ستكون هناك حاجة إلى الكثير من الجهد للقيام بتحديث أولي وإعادة تأهيل لقطاعي الإنتاج والتوزيع والتسويق. فلم تكن هناك استثمارات تذكر في هذين القطاعين خلال العقدين الماضيين. وفي الوقت الذي تم فيه شراء معدات جديدة بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، لم يتم إدخال أي أنظمة تكنولوجيا جديدة. وسيكون الاستثمار ضرورياً لتحديث المصافي ومشاريع معالجة الغاز والمشاريع البتروكيماوية لتلبية الشروط البيئية والتجارية الجديدة. وسيتعيّن توفير الصيانة للبنى التحتية ذات الصلة، بما فيها توليد الطاقة والتوزيع والاتصالات والموانىء... الخ، وتطويرها.

○ ينبغي أن تكون هناك فرص متكافئة لشركات النفط العالمية

للمشاركة في الصناعة النفطية، سواءً بشكل فردي أو على أساس كونسورتيوم. وسيكون هناك طلب كبير على التكنولوجيا والاستثمار، إلى حد يتخطى بكثير ما يمكن تعبئته محلياً سواءً من قبل القطاع العام أو الخاص، خصوصاً أنه ستكون هناك حاجة كبير للأموال لتمويل البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

○ يتوقع أن تكون هناك ضغوط خارجية (حكومات وشركات استثمارية أجنبية) وداخلية (سلطات محلية وجماعات سياسية) للتأثير على عملية صنع القرار النفطي. لذا من المهم أن يجري منذ البداية تبني نظام شفاف وتلبية ممارسات مقبولة مهنياً والسماح لعملية اتخاذ قرار عقلانية وكيفية من قبل خبراء النفط العراقيين.

○ يُفترض أن الغالبية الساحقة من الموظفين الحاليين الذين يديرون حالياً الصناعة النفطية ستواصل القيام بذلك. ولن تمس التغييرات سوى كبار صناع القرار.

○ ينبغي أن لا تقتصر الأنشطة في الصناعة النفطية على قطاع الإنتاج. إذ ينبغي أن توجه أيضاً إلى قطاعات الغاز والبتروكيماويات في مجال التوزيع والتسويق والبنى التحتية الأخرى ذات الصلة: الكهرباء والماء والموانىء والسكن وغيرها.

○ ستكون هناك حاجة عاجلة لتدريب الموظفين. فقد غادر البلاد كثيرون من الموظفين ذوي المهارة العالية، ما تسبب بحدوث فجوة تقدر بجيل أو حتى جيلين. ومنع إمكان الوصول إلى تقنيات حديثة أو جرى تقييده.

○ لدى العراق، بما يملكه من احتياطي نفطي هائل، مصلحة أساسية في إطالة عمر استخدام النفط في الاقتصاد العالمي إلى أبعد

ما يمكن والحفاظ على حصة الهيدروكربونات في سلّة مصادر الطاقة. ويعني هذا أن المصلحة الوطنية للعراق تكمن في الحفاظ على عضويته في «أوبك» وضمان أسواق نفط مستقرة، وسلامة العرض والأسعار التي تشكل عوامل مساعدة للمنتجين والمستهلكين على السواء. إن مصلحة العراق لا تكمن في وجود أسواق مضطربة أو أسعار مرتفعة جداً أو رخيصة جداً. وينبغي التعامل مع موضوع تحديد الحصص والتمسك بنظام «أوبك» بحذر وتفهم من داخل المنظمة وليس من خارجها. وبما أن العراق سيحتاج إلى وقت قبل أن يتمكن من زيادة قدراته، فإنه لا داعي لهذه القضية أن تسبب مشاكل.

خيارات السياسة النفطية في المستقبل:

خطوات ضرورية

بالإضافة إلى هذه المبادىء توجد خطوات معينة يتعين النظر بها قبل أن يتم الشروع بالعمل بهمّة. وقد أظهرت التجربة أنه لا توجد أي طرق مختصرة للإلتفاف حول هذه الخطوات. وسيؤدي التأخر في إحداها إلى جر البقية معها. وتتضمن هذه العوامل:

○ سيادة الاستقرار والهدوء السياسي بعد تغيير النظام، وينبغي التشديد على أنه في حال العراق لا نتحدث عن مجرد تغيير حكومة، بل صوغ عقد اجتماعي جديد لبلد عانى الكثير من الألم والمعاناة على مدى حوالي ربع قرن.

○ حوار بين العراقيين حول السياسة النفطية الجديدة. إذا افترضنا أن النظام الجديد سيتسم بشيء من الديموقراطية فإن هذا سيعني أنه ينبغي أن يكون هناك نقاش حول السياسات النفطية

المستقبلية، وهو موضوع مركزي في الحياة السياسية في العراق. ويمكن للمرء أن يتخيل أن مصالح وأيديولوجيات متنافسة وآراء مهنية مختلفة حول المسار الذي يتعين تبنيه لإعادة تنشيط القطاع النفطي ستؤثر على مثل هذا النقاش.

○ في الحقيقة، يمكن حتى توقع أن يشكك بعض المهنيين في جدوى زيادة القدرات الإنتاجية بشكل مفتوح وغير محدود من دون تقويم مناسب للطلب العالمي وغير محدود من دون تقويم مناسب للطلب العالمي وتأمين منفذ مضمون إلى السوق بأسعار معقولة. فلن يكون في مصلحة العراق بالتأكيد أن ينغمس في حرب أسعار.

○ تحديد واضح لصلاحيات وحقوق شركة النفط الوطنية وشركات النفط العالمية. ويمكن للمرء أن يفترض بثقة أن خبراء النفط سيلعبون دوراً مهماً، لكنهم سيريدون أن يعرفوا مقدماً ماذا ستكون مكانة ودور شركة النفط الوطنية، بالإضافة إلى علاقتها مع شركات النفط العالمية. لذا من الضروري، في نظام منفتح على الحوار، أن يبنى إجماع وسط المجتمع المدني بشأن النظام النفطي الذي ينبغي للبلاد أن تتبناه. وأي محاولة لفرض مثل هذا النظام عبر إصدار مرسوم لا يمكن إلاّ أن يؤدي إلى تعقيد الأمور وتعطيل التوصل إلى قرار حاسم وخلق وضع غير مؤات لكل الأطراف المعنية. وقد يكون أحد الاقتراحات أن تستمر «شركة النفط الوطنية العراقية» في امتلاك وتشغيل الحقول المنتجة الحالية. وسيمنح تطوير حقول جديدة إلى شركات نفط عالمية مع إعطاء شركة النفط الوطنية وشركات خاصة محلية الخيار في أن تشارك وفقاً لإمكاناتها المالية.

○ التقارير التي أفادت بأن أفراداً من بعض جماعات المعارضة

يحاولون أن يضمنوا عمولات وشراكات مع شركات نفط عالمية مقابل خدمات داخل نظام جديد ينبغي أن تُهمل كلياً ولا تلقى التشجيع. إنها مسؤولية الطرفين أن يضمنا ألاّ ينتعش الفساد.

○ ينبغي التعامل مع عقود التطوير الموقعة أو التي وقعت بالأحرف الأولى أو جرى التفاوض بشأنها منذ 1991، على أساس كل حالة على حدة، مع إمكان الموافقة عليها أو مراجعتها أو إلغاءها تبعاً لشروط الاتفاقات. وهذا الموقف ضروري لأن هذه الاتفاقات مُنحت على أساس سياسي وليس اقتصادي بحت. مع ذلك، وأخذا في الاعتبار الواقع السياسي، سيكون أحد السيناريوات المحتملة أن يجري تشجيع أصحاب العقود الحالية على أن يوحدوا جهودهم مع شركات خاصة محلية وشركات نفط عالمية أخرى وأن يؤسسوا اتحادات (كونسورتيوم) جديدة تقوم بتوفير التمويل والتكنولوجيا والإدارة. ومثل هذه الشراكات الجديدة ستعزز موقع الحكومة العراقية الجديدة بتوسيع وتعزيز علاقاتها الدولية وتمنح الصناعة النفطية للبلاد فرصاً أفضل مما يتوافر في الوقت الحاضر.

○ عقد مؤتمر اقتصادي دولي بشأن العراق لمعالجة الدين المتزايد وطلبات التعويض والعقوبات قبل أن تبدأ أي استثمارات كبيرة بالتدفق. فشركات النفط العالمية لا تحتاج إلى استقرار سياسي نسبي وتشريعات وعقود نفطية فحسب بل تحتاج إلى أنظمة نقدية ومالية أيضاً. سيكون هذا صعباً في العراق في ظل التضخم المنفلت والديون وطلبات التعويض التي تبلغ حوالي 250 بليون دولار. وبغض النظر عن حجم عائدات النفط المتوقعة، لن يتمكن العراق من إدامة نفسه اقتصادياً من دون مساعدات مالية دولية، ناهيك عن إعادة تأهيل وتطوير صناعته النفطية وغيرها من القطاعات. وينبغي أن يجري النظر

بشكل عاجل وجدي، على المستويين العالمي والإقليمي، بإجراء مراجعة لكل الدعاوى والديون وطلبات التعويض من العراق.

○ ستكون هناك حاجة ملحة لـ «قانون نفطي» جديد لتسهيل إقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الدولية. وعلى نحو مماثل، سيتعيّن إجراء مراجعة لكل القوانين والضوابط التي جرى تمريرها خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية.

○ المفاوضات مع شركات النفط العالمية. أظهرت التجربة أن المفاوضات مع شركات النفط العالمية ستستغرق الكثير من الوقت والجهد. وهذا ضروري لضمان أن يكون هناك تخطيط كافٍ لتأمين إعادة إطلاق هادئة وناجحة للصناعة النفطية العراقية.

لكن ما لا يقل أهمية لتأمين نجاح قطاع النفط العراقي في المستقبل هو التعامل مع قضايا جيوسياسية. فهذا ضروري لتحقيق انطلاقة سريعة وهادئة للصناعة النفطية، بالإضافة إلى الحد من المخاطر السياسية والكلفة المالية. وهناك ثلاث قضايا تكتسب أهمية كبرى هنا.

أولاً، أن يجري منذ البدء إنشاء القواعد اللازمة التي تضمن التنافس والشفافية وتكافؤ الفرص في الصناعة النفطية. وتُظهر التجربة في بلدان كثيرة في العالم الثالث أن الفساد وكذلك التدخل السياسي المفرط هما أبرز العوامل المعيقة لتطوير الصناعة النفطية المحلية. وبالنسبة إلى عراق المستقبل هناك أيضاً المخاوف الواسعة الانتشار بأن هذه حرب تدور على النفط فمن الضروري تبديد هذه الفكرة واغتنام الفرصة لبناء نموذج يمكن أن يُقتدى به في أماكن أخرى.

ثانياً، يُفترض كما نأمل أن يتمتع العراق بمرحلة انتقالية مستقرة

في اتجاه وضع تعددي وديموقراطي. فالاضطرابات المدنية لن تشيع الفوضى وتغرق البلاد في أوضاع مضطربة فحسب بل أنها ستعرقل بالتأكيد أي خطط جدية لإعادة بناء البلاد وخصوصاً صناعته النفطية. وأي شكل من الاحتلال العسكري سيُبقي البلاد في حال اضطراب دائم وستنجم عنه عواقب خطيرة.

ثالثاً، القضيتان اللتان هيمنتا على السياسة في الشرق الأوسط على امتداد العقود الماضية هما النزاع العربي - الإسرائيلي والنفط. فإذا كنا نريد أن ندمج صناعة النفط الشرق أوسطية بفاعلية أكبر في النظام الاقتصادي المعولم، وأن نضمن أفضل منافع للسكان والاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى التعامل بجدية مع شركات النفط العالمية، سيكون من الضروري أن ننعم بالسلام في المنطقة. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بتسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي.

يحتوي الشرق الأوسط، وفقاً لكل المقاييس، على أكبر احتياطي نفطي في العالم. ولا يمكن إطلاقاً استبعاد النفط من أي استراتيجيات تتعلق بحاضر هذه المنطقة المتفجرة ومستقبلها.

لماذا غيّرت واشنطن خطة تدمير منظمة «أوبك»؟(*)

تقول قوات الغزو الأميركي ـ البريطاني أنها أحكمت السيطرة على منشآت النفط في جنوب العراق، فيما لا يزال دفق النفط من دول الخليج العربي مستمراً كالمعتاد. وقد توحي فكرة شائعة أن النفط عنصر أساسي في الحرب على العراق. ومع ذلك فإن شركات النفط الكبرى لم تكن الدافع إليها.



تذكر إدارة (الرئيس الأميركي) جورج بوش أسباباً عديدة لتسوّغ الحرب.

إزالة أسلحة الدمار الشامل؟ ولكن لماذا إذن لم يهاجم الأميركيون كوريا الشمالية؟ محاربة الإرهاب؟ لكن العراق لم يدرج حتى على لائحة وزارة الخارجية الأميركية في هذا الموضوع. استباق تهديد العراق للدول المجاورة؟ لكن واشنطن صفقت حين غزا صدام

(*) المرجع: يحيى صادوفسكي (أستاذ مساعد في الجامعة الأميركية في بيروت) ترجمة: فكتور سحّاب عن «لوموند ديبلوماتيك». جريدة «المستقبل» 9/ 4/ 2003 ص 10.

حسين إيران سنة 1980، وسيسرّها حتماً أن يعاود هذا الآن. الحفز على تحرير المرأة؟ لكن في العراق حتماً نساء في مجلس النواب وفي الجيش، أكثر مما في الولايات المتحدة. الرأي العام أشاح عن هذه الحوافز الفاضلة، وهو يشك الآن في أن لواشنطن مصالح ملموسة في ذهنها.

إن شعار: «لا حرب من أجل النفط» أقرب إلى الحقيقة من الدعاية المصفّاة التي توزعها الولايات المتحدة. لقد اهتمت إدارة جورج بوش بالعراق، (كما لم تهتم يوماً بباكستان التي يحكمها حكم استبداد غير مستقر، يمتلك سلاحاً نووياً، ويعج بالإرهابيين)، لأن هذا البلد (العراق) يقع في قلب منطقة تنطوي أرضها على ثلثي احتياط العالم من الذهب الأسود (النفط)، وتحتل بغداد بذلك موقعاً يتيح لها التحكم بسعر النفط وبدفقه على السواء، وهو تلك السلعة الاستراتيجية التي تغذّي اقتصاد العالم وآلة الحرب الأميركية معاً. لكن كثيراً من أولئك المنتمين إلى التيار المناهض للحرب، يستندون إلى هذه الحقائق، ليعتنقوا فكرة تبسيطية، ويتخيّلون أن واشنطن تستجيب لمصالح كبرى شركات النفط الأميركية، بالاستيلاء على حصة من الاحتياط العراقي. والحقيقة أعقد بكثير من هذا.

يعرف الجميع أن لإدارة بوش علاقات وثيقة بصناعة النفط الأميركية. لكن هذه العلاقة قائمة مع قطاع فرعي ثانوي فقط. فالرئيس وفريقه لا يعرفون الكثير عن النفط واقتصاده، ومع أنهم أمضوا أشهراً في وضع خطط واحتمالات عسكرية وسياسية، إلا أنهم بدأوا للتو يفهمون المعطيات البدائية لدور العراق في صناعة النفط العالمية.

في داخل هذه الإدارة، يُعد الذين لديهم أوضح الرؤى في شأن النفط، هم أنفسهم الذين يتحمسون أكثر من غيرهم للحرب: حفنة المحافظين الجدد من شلة بول وولفوويتز، مساعد وزير الدفاع، والسيد دوغلاس فيث نائب وزير الدفاع، والسيد لويس ليبي، الأمين العام لدى نائب الرئيس، وأصدقاؤهم. إنهم أصحاب الخطة العظمى للعراق «المحرّر». وهي خطة تتضمن إطلاق بغداد حملة تنقيب جديدة عن النفط، وزيادة سريعة لطاقة الإنتاج، من أجل إغراق أسواق العالم بأسرع وقت ممكن. وهم يعلمون أن هذا سيؤدي إلى انهيار السعر دون 15 دولاراً البرميل، بعدما كان يدور قبل الحرب حول 30 دولاراً. وهم يراهنون على هذا الهبوط ليعيدوا دفع الاقتصاد الأميركي إلى النمو، وكذلك اقتصاد الغرب، فيما يدمرون في الوقت نفسه منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» ويكتسحون اقتصاد الدول «المارقة» ويفسحون مجالاً جديداً «لتغيير نظم» في الشرق الأوسط، من أجل إقامة نظم ديموقراطية.

للوهلة الأولى تبدو هذه الرؤية مقنعة. فالاحتياط الثابت في العراق يبلغ 112 مليار برميل. ويرى كثير من المحللين، أن استخدام وسائل تكنولوجية حديثة للتنقيب يسمح بمضاعفة هذا الاحتياط، الذي يمكن أن يقترب من الاحتياط السعودي (245 مليار برميل) ولا شك في أن ما يسمح للسعودية أن تلعب دور المحور في داخل منظمة «أوبك» ليس احتياطها، بل طاقتها على الإنتاج، وهي طاقة تعدّلها السعودية من أجل إبقاء سعر البرميل عند المستوى الذي وضعته «أوبك».

وتزيد هذه الطاقة على 10 ملايين برميل في اليوم. أما طاقة الإنتاج العراقية فتكاد لا تتجاوز 2.5 مليوني برميل في اليوم. وكانت

حتى قبل أن تلحق بها أضرار حرب الخليج سنة 1991، والحصار الذي ضُرب على العراق فيما بعد، لا تتجاوز 3.8 ملايين برميل في اليوم. لكن المحافظين الجدد في واشنطن يرون أن بغداد تستطيع أن تزيد طاقتها مليوني برميل في اليوم، في غضون 3 سنوات لتبلغ 6 ملايين سنة 2010، لا سيما إذا قرر نظام حكم جديد في بغداد تخصيص حقول النفط، لإعطائها لشركات النفط المتعددة الإنتماء التي تملك التكنولوجيا ورأس المال الضروريين من أجل تسريع زيادة الإنتاج.

ومع ذلك، حين اقترح المحافظون الجدد هذه الخطة سنة 2002، اصطدموا بمجموعات عديدة معارضة. ذلك أن مشروعهم لخفض سعر برميل النفط يلحق الضرر باقتصاد الدول «المارقة»، إلا أنه يضر أيضاً بعدد من أصدقاء واشنطن، مثل المكسيك وكندا والنروج وأندونيسيا والكويت والسعودية.

ومن جهة أخرى يتوقف حجم الاستثمار في العراق على سعر البرميل: فكلما هبط هذا السعر، قلّ ربح الاستثمار في هذا القطاع. وقد أعلن المسؤولون السعوديون بصوت عالٍ أنهم سيدافعون عن «أوبك»، وسيزيدون إنتاجهم لدفع السعر إلى الانخفاض ومنع الشركات من المخاطرة برؤوس أموالهم في البحث عن احتياط جديد في العراق. ولعل ما يدعو إلى السخرية أن مجموعات المعارضين العراقيين المهاجرين ـ ومنهم حلفاء المحافظين الجدد في واشنطن، في المؤتمر الوطني العراقي ـ عارضوا أيضاً فكرة تخصيص النفط العراقي. وهم يرون، مثل كثير من مواطنيهم، أن رأيهم السياسي مهما كان، إلا أن النفط يظل هو رأس المال الحقيقي الوحيد الذي تملكه بلادهم، وهم مصممون على بقائه تحت سيطرتهم.

أغرب من هذا، إن معارضة سياسة المحافظين الجدد جاءت من جانب عائلة بوش نفسها. فمشاريع النفط لم تكن رابحة على الدوام لهم (بل إن شركة جورج بوش (الإبن) «أربوستو» أفلست). لكن الرئيس احتفظ بمجموعة خيوط علاقاته الشخصية، لا مع شركات النفط المتعددة الانتماء الكبرى، بل مع القطاع «المستقل»: عشرات الشركات الصغيرة، ومنها شركات في تكساس، تستخرج النفط من مكامنه في تكساس، أو من قعر البحر، قبالتها. هذه الشركات تحتاج من أجل بقائها، إلى سعر مرتفع. وفي السعودية لا تتجاوز تكلفة استخراج البرميل 1.5 دولاراً، لكن استخراج برميل في خليج المكسيك يمكن أن يكلف 13 دولاراً. فإذا كان ثمة شيء لا تريده هذه الشركات مطلقاً، فهو انهيار السعر. وإذا اختفت هذه الشركات من الوجود، وقد سارعت «الأروقة الوطنية» في واشنطن إلى التنبيه لهذا الخطر، فستصبح الولايات المتحدة أكثر من ذي قبل، تحت رحمة الاستيراد «غير المضمون» للنفط من الخارج.

أما الشركات العملاقة، مثل الأميركيتين «إكسون ـ موبيل» و «تشيفرون ـ تكساكو» أو البريطانية «بريتيش بتروليوم»، والفرنسية «توتال فينا إلف»، فقد نوّعت مصادر إنتاجها، وهي أقل خشية لانهيار السعر. لكن إدارة بوش تكاد لا تستمع إليها، لا سيما أن معظمها ليس أميركياً. ولدى انتخاب جورج بوش الابن رئيساً للولايات المتحدة، ضغطت هذه الشركات بقوة على الإدارة الأميركية، من أجل وقف معاقبة إيران وليبيا، والعقوبات الأخرى التي تعرقل تنمية عملها في الشرق الأوسط.

لكن فريق بوش رفض مرافعتها. وأعلن نائب الرئيس ديك تشيني «سياسة الطاقة الوطنية»، وأحد أعمدتها الأساسية فتح مجال

الاستكشاف في مناطق جديدة من أرض الولايات المتحدة الأميركية.

في قلب هذه الخطة فكرة السماح بالسير في المحمية الطبيعية الكبرى في ألاسكا.

وقد أثلج هذا السماح قلوب أصحاب الشركات المستقلة. لكن هذا لم يكن نبأً طيباً للشركات الكبرى. فاحتياط النفط المتواضع هناك، لا يعوّض أبداً من الضرر الذي سيلحق بسمعة هذه الشركات، من جراء التخريب البيئي الذي سيلحقه استكشاف النفط وإنتاجه بالمحمية الطبيعية الهائلة. في الشرق الأوسط، ينطوي حقل مجنون في العراق على أكثر من 10 مليارات برميل. أما محمية ألاسكا الطبيعية كلها، فلا تحتوي، حسبما تقول صحيفة «أويل أند غاز»، سوى على ربع هذا الاحتياط، القابل للاستثمار.

والضربة القاضية التي ستحل بالمحافظين الجدد، لن تأتي كما يُظن، من فريق منافس، بل من الحقيقة المرّة التي ستأتي بها الأرقام. في كانون الثاني/يناير 2003، أنشأ «البنتاغون»، وزارة الدفاع الأميركية، فريقها الخاص للتخطيط، تحت إدارة دوغلاس فيث، من أجل دراسة أمور، منها ما يجب أن يُفعل بالنفط العراقي بعد «تحرير» بغداد. وما كاد هذا الفريق يعمل شهراً، حتى علم ما يكفي ليبتعد عن المقترحات الأساسية التي قدمها المحافظون الجدد.

وكان مسؤولو «البنتاغون» (والبيت الأبيض) افترضوا أنهم يستطيعون أن يستردوا تكاليف الحرب من إيراد النفط العراقي، وأنهم إذا احتاجوا إلى أموال بعد، فما عليهم إلا أن يفتحوا صنابير النفط في بغداد. لكنهم حين بدأوا يحسبون، اكتشفوا أموراً غير سارة. أولها زيادة الإنتاج العراقي تحتاج إلى وقت، لكنها تقتضي استثماراً هائلاً.

فإعادة تأهيل المرافق القائمة وحدها (إصلاح الآبار والأنابيب التي تردّت حالتها، حتى أنها ألحقت الضرر بآبار النفط) ستتكلف أكثر من مليار دولار، على شرط ألا تنزل بها الحرب أضراراً إضافية. وزيادة إنتاج النفط إلى ذروته التاريخية، وهو 3.5 ملايين برميل، ستسغرق على الأقل ثلاث سنوات، وتقتضي استثماراً يقدّر بنحو 8 مليارات دولار، للمرافق النفطية، و 20 ملياراً أخرى لإصلاح شبكة الكهرباء الوطنية المدمرة (التي تغذي بالكهرباء المضخات والمصافي). وأما زيادة الإنتاج إلى 6 ملايين برميل في اليوم فتحتاج إلى 30 مليار دولار أخرى.

وليست هذه مبالغ بسيطة في بلد تجني له صادرات نفطه 15 مليار دولار في السنة. ومع ذلك فهي جزء يسير من التكاليف التي يأمل الأميركيون استردادها من إيراد تصدير النفط العراقي. ولا يعرف أحد بالضبط كم سيكلف الغزو البنتاغون. لكن إدارة بوش تقدّر التكلفة بنحو 100 مليار دولار.

ويقدّر مكتب الموازنة في الكونغرس أن تكلفة إبقاء القوات الأميركية في العراق، تراوح بين 12 و 45 مليار دولار في السنة. وأما الدين العراقي الخارجي الذي يزيد على 110 مليارات دولار، فتحتاج خدمته إلى ما بين 5 و12 مليار دولار.

وحين اكتشف المسؤولون الأميركيون ذلك، سارعوا إلى الضغط على الدائنين الكبار ـ الدول العربية وروسيا وفرنسا ـ لإلغاء هذه الديون حالما تنتهي الحرب. ويبلغ التعويض المطلوب من العراق بسبب غزوه الكويت 300 مليار دولار، مع أن الوكالة المكلفة جمع هذا التعويض تقدّر أن بغداد في نهاية الأمر لن تدفع أكثر من 40 ملياراً. ويُعزى بعض هذا الأمر إلى أن الولايات المتحدة تضغط منذ

الآن على الكويت لتتنازل عن تعويضها. وأخيراً لا أحد يعلم عدد العراقيين الذين سيتحولون إلى لاجئين، وبالتالي كم ستبلغ تكلفة المعونة الإنسانية. فحتى في زمن السلام كان العراق يستورد كل سنة ما يساوي 14.5 مليار دولار غذاء ودواء.

وحتى في حال الاحتمالات الأشد تفاؤلاً، لا تتناسب هذه التكاليف مع قدرة العراق على الدفع. ولذا ستجد الولايات المتحدة نفسها وحيدة في مواجهة معظم التكلفة، وستبحث عن حلفاء قلة ليدفعوا الباقي. وفي هذه الأثناء تخلى المحافظون الجدد والمعارضة العراقية، عن فكرة تحطيم منظمة «أوبك» فيما صفّق لهذا التخلّي جوق شركات النفط الصغيرة التي لعبت دور الصقور بانتظار زيادة الأسعار، وشاركها في ذلك خبراء البنتاغون الذين صدمتهم الأرقام. وهم (الآن)، على النقيض، يحاولون زيادة إيراد النفط العراقي في المستقبل، إلى أقصى مدى.

وفي البدء اتُفق سراً على إبقاء فريق التقنيين العراقيين الذين تستخدمهم وزارة النفط في مكانهم (بدلاً من محاولة التخلص من البعثيين بينهم)، وتكليفهم أمر اتخاذ معظم قرارات سياسة النفط، وسيبقى أيضاً للمهندسين، أن يتخذوا أهم القرارات بشأن الإنتاج، وللمعارضين المعتادين، أن يفاوضوا بشأن العقود، ما داموا هم أصحاب الخبرة والمعرفة التي يفتقر إليها موظفو البنتاغون، الذين قل ما يقال فيهم، إنهم لا يعرفون معنى إدارة الأعمال. ويعني هذا أن النفط العراقي لن يُخصّص. وأن هؤلاء التقنيين سيعملون لزيادة الإيراد العراقي من النفط إلى أقصى مدى، مثل الكويتيين والسعوديين، بمنح الشركات الأجنبية هامش ربح يكفي فقط لتواصل الاستثمار، بفضل عقود متشددة لاقتسام الإنتاج.

وسيكون لدى العراقيين و «الحكام الأميركيين» مصلحة لتشجيع التنافس بين الشركات الأجنبية، لأن في ذلك مفتاح العقود الجيدة. وتوحي واشنطن أنها قد تضطر إلى معاقبة بعض البلدان التي لا تؤازر سياستها ـ لا سيما روسيا وفرنسا ـ لكن هذا التهديد يفقد صدقيته شيئاً فشيئاً. لقد وظف الروس أكبر استثمار مبلغ مقطوع، في قطاع النفط العراقي، لأنهم مستعدون للمجازفة أكثر من الشركات الغربية. ويمكن أن تكون رؤوس أموالهم وحماستهم أفضل عامل لتحسين جدوى القطاع. وقد استثمرت «توتال» أيضاً أكثر من الروس، وهي في وضع جيد يمكّنها من تطوير الإنتاج. ولشركة «شل» أيضاً مصالح كبيرة في العراق. أما «بريتش بتروليوم» التي كانت في الماضي تسيطر على العراق، فهي تنتظر بفارغ الصبر ساعة الصفر.

وستكتشف الولايات المتحدة أن فتح باب المزايدة على منجم الذهب العراقي، لن يؤدي إلى تعظيم الدخل إلى الحد الأقصى فقط، بل إلى نفي التهمة أيضاً، أن الولايات المتحدة شنت الحرب لتضم العراق من أجل مصلحتها.

ولا يعني هذا أن الشركات الأميركية لن تجد مكاناً لها. فإذا عاد الاستقرار السياسي بسرعة (وهذا غير مضمون البتة!) فستشارك «إكسون ـ موبيل»، و «تشيفرون ـ تكساكو» في المزايدة. وحتى الشركات الأصغر من هذه ستتمكن من المشاركة، مثل «كونوكو»، من داخل تجمعات دولية تتقاسم المجازفة. أما القطاع الوحيد الذي تستطيع فيه الولايات المتحدة أن تحتل موقع المسيطر، فهو قطاع المقاولة من الباطن في مجال الخدمات الذي تتقدم فيه على الأرجح شركات أميركية مثل «هاليبرتون» (التي كان رئيسها نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، حتى سنة 2000)، و «شلومبرغر». لكن الأمر

الأكيد هو أن الشركات الأميركية لن تحتكر النفط العراقي. بل قد يثير العجب إذا استطاعت في يوم من الأيام أن تستأثر بنسبة 50 في المئة من إنتاج العراق.

ويمكننا أن نأخذ الكثير من المآخذ على شركات النفط المتعددة الانتماء، الأميركية وغيرها، مثل إفساد بيئة دلتا النيجر، أو مساندة إرهاب الدولة في أندونيسيا. لكن ليست هي التي تدفع إلى الحرب على العراق.

لقد وضعت إدارة بوش خطتها ضد بغداد، من دون أي مشاركة لهذه الشركات، وفي جهل تام لأسس اقتصاد النفط. فالذهب الأسود يدرج على حساب واشنطن بصفته مصدراً استراتيجياً، في قضية العراق، أكثر مما يدرج بصفته مورداً اقتصادياً. ففي هذه الحرب الغرض هو إدامة الهيمنة الأميركية، أكثر من زيادة أرباح «إكسون».

خَمسٌ مقرّبة إلى البيت الأبيض رست العقود عليها(*)

يُعَدّ تمويل الحرب على العراق، الذي يُقدّر بأكثر من 100 مليار دولار، كسباً مفاجئاً للشركات التي ستفوز بعقود إعادة التشييد في العراق بعد الحرب، ولا سيما تلك التي لديها علاقات وثيقة بالبيت الأبيض، والكونغرس والبنتاغون.

وتعد إعادة تشييد البني التحتية في العراق، بعد الحرب وسنوات العقوبات، مهمة ضخمة. وتتلهف الشركات للفوز بالعقود في قطاع يعاني التباطؤ الاقتصادي العام. ويقدر بعض المحللين أن التكلفة النهائية لإعادة تشييد العراق، تساوي إلى حد ما، موازنة التشغيل في ولاية أميركية، عدد سكانها مماثل للعراق. وتبلغ موازنة تكساس، وسكانها 22 مليون نسمة، 57 مليار دولار.

وقد دعت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وهي مسؤولة عن الإشراف ومنح العقود للمرحلة الأولى من إعادة بناء العراق بعد الحرب، الشركات لتقديم عطاءات بشأن 8 عقود كبيرة.

(*) المرجع: دراسة نشرتها جريدة «المستقبل» في 11/ 4/ 2003. ص10 (من إعداد رنا حوري) نقلا عن («تورنتو ستار» و«سي أن أن»).

والعطاءات مفتوحة أمام الشركات الأميركية حصراً، وبإمكان الشركات غير الأميركية التقدم مقاولا من الباطن، لا مقاولا أساسيا، وأثارت دعوة الشركات الأميركية حصراً للتقدم بعطاءات استدراج عروض، حفيظة الشركات البريطانية.

وأفاد المسؤول الإداري في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أندور ناتسيوس، في بيان نشر في صحيفة «دويتشه فيلّه» أن مجمل قيمة عقود إعادة بناء العراق بعد الحرب، تبلغ 1،9 مليار دولار، ستذهب إلى الشركات الأميركية حصراً بحسب القانون، إلا أن نصف أعمال إعادة التشييد، سيكون مفتوحا أمام المقاولين من الباطن.

ولدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، موازنة قيمتها 900 مليون دولار لإعادة تشييد العراق، من بناء الطرق إلى توفير الموارد الطبية. وهي وكالة مستقلة تقول إنها توفر الدعم الاقتصادي والتنموي والإنساني عبر العالم، من أجل أهداف السياسة الخارجية في الولايات المتحدة. وهي تابعة لهذه الوزارة، ومقرّها واشنطن.

وقد منحت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حتى الآن عقوداً لشركتين أميركيتين، فيما حُسم أمر 3 شركات أميركية.

وأول الفائزين بعطاءات العقود لإعادة التشييد، هما شركة «إنترناشونال ريسورسز غروب» أي مجموعة الموارد الدولية التي تعنى بالتموين والنقل، وشركة «ستيفدورينغ سرفيسز أوف أميركا» اللتان حصلتا على مبلغ 11،9 مليون دولار. ويفترض أن توفر «إنترناشونال ريسورسز غروب» التموين والنقل، في مقابل 7،1 ملايين دولار، فيما منحت شركة «ستيفدورينغ سرفيسز أوف أميركا» عقداً قيمته 4،8 ملايين دولار، لإصلاح مرفأ «أمّ قصر» في جنوب العراق، المهم إستراتيجياً والمتضرر بشدّة.

أما الشركات الثلاث الأخرى التي تأكّد حصولها على عقود لإعادة التشييد، فهي شركة «بارسنز» ومجموعة «لويس بيرغر»، وشركة الهندسة والتشييد «كيلوغ براون أند روت» التابعة لشركة «هاليبرتون» التي ترأسَّها نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني من 1995 حتى 2000. وكانت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية طلبت منها تقديم مناقصات.

ولدى الشركات الأميركية الخمس علاقات وثيقة بإدارة الرئيس الأميركي جورج بوش. ويثير هذا الأمر التهم بأن البيت الأبيض يردّ معروف الإسهام السخي في حملاته الإنتخابية.

وبحسب تقارير المركز اللاحزبي للسياسة السريعة الإستجابة، فإن «هاليبرتون» و «بيكتيل» و «فليور» و «بارسنز» أسهمت معاً بمبلغ قدره 2،64 مليوني دولار، في الحملات الإنتخابية بين 1999 و 2002 ، منها 68 في المئة للجمهوريين.

«هاليبرتون» الشركة الكبرى في العالم لخدمات حقول النفط والتشييد تسعى لنيل حصتها من وراء الستار

قد تحصل الشركة الأميركية «هاليبرتون» الأكبر في العالم لخدمات حقول النفط والتشييد ومقرها هيوستن، والتي سبق أن كسبت مهمة تحديد حقول النفط العراقي بعد الحرب، على جزء من أعمال إعادة تشييد البنى التحتية، على الرغم من أن دورها المحتمل لا يزال غامضاً.

ويتضمن العدد الأخير من مجلة «فورتشن»، مقالاً خاصاً حول «هاليبرتون»، التي ظنّ الجميع في وقت سابق إنها ستجني مكافأة

ضخمة في إعادة التشييد والبناء من الحرب على العراق، ثم بدا إنها لم تعد ضمن المرشحين.

وكانت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، أعلنت في 4 نيسان / ابريل 2003 ، أن «هاليبرتون» لم تعد ضمن المرشحين النهائيين للحصول على عقود أميركية لإعادة التشييد قيمتها 600 مليون دولار هي الآن متاحة أمام المناقصة. وهذا يعني أن «هاليبرتون» لم تعد ضمن الشركات السبّاقة، على الأقل ليس كمقاول أساسي. وهذا المبلغ مخصص لإعادة تشييد الطرقات والجسور والمستشفيات والمدارس، والقيام بالأعمال الأخرى الضرورية لمساعدة 24 مليون عراقي على العودة إلى حياة شبه طبيعية.

والسبّاقان إلى هذه العقود هما مجموعة «بيكتيل»، وشركة «بارسونز» الخاصة للتشييد مقرها باسادينا في كاليفورنيا.

ويشير المقال إلى «أن تحرير العراق لم يكن ليأتي في وقت أفضل بالنسبة لشركة هاليبرتون»، التي تتوقع أن تكلّف جهود إعادة الأعمار 100 مليار دولار.

وقد أصبح معلوماً أن نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني كان مديراً تنفيذياً في «هاليبرتون» من 1995 إلى 2000، قبل توليه منصبه الحالي. وقد تخلى ديك تشيني عن معظم مصالحه في شركة «هاليبرتون» قبل الإنتخابات الرئاسية في عام 2000 وما زال يملك خيارات أسهم (حق شراء أو بيع السهم بسعر محدد سلفاً)، لكنه وعد بالتبرع بأي ارباح تنجم من خيارات الأسهم لأعمال الخير. وهو يتلقى أيضاً تعويضاً مؤجلاً من الشركة، لكنه مضمون حتى إذا أفلست «هاليبرتون». فهو يحصل على مليون دولار سنوياً من الشركة

«تعويضات مؤجلة»، وذلك بعدما قبض 30 مليون دولار أسهما قبل أن يصبح المرشح لتولي منصب نائب الرئيس.

في حدّ أدنى، كان من المفترض أن يثير التحالف (بين تشيني و «هاليبرتون») حذر وتنبيه البيت البيض من توزيع أي عقود مدرجة في استدراج العروض.

إلا أن قسم الهندسة في «هاليبرتون»، «كيلوغ براون اند روت» إستلم من الجيش الأميركي عقود هندسة غير مدرجة في إستدارج العروض، للإشراف على إطفاء حرائق حقول النفط، ولم يُكشف عن قيمة العقد. وتعالج «كيلوغ براون اند روت» أعمال التشييد العامة إضافة إلى بناء أجهزة النفط والأنابيب.

وبحسب مجلة «فورتشن»: «يصل رجال تكساس على رؤوسهم خوذات تحمل أحرف «كاي بي ار» (الأحرف الأولية من شركة كيلوغ براون اند روت) جواً إلى مطار الكويت بأعداد كبيرة». ويتحدث المقال عن مدير المشاريع في «كيلوغ براون اند روت» الذي كان قد «أمضى أشهراً للإستعداد للمهمة المروعة لترميم قطاع النفط العراقي. فقد عمل سابقاً في المقر الرئيسي في هيوستن ولاحقاً في غرفة فندقية في مدينة الكويت، من أجل درس التعقيدات التي تواجه شركة النفط الوطنية، بعد مراجعة الجداول الهيكلية للشركة، كي تتحقّق «هاليبرتون» من الجيش ومن العراقيين التكنوقراط الذين تقدر أن تعتمد عليهم، وبين الموالين لصدّام».

إلا أن «كيلوغ براون اند روت» ليست مجرد شركة هندسة، فقد خاضت مجلة «نيويورك تايمز» في تاريخ الأخوين براون، جورج وهيرمن، من بيلتون (تكساس). وتضمنت العقود التي قامت بها

الشركة في الستينيات، خلال سنوات ليندسون بي جونسون، المطارات والجسور في «فيتنام» و «عقود مثيرة للجدال لمشروع «موهول»، وهو مشروع غير مجد جوهرياً يرمي إلى الحفر عبر قشرة الأرض وإختراق الغلاف».

ولاحظت مجلة «فورتشن» أن «كيلوغ براون اند روت» «مزودة بخدمات متنوعة، من الوجبات إلى الغسيل والتقاط النفايات في معسكرات الجيش في الكويت»، و«ستقوم بالأمر نفسه فيما تؤسس الوحدات الأميركية القواعد في العراق».

وقد مرّ أكثر بقليل من سنة على توقيع «كيلوغ براون اند روت» عقداً مدته 10 سنوات لتأمين دعم مماثل لمختلف العمليات العسكرية حول العالم. وقد اعادت «كاي بي ار» بناء خليج غوانتانامو (كوبا)، الذي كان مقراً للأعضاء المشتبهين في القاعدة، مقابل 33 مليون دولار.

وهذا النوع من المهمات يُبهت مكاسب تطوير الحقول الخضراء، وإزالة سقف الإنتاج عن النفط العراقي. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2002 ، أفاد تقرير صدر عن «دويتشه بنك» أنه بعد إعادة تأهيل الحقول في رميله وكركوك، قد يكون هناك 38 مليار دولار لتجديد الفرص للشركات التي تعمل على تدفق نفط جديد.

وتحت إدارة تشيني، لم تكن كل مشاريع «الهندسة والتمويل والإنشاء والتشييد» في «هاليبرتون» مشاريع ناجحة. وأحد الأمثلة مشروع تطوير حقل النفط قبالة الشاطىء البرازيلي الذي مُني بخسارة قدرها 119 مليون دولار. وهذا قد يُفسّر تحوّل «هاليبرتون» في مشاريع الحكومة عن العقود ذات السعر الثابت إلى عقود مرتبطة

بالتكاليف والحصول على نسبة مئوية من هذه التكاليف. وهذا يعني أن كل تكاليف المشاريع أصبحت مؤمنة والأرباح المحددة سلفاً أيضاً. وتفسّر المشاكل الأخرى ـ أحدها الدعوى المتنازع عليها في القضاء حول الإترنيت، ومشكلة أخرى هي التحقيق الذي تجريه لجنة الأسهم والصرف الأميركية حول المخالفات المحاسبية المحتملة ـ لماذا أملت «هاليبرتون» أن ينكشف العراق عن مكاسب كبيرة للشركات.

وقد تكون «هاليبرتون» أفضل شركة مهيئة للوظيفة. إلا أن جماعة بوش التي تصر على إجراءات سريعة تمنح العقود لمصالح الشركات الأميركية فقط، قد أوصدت الباب (حتى الآن) أمام مجتمع الشركات الدولية، فحالت دون تحقيق إجراءات عادلة وشفافة.

وعندما قال فيليب واتس وهو رئيس مجلس إدارة مجموعة «رويال داتش/ شل» أنه يرغب في تَحَقّق تساوٍ في المعاملة واعتماد وسيلة منطقية في بذل الجهود، كان الجواب الإنعكاسي « لا تحبس أنفاسك».

ومنذ ذلك الحين، لم تصدر أي أنباء مشجّعة للشركات غير الأميركية. ودعت وزارة الدفاع الأميركية إلى إنشاء مجلس إستشاري يشرف على عمليات النفط العراقية. ودعا البعض في واشنطن إلى إستخدام قانون العقوبات ضد إيران وليبيا، كوسيلة لإبعاد الشركات عبر المحيط عن العراق. واحدى الشركات المرشحة للإستبعاد هي «توتال فينا ألف»، بسبب موجوداتها في إيران. وهذا يسبب المزيد من الأنباء المحزنة للفرنسيين.

وضمن الموازنة الإضافية التي طلبها الرئيس بوش للحرب ولتكاليف إعادة التشييد في المدى القصير، طلب نحو 500 مليون

دولار لإصلاح حقول النفط، مما يعني أن عقد «كيلوغ براون اند روت» قد يكون مُربحاً بقدر عقد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لإعادة التشييد بمجمله.

ليس واضحاً لماذا لم تعد «كيلوغ براون اند روت» ضمن المرشحين في عقد إعادة التشييد.

ومن المحتمل أن تكون «كيلوغ براون اند روت» سحبت مناقصتها خوفاً من الذيول السياسية. واحتجت مجموعات المراقبة وممثلها هنري واكسمان (من كاليفورنيا) عندما كسبت «هاليبرتون» عقد الجيش، جزئياً لأنه لم يتم تقديم أي استدراج عروض، ولأن توثيق العقد غير متاح أمام العموم.

وأشار بعض المحللين أن لدى «هاليبرتون» أعمالاً أخرى في المنطقة، وقد لا تريد الظهور على أنها تحصد أي غنائم من علاقتها السابقة بنائب الرئيس تشيني.

وقال غاري راسل، المحلل الإقتصادي في شركة «ستيفل نيكولاوس» وهي شركة مصرفية للاستثمار في سانت لويس: «من الجلي أن السياسة هي عامل سلبي أكثر منه إيجابي بالنسبة لهاليبرتون، وهذا أمر مؤسف لأنها أكثر الشركات المؤهّلة في العالم، برأيي، للقيام بالعديد من الأعمال».

وما زال غير واضح كم ستكون حصّة «هاليبرتون» من مجمل أعمال التعاقد التي قد تحصل عليها كمقاول فرعي. وعندما فازت «بارسنز» بعقد من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لإعادة تشييد كوسوفو ما بعد الحرب، في أواخر التسعينيات، طُلب منها التعاقد من الباطن لإنجاز أغلبية الأعمال مع شركات بناء بوسنية.

وحصلت «هاليبرتون» على عمل صغير من الحكومة، لتزويد قوات حفظ السلام الأميركية بالغذاء، وتأمين الغسيل والنقل وخدمات أخرى في البوسنة، كرواتيا وهنغاريا.

والأعمال المماثلة تمثل جزءاً صغيراً من مجمل أعمال «هاليبرتون»، وعلى الأرجح أقل من ربع الإيرادات السنوية لوحدة الهندسة التابعة لها البالغة قيمتها 600 مليون دولار لن تؤثر في النهاية.

إلا أن مشاريع التشييد المستقبلية، التي قد تديرها حكومة العراق الجديدة غير المهتمة بردود فعل الإعلام أو الديموقراطيين في كاليفورنيا، قد تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، و «هاليبرتون» في موقع جيد للاستفادة منها.

ويتعجب القليون من أن الإدارة الأميركية تبدو استبدادية في نيّتها. وبسبب الآراء الخاطئة بالتحديد ولأن إدارة الموارد النفطية العراقية بشكل صحيح هو أمر أساسي لمستقبل البلد، تبقى القضية الاساسية هي النفط.

وكان هناك العديد من المتنبئين لتحذير بوش وشركائه من أن تقديم مصالح الشركات الأميركية سيضع الحكومة في مأزق بالنسبة للعلاقات الدولية، كما كان هناك العديد من العقول العسكرية الذكية للتحذير من أن الإستيلاء على العراق لن يكون سهلاً.

وفي أيلول/ستبمبر 2002، وقف جوزف هوير، وهو جنرال أميركي متقاعد، أمام لجنة في مجلس الشيوخ، وحذّر من المخاطر التي قد تنجم من حرب في صحراء العراق بعد حرب مدنية في بغداد.

وقال هوير «إن السيناريو المُرْوِع هو أن تدافع 6 فرق عسكرية

من الحرس الجمهوري العراقي و6 فرق ثقيلة مُدعّمة بعدة آلاف من القطع الحربية، عن مدينة بغداد. وستكون النتيجة مصائب فيما يراقب بقية العالم قصْفنا وإطلاق المدفعيات للانفجارات في المدن الكثيفة السكان في العراق».

وأعرب هوير عن خشيته من أن القتال في الشوارع قد يجعل بغداد «تشبه أول 15 دقيقة من فيلم إنقاذ الجندي راين».

إضافة إلى ذلك، وربما في إشارة إلى الجهود الأميركية في أفغانستان ما بعد الحرب وإنفاق 13 مليار دولار على الحرب و10 ملايين دولار على الأعمال المدنية والمساعدات الانسانية، طرح هوير هذا السؤال: «هل نحن مستعدون لتبديد الوقت وإنفاق المال من أجل إعادة تشييد العراق ومؤسساته بعد الحرب، إذا خضنا الحرب لوحدنا في حملة عسكرية؟ من سيأمن الجنود ورجال الشرطة والاقتصاديين والسياسيين، والمستشارين القضائيين في الطريق إلى الديموقراطية؟ أم أننا سنسلّم البلد إلى قاطع طريق أخر يعرب عن ولائه للولايات المتحدة؟».

سيتطلب السلام والازدهار الذي وعد به بوش العراق، تآلفاً بين العديد من الدول وأموالاً غير معروفة وسنوات غير معلومة. لكن على الولايات المتحدة التحرك بسرعة الآن لكي تثبت أنها أكثر من مُستعمر. وحديث كولين باول حول دور للأمم المتحدة، كله جميل. ولكن، هل ستضع الولايات المتحدة المصالح الشخصية جانباً خلال وقت كاف من أجل إصلاح كيفية معالجة الشركات محافظ النفط لديها؟

«ستيفدورينغ سرفيسز أوف أميركا»

تُعَدُّ أكبر منفذ بحري في الولايات المتحدة، تُحمّل الشركة السفن وتفرّعها في المرافىء من سياتل إلى نيوزيلندا. تدير مجموعة منوعة من الحمولات، منها الصلب والفحم والسيارات. وتقوم بخدمات المنفذ البحري، والتخزين، واقتفاء أثر الشحن.

شركة خاصة بنيت على مصداقية 3 أجيال من عائلة سميث/هامنغواي التي أسّست شركة «بلينغهام ستيفدورينغ» في 1949. لديها خبرة تزيد على عقد من الزمن، نتيجة تملكها عمليات تحميل السفن وتفريغها لشركات مثل «برادي هاميلتون»، و «كريشنت وارف اند وارهاوس»، «كاروليناستيفدورينغ اند راين ولش».

في الولايات المتحدة، عملت الشركة بثبات لتأسيس سبل معالجة فعالة لحمولة السفن والطائرات من البضائع، وعمليات مشابهة في معظم مناطق الشحن الرئيسية في الولايات المتحدة، منها الشاطىء الغربي، والشاطىء الشرقي، خليج المكسيك، والعديد من النقل النهري، إضافة إلى سكك تفضي إلى وسائل نقل متعددة عبر البلاد.

ولدى الشركة أكثر من 150 مكتبا في العالم. وتنتشر المكاتب الإقليمية والعمليات الدولية عبر أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وبالتحديد في جنوب افريقيا، بنغلادش، تشيلي، الهند، المكسيك، نيوزيلندا، بناما، وفيتنام.

وتمثل عمليات الحاويات (المستوعبات) جزءاً مهماً من النشاط اليومي وتخزين كل أنواع الحمولات عبر العالم.

«بارسنز»

شركة ريادية في أسواق متنوعة، مثل البنى التحتية، النقل، التكنولوجيا المتقدمة، الاتصالات اللاسلكية، الطيران، التجارة، البيئة التخطيط، التصنيع الصناعي، الادوية، وأمن الوطن. تُزوّد الوكالات الحكومية الاتحادية والإقليمية والمحلية والصناعات الخاصة بحلول تقنية وإدارية.

لديها أكثر من 9 آلاف موظف، تدير المشاريع الرئيسية في 46 ولاية و 37 دولة أجنبية، وتقدم خدمات تخطيط وهندسة وبناء. تركز على إدارة البرامج والتكنولوجيا.

رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي هو جايمس أف ماكنلتيه، والرئيس والمدير التشغيلي هو فرانك ايه ديمارتينو. لدى الشركة 4 وحدات رئيسية هي التكنولوجيا المتقدمة، والبنى التحتية والتكنولوجيا، والتكنولوجيا التجارية، والنقل.

أسّست عام 1944، وكان نشاطها الرئيسي الهندسة والتشييد، ثم استعانت بخبراتها التكنولوجية للتوسع إلى مجالات الاتصالات اللاسلكية والادوية وتفتيش المركبات في 1996.

تعنى بالمجالات التالية: التصنيع المتطور، إدارة الموجودات، التسهيلات التجارية، المواد الثقافية، إدارة البيانات، نظام المعلومات، الترفيه، البيئة، تعاون الحكومة الإتحادية في العدل والدفاع والنووي والمتفجرات، أمن الوطن، البنى التحتية، النقل، تفتيش المركبات، المياه والمياه الآسنة، الطاقة والكيمياء، الادوية والتكنولوجيا الحيوية. ضاعفت الشركة ايرادتها السنوية أكثر من الضعف فزادت من مليار دولار في 1990 إلى 4،2 مليارى دولار في 2000 .

مجموعة «لويس بيرغر»

شركة رائدة في العالم في مجال الاستشارة، وهندسة البنى التحتية، وعلوم البيئة، وأعمال التنمية الاقتصادية في العالم. أسّسها الدكتور لويس بيرغر عام 1953. عُنيت منذ نشأتها بالتخطيط وإدارة البناء، لما يزيد على 100 ألف ميل من الطرق العامة، و2000 ميل من السكك الحديد، و3000 جسر، و100 حقل جوي ومرفأ بحري وسد ومرافق التزويد ماءً، والعديد من مشاريع حماية البيئة، ومشاريع متنوعة للحماية الثقافية، في الولايات المتحدة و140 بلداً.

تقدم خدمات مهنية في مجال الهندسة المدنية والهيكلية والميكانيكية والكهربائية والبيئية، وتخطيط إدارة البرامج وعلوم البيئة والموارد الثقافية وخدمات المعلوماتية والاقتصاد وإدارة البناء. لديها مكاتب منتشرة في الولايات المتحدة، وفي أكثر من 60 بلداً، منها إنكلترا وفرنسا والهند واليابان والبيرو والفلبين ورومانيا وتايلند وتركيا.

من الخدمات التي تقوم بها: إدارة التخطيط الزراعي والهندسة ووسائط الإعلام المتعددة وإدارة البناء والموارد الثقافية واقتصاد التنمية وتقييم اقتصاد الطاقة وتصميم هندسي ودراسات جدوى هندسية وتفتيش هندسي وتحليل بيئي وتخطيط التسهيلات والمساحات ودراسة جدوى مالية وأنظمة المعلومات الجغرافية وإدارة الصيانة وإدارة دولية للبيئة وإدارة الموارد الطبيعية وتخطيط العمليات وإدارتها ومنع التلوث ودراسة التخصيص وإدارة برامج خدمات استشارة لتمويل البرامج وتخطيط برامج وتخطيط مدن وإدارة الموارد المائية وتخطيطها.

تعنى الشركة بقطاع الطيران والبناء وإدارة البناء والموارد الثقافية والهندسة البيئية والخدمات البيئية والطرق السريعة والجسور وإدارة البرامج وخدمات السكك الحديد وهندسة السير والعبور وتخطيط النقل وخدمات المرافق العامة والواجهات المائية والملاحة.

«إنترناشونال ريسورسز غروب»

شركة خدمات مهنية دولية، مقرها واشنطن، لديها 5 مجالات تخصص هي الطاقة والبيئة والموارد الطبيعية وإدارة البيئة وإدارة المعرفة والإعانة وإعادة البناء.

تزود الحكومات والصناعات والمؤسسات والمجتمعات في العالم حلولاً عملية للمشكلات المعقّدة وتتولى المهام الحرجة. أنجزت منذ 1978 أكثر من 600 عقد في 120 بلداً. تقدّم خدمات عالية الجودة بتكلفة مجدية لتطوير الموارد البشرية والمادية والبيئية والمالية، ولتعزيز النمو الاقتصادي الإيجابي والتغيير المؤسسي والاجتماعي.

في مجال الطاقة، تُعنى بتخطيط قطاع الطاقة وإصلاحه وإعادة هيكلته، وتطوير الطاقة البديلة، والمحافظة على الطاقة وجدواها، والتغير المناخي، واقتصاد الطاقة والمال، وتمويل المشاريع المبتكرة.

اندمجت في عام 2001 مع شركة «تطوير الطاقة البديلة». تضم خبراء عالميين في الطاقة الكهربائية والطاقة الصناعية والنفط التقليدي والموارد المتجددة، لديهم مهارة تحليل تقني ومالي، لمواجهة نمو قطاع الطاقة السريع وإعادة هيكلته.

تُشخّص وتطوّر مصادر جديدة للطاقة المتجددة والنظيفة، وتصمّم

تحسينات تطلبها الإدارة لتعزيز جدوى الطاقة، وتساعد في إعادة هيكلة قطاع الطاقة والإصلاح التنظيمي، تبني اتفاقات إنتاج طاقة مستقلة وشراء طاقة، تقيّم الأسعار والرسوم، وتضع التخطيط للطاقة والتحليل للسياسة، وتشخيص خيارات الطاقة الريفية.

ساعدت حكومات بنغلادش ومصر وغوايانا والهند والأردن ومنغوليا وباكستان ورومانيا والصين في إعادة هيكلة قطاع الطاقة.

شركات أميركية نفطية

هاليبيرتون/ تشيني(*)

تخرج شركة «هاليبرتون» بعد تعرضها لانتقادات سياسية حادة من مطبخ الصفقات؛ إذ أن شركة الإنشاءات والطاقة العملاقة التي كان يديرها نائب الرئيس ديك تشيني لم تعد من بين المتقدمين للحصول على عطاء لإعادة الإعمار في العراق قيمته 600 مليون دولار، كما علمت «نيوزويك».

وقد قال تيموثي بينز كبير مسؤولي المشتريات في الوكالة الأميركية للمعونة الدولية في مقابلة أجريت معه: إن هاليبرتون ليست من بين المشاركين الاثنين النهائيين للحصول على عقد رئيسي لإعادة الإعمار في العراق، رغم أن الشركة التي مقرها مدينة هيوستون في ولاية تكساس قد تشترك في عمليات إعادة البناء كمقاول بالباطن.

وقد كانت هاليبرتون واحدة من بين خمس شركات أميركية كبرى طلبت إليها إدارة الرئيس بوش في منتصف شهر شباط/ فبراير 2003 المشاركة في المناقصة على عطاء مدته 21 شهراً، ويتضمن إعادة بناء

(*) المرجع: مايكل هيرش. مقالة في مجلة «نيوزويك» (العربية) في 8 نيسان /إبريل 2003 . ص 35 ـ 37.

البنية التحتية العراقية الحيوية بما في ذلك طرق وجسور ومستشفيات، في مرحلة ما بعد الحرب. غير أن الإدارة تعرضت لانتقادات حادة في الخارج وفي الأمم المتحدة لعرضها عقود فترة ما بعد الحرب على شركات أميركية فقط. وقد أثيرت الكثير من التساؤلات حول هاليبرتون التي ترأسهًا تشيني من عام 1995 إلى عام 2000. وقد أعلن الجيش الأميركي أنه منح عقد إطفاء الحرائق المشتعلة بآبار النفط وتجديد البنية التحتية لقطاع النفط العراقي لشركة «كيلوغ براون أند رووت إنجينيرنغ أند كونستركشن ديفيجن» التابعة لهاليبرتون. وإثر ذلك، أرسل النائب الديموقراطي هنري واكسمان، كاليفورنيا، رسالة إلى «ليوتاننت جنرال» روبرت فلاورز آمر فيالق الهندسة بالجيش يستفسر فيها عن سبب استبعاد شركات أخرى من التقدم للمناقصة.

ولأمد طويل، لاحقت المزاعم حول وجود علاقة وثيقة أكثر مما يجب بالشركات الأميركية بنائب الرئيس تشيني ومسؤولين آخرين بإدارة بوش وغيرهم من العارفين ببواطن الأمور. ثم تنحىّ ريتشارد بيرل كبير الصقور عن منصبه رئيساً لمجلس سياسات الدفاع في البنتاغون، وهو مجلس من المستشارين الخارجيين الذين لا يتلقون راتباً، بعدما أثار ديمرقراطيون في مجلس النواب تساؤلات حول علاقته بشركة «غلوبال كروسنغ»، وهي شركة اتصالات طلبت مساعدته للحصول على موافقة حكومية على صفقة مع مجمع شركات آسيوي. أما كاثي مارتن الناطقة باسم تشيني فقد قالت أنها «لم تسمع» بعدم حصول هاليبرتون على عطاء إعادة البناء. وأضافت: «ليس لنائب الرئيس أي صلة بهذه العقود».

وما زال من غير الواضح ما إذا كانت هاليبرتون قد انسحبت من التنافس على العقد من تلقاء نفسها، أم أن إدارة بوش طلبت منها ذلك، أم أن مناقصتها اعتبرت ببساطة مناقصة غير قابلة للمنافسة. ولم

يقدم بينز أي إيضاحات عن أسباب عدم تقدم هاليبرتون إلى المرحلة النهائية، لكنه أشار إلى أن هاليبرتون فضلت أن تلعب دور المتعاقد بالباطن. كما قال بينز أن مدير وكالة المعونة الدولية أندرو ناستيوز ـ والمسؤول عن معظم صفقات ما بعد الحرب ـ متلهف للرد على أي ادعاءات بالمحسوبية أو النفوذ السياسي. وقال بينز: «كنت إذا ما تلقيت أي مكالمة هاتفية تمارس أي نوع من الضغط السياسي عليّ أبلغ بها ناستيوز فوراً وفقًا للتعليمات الصادرة إليّ. لقد قال لي إذا ما اتصل بك أحد، وإذا ما كانت هنالك أي ضغوط سياسية مهما كان نوعها، فعليك أن تخبرني بها فوراً . . . لم يتصل بي أحد في هذا الصدد. إن هذا العمل سيتم بطريقة مفتوحة وشفافة وصادقة كلية». كما شدد مسؤولو وكالة المعونة الأميركية على أن المناقصات تتم مراجعتها من قبل لجنتين «مستقلتين» مكونتين من مهندسين وموظفين مدنيين.

وقد حولت ويندي هول، وهي ناطقة باسم هاليبرتون، كل الأسئلة حول العقد إلى وكالة المعونة الأميركية. غير أن مسؤولا في الأمم المتحدة أبلغ «نيوزويك» أنه من المرجح أن قيمة عقد إعادة إعمار في العراق لم تكن تساوي الدعاية السيئة التي أحاطت بهاليبرتون، وهي التي تعول على الحفاظ على صورة إيجابية في كل من واشنطن والعالم العربي (حيث تحصل على جزء كبير من أعمالها المتصلة بالنفط، وحيث الحرب غير شعبية على نحو متزايد). وقال هذا المسؤول: «لم يكن هذا النوع من الجدل السياسي مفيداً لمصلحتهم كشركة». كما اقترح المسؤول أن هاليبرتون قد تفضل العمل بهدوء كمتعاقد بالباطن على أن تكون مقاولا رئيسيا تسلط عليه الأضواء.

وقال بينز أن وكالة المعونة الأميركية كانت تأمل في الأصل أن

يتم الإعلان عن عقد إعادة الإعمار في حينه، لكنها أجّلت الإعلان «بشكل واقعي» إلى منتصف نيسان/ إبريل (2003). وأضاف أن العقد هو جزء من 2،4 بليون دولار تم تخصيصها من قبل إدارة بوش للمعونة وإعادة البناء، وذلك في طلب بوش لموازنة إضافية. وقد تم تأجيل الإعلان بشكل رئيسي بسبب تعقيدات أثارها محامو المتنافسين النهائيين، اللذين لم يحددهما. (من بين الشركات الأخرى التي طلب إليها المشاركة في المناقصة: «فلور كوربوريشن» و«واشنطن غروب» و «بيكتيل غروب» و«لويس بيرغر غروب» و «بارسونز كوربويشن»). وقال بينز أن العقبة القائمة تتعلق بكيفية تسوية الأسئلة المثارة حول قضايا المسؤولية فيما لو كشف المقاول وأطلق غازاً ساماً أو أسلحة دمار شامل أخرى ـ إما عن طريق الحفر وإما بوسائل أخرى ـ أثناء عملية إعادة البناء.

والخلاف على منح أول العقود لمرحلة ما بعد الحرب إلى شركات أميركية فقط هو جزء من خلاف متواصل أوسع حول ما إذا كانت عملية تغيير العراق ستكون عملية تقودها الولايات المتحدة أكثر منها عملية متعددة الأطراف. وقد تجادل بوش وحليفه الأول توني بلير في كامب ديفيد حول حجم الدور الذي ستلعبه الأمم المتحدة في عراق ما بعد الحرب. فوزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد ـ الذي يلعب دوراً مركزياً في قضايا فترة الحرب وما بعد الحرب ـ يدفع بخطة تعتمد على سرعة وكفاءة«وحدة القيادة» الأميركية مقارنة بعمليات بناء الأمم في أمكنة مثل البوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية. أما بلير، فقد تبنى مقاربة متعددة الأطراف، وأصبح فعليا المتحدث باسم مصالح الأمم المتحدة في واشنطن، ويعود هذا إلى كونه يتعرض لضغوط سياسية غير عادية في بلاده.

ويقول مسؤولو وكالة المعونة الدولية أن المتطلبات العملية لإعادة بناء العراق سريعًا إضافة إلى الإلزام القانوني الذي يخضعون له، والذي يطالبهم بتفضيل الشركات الأميركية ـ والكونغرس هو الذي أضاف هذا البند إلى القانون ـ قد حد من خياراتهم بشكل كبير، كان الكونغرس قد ضمن «شروطا حول المعونة» في القانون. ويشير هؤلاء المسؤولون بوجه خاص إلى الحاجة للسرعة، وهو ما يتطلب بدوره الحصول على تصاريح أمنية. وبشكل عام، فإن الشركات الأميركية فقط هي التي تحصل على مثل هذه التصاريح. كما ذكر أن الاستثناء القانوني المعروف بـ «تعطيل المساعدة الأجنبية» سمح للإدارة بالمداورة على إجراءات المناقصات، وهي الإجراءات التي يمكن أن تستغرق عدة أشهر. يقول بينز: «لا أحد يستطيع الانتظار هنا. تذكر تلك الجهود التي بذلت للدفع بالمسألة والحصول على التأييد. ما كان بوسعنا العبث... حينما كنا نتوجه للأمم المتحدة لم نكن نعرف كيف ستتطور الأمور، فقد كنا في مرحلة خطط الطوارىء. إن مشتريات بقيمة 600 مليون دولار صفقة ضخمة. وكان الأمر سيتطلب منا خمسة أشهر أو ستة في الظروف الإعتيادية لكنهم قالوا: أمامكم شهران. والرهانات أكبر من ذلك؛ إذ أنه من المرجح في الواقع أن يحصل المتعاقد الرئيسي على أكثر من 600 مليون دولار بكثير عن طريق توسيعات مستقبلية في العقد.

حتى شركات الإنشاءات البريطانية الكبرى مثل «كوستين» و «بالفور بيتي» لم يطلب إليها المشاركة في المناقصات رغم أن القوات البريطانية تقاتل جنبا إلى جنب مع الجنود الأميركيين، ورغم أنها قامت بتأمين السيطرة على الجزء الأكبر من ميناء أم قصر والتي هي جزء من مشروع الإعمار. وقد منحت وكالة المعونة الدولية في

وقت سابق عقداً بقيمة نحو خمسة ملايين دولار لشركة «ستيفدورينغ سرفيسز» ومقرها سياتل، لتدير منطقة أم قصر. وكانت الشركات البريطانية قد عبرت عن إهتمامها بالصفقة.

يقول ناستيوز أنه في إطار جهد لتوسيع قائمة المشاركين أشار إلى بند خاص في القانون يتيح التعاقد بالباطن مع بلدان صديقة. ويلاحظ ناستيوز ومسؤولون آخرون في وكالة المعونة الدولية أن 50 بالمائة من الأعمال سيتم إنجازها عبر التعاقد بالباطن كما في أفغانستان. هذا وقد وصلت الوزيرة البريطانية كلير شورت إلى واشنطن، واشتكت إلى ناستيوز ومسؤولين آخرين حول عملية إرساء الصفقات.

قال بينز إن لمسار الحرب الذي كان أبطأ مما كان متوقعا له، جانبًا إيجابيًا واحداً على الأقل بالنسبة إليه: «لقد كنت أتعرض لضغط لا يصدق لإنجاز هذه الأمور. وواقع الأمر أن تباطؤ الأمور أعطاني قليلا من الوقت الإضافي».

النفط كسبب رئيسي أو وحيد للحرب على العراق «قول غير صحيح»(*)

تحدث كثيرون وقالوا، أن الولايات المتحدة لم تقم بحربها إلا من أجل النفط، النفط فقط، أي أنهم يرون أن الهدف الرئيسي، إذا لم يكن الوحيد، لحرب الولايات المتحدة على العراق، يعود إلى رغبتها في السيطرة على بترول العراق. إلا أن هؤلاء لم يتفقوا على سبب رغبة أميركا في السيطرة على بترول العراق.

بعضهم قال أن أميركا ترغب في تخفيض أسعار البترول إلى أقل من عشرة دولارات، وذلك لحفز الاقتصاد الأميركي، فيما قال آخرون أن أميركا ستجبر العراق على الإنسحاب من «اوبك» وبذلك يتم القضاء على المنظمة، التي تكرهها أميركا منذ عقود عدة. وذهب فريق ثالث للقول أن البترول سلعة إستراتيجية، والسيطرة عليها يعطي الدولة المسيطرة قوة غير محدودة في النظام الدولي. وحيث أن أميركا تخشى بروز قوى عالمية أخرى، وبالذات في آسيا مثل الصين والهند، فإن أفضل طريقة لتحجيم هذه القوى، هي السيطرة على منابع البترول في

(*) المرجع: د. إبراهيم بن عبد العزيز المهنا (كاتب سعودي). دراسة نشرت في جريدة «الحياة» في 8/ 5/ 2003 . ص15.

منطقة الخليج (جزئياً أو كلياً). كما ذكر آخرون أن للزعامة الأميركية الحالية (بوش، تشيني، رايس وغيرهم) ارتباطاً ومصالح بترولية شخصية. ومن هنا فإنهم يسعون إلى توسعة مصالحهم البترولية الخاصة في دولة مهمة مثل العراق.

إن القول أن سبب حرب الولايات المتحدة على العراق يعود إلى البترول كسبب رئيسي أو وحيد، هو قول غير صحيح ولا تؤيده الحقائق البسيطة، أو الفكر أو السياسات العامة لأميركا، ولا يقول هذا إلا شخص لا يرى العلاقات الدولية إلا من منظار واحد (البترول مثلاً)، أو شخص معلوماته وفكره عن البترول ودوره، قديمة، ليس لها إدراك بالتطورات الأخيرة. كما أن هناك من يؤمن بنظرية «المؤامرة». ومن يعتقد بهذه النظرية، فإنه في الغالب يُعطي تعليلات للأحداث تتسم بعدم الموضوعية والعمق، ويشوبها التبسيط المخل الذي يصل أحياناً إلى السطحية، بحيث يحيل الأحداث لأيدٍ وأهداف خفية ولا ينظر إلا في إتجاه واحد، سبق أن قرره ومن دون أي تراجع. فبالنسبة إلى البترول، هناك من يعتقد أنه سبب غالبية، إن لم يكن كافة، الصراعات في المنطقة، وعلى قمة ذلك حروب الخليج الثلاث، بل وغيرها من الصراعات في مناطق العالم المختلفة، وأن تدخلات أميركا العسكرية والسياسية تعود فقط إلى مصالحها البترولية. إلا أننا يجب ألا ننسى أن غالبية الصراعات التي دخلتها الولايات المتحدة خلال العقود الخمسة الماضية، كانت في مناطق غير بترولية (فيتنام، كوريا، كمبوديا، لاوس، كوبا، هايتي، تشيلي، نيكاراغوا، غواتيمالا، بيرو، غرينادا، السلفادور، لبنان، الصومال، الكونغو، أفغانستان، يوغوسلافيا السابقة، وغيرها).

ولا شك أن للبترول دوراً مهماً ـ ولكنه غير رئيسي وغير وحيد ـ

في الحرب الأميركية على العراق. ولعل أهمية البترول تكمن في أهمية النظر إلى نتائج الصراع، أكثر من كونه من أسبابها. ويبدو أن سبب الحرب على العراق، يعود إلى أحداث 11 أيلول (سبتمبر) التي أدت إلى هزيمة نفسية كبيرة لأميركا من الصعب تصورها. هذه الهزّة ولّدت خوفاً وهلعاً ورغبة في الإنتقام، ولم يكن هناك أفضل من العراق، فهو بلد عربي ومسلم، ومنفّذو أحداث 11 أيلول عرب ومسلمون، والعراق لديه زعامة غير مرغوبة ـ ليس لها صديق أو حليف ـ عالمياً أو إقليمياً. كما أن الشعب العراقي ـ نفسه ـ يكره قيادته. إضافة إلى ذلك، فإن العراق له مظهر القوة خارجياً، وإن كان ضعيفاً وهشاً داخلياً. وهذا يسهّل الانتصار عليه من ناحية، ويعطي المنتصر شعوراً بالنشوة من ناحية أخرى. وهذا بدوره يشبع جزءاً من دوافعه النفسية.

أما الأسباب الأخرى التي يشار إليها أحياناً كدواع للحرب، فيتم إستخدامها إما لأسباب سياسية / دعائية، مثل القول أن الهدف هو القضاء على أسلحة الدمار الشامل أو تخليص العراقيين من ديكتاتورية صدام حسين، وإنشاء نظام ديموقراطي بديل أو التركيز على المصالح البترولية، أو القول أن هناك هدفاً أكبر من كل ذلك، وهو إعادة تشكيل وتقسيم منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أنه يتم اللجوء إلى هذه الأفكار إما لضعف الإطلاع والمعرفة، أو من أجل استخدامها لأغراض خاصة من هذا الجانب أو ذاك، مثل إعطاء أميركا صورة سلبية ووجهاً بشعاً، أو من أجل إعطاء الحرب وأميركا بعداً إنسانياً.

إلا أنني أود أن أسترجع وأقول أن جماعات المحافظين الجدد (وهي جماعة يهودية في الغالب ومرتبطة باليمين الإسرائيلي المتطرف، وبعض الجماعات الدينية المسيحية الأميركية المتطرفة والحاقدة) لعبت

دوراً مهماً في إشعال الفتنة، بإستغلال أحداث 11 أيلول، وقيادة موجة من الكراهية والحقد على العرب والمسلمين، بما في ذلك دفع أميركا إلى شن حربها على العراق. كما أن هذه الجماعات تسعى إلى تجيير نتائج هذه الحرب لمصلحة إسرائيل.

وبالنسبة إلى البترول وكونه سبباً رئيسياً، أو وحيداً للحرب الأميركية على العراق، فإن هناك حقائق واضحة تبين أن دوره يعتبر ثانوياً. ويمكن فهم دور البترول وأهميته في الصراعات الدولية المختلفة، بما في ذلك الحرب الأميركية على العراق، من خلال النظر إلى تطور الدور التاريخي للبترول، ووضعه الحالي، والتي تتضح من خلال النقاط الآتية:

أولاً: صحيح أن البترول سلعة إستراتيجية وستستمر كذلك، إلا أن السلع الإستراتيجية تشمل مواد أخرى مثل الغذاء والدواء والكساء، بل أن هذه تُعد أهم من البترول من حيث درجة حاجة الناس إليها ودرجة اعتمادهم عليها. وتطورت إهتمامات العالم بأولوية هذه السلعة من تلك، بتطور الظروف والحاجات. ففي العصور الوسطى، كانت البهارات أهم سلعة إستراتيجية عالمية، إلى درجة أنها قادت القوى الأوروبية إلى البحث عن طريق أخرى للوصول إليها لا تمر عبر المناطق الإسلامية، ما قادها إلى إكتشاف أميركا.

وفي فترات تالية ومختلفة، كان المطاط والحديد والقطن والفحم والمعادن النفيسة من أهم السلع التي قامت الحروب والنزاعات بسببها. كما كانت من أهم أسباب قيام الدول الأوروبية باستعمارها لبعض مناطق العالم.

ثانياً: من الممكن القول أن البترول كان أهم السلع الإستراتيجية

مع نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى منتصف الستينات. فمن أجل البترول، قام الكثير من الصراعات، وتم إحتلال بعض المناطق. وكان البترول العامل الرئيسي في النمو الإقتصادي في عدد كبير من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة. وكانت الحكومات تسعى إلى السيطرة على البترول في شكل مباشر أو غير مباشر. فعلى سبيل المثال، فإن كل الدول الأوروبية، ودول العالم الثالث إعتبرت الثروات البترولية ملكاً للدولة. كما قامت بتأميم شركات البترول واعتبارها حكومية (مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبقية الدول الأوروبية) أو إنشاء شركات بترولية تملكها وتموّلها الحكومة (مثل اليابان). وكانت شركات البترول في أعلى قائمة الشركات التجارية من حيث العوائد، ورأس المال. إضافة إلى ذلك، فإن تجار البترول (مثل غيتي وروكفلر) كانوا أغنى أغنياء العالم.

ثالثاً: بدأ البترول يفقد دوره كأهم سلعة إستراتيجية في العالم في شكل تدريجي، وذلك منذ بداية السبعينات. فعلى سبيل المثال، تم تقليص العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب على البترول بنحو 50 في المئة، وتم تقليص اعتماد قطاع مهم مثل الكهرباء على البترول من نسبة 27 في المئة إلى 7 في المئة في الدول الصناعية. وانخفضت مشاركة البترول في إجمالي إستخدام الطاقة من 56 في المئة إلى نحو 40 في المئة خلال ثلاثة عقود فقط. كما تطورت تقنيات إستكشاف البترول وإنتاجه، وتضاعف عدد الدول المنتجة (لتصل الآن إلى 80 دولة نصفها دول مصدّرة) للبترول. وقام عدد كبير من الدول بفتح الإمتيازات للإستثمارات البترولية العالمية. إضافة إلى ذلك، لم تعد شركات البترول، حتى بعد الإندماجات الكبيرة والمهمة التي قامت بها خلال الأعوام العشرة الأخيرة من القرن العشرين، في قائمة أهم

شركات العالم، حيث ظهر العديد من الشركات البترولية الناجحة والكبيرة والعالمية في دول غير غربية مثل النروج والمكسيك وماليزيا والبرازيل والمملكة العربية السعودية، وغيرها. كما أنشأت الدول الرئيسية المستهلكة مخزونات إستراتيجية، وذلك لمواجهة أي توقف في الإمدادات الخارجية ولمدة تصل إلى ستة أشهر.

رابعاً: مع بداية الثمانينات، بدأت قطاعات أخرى تحل محل البترول، ليس فقط كسلعة إستراتيجية، ولكن كأهم قطاع يُحرك النمو الإقتصادي محلياً وعالمياً. وفي هذا المجال، برز قطاع الخدمات، خصوصاً الخدمات المالية، كالبنوك وشركات الائتمان والتأمين، وغيرها كأهم القطاعات في الإقتصادات الحديثة. كما برزت أيضاً قطاعات أخرى، مثل السياحة وصناعة الغذاء، والتي تحظى بأهمية خاصة. وتلى ذلك وبالذات في التسعينات قطاع المعلومات والاتصالات، الذي أصبح أكثر القطاعات نمواً وتحريكاً للإقتصاد المحلي والدولي، بحيث أنه ساهم في التسعينات في نمو الإقتصاد الأميركي في شكل لم يشهده منذ عقود عدة. لذلك، لا عجب أن تصبح «مايكروسوفت» أهم شركة في العالم، وتحل في المركز الذي كانت تحتله شركات البترول العالمية، مثل «موبيل» و «اكسون» في الستينات وقبل ذلك. وأصبح بيل غيت بليونير العصر، كما كان ديفيد روكفلر، في النصف الأول من القرن العشرين. كما أصبحت سنغافورة، التي لا تملك أي موارد طبيعية، ذات أهمية وثروة إقتصادية تفوق دولاً رئيسية منتجة للبترول (إجمالي الناتج القومي السنغافوري أعلى من أي دولة عضو في منظمة «أويك»، ما عدا السعودية). ولا عجب أن تركز الولايات المتحدة في محادثاتها ومواجهاتها الإقتصادية مع دول العالم على مواضيع مثل «حقوق النشر والطبع» وبالذات

لبرامج الكومبيوتر، وفتح السوق المحلية أمام الشركات العالمية في مجالات الاتصالات والمعلومات، وليس البترول.

خامساً: حدث خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تغيران مهمان في السوق والصناعة البترولية، هما فكّ الارتباط ما بين العمليات الأولية (استكشاف وإنتاج البترول) والعمليات اللاحقة (تكرير البترول وتسويق المنتجات)، وظهور السوق الآجلة والسوق الفورية في المبيعات البترولية. ففي السابق، كانت غالبية الشركات تكرّر ما تقوم بإنتاجه، أما الآن، فإن هناك شركات تركّز على عمليات الإنتاج (وبالذات الشركات الوطنية في الدول المنتجة الرئيسية) ، بينما هناك شركات أخرى تركّز على عمليات التكرير والتوزيع، خصوصاً في الدول المستهلكة الرئيسية، مثل الدول الأوروبية واليابان وكوريا وغيرها. وضعف الارتباط بين العمليات الأولية واللاحقة، أدى إلى ضعف المقدرة على السيطرة على السوق البترولية، سواء من قِبل الشركات أو من قِبل الدول.

أما التحول الثاني، وهو الرئيس، فهو تطور السوق الآجلة والسوق الفورية، فالسوق الآجلة أعطت عدداً كبيراً من المنتجين والمستثمرين والمستهلكين، خصوصاً صغارهم، نوعاً من الأمان من تقلبات السوق. إلا أنها ـ وهو الأهم ـ أعطت دوراً مهماً للمضاربين والمؤسسات المالية، وصناديق الاستثمار لتلعب دوراً مؤثّراً في السوق البترولية الدولية، يفوق أحياناً ـ لا سيما في حال الأزمات ـ الدور الذي تلعبه الدول والشركات المنتجة والمستهلكة للبترول. فهؤلاء يستطيعون خفض أو رفع الأسعار بنسبة قد تصل إلى 30 في المئة وخلال فترة قصيرة.

وبالإضافة إلى السوق الآجلة، فقد ظهرت السوق الفورية، والتي تعني توجه البائع أو المشتري إلى هذه السوق وبيع أو شراء أي كمية من البترول يريدها من دون أي قيد أو شرط. ويعني هذا أن الدول أو الشركات التي لديها الأموال الكافية، تستطيع الحصول على أي كمية من البترول تحتاجها. وبمعنى آخر، فإن أولئك الذين تنقصهم العملات الصعبة، هم الذين سيواجهون أزمة في الإمدادات في حال انقطاعها أو ارتفاع الأسعار. ففي حال إنخفاض كمية المعروض من البترول أو زيادة الأسعار، فإن دولاً مثل بنغلادش أو إثيوبيا أو الصومال، ستعاني أزمة في عدم توافر البترول قبل أن تعانيها دول مثل أميركا واليابان. كما أن إرتفاع أسعار البترول سيؤثّر على الوضع الإقتصادي للدول الفقيرة قبل أن يؤثر على الوضع الإقتصادي والمعيشي للدول الغنية.

ومن هنا، فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن قضية أمن الإمدادات البترولية وضرورة توافرها من مصادر محدّدة، لم تعد قضية مهمة، وذلك بسبب التطورات المختلفة في السوق البترولية، بما في ذلك وجود كمية من البترول في المخزون الإستراتيجي الأميركي تغنيها عن الإستيراد لأشهر عدة. كما أن الإقتصاد الأميركي يستطيع تحمّل ارتفاع أسعار البترول أكثر من غيره، بل إنه من الملاحظ أن الولايات المتحدة (خلال الأعوام العشرة الماضية) قامت بفرض مقاطعة بترولية من نواحي الإستثمار والإستيراد من العراق وإيران وليبيا والسودان. كما هددت بإجراء مقاطعة مماثلة على دول أخرى كنيجيريا وسورية وغيرهما.

أما بالنسبة إلى العراق، فإنه من غير المتوقع أن يلعب دوراً أساسياً في السوق البترولية الدولية خلال السنوات الخمس المقبلة

على الأقل (2003 ـ 2008). إضافة إلى ذلك، فإن العراق لديه ديون خارجية تصل إلى نحو 120 بليون دولار أميركي، وكلفة إعماره خلال الفترة المذكورة قد تصل إلى أكثر من 250 بليون دولار. أما بالنسبة إلى أميركا، فإن كلفة الحرب ومساعدات بناء العراق قد تصل كذلك إلى 200 بليون دولار. وفي المقابل، فإن دخل العراق من البترول، وعلى افتراض الأسعار الحالية، وافترض إنتاج ثلاثة ملايين برميل يومياً، لن يتعدى 120 بليون دولار خلال الفترة نفسها، وبالطبع فإن هذه الأرقام تتحدث عن نفسها.

إن القول أن أميركا غزت العراق من أجل البترول هو قول ليس سياسياً أو إقتصادياً ولا بترولياً، ومعطيات الإقتصاد العالمي والسوق البترولية تدحضه. فأميركا لها هدف أكبر وأهم من البترول، فإن ساعد البترول في تحقيق هدفها شكلياً أو جزئياً، فهو أمر لا تكرهه، بل تفضله. إن ما تريده أميركا من البترول العراقي، هو أن يؤدي دخله إلى دفع كلفة بناء العراق (الذي تسيطر عليه) بدلاً من أن تدفع أميركا هذه التكاليف كما حدث مع دول أخرى وفي حالات مشابهة. وربما ترغب أميركا بعد ثماني أو عشر سنوات من الآن أن يدفع العراق، ومن بتروله، تكاليف القواعد العسكرية والقوات الأميركية الموجودة داخل العراق، كما هو الأمر الآن مع ألمانيا واليابان.

الملاحق والتقارير
والوثائق

ملحق رقم (١)

منذ عام 1998
وثيقة أميركية تتحدث عن
ضرورة غزو العراق للسيطرة على العالم(*)

يبدو أن موضوع الحرب على العراق وساحته في الشرق الأوسط أصبح العنوان الرئيس في قضية أبعد من أهداف الحرب النفطية الأميركية وأقرب كثيراً إلى رغبة واشنطن في فرض النظام الأميركي العالمي الجديد على العالم بكل طريقة ممكنة. ولأن هذه الحرب أميركية في كل شيء يتيح وزير الدفاع رامسفيلد لنفسه الإعلان أن جورج بوش (الإبن) سيشن الحرب حتى لو خاضتها واشنطن لوحدها من دون لندن. ومع التطورات والظروف العالمية التي تفاعلت بعد استلام بوش الرئاسة، بدأ يتضح أن من قال إن هذه الحرب ضد العراق كانت معدة كحجر أساس في المشروع الأميركي العريض لفرض نظام واشنطن (روما) الجديد بالقوة العسكرية كان على صواب تماماً.

(*) المرجع: «المحرر العربي». (العدد 387). 14 ـ 20 آذار/ مارس 2003. ص11.

ففي 10/ 3/ 2003 كشفت وكالة أنباء التلفزة الأميركية (ABC) أن مجموعة من (المحافظين الجدد) في الولايات المتحدة أعدت خطة للسيطرة على العراق وإزالة صدام حسين منذ عام 1998 قبل استلام بوش الرئاسة وقبل وقوع أحداث 11 أيلول. وتطلق هذه المجموعة على نفسها اسم «لجنة مشروع القرن الأميركي الجديد» (DNAC). وكانت قد تشكلت عام 1997 ومن أبرز رموزها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وديك تشيني نائب الرئيس (وبول وولفوويتز) نائب وزير الدفاع أكثر الصقور تشدداً في إدارة بوش. وبعد تشكيل هذه اللجنة بعام تقريباً طالبت هذه المجموعة الرئيس بيل كلينتون وأعضاء الكونغرس في رسالة مفتوحة ببدء العمل على «تغيير النظام في العراق والسيطرة على البلاد». واتباع سياسة تستند إلى استخدام القوة العسكرية لتغيير الخارطة السياسية في الشرق الأوسط.

وعشية الانتخابات الأميركية عام 2000 أعدت المجموعة تقريراً تحدثت فيه عن توقعاتها بأن التغيير في تلك المنطقة قد يحدث ببطء ما لم «يقع حدث بحجم الكارثة التي تشبه ما وقع في (بيرل هاربر) لتحفيز عملية التغيير وبسرعة».

وفي حقيقة الأمر وقع ذلك الحدث في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وكان تشيني نائباً للرئيس ورامسفيلد وزيراً للدفاع ووولفوويتز نائباً لرامسفيلد. ولو عاد المرء إلى تصريحات هؤلاء في اليوم التالي تماماً لأحداث 11 أيلول لوجد أن رامسفيلد ألح في جلسة الحكومة الأميركية على تحويل صدام وبغداد إلى الهدف الرئيس في أول حملة أميركية على «الإرهاب»، وهذا ما أكده بوب وودوورد مؤلف كتاب «بوش والحرب». وعلى هذا النحو أصبح المشروع الذي كان نظرية في عام 1997 برنامج عمل السياسة الخارجية الأميركية.

ولقد وصف عدد من السياسيين المعارضين للحرب في العالم وخصوصاً في أوروبا سياسة بوش الخارجية تجاه العراق بموجب ما نشر في صحيفة «صانداي هيرالد» السكوتلاندية «بالمسودة السرية لمشروع الهيمنة العالمية الأميركية». ومع ذلك لم تلجأ هذه المجموعة إلى السرية في عرض أهدافها. ففي رسالتها إلى كلينتون عام 1998 دافعت عن لجوء واشنطن إلى العمل العسكري الآحادي ضد العراق حين قالت: «لم نعد نعتمد على شركائنا في التحالف السابق في حرب الخليج في فرض التفتيش. ولا ينبغي علينا قبول أي استراتيجية أخرى تختلف عن استراتيجية إزالة أي إمكانية توفر للعراق القدرة على التهديد بأسلحة الدمار الشامل أو استخدامها. وعلى المدى القريب ينبغي القيام بعمل عسكري لأن العمل الديبلوماسي بدأ يفشل، وعلى المدى البعيد ينبغي تغيير النظام في العراق».

وهذا يدل تماماً على طبيعة النقاش الدائر الآن في الأمم المتحدة. ووقع على هذه الرسالة 18 شخصية سياسية مهمة في الولايات المتحدة، عشرة منها تحتل الآن أهم المناصب في إدارة بوش، فبالإضافة إلى الثلاثة تشيني ورامسفيلد ونائبه (وولفوويتز)، هناك ريتشارد آرميتاج، وجون بولتون مساعد وزير الخارجية لشؤون نزع الأسلحة والأمن الدولي وزلماي خليل زادة ضابط ارتباط البيت الأبيض مع المعارضة العراقية، وريتشارد بيرل رئيس مجلس مستشاري العلوم العسكرية في وزارة الدفاع، وويليام كريستول رئيس تحرير مجلة (ويكلي ستاندرد) أهم منبر للمحافظين المتشددين في الحزب الجمهوري. وفي هذا الصدد يقول كريستول إن فكرة هذه المجموعة نشأت عن مبادىء الرئيس ريغان الداعية إلى استخدام القوة العسكرية وإلى اعتبار الدور القيادي الأميركي في العالم عاملاً أساسياً في

استقرار العالم. ورغم أن كلينتون أصدر أوامره في عام 1998 بشن غارات جوية على العراق، فقد بقي هذا المشروع «نائماً» في العام الأول لرئاسة بوش بسبب عدم قدرة هذه المجموعة على إقناع بوش بما يستلزمه انطلاق هذا المشروع حتى جاءت أحداث 11 أيلول التي تشبه (بيرل هاربر) بنظر المجموعة وانطلق العمل بهذا المشروع.

وعلى هذا النحو أحكم هؤلاء العشرة سيطرتهم على الإدارة بموافقة الرئيس بوش وتبنيه للمشروع. ويحاول كريستول نفي وجود مؤامرة لتنفيذ هذا المشروع ويرى أن الولايات المتحدة أدركت أن عليها هي المبادرة والقيادة لأن الدول الأخرى لن تفعل شيئاً وسوف تتبع الموقف الأميركي فيما بعد.

مضاعفات مشروع السيطرة الأميركية على حلف الأطلسي

لم تعهد الساحة الدولية منذ فترة طويلة تدهوراً في العلاقات بين واشنطن وباريس وبرلين وموسكو وبكين مثلما تعهدها (الآن) بسبب حرب واشنطن ضد العراق. ويبدو أننا نشهد بداية أولى لانقسام جديد في العالم بين معسكرين أحدهما تمثله الولايات المتحدة مع بريطانيا وإسبانيا وعدد من التابعين، والآخر تمثله فرنسا وألمانيا ومن يؤيدهما في أوروبا والعالم وبشكل ما موسكو إلى جانبهما.

وكان المحلل السياسي بيتير هوارد أحد أهم من تطرق إلى هذا الإحتمال في تحليل نشره «مركز دراسات السياسة الخارجية تحت المجهر» في 28 شباط/ فبراير 2003 حين قال: «إن الاختلاف في حلف الأطلسي (الناتو) وداخل الأمم المتحدة ليس بسبب العراق ولم يكن في الأصل بسبب العراق، بل إنه بسبب عقيدة بوش السياسية بعد أحداث 11 أيلول التي تدعو إلى استخدام القوة العسكرية من أجل

تحقيق مصالحها القومية في العالم. ففي 20 أيلول 2001 قال بوش علناً: «على العالم أن يعترف منذ الآن أنه إما معنا أو مع الإرهابيين». ومنذ ذلك الوقت بدأ بوش بتطبيق سياسته هذه التي تقوم على رفض النظام العالمي الراهن وتسعى للانتقال به إلى النظام الأميركي المسيطر الجديد بالقوة ودون اعتبار لأي دول أو اتفاقات دولية.

وهذا تماماً ما يخيف فرنسا وألمانيا وروسيا وبكين التي لا تقف ضد الحرب على العراق من أجل «عين العراق» بل لأن هذه الحرب على العراق ستجعل منها واشنطن أول حجر أساس في فرض نظامها الجديد على الجميع.

ويلاحظ المراقبون أن من يميل إلى تأييد واشنطن في هذه الحرب يتمثل في دول صغيرة ترى في ذلك وسيلة للحصول على مساعدات مالية وسياسية أميركية خصوصاً دول أوروبا الجديدة. وفي النهاية من المحتمل تماماً أن تواصل دول أوروبا القديمة فرنسا وألمانيا وموسكو معارضتها الشديدة للحرب، وهذه المعارضة وما يمكن أن تسفر عنه من نتائج لا بد أن تعكس نفسها على حلف الأطلسي (الناتو). ولعل أسوأ سيناريو قد تشهده دول أوروبا القديمة هو وقوع الحرب وهي عاجزة عن القيام بأي دور أمام غزو أميركي آحادي للعراق. فمثل هذا السيناريو سيبعد الكثير من الحلفاء السابقين لأميركا عن موقع القرار في الشؤون الدولية ويترك الولايات المتحدة في ساحة العبء العسكري والمالي الضخم لحرب كهذه على المدى الطويل. وهذا الوضع يمكن أن يشكل بداية النهاية للحلف الأطلسي وللأمم المتحدة اللذين شكلا إطارين للسلام والأمن الدوليين في العالم لفترة طويلة.

وبسبب هذه النتيجة التي ستقسم العالم دون وجود قوي فاعل للأمم المتحدة وللحلف الأطلسي، تحاول باريس وبرلين وموسكو وبكين الخروج بأي صيغة توفيقية تحول دون الحرب أو تعمل على تأجيلها إن أمكن.

فإذا كان العالم قد انقسم بعد الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين متناقضين «الكتلة الشيوعية» مقابل حلف الأطلسي فإن انقسامه في تلك الفترة لم يلغ دور الأمم المتحدة ولا صلاحياتها والاستفادة منها. في حين أن الانقسام المحتمل الآن سيحمل مضاعفاته على الأطر الدولية هذه لإعادة صياغة ما هو جديد أميركي محض.

ملحق رقم (٢)

وثيقة(*) استراتيجية الأمن القومي الأميركي

انتهت الصراعات الكبرى في القرن العشرين بين الحرية والتوتاليتارية بنصر حاسم لقوى الحرية. ونموذج واحد للنجاح القومي: الحرية والديموقراطية والأعمال الحرة. وفي القرن الحادي والعشرين، فإن الدولة التي تشترك في الالتزام بحماية حقوق الإنسان الأساسية وضمان الحرية السياسية والاقتصادية، فقط، ستكون قادرة على إطلاق طاقات شعوبها، وضمان ازدهارها المستقبلي. فالناس في كل مكان يرغبون في الحديث بحرية واختيار من يحكمهم وممارسة عباداتهم كما يشتهون، وتعليم أبنائهم من الذكور والإناث وضمان حق الامتلاك والتمتع بمنافع عملهم. وهذه القيم صحيحة بالنسبة إلى كل شخص وإلى كل مجتمع، وواجب حماية هذه القيم ضد الأعداء، يقع على عاتق كل محبي الحرية في جميع أنحاء العالم عبر كل العصور.

(*) المرجع: مجلة «شؤون الأوسط». العدد 110. ربيع 2003. ص94 ـ 126. ترجمة صحيفة «القبس» الكويتية. راجع الترجمة وضبطها على الأصل الإنكليزي غسان رملاوي. كما نشرتها أيضاً جريدة «النهار» (اللبنانية) يوم الأحد في 29 أيلول/ سبتمبر سنة 2002. ص12. (بقلم سحر بعاصيري) (وقد أعلنها الرئيس جورج بوش الابن في أيلول/ سبتمبر عام 2002).

قوة لا مثيل لها

تتمتع الولايات المتحدة اليوم، بموقع القوة العسكرية التي لا نظير لها والنفوذ السياسي والاقتصادي العظيم. ومن أجل الحفاظ على إرثنا ومبادئنا، فإننا لا نستخدم قوتنا للضغط من أجل المصلحة المنفردة، بل نضغط ـ بدلاً من ذلك ـ لخلق توازن قوة منحاز إلى حرية الإنسان وخلق الظروف في كل الدول والمجتمعات التي تمكّن الناس من اختيار مكافآت وتحدّيات الحرية السياسية والاقتصادية، ففي عالم آمن سيكون في وسع الناس جعل حياتهم أفضل. وسندافع عن السلام من خلال محاربة الإرهابيين والطغاة. وسنحافظ على السلام من خلال بناء علاقات طيبة بين القوى الكبرى. وسننشر السلام بتشجيع قيام مجتمعات حرة ومفتوحة في جميع القارات.

الإلتزام الأول

فالدفاع عن أمتنا ضد أعدائها هو التزامنا الأول والجوهري للحكومة الفدرالية. واليوم، تغيرت هذه المهمة بصورة درامية. فالأعداء في الماضي، كانوا في حاجة إلى جيوش كبيرة وإمكانات صناعية هائلة كي يشكّلوا خطراً على الولايات المتحدة. أما الآن، فإن شبكات غامضة من الأفراد يمكن أن تجلب المتاعب والفوضى إلى أراضينا بكلفة أقل من شراء دبابة واحدة، فالإرهابيون منظّمون لاختراق المجتمعات المفتوحة ولتحويل قوة التكنولوجيا الحديثة ضدنا.

وللتغلب على هذا الخطر، علينا استغلال كل الأدوات في ترسانتنا العسكرية وكل ما لدينا من دفاعات وأجهزة واستخبارات وفرض القانون وجهود لإحباط تمويل الإرهاب. فالحرب ضد

الإرهاب الدولي يجب أن تكتسب بعداً دولياً وأمداً غير محدود. وسوف تساعد الولايات المتحدة الدول الأخرى التي هي بحاجة لمساعدتنا لمكافحة الإرهاب. وسوف تحمّل الولايات المتحدة المسؤولية للدول التي تتورّط في الإرهاب بما فيها تلك التي تؤوي الإرهابيين، لأن حلفاء الإرهاب هم أعداء الحضارة. فالولايات المتحدة والدول التي تتحالف معها يجب ألاّ تسمح للإرهابيين بتطوير ملاذات آمنة جديدة، وسوف نسعى معاً لحرمانهم من مثل هذا الملاذ طوال الوقت.

الخطر الأكبر

والخطر الأكبر الذي يواجه الولايات المتحدة يكمن في التقاطع بين الراديكالية والتكنولوجيا. فلم يخف أعداؤنا نياتهم في السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. وتشير الأدلة إلى أنهم يفعلون ذلك بعزم لا يلين، ولن تسمح الولايات المتحدة بنجاح مثل هذه المحاولات. فسوف نبني الدفاعات ضد الصواريخ الباليستية ووسائل إطلاقها. وسوف نتعاون مع الدول الأخرى لإحباط واحتواء جهود أعدائنا لامتلاك التكنولوجيا الخطيرة. وسوف تتحرك الولايات المتحدة لمواجهة أي من هذه التهديدات قبل أن تصبح حقيقة ماثلة، فلا يمكننا الدفاع عن أميركا وعن أصدقائنا بالتمني. وهكذا، فعلينا أن نكون مستعدين لهزيمة خطط أعدائنا باستخدام أفضل ما لدينا من وسائل استخبارية وغيرها. فالتاريخ لن يرحم من يرى هذا الخطر الداهم ولا يتحرك. ففي هذا العالم الجديد، فإن طريق العمل هو الطريق الوحيد للأمن والسلام.

تحوّل القوى العظمى

وبينما ندافع عن السلام، فإننا سوف ننتهز الفرصة التاريخية للحفاظ على السلام. فالمجتمع الدولي اليوم، لديه الفرصة الأفضل منذ بزوغ فجر الدولة ـ الأمة في القرن السابع عشر لبناء عالم تتنافس فيه القوى العظمى في ميادين السلام بدلاً من ساحات الحرب. والقوى الدولية العظمى تجد نفسها موحّدة ضد الخطر المشترك الذي يمثله الإرهاب والعنف. وسوف تبني الولايات المتحدة الكثير على هذه المصالح المشتركة من أجل تعزيز الأمن الدولي. ونحن موحّدون أيضاً، بصورة متزايدة، بفضل القيم المشتركة، فروسيا هي الآن في خضم عملية تحوّل واعدة باتجاه الديموقراطية واحتلال مركز مرموق كشريك في الحرب ضد الإرهاب. وبدأ القادة الصينيون يكتشفون أن الحرية الاقتصادية هي المصدر الوحيد للثروة القومية.

ومع مرور الوقت، سوف يجدون أن الحرية الاجتماعية والسياسية هي المصدر الوحيد للعظمة القومية. وسوف تقوم الولايات المتحدة بتشجيع تقدم الديموقراطية والانفتاح الاقتصادي في كلتا الدولتين، لأنها تمثل أفضل الأسس للاستقرار المحلي والنظام الدولي. وسوف نقاوم العدوان من القوى الأخرى بقوة، حتى لو كنا نرحّب بسعيهم السلمي للرفاه والتقدم الثقافي.

وأخيراً، سوف تنتهز الولايات المتحدة هذه الفرصة لتوسيع فوائد الحرية لتشمل كل أرجاء المعمورة. وسوف نعمل بفاعلية، لإنعاش الأمل بالديموقراطية والتنمية والأسواق الحرة والتجارة الحرة لكل زاوية من زوايا هذا العالم. لقد علّمتنا أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 أن الدول الضعيفة، مثل أفغانستان، قد تشكّل

خطراً كبيراً على مصالحنا القومية كالدول القوية، فالفقر لا يدفع الفقراء ليصبحوا إرهابيين وقتلة، ومع ذلك، فإن الفقر والمؤسسات الضعيفة والفساد، يمكن أن تجعل الدول الضعيفة هشّة أمام الشبكات الإرهابية ومجموعات تجارة المخدرات داخل حدودها.

أسواق وتجارة حرة

ستقف الولايات المتحدة إلى جانب أي دولة مصمّمة على تحقيق مستقبل أفضل من خلال السعي للحصول على ثمار الحرية لمواطنيها، وقد أثبتت التجارة الحرة، والأسواق الحرة قدرتها على انتشال المجتمعات من حال الفقر، وعليه فإن الولايات المتحدة ستعمل مع الدول فرادى، ومع مناطق برمتها، والعالم أجمع في المجال التجاري لبناء عالم تتم فيه التجارة بحرية، وبالتالي ينمو في ازدهار، كما ستقدم الولايات المتحدة مساعدات أكبر للتنمية من خلال حساب تحدّي الألفية الجديد لتلك الدول التي تحكم بعدل وتستثمر في مواطنيها وتشجع الحرية الاقتصادية، كما سنستمر في قيادة العالم في جهوده الرامية لتخفيض عدد الضحايا الكبير لمرضى الأيدز وغيره من الأمراض المعدية.

ولبناء توازن للقوى يميل لمصلحة الحرية، فإن الولايات المتحدة تستهدي باعتقاد يقول أن لكل الدول مسؤوليات مهمة، وأن الدول التي تستمتع بالحرية يجب أن تكافح الإرهاب بنشاط، وأن الأمم التي تعتمد على الاستقرار العالمي يجب أن تساعد على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. والدول التي تسعى للحصول على المعونات الدولية لا بد أن تحكم نفسها بطريقة حكيمة حتى يتم إنفاق المعونات بطريقة جيدة. ولكي تزدهر الحرية، فإن المساءلة تكون متوقّعة ومطلوبة.

كما أننا نستهدي بقناعة ترى أنه لا يمكن لأي دولة إقامة عالم آمن وأفضل لوحدها، فالتحالفات والمنظمات الدولية يمكنها مضاعفة قوة الدول المحبة للحرية، والولايات المتحدة ملتزمة بالمنظمات الراسخة مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الدول الأميركية، وحلف شمال الأطلسي، إضافة إلى التحالفات القائمة. كما أن التحالفات بين الدول الراغبة يمكنها تعزيز تلك المؤسسات الراسخة. وفي كل الأحوال، فإنه يجب أخذ الالتزامات الدولية بجدية. ولا يجب اعتبارها رمزية لحشد الدعم لقضية من القضايا من دون العمل على تحقيقها.

والحرية مطلب لا يقبل المساومة بالنسبة إلى الكرامة الإنسانية التي تعد حقاً أساسياً لكل فرد في كل الحضارات. ولقد تعرّضت الحرية عبر التاريخ لتهديدات الحرب، والإرهاب. وواجهت تحديات تعارض الإرادات للدول القوية، والمخططات الشريرة للطغاة. كما أنها اختبرت من طريق انتشار الفقر والمرض، وتمسك الإنسانية اليوم بيدها الفرصة لتحقيق انتصار الحرية على جميع أعدائها. وترحب الولايات المتحدة بمسؤوليتها لقيادة هذه المهمة العظيمة.

جورج بوش

البيت الأبيض 17 أيلول/ سبتمبر 2002

1 ـ نظرة عامة لاستراتيجية الولايات المتحدة الدولية

«ظلت قضية أمتنا دائماً أكبر بكثير من قدارتنا الدفاعية. ونحن نقاتل دائماً من أجل السلام العادل، سلام ينحاز إلى الحرية. وسوف ندافع عن السلام ضد تهديدات الإرهابيين والطغاة. وسوف نحافظ على السلام من خلال بناء علاقات بين القوى العظمى، وسوف نعمل

على تعميم السلام بتشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل القارات».

جورج بوش

ويست بوينت 1/ 6/ 2002

تمتلك الولايات المتحدة قوة ونفوذاً غير مسبوقين، ولا نظير لهما في العالم. ويأتي هذا الموقف الذي حافظت عليه الولايات المتحدة لإيمانها بمبادىء الديموقراطية وقيم المجتمع الحر، بمسؤوليات والتزامات وفرص لا مثيل لها. فالقوة العظيمة لهذه الأمة يجب أن تستخدم لتعزيز توازن القوة الداعم للحرية.

ففي القسم الأعظم من القرن العشرين كان العالم منقسماً بسبب صراع محموم حول الأفكار تقف على طرفه الأول الرؤى التوتاليتارية المدمّرة وتقف الحرية والمساواة على الطرف الآخر. وقد انتهى هذا الصراع الآن، وهزمت الرؤى المتطرفة حول الصراع الطبقي والقومية والعرق التي وعدت باليوتوبيا ولم تأت إلا بالبؤس. وتواجه الولايات المتحدة الآن أخطاراً من الدول القوية أقل مما تواجهه من الدول الفاشلة. ولم يعد الخطر الأكبر علينا يتمثل في الأساطيل والجيوش بل في التكنولوجيا المميتة في يد قلة من الساخطين. يجب علينا إلحاق الهزيمة بهذه التهديدات المحدقة ببلادنا وبأصدقائنا وحلفائنا. وهذا أيضاً وقت تنفتح فيه الفرص أمام الولايات المتحدة. وسوف نعمل لترجمة هذه اللحظة من النفوذ إلى عقود من السلام والرخاء والحرية، وسوف تبنى استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية القومية على أساس انخراط الولايات المتحدة الدولي الذي يعكس وحدة قيمنا ومصالحنا القومية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى المساعدة في جعل العالم أفضل وأكثر أمناً.

وأهدافنا على طريق التقدم واضحة وهي الحرية السياسية والاقتصادية وعلاقات سلمية مع الدول الأخرى واحترام الكرامة الإنسانية. وهذا ليس سبيل الولايات المتحدة وحدها، بل هو مفتوح للجميع. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فسوف تعمل (واشنطن) على:

1 ـ قيادة التطلّعات نحو الكرامة الإنسانية.

2 ـ تعزيز التحالفات من أجل الانتصار على الإرهاب الدولي والعمل من أجل منع وقوع هجمات ضدنا أو ضد أصدقائنا.

3 ـ العمل مع الآخرين لنزع فتيل النزاعات الإقليمية.

4 ـ منع أعدائنا من تهديدنا أو تهديد حلفائنا أو أصدقائنا باستخدامهم أسلحة الدمار الشامل.

5 ـ العمل من أجل حقبة جديدة من النمو الاقتصادي على المستوى العالمي من خلال إقامة الأسواق الحرة والتجارة الحرة.

6 ـ توسيع دائرة التنمية والتطوير من خلال فتح المجتمعات وبناء البنية التحتية للديموقراطية.

7 ـ تطوير أجندات العمل التعاوني مع مراكز القوة الدولية الأخرى.

8 ـ إحداث تغييرات في مؤسسات الأمن القومي الأميركي لتمكينها من الإيفاء بمتطلبات التحديات التي تواجهنا والفرص المتاحة لنا في القرن الحادي والعشرين.

2 ـ مناصرة التطلعات من أجل الكرامة الإنسانية

«يشعر البعض بالقلق من أن من غير الدبلوماسي ومن غير التأدب الحديث بلغة الصح والخطأ. وأنا لا أوافق على هذا الرأي. فالظروف المختلفة تتطلب أساليب مختلفة، ولكنها لا تتطلب قيماً أخلاقية مختلفة».

جورج بوش
ويست بوينت 1/ 6/ 2002

سعياً وراء تحقيق أهدافنا، فإن الأهمية القصوى بالنسبة إلينا هي توضيح التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الحرية والعدالة، لأن هذه المبادىء صحيحة وصائبة بالنسبة إلى كل الناس في كل مكان. ولا تمتلك أية دولة وحدها مثل هذه التطلعات، كما أن أية دولة ليست مستثناة منها. فالآباء والأمهات في كل المجتمعات يريدون لأبنائهم أن يتعلموا ويعيشوا بمنأى عن الفقر والعنف. ولا يوجد شعب في العالم يريد أن يعيش تحت القمع والعبودية أو انتظار قرع البوليس السري الباب في منتصف الليل.

ويجب أن تقف الولايات المتحدة بثبات إلى جانب المطالب غير القابلة للتفاوض بالكرامة الإنسانية وحكم القانون ووضع قيود على القوة المطلقة للدولة، وحرية التعبير وحرية العبادة والعدالة للجميع، واحترام المرأة والتسامح الديني والإثني واحترام الملكية الخاصة. ويمكن تحقيق هذه المطالب بطرق عدة. وقد ساعدنا الدستور الأميركي كثيراً في هذا المجال. وتمكّن الكثير من الدول الأخرى التي لها تاريخ مختلف وثقافة مختلفة وواجهت ظروفاً مختلفة، من إدخال هذه المبادىء بنجاح، ضمن أنظمة الحكم فيها. ولكن التاريخ

لم يكن رحيماً بالنسبة إلى الدول التي تجاهلت أو صادرت حقوق وتطلعات شعوبها.

وتكرّس تجربة الولايات المتحدة كديموقراطية متعددة الأعراق، قناعتنا بأن الناس ذوي الخلفيات والمعتقدات المختلفة يمكن أن يعيشوا ويزدهروا في مناخ سلمي. وتاريخنا يشتمل على كفاح طويل من أجل التمسّك بقيمنا ومُثلنا. ولكن حتى في اللحظات الأسوأ التي مرت بنا، فإن المبادىء التي اشتمل عليها **«إعلان الاستقلال»** ظلت بمثابة المرشد لنا. ونتيجة لذلك، فإن أميركا ليست أقوى فحسب بل هي أكثر حرية وعدالة.

واليوم، فإن مثل هذه المُثل هي منارة المدافعين عن الحرية. وحين تتاح الفرصة، يمكننا أن نشجّع على التغيير كما فعلنا في أوروبا الشرقية والوسطى في خلال الفترة من 1989 إلى 1991 أو في بلغراد عام 2000.

فحين نرى أن القيم الديموقراطية تنتصر عند أصدقائنا في تايوان أو في جمهورية كوريا، فنحن نرى زعماء منتخبين يحلّون محل الجنرالات في أميركا اللاتينية وأفريقيا، نرى أيضاً أمثلة على تحول أنظمة سلطوية إذ تزاوج بين التاريخ والتراث المحليين والمبادىء التي تغرسها جمعياً.

وبتجسيد بعض الدروس من تاريخنا وانتهاز الفرصة المتاحة أمامنا اليوم، يجب أن تبدأ استراتيجية الأمن القومي الأميركية من هذه المعتقدات الجوهرية والتطلع إلى الخارج لتقصّي آفاق توسيع الحرية.

وسوف تقود مبادئنا حكومتنا في اتخاذ القرارات حول التعاون الدولي والمساعدات الدولية وتخصيص الموارد. وسوف تكون بمثابة

الهادي لأفعالنا وأقوالنا في المؤسسات الدولية. وسوف نعمل أيضاً على:

- المجاهرة الصادقة حول انتهاكات المطالب غير القابلة للتفاوض للكرامة الإنسانية، سنرفع صوتنا في المؤسسات الدولية وسنستخدم حقنا في التصويت في هذه المؤسسات من أجل دعم الحرية.

- استخدام مساعداتنا الخارجية لتعزيز الحرية ودعم المناضلين - سلمياً - من أجلها، وضمان أن الدول التي تتحرك باتجاه الديموقراطية تكافأ على الخطوات التي تتخذها.

- جعل الحرية وتطوير المؤسسات الديموقراطية من الموضوعات الرئيسية في علاقاتنا الثنائية مع الدول، والسعي للتضامن والتعاون مع الديموقراطيات الأخرى في مساعينا للضغط على الحكومات التي تمنع تحسين حقوق الإنسان.

- بذل جهود خاصة لتعزيز الحريات الدينية وحماية هذه الحريات من الحكومات القمعية. فالولايات المتحدة سوف تتزعم قضية الكرامة الإنسانية وسوف تعارض الدول التي تحاربها أو تنتهكها.

3 - تعزيز التحالفات لهزيمة الإرهاب الدولي والعمل على منع الاعتداءات الموجهة ضد واشنطن وأصدقائنا

«بعد ثلاثة أيام من تلك الأحداث نجد أن الأميركيين ليسوا بعيدين عنها تاريخياً بعد. ولكن مسؤوليتنا أمام التاريخ باتت واضحة: الرد على هذه الاعتداءات وتخليص العالم من الشر. لقد شنت الحرب علينا، خلسة وبالخداع، والقتل. وهذه أمة مسالمة، ولكنها

عنيفة عندما يثار غضبها، والنزاع بدأ في توقيت وشروط الآخرين. وهو سينتهي بطريقة وتوقيت نختارهما نحن».

جورج بوش
واشنطن ـ دي ـ سي (الكاتدرائية الوطنية)
14 أيلول/ سبتمبر 2001

تقاتل الولايات المتحدة الأميركية ضد الإرهابيين الدوليين. والعدو ليس نظاماً سياسياً واحداً، أو شخصاً أو ديناً، أو إيديولوجية. العدو هو الإرهاب المقصود، والعنف المحرّك سياسياً، والموجّه ضد الأبرياء.

ففي العديد من المناطق، منعت المظالم المشروعة بروز سلام دائم. وتلك المظالم تستحق المعالجة، بل يجب معالجتها ضمن عملية سياسية. ولكن لا توجد قضية تبرر الإرهاب. والولايات المتحدة لن تقدّم تنازلات لمطالب الإرهابيين أو التوصل إلى صفقات معهم. فنحن لا نفرّق فيما بين الإرهابيين، وبين أولئك الذين يأوونهم رغم معرفتهم بهم أو تقديم المساعدة لهم.

والنضال ضد الإرهاب الدولي يختلف عن أية حرب شنت في التاريخ. فهو سيشن على جبهات عدة ضد عدو مراوغ خلال فترة طويلة من الوقت. وسيتم التقدم عبر التراكم المستمر للنجاحات التي بعضها مرئي والبعض الآخر غير مرئي. وقد شهد أعداؤنا اليوم نتائج ما يمكن أن تقوم به الدول المتحضرة، وتقوم به ضد النظم التي تؤوي وتدعم، وتستخدم الإرهاب لتحقيق أهدافها السياسية. فقد تحررت أفغانستان، وتستمر قوات التحالف في ملاحقة طالبان والقاعدة، ولكن ليست هذه هي ساحة الحرب الوحيدة التي سنواجه فيها الإرهابيين، إذ يظل

الآلاف من الإرهابيين المدرّبين طليقي السراح، لديهم خلايا في أميركا الشمالية والجنوبية، وأوروبا، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا.

وستكون الأولوية بالنسبة إلينا إحباط جهود المنظمات الإرهابية والقضاء عليها، ومهاجمة قياداتها، ومراكز القيادة والتحكم، والاتصالات، والدعم المادي والتمويل، وستكون لهذه الخطوات آثار تصيب قدرة الإرهابيين على التخطيط والتنفيذ بالشلل.

وسوف نستمر في تشجيع شركائنا الإقليميين لبذل جهود منسّقة لعزل الإرهابيين. وحالما تتوصل الحملة الإقليمية إلى تحديد التهديد في دولة معينة، فإننا سنساعد في ضمان أن تلك الدولة لديها القوة العسكرية والأمنية، والسياسية، والمالية اللازمة لإنهاء المهمة.

كما ستستمر الولايات المتحدة في العمل مع حلفائها لإنهاء تمويل الإرهاب. وسنحدد مصادر تمويل الإرهاب ونعمل على إيقافها، ونجمد أرصدة الإرهابيين ومن يدعمونهم وحرمان الإرهابيين ومن يدعمونهم من الوصول إلى النظام المالي الدولي وحماية الجمعيات الخيرية الشرعية من سوء استغلالها من قبل الإرهابيين، ومنع حركة موارد الإرهابيين عبر الشبكات المالية البديلة.

غير أن هذه الحملة لا تحتاج في تنفيذها إلى تسلسل زمني محدّد لكي تكون ذات فاعلية، بل إن التأثير التراكمي عبر كل المناطق سوف يساعد في تحقيق النتائج المرجوة.

طرق القضاء على الإرهاب

وسوف نحبط، ونقضي على المنظّمات الإرهابية من طريق:

الخطوات المباشرة والمستمرة، مستخدمين كل عناصر القوة

القومية والدولية. وسيكون تركيزنا الأوّلي على المنظّمات الإرهابية ذات الفروع الدولية أو أي إرهابي أو دولة راعية للإرهاب يحاولون الحصول على أسلحة الدمار الشامل، أو استخدامها.

الدفاع عن الولايات المتحدة، والشعب الأميركي ومصالحنا في الداخل والخارج من خلال تحديد التهديدات والقضاء عليها قبل وصولها إلى حدودنا. وبينما ستواصل الولايات المتحدة جهودها لضمان الحصول على دعم المجتمع الدولي، إلا أننا لن نتردد في اتخاذ خطوات من جانب واحد، إذا لزم الأمر، لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس وتسديد الضربة الأولى ضد هؤلاء الإرهابيين لمنعهم من إلحاق الأذى بمواطنينا وبلدنا، ومنع أية رعاية أو دعم، أو توفير الملاذ للإرهابيين من طريق إقناع الدول، أو إرغامها على قبول تولّي مسؤولياتها السيادية. كما أننا سنشن حرب أفكار للإنتصار في المعركة ضد الإرهاب الدولي. ويشمل ذلك:

ـ استغلال نفوذ الولايات المتحدة الكامل والعمل بصورة وثيقة مع الحلفاء والأصدقاء لإيضاح أن كل الأعمال الإرهابية تعد غير مشروعة ويتعين النظر إليها كما ينظر إلى الرق، والقرصنة، والإبادة الإنسانية، أي سلوك لا تقبل به أية دولة مسؤولة أو تدعمه ويجب معارضته بالكامل.

ـ مساندة الدول المعتدلة والحديثة، وخصوصاً في العالم الإسلامي، لضمان أن الظروف والإيديولوجيات التي تشجّع على الإرهاب لا تجد لها أرضاً خصبة في أية دولة.

ـ تقليل الظروف التي تساعد على بروز الإرهاب من خلال جعل المجتمع الدولي يركّز جهوده، ومصادره على المناطق الأكثر عرضة للخطر.

ـ استخدام الدبلوماسية العامة الفاعلة لتشجيع التدفّق الحر للمعلومات والأفكار لإنعاش آمال وتطلعات الحرية لدى تلك المجتمعات التي يحكمها رعاة الإرهاب الدولي.

وبينما ندرك أن أفضل دفاع هو الهجوم الجيد فإننا نعزز أيضاً أمن أميركا الداخلي لحمايتها من الإعتداءات والعمل على ردعها.

وقد اقترحت هذه الإدارة أكبر عملية إعادة تنظيم حكومية منذ إقامة إدارة الرئيس ترومان لمجلس الأمن الوطني، ووزارة الدفاع. ويتركز الاقتراح على إدارة الأمن الداخلي الجديدة ويشمل قيادة عسكرية موحدة وإعادة ترتيب أساسية لمكتب التحقيقات الفدرالي، وخطتنا الشاملة لضمان الأمن الداخلي تضم كل مستويات الحكومة والتعاون مع المواطنين والقطاع الخاص.

وهذه الاستراتيجية ستحوّل الظروف السيئة إلى فرصة مؤاتية. فعلى سبيل المثال، ستكون نظم إدارة الطوارىء في أفضل حال للتعامل ليس مع الإرهاب فحسب بل مع كل المخاطر. كما سيجري تعزيز نظامنا الصحي ليس لمواجهة الإرهاب الجرثومي فحسب بل كل الأمراض المعدية، ومخاطر الإصابات الجماعية. كما أن الضوابط الحدودية لن توقف الإرهابيين فحسب بل تحسّن حركة مرور (الأشخاص والسلع) الشرعية.

وبينما ينصب تركيزنا على حماية أميركا، فإننا ندرك أن هزيمة الإرهاب في عالم اليوم المعولم تحتاج إلى دعم حلفائنا، وأصدقائنا. وستعتمد الولايات المتحدة، كلما كان ذلك ممكناً، على المنظّمات الإقليمية وسلطات الدولة للقيام بالتزاماتها في مكافحة الإرهاب، وحينما تجد الحكومات أن مكافحة الإرهاب تفوق قدراتها، فإننا

سندعم إرادتها، ومواردها بأية مساعدة يمكننا وحلفاؤنا توفيرها.

وبينما نقوم بملاحقة الإرهابيين في أفغانستان، فإننا سنستمر في العمل مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات غير الحكومية، والدول الأخرى لتوفير المساعدات الإنسانية، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية، اللازمة لإعادة بناء أفغانستان حتى لا يتعرّض مواطنوها مرة أخرى لإساءة المعاملة، وعدم تهديدها لجيرانها وعدم توفير الملاذ للإرهابيين.

وفي الحرب ضد الإرهاب الدولي لن ننسى البتة أننا نكافح في نهاية المطاف من أجل قيمنا الديموقراطية وأسلوب حياتنا، فالحرية والخوف في حالة حرب، ولن تكون هنالك نهاية سهلة وسريعة لهذا النزاع. وفي قيادتنا للحملة ضد الإرهاب، نقوم بعقد علاقات دولية جديدة إيجابية ونعيد تقويم العلاقات القائمة بطريقة تمكننا من مواجهة تحديّات القرن الحادي والعشرين.

4 ـ العمل مع الآخرين لوقف النزاعات الإقليمية

«إننا إما أن نعمل من أجل العدالة في العالم أو نعيش في عالم يقوم على القسر. وإن حجم مسؤولياتنا المتبادلة يجعل خلافاتنا تبدو ضئيلة».

جورج بوش
برلين ـ ألمانيا 23 أيار/ مايو 2002

يجب على الدول المهتمة أن تظل تعمل بنشاط لحل النزاعات الإقليمية الخطيرة لتفادي حدوث تصعيد يقود إلى الانفجار، والتقليل إلى الحد الأدنى من المعاناة الإنسانية، وفي عالم تتزايد فيه بطريقة متنامية

علاقاته المشتركة، فإن النزاعات الإقليمية قد تضعف تحالفاتنا، وتعيد تأجيج نيران التنافس في أوساط القوى العظمى، وخلق تحديات مهينة للكرامة الإنسانية. فعندما يندلع العنف، وتهتز الدول، ستعمل الولايات المتحدة مع أصدقائها، وشركائها لتخفيف المعاناة، واستعادة الاستقرار.

ولا يمكن لأي مبدأ من المبادىء التنبؤ بكل ظرف يتطلب اتخاذ الولايات المتحدة لخطوة مباشرة أو غير مباشرة، فنحن لدينا مواد سياسية، واقتصادية، وعسكرية محدّدة لمقابلة أولوياتنا الكونية. وسوف تتعامل الولايات المتحدة مع كل حالة وهي تضع المبادىء الاستراتيجية التالية في الاعتبار:

يجب أن تستثمر الولايات المتحدة الوقت والموارد في بناء علاقات ومؤسسات دولية يمكنها المساعدة في إدارة الأزمات المحلية عند بروزها.

على الولايات المتحدة تحرّي الواقعية حول قدرتها في تقديم المساعدة لأولئك الذين لا يرغبون أو غير مستعدين لمساعدة أنفسهم. فعندما يكون الناس مستعدين لأداء دورهم، نكون مستعدين للتحرك بصورة حاسمة.

الشرق الأوسط

إن النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني يُعد نزاعاً مهماً جداً بسبب حجم المعاناة الإنسانية الكبيرة. ولأن لدى أميركا علاقات وثيقة مع دولة إسرائيل، والدول العربية الرئيسية، وبسبب أهمية تلك المنطقة بالنسبة إلى الأولويات الأميركية عالمياً. ولن يتحقق السلام لأي من الطرفين من دون تحقيق الحرية للطرفين. وأميركا ملتزمة بقيام دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في

سلام وأمن، والفلسطينيون مثلهم مثل كل الشعوب يستحقّون أن تكون لهم حكومة (دولة) تخدم مصالحهم، وتستمع إلى صوتهم. وسوف تستمر الولايات المتحدة في تشجيع كل الأطراف لتحمّل مسؤولياتهم في الوقت الذي تسعى فيه لتحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع.

والولايات المتحدة، والهيئات الدولية المانحة للمعونات والبنك الدولي، يقفون على أهبة الاستعداد للعمل مع حكومة فلسطينية إصلاحية في مجال التنمية الاقتصادية، وزيادة المعونات الإنسانية، وإقامة برنامج لتأسيس، وتمويل، ومراقبة قضاء مستقل استقلالاً فعلياً. وإذا ما تبنّى الفلسطينيون الديموقراطية، وحكم القانون، ورفض الإرهاب رفضاً تاماً، يمكنهم الاعتماد على الدعم الأميركي لإقامة دولة فلسطينية.

ولإسرائيل أيضاً مصلحة كبرى في نجاح قيام دولة فلسطينية ديموقراطية. فالاحتلال الدائم إنما يهدد هوية إسرائيل وديموقراطيتها. ولذلك تستمر الولايات المتحدة في حث الزعماء الإسرائيليين لاتخاذ خطوات ملموسة لدعم قيام دولة فلسطينية ذات مقوّمات. وبما أن هناك تقدماً نحو الأمن، فهناك حاجة لانسحاب القوات الإسرائيلية انسحاباً كاملاً إلى المواقع التي كانت تسيطر عليها قبل 24 أيلول/ سبتمبر 2000م، وبالتلازم مع توصيات لجنة ميتشل، يجب وقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة. ومع تراجع حدة العنف، يجب استعادة حرية الحركة، والسماح للفلسطينيين الأبرياء باستئناف العمل، والاستمرار في حياتهم العادية. ويمكن للولايات المتحدة القيام بدور مهم. غير أن تحقيق سلام دائم، في نهاية المطاف يمكن أن يأتي فقط عندما يحل الإسرائيليون والفلسطينيون القضايا وإنهاء النزاع بينهما.

وقد ركّزت الولايات المتحدة في جنوب آسيا أيضاً على حاجة الهند وباكستان لتسوية نزاعاتهما، واستثمرت هذه الإدارة الوقت، والموارد لبناء علاقات ثنائية راسخة مع الهند وباكستان، وهذه العلاقات الراسخة أتاحت لنا أداء دور بناء عندما أصبحت التوترات في المنطقة أكثر حدة. ولقد تعززت علاقاتنا الثنائية مع باكستان باختيارها الانضمام إلى الحرب ضد الإرهاب، والسير في اتجاه بناء مجتمع أكثر تسامحاً وانفتاحاً. وتدرك الإدارة إمكان تحوّل الهند إلى واحدة من القوى الديموقراطية الكبرى في القرن الحادي والعشرين، ولقد ظلت تعمل بجد لتطوير علاقاتنا على هذا الأساس. وعندما نتدخل في هذا النزاع الإقليمي، وبناءً على استثماراتنا المبكرة في مجال العلاقات الثنائية، فإننا نضع الاعتبار أولاً للخطوات الملموسة التي تتخذها الهند وباكستان للمساعدة في إنهاء المواجهة العسكرية.
وقد اتخذت إندونيسيا خطوات شجاعة لإقامة نظام ديموقراطي فاعل، واحترام حكم القانون، وإبداء التسامح تجاه الأقليات العرقية، واحترام القانون، وقبول مبدأ حرية السوق. وقد تتمكن إندونيسيا من الاستفادة من قوة الدفع التي ساعدت على انتشال بعض من جاراتها من وهدة الفقر واليأس. إن المبادرة الصادرة عن إندونيسيا هي التي أتاحت للمساعدات الأميركية أن تكون مؤثرة. وفي النصف الغربي من الكرة الأرضية شكّلنا تحالفاً مرناً مع دول تشاركنا أولوياتنا، وبصفة خاصة كل من المكسيك، والبرازيل، وكندا، وتشيلي، وكولومبيا. وسوف نشجع معاً إقامة ديموقراطية حقة في تلك المنطقة، حيث يفتح اندماجنا الطريق أمام تقدّم الأمن والازدهار، والفرص، والأمل، كما أننا سنعمل مع المؤسسات الإقليمية مثل قمة الأميركتين، ومنظّمة

الدول الأميركية، ومجموعة وزارات الدفاع الأميركية لمصلحة هذه المنطقة برمتها.

أميركا اللاتينية

وتواجه أجزاء من أميركا اللاتينية نزاعات إقليمية، وخصوصاً تلك الناتجة من عنف احتكارات المخدّرات، والمتواطئين معها، وهذه النزاعات وعمليات تهريب المخدرات المنفلتة قد تهدد صحة وأمن الولايات المتحدة. وعليه فقد طوّرنا استراتيجية نشطة لمساعدة دول الأنديز لتعديل اقتصاداتها، وتنفيذ قوانينها، وهزيمة المنظمات الإرهابية، ووقف إمدادات المخدرات، بينما نقوم بالعمل على تخفيض الطلب على المخدرات في بلدنا.

ففي كولومبيا، ندرك الصلة في ما بين الجماعات المتطرفة، والإرهابية التي تتحدى أمن الدولة، وأنشطة تهريب المخدّرات التي تساعد في تمويل تلك الجماعات. ونحن نعمل على مساعدة كولومبيا في الدفاع عن مؤسّساتها الديموقراطية، وهزيمة الجماعات المسلحة غير الشرعية اليمينية منها واليسارية من خلال نشر سيادة الدولة فوق كل أراضيها بفاعلية، وتوفير الأمن الأساسي للشعب الكولومبي.

أفريقيا

وفي أفريقيا نجد الوعد والفرص قائمين إلى جانب المرض، والحرب والفقر المدقع، وهذا الأمر يهدد قيمة أميركية أساسية، وهي الحفاظ على الكرامة الإنسانية، كما يهدد أولوية استراتيجيتنا في مكافحة الإرهاب الدولي. وبالتالي فإن المصالح، والمبادىء الأميركية تقود إلى الاتجاه نفسه. وإننا سنعمل مع الآخرين من أجل قارة أفريقية

تعيش في حرية، وسلام، وازدهار. ويجب علينا، مع حلفائنا الأوروبيين، أن نساعد في تعزيز الدول الأفريقية التي تعاني من عدم الاستقرار، وبناء قدرات محليّة لتأمين الحدود المليئة بالثغر، والمساعدة في إنشاء البنية التحتية الأمنية والاستخبارية لحرمان الإرهابيين من الحصول على ملاذ آمن. وهناك بيئة متزايدة الخطورة قائمة في أفريقيا، حيث تنتشر الحروب الأهلية إلى ما وراء الحدود، خالقة مناطق حرب إقليمية. ويعد تشكيل تحالفات مع الراغبين في ذلك، وإقامة ترتيبات تعاون أمني عوامل مهمة في مواجهة تلك التهديدات التي تتخطى حدود الدول القومية. ويتطلب حجم أفريقيا الضخم وتنوعها استراتيجية أمنية تركّز على الترتيبات الثنائية، وبناء التحالفات. وسوف تركز هذه الإدارة على ثلاث استراتيجيات مترابطة في المنطقة:

تعتبر الدول ذات التأثير الكبير على جاراتها مثل جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وكينيا، وأثيوبيا حجر الأساس بالنسبة إلى الترتيبات الإقليمية، وهي تتطلب اهتماماً مركزاً.

يعد التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين والمؤسسات الدولية مهماً بالنسبة إلى التوسط البناء في النزاعات وإنجاح عمليات السلام. يجب تدعيم الدول السائرة في طريق الإصلاح والمنظمات الإقليمية، لأنها تعد الوسيلة الأساسية لمعالجة التهديدات الإقليمية.

وفي نهاية المطاف، فإن طريق الحرية السياسية والاقتصادية يمثل أضمن طريق للتقدم في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث معظم الحروب إنما هي نزاعات حول الموارد المادية، والمشاركة السياسية، تدور بشكل مأساوي على أساس الاختلافات العرقية، والدينية. وإن

الانتقال باتجاه تحقيق الوحدة الأفريقية القائمة على الالتزام بحسن الحكم، والمسؤولية المشتركة بالنسبة إلى النظم السياسية الديموقراطية لتعزيز الديموقراطية في القارة.

5 ـ منع أعدائنا من تهديدنا وإيذاء حلفائنا وأصدقائنا بأسلحة الدمار الشامل

«إن أشد المخاطر التي تواجه الحرية تكمن في تلاقي الراديكالية والتكنولوجيا. فبعد انتشار الأسلحة الكيماوية، والجرثومية، والنووية، إضافة إلى تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، أصبحت حتى الدول الضعيفة، والجماعات الصغيرة قادرة على الحصول على قوة مدمرة كارثية لضرب الدول الكبرى. وقد أعلن أعداؤنا عن نياتهم هذه، وضبطوا وهم يسعون للحصول على هذه الأسلحة الخطيرة. وهم يرغبون في الحصول على تلك القدرات لابتزازنا، وإلحاق الضرر بنا، وبأصدقائنا، ونحن سنقف بوجههم بكل قوانا».

جورج بوش

ويست بوينت ـ نيويورك 1 حزيران/ يونيو 2002

تطلّبت طبيعة تهديدات الحرب الباردة من الولايات المتحدة، مع أصدقائنا وحلفائنا، التركيز على ردع استخدام العدو للقوة، ما نتج منه بروز استراتيجية مروعة لضمان التدمير المتبادل. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب الباردة، شهدت بيئتنا الأمنية تحولاً كبيراً.

فبعد التحول عن المواجهة إلى التعاون كسمة مميزة لعلاقتنا مع روسيا، كانت الفوائد واضحة وهي نهاية توازن الرعب، وتخفيض تاريخي في الترسانة النووية على الجانبين، والتعاون في مجالات مثل

مكافحة الإرهاب والدفاع الصاروخي، وهي أمور لم تكن متصورة حتى وقت قريب.

تحديات مميتة

غير إن هناك تحديات مميتة بدأت في البروز صادرة عن الدول الخارجة على القانون. وليس من بين التهديدات المعاصرة ما يماثل حجم القوة التدميرية التي كانت موجهة إلينا من قبل الاتحاد السوفياتي. غير أن طبيعة الأعداء الجدد ودوافعهم، وإصرارهم على الحصول على قوة تدميرية متوافرة إلى الآن فقط لدى أقوى الدول في العالم. وهناك إمكانية كبرى بأنهم سيستخدمون أسلحة الدمار الشامل ضدنا، وتحويل البيئة الأمنية الحالية إلى بيئة أكثر تعقيداً وخطورة.

ففي أعوام التسعينات شهدنا بروز عدد قليل من الدول الخارجة على القانون، التي بالرغم من الاختلافات المهمة بينها، إلا أنها تتشارك في عدد من السمات. فهذه الدول:

- تضطهد مواطنيها، وتهدر مواردها الوطنية لمكاسب شخصية، وتنتهك بصورة فاضحة الاتفاقات الدولية التي صادقت عليها.

- وهي عازمة على الحصول على أسلحة الدمار الشامل إلى جانب التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، التي تستخدم كتهديد، أو بطريقة لتحقيق مخططات تلك النظم العدوانية.

- رعاية الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

- رفض القيم الإنسانية الأساسية، وكراهية الولايات المتحدة وكل ما تمثّله.

وفي فترة حرب الخليج حصلنا على دليل دامغ بأن مخططات

العراق ليست محصورة في الأسلحة الكيماوية التي استخدمها ضد إيران، وضد شعبه، بل إنها تمتد لتشمل الحصول على الأسلحة النووية، والجرثومية.

مصدر رئيسي

وخلال العقد الفائت تحوّلت كوريا الشمالية إلى المصدّر الرئيسي في العالم للصواريخ الباليستية. وقد أجرت تجارب لزيادة قدرات الصواريخ، بينما تقوم بتطوير ترسانتها الخاصة من أسلحة الدمار الشامل. كما تسعى النظم الأخرى الخارجة على القانون للحصول على الأسلحة النووية والجرثومية والكيماوية. وسعي هذه الدول للحصول على مثل تلك الأسلحة والإتجار فيها بات يشكّل تهديداً ماثلاً لكل الدول.

ويجب علينا أن نكون مستعدين لوقف الدول المارقة وعملائها الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد الولايات المتحدة وحلفائها، وأصدقائها. ويجب على ردنا الاستفادة بالكامل من حلفائنا الأقوياء، ومن بناء شراكة جديدة مع أعدائنا السابقين، والابتكار في استخدام القوة العسكرية والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك تطوير نظام دفاعي صاروخي فاعل، وزيادة التركيز على عمليات جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها.

استراتيجية شاملة

وتشمل استراتيجيتنا الشاملة لمكافحة أسلحة الدمار الشامل:

- بذل جهود نشطة لمكافحة انتشار هذه الأسلحة، ويجب ردع وإقامة دفاع ضد هذا التهديد قبل انطلاقه، وضمان أن القدرات الأساسية،

مثل عمليات الكشف والدفاع السلبي والإيجابي، وقدرات المكافحة، يتم دمجهما في نظامنا الدفاعي المتحوّل، ونظم الأمن الداخلي. كما يجب دمج جهود مكافحة الانتشار في العقيدة القتالية لقواتنا المسلحة وتدريبها، وإعدادها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حلفائنا لضمان انتصارنا في أية مواجهة مع أعداء مسلّحين بأسلحة الدمار الشامل.

- تعزيز جهود مكافحة انتشار الأسلحة لحرمان الدول المارقة والإرهابيين من الحصول على المواد، والتكنولوجيا، والخبرة اللازمة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل. وسنطوّر جهودنا في مجال الديبلوماسية ومراقبة الأسلحة، وضوابط التصدير المتعددة الطرف والتهديد بتخفيض المساعدات التي تعوق الدول والإرهابيين الساعين للحصول على أسلحة الدمار الشامل واعتراض التكنولوجيا والمواد المساعدة على ذلك إذا لزم الأمر. كما سنستمر في بناء التحالفات لدعم هذه الجهود، وتشجيع زيادة الدعم السياسي، والمالي لمكافحة الانتشار وبرامج تخفيض التهديدات. وأن موافقة مجموعة الدول الثماني الكبرى مؤخراً على تقديم مبلغ يصل إلى 20 مليار دولار لشراكة دولية لمكافحة انتشار الأسلحة يمثل خطوة كبرى إلى الأمام.

- إدارة العواقب بكفاءة للرد على تأثيرات أسلحة الدمار الشامل المستخدمة من قبل الإرهابيين أو الدول العدوّة، والتقليل من أثر استخدام أسلحة الدمار الشامل إلى الحد الأدنى سيساعد في ردع أولئك الذين يمتلكون مثل تلك الأسلحة، وتثبيط الساعين للحصول عليها بإقناع الأعداء بأنهم لن يحققوا أهدافهم المرجوة. ويجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تكون مستعدة للرد على آثار أسلحة الدمار الشامل المستخدمة ضد قواتنا في الخارج، ومساعدة أصدقائنا، وحلفائنا إذا ما وقع عليهم اعتداء.

متى فهمنا!

لقد أخذ الوقت قرابة العقد من الزمن بالنسبة إلينا لفهم الطبيعة الحق لهذا التهديد الجديد، وإذا ما وضعنا في الحسبان أهداف الدول المارقة والإرهابيين، فإن الولايات المتحدة لا يمكنها الاعتماد على ردود الفعل فحسب، كما كان الأمر في السابق، فعدم القدرة على ردع معتد محتمل، والتهديدات الماثلة حالياً، ومدى الضرر المحتمل الذي قد يحدثه اختيار أعدائنا للأسلحة لا يسمح بذلك الخيار ولا يمكننا جعل أعدائنا يسددون الضربة الأولى.

ففي الحرب الباردة، وخصوصاً في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية، واجهنا حال من استمرار الأمر الواقع لعدو يتفادى المخاطر، وقد كان الردع دفاعاً فاعلاً، غير أن الردع القائم فقط على التهديد بالرد من المحتمل ألاّ ينجح ضد زعماء الدول المارقة المستعدين للدخول في المخاطر، والمقامرة بأرواح شعوبهم، وثروات دولهم.

وفي الحرب الباردة كانت أسلحة الدمار الشامل تعتبر الملجأ الأخير الذي يؤدّي استخدامه إلى المخاطرة بتدمير مستخدميها، أما اليوم، فإن أعداءنا يرون في أسلحة الدمار الشامل، السلاح المفضّل، وبالنسبة إلى الدول المارقة، فإن هذه الأسلحة تعد أداة للترهيب والعدوان العسكري ضد جاراتها، وقد تتيح هذه الأسلحة لتلك الدول محاولة ابتزاز الولايات المتحدة وحلفائنا ومنعنا من ردع ووقف السلوك العدواني للدول المارقة، وترى تلك الدول أيضاً في هذه الأسلحة أفضل وسيلة للتغلّب على التفوق التقليدي للولايات المتحدة.

والمفاهيم التقليدية للردع لن تنجح ضد العدو الإرهابي الذي يعتمد على تكتيكات التدمير الغاشم واستهداف الأبرياء، والذي يسعى

ما يسمى جنوده لطلب الشهادة في الموت ويعتمد في حمايته على أن لا دولة له، والتطابق بين الدول التي ترعى الإرهاب وتلك التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل يضطرنا لاتخاذ خطوات تجاهها.

ولقرون عدة، ظل القانون الدولي يعترف بحاجة الدول إلى تفادي وقوع اعتداء عليها وإمكان اتخاذها لخطوات مشروعة مسبقة للدفاع عن نفسها ضد القوى التي تمثّل تهديداً وشيكاً، وغالباً ما يكون في شكل حشد واضح للقوات، والسفن الحربية والقوات الجوية استعداداً للقتال.

وإن علينا تعديل مفهوم التهديد الوشيك لقدرات وأهداف أعداء اليوم. فالدول المارقة، والإرهابيون لا يقومون باعتداءاتهم مستخدمين الوسائل التقليدية. فهم يدركون أن تلك الاعتداءات ستواجه الفشل، وتجدهم يعتمدون بدلاً من ذلك على الأعمال الإرهابية، وربما استخدام أسلحة الدمار الشامل، وهي أسلحة يمكن إخفاؤها بسهولة، وإيصالها سراً، واستخدامها من دون إنذار.

وأهداف هذه الاعتداءات هي قواتنا العسكرية وسكاننا المدنيين، وذلك في انتهاك صريح لواحد من مبادىء أعراف قوانين الحروب. وكما أثبتت خسائر 11 أيلول/ سبتمبر 2001 فإن إيقاع أكبر عدد من الضحايا المدنيين هو الهدف المحدد للإرهابيين. وإن هذه الأعداد ستتزايد بصورة تصاعدية إذا ما حصل الإرهابيون على أسلحة الدمار الشامل.

ولقد ظلت الولايات المتحدة، ولفترة طويلة، تحتفظ بخيار اتخاذ الضربة الوقائية لمواجهة أي تهديد كامن لأمننا القومي. وكلما كان التهديد كبيراً، زادت مخاطره السلبية وعدم اتخاذ خطوات،

وكانت الحالة أكثر إلحاحاً لاتخاذ خطوة وقائية للدفاع عن أنفسنا، حتى وإن كان هنالك عدم وضوح في ما يتعلق بتوقيت ومكان اعتداء العدو. ولإحباط أو منع مثل هذه الأعمال العدوانية، فإن الولايات المتحدة ستتخذ خطوة وقائية إذا لزم الأمر.

والولايات المتحدة لن تستخدم القوة في كل الأحوال لتسديد ضربة وقائية للتهديدات الوشيكة. كما يجب على الدول عدم استخدام الضربات الوقائية كذريعة لشن عدوان. ولكن في عصر يسعى فيه أعداء الحضارة صراحة وبنشاط للحصول على أكثر أنواع التكنولوجيا تدميراً، فإن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين بينما المخاطر تتزايد.

وإننا سوف نتحرّك بحرص، مقيّمين كل عواقب خطواتنا. ولدعم الخيارات الوقائية فإننا سوف:

- نبني قدرات استخبارية أفضل، وأكثر شمولاً للحصول في المناسب على أدق المعلومات حول التهديدات أينما برزت.

- التنسيق بشكل وثيق مع الحلفاء لصوغ تقويم مشترك لأكثر التهديدات خطورة.

- الاستمرار في تطوير قواتنا المسلحة لتأمين قدرتنا على القيام بعمليات سريعة، ودقيقة لتحقيق نتائج حاسمة.

والهدف من خطواتنا سيكون دائماً القضاء على تهديد محدد يواجه الولايات المتحدة أو حلفائها، أو أصدقائها، وستكون أسباب خطواتنا واضحة، والقوة المستخدمة مضبوطة، والقضية عادلة.

6 ـ الحث على مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة والتجارة الحرة

«حين تغلق الدول أسواقها، وحين تكون الفرص حكراً على البعض، فلن تكون أي مبالغ من المساعدات للتنمية كافية. وحين تحترم الدول شعوبها وتفتح أسواقها وتستثمر في الرعاية الصحيحة والتعليم الأفضل، فإن كل دولار من المساعدات وكل دولار من العوائد التجارية ورأس المال المحلّي يتم استخدامه بشكل فاعل».

جورج بوش
مونتيري ـ المكسيك 22/ 3/ 2002

إن من شأن اقتصاد عالمي قوي أن يعزز أمننا القومي من خلال دفع قضية الرفاه والحرية في بقية أرجاء العالم. فالنمو الاقتصادي المدعوم بالتجارة الحرة والأسواق الحرة يخلق المزيد من فرص العمل ومعدّلات دخل أعلى.

وكذلك يسمح للناس بتحسين مستويات معيشتهم والتخلص من الفقر، ويطلق عملية الإصلاح الاقتصادي والقانوني والكفاح ضد الفساد ويعزز قيم الحرية.

وسنعمل على تعزيز النمو الاقتصادي والحرية الاقتصادية إلى خارج حدود أميركا. وكل الحكومات مسؤولة عن رسم سياساتها الاقتصادية ومواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها. وسنستخدم تعاوننا الاقتصادي مع دول أخرى من أجل تأكيد فوائد السياسات التي تزيد الإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام، بما في ذلك:

ـ إنتهاج سياسات تنظيمية وقانونية تدفع النمو وتشجع الاستثمار والاختراع ونشاط قطاع الأعمال.

ـ وضع سياسات ضريبية ـ لا سيما ـ معدلات ضرائب منخفضة ـ تؤدي إلى تحسين الحوافز على العمل والاستثمار.

ـ تعزيز حكم القانون وعدم التراخي تجاه الفساد، بحيث يشعر الناس بالثقة بأنه سيكون بوسعهم الاستمتاع بثمار الرخاء الاقتصادي.

ـ تبنّي أنظمة مالية قوية تسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية لرأس المال.

ـ تبنّي سياسات مالية مجدية وتدعيم النشاط التجاري.

ـ الاستثمار في الصحة والتعليم بشكل يؤدي إلى تحسين مستوى ومهارات قوة العمل والسكان عموماً.

ـ التجارة الحرة التي تفتح آفاقاً جديدة للنمو وتعزز نشر التكنولوجيا والأفكار التي تزيد الفرص والإنتاجية.

ودروس التاريخ واضحة في هذا الشأن، إذ إن اقتصادات السوق، وليس اقتصادات الرقابة والتحكّم الحكومي، هي السبيل الأفضل للإزدهار وتقليص معدّلات الفقر.

والسياسات التي تعمل على مزيد من تقوية حوافز السوق ومؤسسات السوق تصلح لكل الاقتصادات، سواء الصناعية أو الناشئة أو اقتصادات الدول النامية.

إن العودة إلى النمو الاقتصادي القوي في أوروبا واليابان هو أمر حيوي للمصالح القومية للولايات المتحدة. ونحن نريد لحلفائنا أن تكون لديهم اقتصادات قوية لمصلحتهم أولاً، ولمصلحة الاقتصاد العالمي ثانياً، ومن أجل الأمن العالمي ثالثاً. وتحظى الجهود

الأوروبية لإزالة الحواجز الهيكلية بين اقتصاداتهم، بأهمية خاصة في هذا السياق، وكذا جهود اليابان للقضاء على التضخّم ومعالجة مشكلات القروض المعدومة في النظام المصرفي الياباني.

وسنواصل إجراء المشاورات مع اليابان وشركائنا الأوروبيين، بمن فيهم مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، لمناقشة السياسات التي يعتمدونها لتعزيز النمو في اقتصاداتهم والعمل على تعزيز النمو الاقتصادي العالمي.

ويعتبر تحسين استقرار الأسواق الناشئة أيضاً عنصراً رئيسياً لنمو الاقتصاد العالمي. وهناك حاجة لتدفق الاستثمارات المالية لتوسيع الفرص الإنتاجية لهذه الاقتصادات. فتدفّق هذه الاستثمارات يسمح للأسواق الناشئة والدول النامية بالاستثمار الذي يرفع مستويات المعيشة ويقلل الفقر في هذه البلدان. وهدفنا في المدى الطويل يجب أن يكون عالماً تكون فيه لجميع الدول مستويات اقتصادية واستثمارية تمكّنها من الدخول إلى أسواق المال العالمية والاستثمار للمستقبل.

ونحن ملتزمون بالسياسات التي تساعد الأسواق الناشئة في تحقيق تدفق رأس المال بكلفة أقل، ومن أجل هذه الغاية، سنواصل السعي لتحقيق الإصلاحات التي تهدف إلى تقليص حال الشك وعدم الاستقرار في الأسواق المالية. وسنعمل بنشاط مع الدول الأخرى ومع صندوق النقد الدولي والقطاع الخاص لتطبيق «خطة العمل» للدول الصناعية السبع الكبرى التي تم التفاوض بشأنها في وقت سابق من هذا العام (2002)، من أجل الحيلولة دون وقوع أزمات مالية والتوصل إلى حل أكثر فاعلية لها في حال وقوعها.

إن أفضل سبيل للتعاطي مع الأزمات المالية هو العمل على منع

حدوثها. وقد شجعنا صندوق النقد الدولي على تحسين جهوده للقيام بذلك، وسوف نواصل العمل مع صندوق النقد الدولي لتنظيم شروط منح القروض وتركيز استراتيجية الإقراض على هدف تحقيق النمو الاقتصادي من خلال سياسات حكيمة في مجال النقد والمال وسياسات تحديد سعر الصرف وسياسات القطاع المالي.

لقد برز مفهوم «التجارة الحرة» كمبدأ أخلاقي حتى قبل أن يصبح أحد أركان الاقتصاد. فإذا كان بوسعك أن تفعل شيئاً يقدّره الآخرون، فينبغي أن تكون لديك القدرة على بيعه لهم. وإذا فعل الآخرون شيئاً تقدّره، فيجب أن تكون قادراً على شرائه. هذه هي الحرية الحقيقية، الحرية للشخص ـ أو الدولة ـ لتحقيق مستوى معيشي جيّد. ومن أجل تشجيع التجارة الحرة، فقد بلورت الولايات المتحدة استراتيجية شاملة تقوم على أساس:

الأخذ بزمام المبادرة عالمياً: سيكون للمفاوضات الجديدة حول التجارة العالمية التي أسهمنا في إطلاقها خلال مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة (قطر) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، أجندة واعدة، لا سيما في مجالات الزراعة والتصنيع والخدمات، وهي الأجندة المنتظر استكمالها في عام 2005، لقد تزّعمت الولايات المتحدة الجهود لإستكمال دخول الصين وتايوان إلى منظمة التجارة العالمية، وسوف نساعد روسيا في استعداداتها لدخول المنظمة.

الضغط باتجاه تبنّي مبادرات إقليمية: اتفقت الولايات المتحدة مع عدد من الديموقراطيات الغربية على إقامة منطقة تجارة حرة في القارة الأميركية يتوقع أن تستكمل في عام 2005. وخلال العام

الجاري (2002)، ستطالب الولايات المتحدة بإجراء مفاوضات حول حرية الدخول إلى السوق مع شركائها، ويشمل ذلك الزراعة والخدمات والسلع الصناعية والاستثمار والتوريدات الحكومية.

وسوف نعرض أيضاً، فرصاً أكبر للقارة الأفريقية الأكثر فقراً، تبدأ بالاستخدام الكامل للمزايا التفصيلية الواردة في «قانون النمو والفرص الأفريقي» بما يمهد السبيل للتجارة الحرة.

المضي قدماً لعقد اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة: بعد اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الأردن عام 2001، ستعمل الإدارة الأميركية هذا العام على استكمال توقيع اتفاقات تجارة حرة مع كل من تشيلي وسنغافورة، وهدفنا يتمثل في التوصّل إلى اتفاقات للتجارة الحرة مع مزيج من الدول المتقدّمة والنامية في كل مناطق العالم، لا سيما أميركا الوسطى وأفريقيا الجنوبية والمغرب وأستراليا.

تجديد الشراكة بين السلطة التنفيذية والكونغرس: تعتمد الاستراتيجية التجارية لكل من الإدارات الأميركية، على الشراكة المثمرة مع الكونغرس. فبعد فجوة دامت 8 سنوات، عادت الإدارة لكسب الأغلبية في الكونغرس لتأييد تحرير التجارة من خلال إقرار القانون الخاص بذلك وتبنّي إجراءات أخرى لفتح السوق أمام الدول النامية. وسوف تعمل هذه الإدارة مع الكونغرس لعقد اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية وعالمية بموجب القانون الجديد الذي أقرّه الكونغرس في هذا الشأن في وقت سابق من هذا العام (2002).

تعزيز الصلة بين التجارة والتنمية: السياسات التجارية قد تساعد الدول النامية في تعزيز حقوق الملكية والمنافسة وحكم القانون والاستثمار ونشر المعرفة وفتح المجتمعات والتخصيص الفاعل

للموارد. . . الأمر الذي يقود إلى النمو الاقتصادي وإتاحة الفرص وبناء الثقة في الدول النامية. وإضافة إلى تعزيز حريّة الدخول إلى الأسواق، التعاون في مجال مكافحة الفقر ورفع مستوى الصحة العامة في الدول النامية. وسوف نعمل على تطبيق أنظمة الملكية الفكرية بشكل مرن بحيث يسمح للدول النامية بإنتاج أدوية لأمراض خطيرة كالأيدز والملاريا والسل.

تطبيق اتفاقات وقوانين تجارية ضد الممارسات غير العادلة: التجارة تعتمد على حكم القانون، والتجارة الدولية تعتمد على اتفاقات قابلة للتطبيق، وأولويتنا القصوى هي حل النزاعات القائمة مع الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك، وبذل جهود دولية لحل النزاعات المتعلّقة بالزراعة والصادرات الزراعية والعلم والتكنولوجيا والصحة. وكثيراً ما يتم انتهاك القوانين التي تمنع الممارسات التجارية غير العادلة، ولكن يجب أن يكون المجتمع الدولي قادراً على معالجة المخاوف الحقيقية المتعلّقة بسياسات الدعم والتجسس التجاري الذي يُضعف المنافسة، والذي ينبغي تضافر الجهود لمكافحته.

مساعدة الصناعات المحلية وتأقلم العمال: هناك إطار قانوني معقول للحمايات الانتقالية التي استخدمناها في قطاع الزراعة ونستخدمها هذا العام (2002) لمساعدة تجّار الفولاذ الأميركيين. وتعتمد فوائد التجارة الحرة على تطبيق ممارسات تجارية عادلة، فمثل هذه الحماية تساعد في ضمان أن لا تكون منافع التجارة الحرة على حساب العمال الأميركيين. وتقديم المساعدات لتحسين عملية تأقلم العمال مع المتغيرات وديناميكية الأسواق المفتوحة ستساعدهم على ذلك بصورة كبيرة.

حماية البيئة والعمال: يجب على الولايات المتحدة تقوية النمو الاقتصادي بطرق تضمن حياة أفضل لهم ورخاء أكبر. وسوف نأخذ في الحسبان الهموم البيئية وحقوق العمال، ضمن المفاوضات التجارية الأميركية، بهدف خلق «شبكة» صحية بين الاتفاقات البيئية متعددة الطرف مع منظمة التجارة العالمية واستخدام منظمة العمل الدولية وبرامج الأفضلية التجارية والمفاوضات التجارية، من أجل تحسين ظروف العمل مع الحفاظ على التجارة الحرة.

تأمين الحصول على الطاقة: سنقوم بتعزيز أمن الطاقة الأميركي ورخاء الاقتصاد العالمي من خلال العمل مع حلفائنا وشركائنا التجاريين والجهات المنتجة للطاقة لتوسيع مصادر وأنواع إمدادات الطاقة الدولية، وخصوصاً في النصف الغربي من الكرة الأرضية وأفريقيا وآسيا الوسطى ومنطقة قزوين. وسوف نواصل العمل أيضاً، وسوف نستمر أيضاً في العمل مع شركائنا لتطوير تكنولوجيا أكثر نظافة للبيئة وأكثر فاعلية من حيث الطاقة.

ويجب أن يقترن النمو الاقتصادي بجهود دولية لمراعاة عدم زيادة التسخين الحراري المرتبط بهذا النمو واحتوائه عند حدود تمنع التدخل البشري الخطير بالمناخ العالمي، وهدفنا العام هو تقليص الانبعاثات الحرارية في أميركا مقارنة بحجم اقتصادنا، بنسبة 18 في المئة على مدى السنوات العشر القادمة. إن استراتيجياتنا لتحقيق هذا الهدف هي:

- أن تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالتعاون الدولي وفقاً لاتفاقيات ومعاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة.

- الحصول على اتفاقات مع كبريات الشركات لتقليص انبعاثات الغاز ومنح القروض للشركات لتمكينها من عمل ذلك.

- بلورة معايير محسّنة لقياس وتسجيل تقليص الانبعاث الحراري.

- تشجيع إنتاج الطاقة القابلة للتجدد وتكنولوجيا الفحم النظيف والطاقة النووية التي لا تترك انبعاثات، وفي الوقت ذاته، تحسين نوعية الوقود المستخدم في السيارات والشاحنات الأميركية.

- زيادة الإنفاق على البحث وتكنولوجيا المحافظة على البيئة إلى 4,5 مليارات دولار، وهو المبلغ الأكبر الذي ينفق على تغيرات المناخ من أي دولة في العالم، فضلاً عن زيادة تقدر بـ 700 مليون دولار في موازنة العام الماضي (2001).

- مساعدة الدول النامية، وخصوصاً تلك الأكثر معاناة من الإنبعاث الحراري مثل الصين والهند، وتمكينها من امتلاك الأدوات والمصادر للإنضمام إلى هذا الجهد وتحقيق النمو الاقتصادي ضمن بيئة أكثر نظافة.

7 ـ توسيع دائرة التنمية من طريق فتح المجتمعات وإقامة البنية التحتية للديموقراطية

«لقد قاتلنا في الحرب العالمية الثانية لجعل العالم أكثر أمناً، وعملنا بعدها لإعادة بنائه. وفي الوقت الذي نشن الحرب اليوم للحفاظ على العالم آمناً من الإرهاب، يجب علينا أيضاً العمل لجعل العالم مكاناً أفضل لجميع سكانه».

جورج بوش

واشنطن دي سي (بنك التنمية الأميركية) 14 آذار/ مارس 2002

إن عالماً يعيش فيه البعض في راحة، ووفرة، بينما يعيش نصف

الإنسانية بأقل من دولارين في اليوم لا يعدّ عالماً عادلاً، ولا مستقراً، وإن ضم جميع فقراء العالم في دائرة متسعة من التنمية وتوافر الفرص يعد واجباً أخلاقياً، وأحد أولى الأولويات في السياسة الدولية للولايات المتحدة.

وقد فشلت عقود من معونات التنمية الضخمة في تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة. والأدهى من ذلك أن نتج منها في أغلب الأحيان ظهور سياسات فاشلة، وتخفيف الضغوط الداعية للإصلاح، وإدامة البؤس. ونتائج التنمية تقاس عادة بالمبالغ التي أنفقتها الجهات المتبرعة، وليس وتيرة النمو، وتخفيف الفقر لدى المتلقين لها. وهذه هي مؤشرات الاستراتيجية الفاشلة.

وخلال العمل مع الدول الأخرى تواجه الولايات المتحدة هذا الفشل. وقد أقمنا إجماعاً جديداً في مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية على وجوب تغيير أهداف المعونات واستراتيجيات تحقيق تلك الأهداف.

وهدف هذه الإدارة هو المساعدة في تحرير إمكانات الإنتاج في كل الدول. والعمل على استمرارية النمو وتقليل الفقر يعد مستحيلاً من دون وجود سياسات وطنية مناسبة. وأينما تنفّذ الحكومات سياسات فعلية للتغيير، فإننا سوف نقدّم مستويات جديدة مرتفعة من المعونات، وعلى الولايات المتحدة والدول المتطورة الأخرى وضع أهداف طموحة محدّدة لمضاعفة حجم اقتصادات الدول الأفقر في العالم خلال عقد من الزمن.

وستتبع الولايات المتحدة هذه الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق الهدف التالي:

توفير مصادر لمساعدة الدول التي تواجه تحديات الإصلاح الوطني ونقترح زيادة 50 في المئة في معونات التنمية التي تقدمها الولايات المتحدة. وبينما يتم الاستمرار في برامجنا الحالية ومن بينها برامج المساعدات الإنسانية القائمة على الحاجة فقط، فإن مليارات الدولارات الجديدة سوف تشكّل حساب تحدّي الألفية الجديد تقدم لبرامج في بلدان بها حكومات تحكم حكماً عادلاً، وتستثمر في مواطنيها، وتشجّع حرية الاقتصاد. وعلى الحكومات مكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان الأساسية وتبني حكم القانون، والاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم، واتباع سياسات اقتصادية مسؤولة ومساعدة القطاع الخاص. وسوف يكافىء حساب تحدي الألفية الجديد الدول التي تثبت أن لديها سياسات فعلية للتغيير، وتحدي تلك التي لم تثبت ذلك بتطبيق الإصلاحات.

تحسين كفاءة البنك الدولي وبنوك التنمية الأخرى في رفع مستويات المعيشة: الولايات المتحدة ملتزمة بأجندة للإصلاح الشامل، وجعل البنك الدولي وبنوك التنمية الدولية الأخرى تصبح أكثر كفاءة في تحسين مستويات الحياة في دول العالم الفقيرة. ولقد أوقفنا التوجه في تخفيض المساهمات الأميركية واقترحنا زيادة بنسبة 18 في المئة في تلك المساهمات إلى اتحاد التنمية الدولي، وصندوق البنك الدولي للبلدان الأكثر فقراً، وصندوق التنمية الأفريقية. والعامل المهم بالنسبة إلى رفع مستويات المعيشة وتقليل الفقر في جميع أنحاء العالم إنما هو زيادة نمو الإنتاجية، وخصوصاً في الدول الأفقر، وإننا سوف نستمر في الضغط على بنوك التنمية الدولية للتركيز على الأنشطة التي تزيد الإنتاجية الاقتصادية مثل تحسين مستوى التعليم والصحة، وحكم القانون، وتطوير القطاع الخاص. وإن كل مشروع، وكل

قرض، وكل منحة يجب أن يحكم عليها على أساس كم ستزيد وتيرة نمو الإنتاجية في البلدان النامية.

الإصرار على نتائج يمكن قياسها لضمان أن معونات التنمية تحدث أثراً فعلياً في حياة الفقراء في العالم.

فعندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية، فإن الأمر المهم أن يجد المزيد من الأطفال تعليماً أفضل، ويحصل المزيد من الناس على رعاية صحية وماء نقي، أو أن يجد المزيد من العمال وظائف لتحسين مستقبل أسرهم. وإن لدينا التزاماً أخلاقياً لقياس نجاح معوناتنا للتنمية من طريق إن كانت تأتي بنتائج، أم لا. ولهذا السبب سوف نستمر في المطالبة في أن تكون لمعوناتنا للتنمية، وللمعونات التي تقدمها بنوك التنمية الدولية، أهداف يمكن قياسها، ومستوى ثابت لتحقيق تلك الأهداف... ويعود الفضل للقيادة الأميركية في أن اتفاقية زيادة تمويل وكالة التنمية الدولية الجديدة ستضع نظاماً للمراقبة، والتقويم لقياس التقدم الذي تحققه الدول المتلقّية للمعونات. وأنه للمرة الأولى يستطيع مقدّمو المعونات الربط بين جزء من مساهماتهم في وكالة التنمية الدولية بالإنجاز الفعلي الذي تحقق في التنمية. وجزء من المساهمة الأميركية يرتبط أيضاً بهذه الطريقة. وإننا سوف نكافح لضمان أن يؤسس البنك الدولي وبنوك التنمية الدولية الأخرى عملهم على هذا التقدم، وحتى يصبح التركيز على النتائج جزءاً لا يتجزأ من كل ما تقوم به هذه المؤسسات.

زيادة معونات التنمية التي تقدّم في شكل منح بدلاً من قروض:

إن زيادة استخدام المنح القائمة على أساس تقويم النتائج يعد أفضل وسيلة لمساعدة الدول الفقيرة في توفير استثمارات إنتاجية، بصفة

وخصوصاً في القطاع الاجتماعي من دون تحميلهم أعباء ديون متزايدة. وكنتيجة لما قامت به القيادة الأميركية، فإن اتفاقية وكالة التنمية الدولية الجديدة توفر زيادات كبيرة في تمويل المنح المقدّمة للدول الأفقر في مجال التعليم ومكافحة مرض الأيدز، والرعاية الصحية، والتغذية وتوفير المياه، والصرف الصحي وغير ذلك من الحاجات الإنسانية، وهدفنا هو البناء على أساس ذلك التقدم من خلال زيادة استخدام المنح المقدّمة من بنوك التنمية الدولية. كما أننا سنتحدى الجامعات والمؤسسات التي تعمل من أجل الربح، والقطاع الخاص لتقديم جهود مماثلة لتلك التي تقوم بها الحكومة من خلال استخدام المنح لدعم مشروعات التنمية التي تحرز نتائج.

فتح أبواب المجتمعات أمام التجارة والاستثمارات: تعد التجارة والاستثمارات محرّكين فعليين للنمو الاقتصادي. وأنه حتى عند زيادة المعونات الحكومية، فإن معظم أموال التنمية لا بد أن تأتي من التجارة ورؤوس الأموال المحلية، والاستثمارات الأجنبية. ولا بد لأي استراتيجية فعّالة أن تحاول توسيع هذه التدفقات كذلك. وتعتبر حرية الأسواق والتجارة أولوية أساسية في استراتيجية أمننا القومي.

تأمين الصحة العامة: إن حجم أزمة الصحة العامة في البلدان الفقيرة، ضخم للغاية. ففي الأقطار التي تعاني من أوبئة مثل مرض الأيدز، والملاريا والسل، فإن النمو والتنمية سوف يتعرّضان للخطر ما لم يتم احتواء هذه المخاطر. والموارد القادمة من الدول المتقدمة تعد ضرورية، ولكنها ستكون ذات فاعلية فقط من خلال الإدارة النزيهة للحكم التي تدعم برامج الوقاية وتوفير بنية تحتية محلية ذات كفاءة. وقد ساندت الولايات المتحدة بقوة الصندوق العالمي الجديد

الخاص بمكافحة الأيدز الذي أشرف على إنشائه وتنظيمه السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان وتركيزه على ربط الوقاية باستراتيجية واسعة للعلاج والرعاية. وقد ساهمت الولايات المتحدة مسبقاً بأكثر من ضعف ما قدمه ثاني أكبر مساهم في هذه الجهود. وإذا حقق الصندوق العالمي هدفه فإننا سنكون مستعدين لإعطاء المزيد.

التركيز على التعليم: يعتبر التعليم أساس الديموقراطية والتنمية. وهناك نحو 7 في المئة فقط من مصادر البنك الدولي مكرّسة للتعليم، وأنه لا بد من زيادة هذه النسبة. وستزيد الولايات المتحدة تمويلها لمعونات التعليم بنسبة تصل إلى 20 في المئة على الأقل مع التركيز على تحسين التعليم الأساسي وتدريب الأساتذة في أفريقيا. كما يمكن للولايات المتحدة أيضاً توفير تكنولوجيا المعلومات لهذه المجتمعات التي دمّر مرض الأيدز نظمها التربوية.

الاستمرار في دعم التنمية الزراعية: تتمتع التكنولوجيا الجديدة بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية بإمكانات كبيرة لتحسين الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية مع التقليل من استخدام المبيدات الحشرية وتخفيض استخدام المياه. ومن طريق الاستخدام الصحيح للعلوم، يمكن للولايات المتحدة المساعدة في إيصال هذه الفوائد إلى 800 مليون نسمة من بينهم 300 مليون طفل ما زالوا يعانون الجوع وسوء التغذية.

8 ـ تطوير برامج للتعاون مع مراكز القوى العالمية الأخرى

«لدينا أفضل فرصة منذ بروز الدولة القومية في القرن السابع

عشر لبناء عالم تتنافس فيه القوى العظمى في سلام، بدلاً من الإعداد للحرب».

جورج بوش
ويست بوينت ـ نيويورك 1 حزيران/ يونيو 2002

ستنفّذ أميركا استراتيجيتها من خلال تنظيم تحالفات واسعة ما أمكن ذلك، من دول تكون قادرة ومستعدة لتطوير توازن للقوة يميل باتجاه الحرية. وتتطلب قيادة التحالف التي تتميّز بالكفاءة، أولويات واضحة، وتقديراً لمصالح الآخرين، والتشاور المستمر في ما بين الشركاء بروح التواضع. ولن تتمكن الولايات المتحدة من تحقيق إلا القليل من النتائج الدائمة في عالم يخلو من التعاون المستمر مع حلفائنا وأصدقائنا في كندا، وأوروبا. كما أن أوروبا تعد مقر اثنين من أقوى وأقدر المؤسسات الدولية في العالم وهما: حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي ظل منذ تأسيسه يعتبر حجر الأساس للأمن عبر الأطلسي وفي أوروبا، والاتحاد الأوروبي، شريكنا في فتح أبواب العالم أمام التجارة.

واعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر تعد أيضاً اعتداءً على الناتو، كما أدرك الحلف ذاته، وذلك عندما لجأ إلى المادة الخامسة الخاصة بالدفاع عن النفس لأول مرة، ومهمة الناتو الأساسية القائمة على الدفاع الجماعي عن تحالف الديموقراطيات ما زالت قائمة، غير أن على الناتو أن يطوّر هياكل وقدرات جديدة للقيام بمهمته تلك في ظل الظروف الجديدة، كما أن عليه بناء القدرة على نشر قوات مدربة تدريباً خاصاً، خفيفة الحركة للإنطلاق حال إصدار الأوامر إليها وكلما استدعت الحاجة للرد على تهديد موجّه لأي عضو من أعضاء الحلف.

ويجب أن يكون الحلف قادراً على التحرك كلما كانت مصالحنا مهددة والعمل على بناء تحالفات بموجب ميثاق الناتو إضافة إلى المساهمة في تحالفات ذات مهام محددة. ولتحقيق هذا الأمر يجب علينا:

توسيع عضوية الناتو لضم تلك الدول الديموقراطية الراغبة والقادرة على المشاركة في تحمل عبء الدفاع عن مصالحنا المشتركة وتطويرها.

ضمان تقديم القوات العسكرية لدول الناتو مساهمة قتالية مناسبة في معارك الحلف.

الاستفادة من الفرص التكنولوجية والاقتصادية في النفقات الدفاعية لتطوير القوات العسكرية للحلف، حتى تتمكن من السيطرة على الأعداء المحتملين والتقليل من المخاطر التي نواجهها.

تقليص حجم هياكل القيادة وزيادة مرونتها لمواجهة متطلبات العمليات الحديثة، واحتياجات التدريب، والتوجيه وتجريب تشكيلات عسكرية جديدة للقوات.

الاحتفاظ بالقدرة على العمل والقتال معاً كحلفاء في الوقت الذي نقوم بتطوير وتحديث قواتنا.

وإذا نجح الحلف في تنفيذ هذه التغييرات فإن النتيجة ستكون شراكة بالمركزية نفسها لأمن ومصالح الدول الأعضاء التي كانت إبان الحرب الباردة، كما أننا سوف نحافظ على توجه مشترك حول التهديدات التي تواجه مجتمعاتنا وتحسين قدراتنا لاتخاذ خطوات مشتركة دفاعاً عن دولنا، ومصالحنا، وفي الوقت نفسه، فإننا نرحب بجهود حلفائنا الأوروبيين لصوغ سياسة خارجية أوسع وهوية دفاعية

خاصة مع الاتحاد الأوروبي، كما نلزم أنفسنا بإجراء تشاورات وثيقة لضمان أن تلك التطورات تعمل بالتوافق مع الناتو. وإننا لا نستطيع تحمّل فقد هذه الفرصة لتحسين إعداد أسرة الدول الديموقراطية عبر الأطلسي، لمواجهة التحديات المقبلة.

وقد حرّكت اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر حلفاء أميركا الآسيويين، حيث فعّلت استراليا اتفاقية أنزوس وأعلنت أن اعتداء 11 أيلول/ سبتمبر اعتداء على استراليا نفسها، واتبعت ذلك القرار التاريخي بإرسال أفضل القوات المقاتلة في العالم للمشاركة في عملية الحرية الدائمة، وقدّمت اليابان وجمهورية كوريا مستويات غير مسبوقة من الدعم اللوجستي العسكري خلال أسابيع من الاعتداءات الإرهابية. كما أننا عمّقنا تعاوننا في مجال مكافحة الإرهاب مع شركاء حلفائنا في تايلند، والفيلبين، وحصلنا على مساعدات لا تقدّر بثمن من أصدقاء مقرّبين مثل سنغافورة ونيوزيلندا.

لقد أثبتت الحرب ضد الإرهاب أن تحالفات أميركا في آسيا لا تعزز فقط السلام والاستقرار الإقليميين، بل إنها تعد مرنة ومستعدة للتعامل مع التحديات الجديدة. ولتثمين تحالفاتنا الآسيوية، وصداقاتنا هناك، فإننا:

ـ نتطلع إلى أن تستمر اليابان في القيام بدور رائد في الشؤون الإقليمية والعالمية على أساس مصالحنا وقيمنا المشتركة وتعاوننا الدفاعي والدبلوماسي الوثيق.

ـ العمل مع كوريا الجنوبية للحفاظ على حال اليقظة تجاه الشمال، بينما نقوم بإعداد تحالفنا للمساهمة في تحقيق الاستقرار على الحدود في المنطقة على المدى البعيد.

ـ البناء على قاعدة الخمسين عاماً من التحالف الأميركي ـ الأسترالي مع الاستمرار في العمل معاً لحل المشكلات الإقليمية والدولية. كما قمنا بذلك في العديد من المرات من معركة بحر الكورال إلى تورابورا.

ـ الحفاظ على قوات في المنطقة تعكس التزاماتنا تجاه حلفائنا، واحتياجاتنا، وتقدمنا التكنولوجي، والبيئة الاستراتيجية.

ـ البناء على قاعدة الاستقرار التي وفّرتها تلك التحالفات، وكذلك العمل مع المؤسسات مثل منظمة اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وملتقى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي لتطوير تركيبة من الاستراتيجيات الإقليمية والثنائية للتعامل مع التغيرات في هذه المنطقة الحيوية.

كما أننا نراقب باهتمام احتمالات تجديد الأطر القديمة لتنافس القوى العظمى. وهناك الآن العديد من القوى الكبرى المحتملة تمر بحال من التحوّل الداخلي، وأهمها روسيا والهند والصين، وفي الحالات الثلاث، فقد شجعت التطورات الأخيرة آمالنا بأن هناك إجماعاً دولياً فعلياً حول المبادىء الأساسية بدأ يأخذ شكله تدريجياً.

وبالنسبة إلى روسيا، كنا بدأنا في إقامة علاقة استراتيجية جديدة تقوم على حقيقة مركزية، في ما يتعلق بالقرن الحادي والعشرين. فالولايات المتحدة وروسيا لم تعودا عدوتين استراتيجيتين. وتمثل اتفاقية موسكو لخفض الأسلحة الاستراتيجية رمزاً لهذا الواقع الجديد، وتعكس تغيراً أساسياً في التفكير الروسي يعد بنقلة إلى علاقات مثمرة بعيدة المدى مع التجمع الأوروبي ـ الأطلسي، والولايات المتحدة. ولدى كبار زعماء روسيا تقدير واقعي لضعف بلدهم الحالي،

وللسياسات الداخلية والخارجية اللازمة لوقف هذا الضعف. وهم يتفهمّون، بصورة متزايدة، أن توجهات الحرب الباردة لا تخدم مصالحهم الوطنية. وأن مصالح روسيا وأميركا الاستراتيجية تتطابق في العديد من المجالات.

وستسعى الولايات المتحدة لاستغلال هذا التحوّل في التفكير الروسي لإعادة تركيز علاقاتنا على التحديات والمصالح المشتركة، وتلك التي ستبرز. وقد بدأنا في توسيع تعاوننا الكثيف أساساً، في مجال الحرب ضد الإرهاب. ونقوم بتسهيل دخول روسيا إلى منظمة التجارة العالمية من دون تخفيض مواصفات الدخول إليها، وتشجيع التجارة الثنائية المفيدة للطرفين، وعلاقات الاستثمار. وقد أسسنا مجلس الناتو ـ روسيا بهدف تعميق التعاون الأمني بين روسيا وحلفائنا الأوروبيين وبلادنا. كما سنستمر في تعزيز استقلال واستقرار الدول التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي السابق، وأن استقرار الجوار سيقوّي التزام روسيا المتزايد بالإندماج في التجمع الأوروبي ـ الأطلسي.

وفي الوقت نفسه، نحن ننظر بواقعية إلى الخلافات التي ما زالت تفرّقنا عن روسيا، وإلى الوقت والجهد الذي ستأخذه إقامة شراكة استراتيجية دائمة. وأن عدم الثقة المستمر عن دوافعنا وسياساتنا لدى بعض النخب الروسية، إنما يبطّىء السير في تطوير علاقاتنا. كما أن التزام روسيا غير الثابت بالقيم الأساسية للديموقراطية وحرية السوق، وسجلّها المتردد في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، يظل مصدر قلق عظيم. وضعف روسيا يقلّل فرص التعاون، غير أن هذه الفرص أصبحت أكبر الآن بكثير مما كانت عليه الحال في السنوات الأخيرة، أو حتى العقود السابقة.

وقد بدأت الولايات المتحدة عملية تحوّل في علاقاتها الثنائية مع الهند، على أساس اعتقاد بأن مصالح أميركا تتطلب وجود علاقة متينة مع الهند، فنحن أكبر ديموقراطيتين في العالم، ملتزمتين بالحرية السياسية المحمية بحكومة منتخبة، كما أن الهند تسير في اتجاه تحقيق حرية اقتصادية أكبر، ونحن لدينا مصلحة مشتركة في التدفق الحر للتجارة بما في ذلك عبر الطرق البحرية الحيوية في المحيط الهندي. وأخيراً فإننا نتشارك في الاهتمام بمكافحة الإرهاب وفي إقامة آسيا مستقرة استراتيجياً.

ولكن تظل هناك خلافات، من بينها تلك التي تدور حول تطوير الهند للبرامج النووية والصاروخية ووتيرة سير الإصلاحات الاقتصادية الهندية، إلا أنه بينما كانت هذه الاهتمامات في السابق تسيطر على تفكيرنا في ما يتعلق بالهند، إلا أننا بدأنا اليوم ننظر إلى الهند كقوة دولية صاعدة يمكن أن يكون لدينا معها مصالح استراتيجية مشتركة، وأنه من خلال شراكة متينة معها يمكننا معالجة أي خلافات بطريقة أفضل وصياغة مستقبل مزدهر.

وتشكّل علاقة الولايات المتحدة مع الصين جزءاً مهماً من استراتيجيتنا لتعزيز الاستقرار والسلام والإزدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادىء، وإننا نرحب ببروز صين قوية، ومسالمة ومزدهرة، كما أن التطور الديموقراطي للصين يُعد أمراً مهماً بالنسبة إلى ذلك المستقبل. ولكن بعد مضي ربع قرن من عملية التخلّي عن أسوأ سمات الإرث الشيوعي، لم يقدم القادة الصينيون بعد على اتخاذ سلسلة الخيارات الأساسية التالية، في ما يختص بطبيعة نظامهم. وأن السعي للحصول على قدرات عسكرية متطورة والذي يهدد جيرانها في منطقة آسيا والمحيط الهادي، يجعل الصين تسير في طريق عفا عليه

الزمن ويقود في نهاية المطاف إلى إعاقة سيرها في طريق تحقيق العظمة الوطنية، وبمرور الوقت ستجد الصين أن الحرية الاجتماعية والسياسية هي المصدر الوحيد لتحقيق العظمة.

كما تسعى الولايات المتحدة لإقامة علاقة بناءة مع الصين المتغيرة، ونحن سبق لنا أن تعاونا بصورة جيدة حيثما تطابقت مصالحنا، ومن ذلك الحرب الحالية ضد الإرهاب، وتطوير الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، وبالمستوى نفسه قمنا بالتنسيق في ما يتعلق بمستقبل أفغانستان، وأقمنا حواراً شاملاً حول مكافحة الإرهاب وغير ذلك من الاهتمامات، وتدفعنا التهديدات الصحية، والبيئية مثل انتشار مرض الأيدز إلى التحسين المشترك لرفاه مواطنينا.

ومعالجة هذه التهديدات العامة، سوف تشكل تحدّياً للصين لكي تصبح أكثر انفتاحاً تجاه المعلومات وتحسين تطور المجتمع المدني، وتعزيز حقوق الإنسان بالنسبة إلى الفرد، وقد بدأت الصين في السير في طريق الانفتاح الاقتصادي والسماح بالعديد من الحريات الشخصية وإجراء انتخابات على مستوى القرى، إلا أنها تظل ملتزمة بشدة بحكم الحزب الواحد، أي حكم الحزب الشيوعي، غير أن جعل الدولة تكون مسؤولة أمام مواطنيها وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم إنما يتطلّب المزيد من العمل. وأنه فقط من خلال السماح للشعب الصيني بالتفكير والتجمّع والعبادة بحرية، يمكن للصين أن تحقق إمكاناتها كاملة.

وعلاقاتنا التجارية المهمة سوف تستفيد من دخول الصين في منظمة التجارة العالمية التي ستخلق المزيد من فرص الاستيراد، وبالتالي المزيد من الوظائف للشركات والعمال والمزارعين الأميركيين. وتأتي الصين في المرتبة الرابعة بين شركائنا التجاريين،

حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بيننا أكثر من مئة مليار دولار سنوياً. وأن قوة مبادىء السوق ومتطلبات منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بالشفافية والرقابة سوف تزيد من الانفتاح، وحكم القانون في الصين للمساعدة في تأسيس حماية أساسية للتجارة والمواطنين. وهناك أيضاً مجالات أخرى لدينا خلافات عميقة حولها. مثل التزامنا بالدفاع الذاتي لتايوان بموجب قانون العلاقات مع تايوان. وهناك أيضاً قضية حقوق الإنسان. ونحن نتوقّع من الصين الالتزام باتفاقيات منع انتشار الأسلحة. كما سنعمل لتضييق هوة الخلافات إذا وجدت، ولكن لن نسمح لها بإعاقة التعاون في المجالات التي نتفق حولها.

لقد غيّرت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر بصورة أساسية من سياق العلاقات بين الولايات المتحدة، والمراكز الرئيسية الأخرى للقوى الدولية، وفتحت الباب واسعاً أمام فرص جديدة. ومع حلفائنا الراسخين في أوروبا وآسيا، ومع قادة روسيا والهند، والصين، يجب علينا تطوير برامج عمل نشطة من التعاون، وإلا فإن تلك العلاقات سوف تصبح روتينية وغير مثمرة.

وتشارك كل إدارات الحكومة الأميركية في مواجهة التحدّي. إذ يمكننا إقامة أساليب مفيدة للتشاور، والجدل الهادىء، والتحليل الرصين، والعمل المشترك. وعلى المدى البعيد فإن هذه الممارسات سوف تدعم سيادة مبادئنا المشتركة، وإبقاء باب السير نحو التقدم مفتوحاً.

9 ـ تحويل مؤسسات الأمن القومي الأميركية كي تواجه التحديات والفرص في القرن الحادي والعشرين

«لقد هاجم الإرهابيون رمزاً لرخاء الولايات المتحدة، لكنهم

فشلوا في المس بمصدره، أميركا دولة ناجحة بسبب العمل الجاد والإبداع والنزعة العصامية لأبناء شعبنا».

جورج بوش

في كلمته أمام الكونغرس 20/ 9/ 2001

لقد صمّمت مؤسسات الأمن القومي الأميركية الكبرى في حقبة مختلفة من أجل الإيفاء بمتطلبات مختلفة، والآن يجب إدخال التغييرات عليها.

لقد حان الوقت لإعادة التأكيد على الدور الأساسي للقوة العسكرية الأميركية، ويجب علينا بناء وصون دفاعاتنا كي تكون قادرة على مواجهة التحديات، فالأولوية العسكرية القصوى لنا هي الدفاع عن الولايات المتحدة، وللقيام بهذه المهمة بصورة فاعلة، يجب على قواتنا المسلحة أن:

- تطمئن حلفاءنا وأصدقاءنا.

- الحؤول دون قيام منافسات عسكرية مستقبلية.

- ردع التهديدات الموجّهة لمصالح الولايات المتحدة ولحلفائنا وأصدقائنا.

- إلحاق الهزيمة الحاسمة بأعدائنا إذا فشلت سياسة الردع.

فالقوة التي لا تضاهيها قوة للجيش الأميركي وتواجدها في خنادق أمامية، أسهما في حفظ السلام في بعض مناطق العالم الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية.

ومع ذلك، فقد تغيرت التهديدات والأعداء الذين يجب علينا مواجهتهم، ولذلك يجب على قواتنا أن تتغير. فالقوات التي بنيت من

أجل ردع أعداء الحرب الباردة يجب أن تتحول بحيث تركز بصورة أكبر على كيفية خوض العدو للحرب وليس على أي مكان وزمان يحتمل خوضها الحرب. وسنكرس طاقاتنا للتغلب على عدد من التحديات العملياتية.

وربما كان تواجد قوات أميركية في الخارج واحداً من أعمق الرموز على التزام الولايات المتحدة تجاه حلفائها وأصدقائها.

فمن خلال رغبتنا في استخدام القوة في الدفاع عن أنفسنا والدفاع عن الآخرين، تظهر الولايات المتحدة تصميمها على الحفاظ على توازن القوة المنحاز للحرية. وللتصدي للتحديات الأمنية التي تواجهنا، فسوف تحتاج الولايات المتحدة إلى قواعد ومحطات داخل وخارج أوروبا الغربية وشمال شرق آسيا، فضلاً عن حرية الدخول وترتيبات دائمة لنشر القوات الأميركية في مناطق بعيدة.

قبل الحرب في أفغانستان، كانت هذه المنطقة تحظى بأهمية ثانوية في سلّم أولويات مؤسسات التخطيط الأميركية الكبرى. ومع ذلك، فخلال فترة قصيرة جداً، وجدنا أنفسنا مضطرين للعمل في هذه المنطقة النائية عنا، باستخدام قواتنا المسلحة بكل فروعها، ويجب علينا الاستعداد لمزيد من نشر مماثل لقواتنا من خلال تطوير قدراتنا على الضرب في مناطق بعيدة وممارسة المناورة بما في ذلك القدرة على الدفاع عن وطننا وإدارة عمليات معلوماتية. وضمان قدرتنا على الوصول إلى مصادر التهديد الخارجية وحماية تجهيزاتنا في الفضاء الخارجي.

ويعتمد الابتكار والتجديد داخل القوات المسلحة على تجريب أساليب جديدة للحرب وتقوية العمليات المشتركة واستغلال التقدم

الاستخباراتي والعلمي والتكنولوجي للولايات المتحدة. ويجب أن ندخل تعديلات على طريقة إدارة وزارة الدفاع، ولا سيما الإدارة المالية والتجنيد واستدعاء الاحتياط، وأخيراً، ففي الوقت الذي علينا الحفاظ على حال الاستعداد والقدرة على القتال ضد الإرهاب، فإن الهدف يجب أن يكون تزويد الرئيس بمروحة أوسع من الخيارات العسكرية لردع العدوان أو أي شكل من أشكال فرض الإرادة على الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها.

ونحن نعرف من دروس التاريخ أن الردع قد يفشل. ونعرف من التجربة أن بعض الأعداء لا يمكن ردعهم، فيجب على الولايات المتحدة، وسوف تعمل على الحفاظ على قدراتها لإلحاق الهزيمة بأي محاولة يقوم بها الأعداء ـ سواء أكانوا دولاً أم غير ذلك ـ لفرض إرادتهم على الولايات المتحدة أو حلفائنا أو أصدقائنا. وسوف نحتفظ بقدر كاف من القوات التي تسند التزاماتنا وتمكّننا من الدفاع عن الحرية. وسوف تكون لدينا القوة المسلحة الكافية لردع الأعداء المحتملين عن بناء قوات تفوق أو تضاهي قوة الولايات المتحدة.

فالإستخبارات ـ وكيفية استخدامنا لها ـ تمثل خط دفاعنا الأول ضد الإرهابيين والخطر الذي تمثله الدول المعادية. فهذه الاستخبارات كانت مصمّمة لجمع كم هائل من المعلومات حول موضوع معيّن هو الكتلة السوفياتية، لكنها أخذت تتأقلم مع التحديات الجديدة الأكثر تعقيداً وصعوبة.

يجب علينا تحويل قدراتنا الاستخبارية وبناء المزيد منها من أجل مواكبة طبيعة هذه التهديدات، ويجب قيام تعاون وثيق بين الاستخبارات وأجهزة الدفاع وتطبيق القانون وتنسيق الجهود مع

حلفائنا وأصدقائنا. فنحن بحاجة لحماية ما لدينا من قدرات، والحرص على عدم تسليح أعدائنا بالمعرفة حول أفضل السبل لمهاجمتنا على حين غرة، فالجهات التي ترغب في إلحاق الأذى بنا، تسعى أيضاً للإفادة من عنصر المفاجأة للحد من قدرتنا على الوقاية وخيارات الرد على التهديدات، وإلحاق أكبر قدر من الأذى بنا.

ويجب علينا تعزيز الإنذار والتحليل الاستخباراتي من أجل تقويم الأخطار على الأمن القومي، وبما إن الخطر الآتي من دول أو مجموعات قد يقع داخل الولايات المتحدة، فيجب علينا ضمان تبادل المعلومات بين الاستخبارات وأجهزة الشرطة.

وتشمل المبادرات في هذا الشأن:

تعزيز سلطات مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لتزعم تطوير القدرات الاستخبارية الأميركية وأنشطتها.

إقامة هيكل جديد للإنذار الاستخباري لرصد كافة أشكال التهديدات التي تواجهنا وتواجه حلفاءنا.

مواصلة تطوير أساليب جديدة لجمع المعلومات للحفاظ على ما نتمتع به من أفضلية في مجال الاستخبارات.

الاستثمار في القدرات المستقبلية، وفي الوقت نفسه، العمل على حماية هذه القدرات من خلال المزيد من الجهود لمنع تعرّض قدراتنا الاستخبارية للخطر. جمع المعلومات حول خطر الإرهاب في كل مكان والقيام بتحليلها.

وفي حين تعتمد الولايات المتحدة على القوات المسلحة لحماية مصالحها، فيجب عليها الاعتماد على الديبلوماسية للتفاعل مع الدول

الأخرى، وسنضمن أن تحصل وزارة الخارجية على التمويل الكافي لنجاح الديبلوماسية الأميركية، وتتولى وزارة الخارجية إدارة علاقاتنا الثنائية مع الحكومات الأخرى. وفي هذه المرحلة الجديدة، يجب أن يكون الشعب والمؤسسات الأميركية قادرين على التفاعل المتكافىء مع المؤسسات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية. ويجب على المسؤولين ذوي التدريب في مجال السياسة الدولية أن يوسعوا نشاطهم لفهم القضايا المعقدة للحكومات المحلية في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك الصحة العامة والتعليم والشرطة والقضاء والديبلوماسية.

ويعمل ديبلوماسيونا على خط المواجهة للمفاوضات المعقدة والحروب الأهلية والكوارث الإنسانية الأخرى. وبما أن لدينا فهماً أفضل لقضايا الإغاثة الإنسانية، فيجب أن تكون لدينا القدرة على المساعدة في بناء قوات شرطة وأنظمة محاكم وقوانين ومؤسسات محلية وإقليمية وأنظمة انتخابية، وتدعو الحاجة إلى تعاون عالمي فاعل من أجل تحقيق هذه الأهداف يكون مدعوماً باستعداد أميركي للإضطلاع بدور مهم في هذا المجال.

وكما أنه يتعين على المؤسسات الديبلوماسية أن تتأقلم مع المتطلبات الجديدة، بحيث يمكننا الوصول إلى الآخرين، فنحن بحاجة أيضاً إلى نهج مختلف وأكثر شمولية في مجال المعلومات العامة بشكل يساعد الناس في مختلف أنحاء العالم على التعرّف على الولايات المتحدة وفهمها. فالحرب على الإرهاب ليست صداماً بين الحضارات، ولكنها، مع ذلك، تكشف عن صدام داخل الحضارة ذاتها. إنها معركة على مستقبل العالم الإسلامي. إنه صراع أفكار يجب أن تتفوق فيه الولايات المتحدة.

وسوف نتخذ الإجراءات الضرورية لضمان أن تلبّي جهودنا التزاماتنا الأمنية العالمية وحماية الأميركيين من دون أن يعوقها التحقيق المحتمل من قبل محكمة الجنايات الدولية التي لا سلطان لها على الأميركيين ولا نقبل بها. وسوف نعمل مع دول أخرى لتفادي أية تعقيدات تواجه عملياتنا وتعاوننا العسكري من خلال آليات مثل الإتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف التي تحمي المواطنين الأميركيين من ملاحقات محكمة الجنايات الدولية.

وسوف نلجأ إلى خيارات صعبة خلال السنوات المقبلة لضمان تخصيص الموارد اللازمة والإنفاق المناسب على الأمن القومي. ويجب على حكومة الولايات المتحدة أن تقوّي دفاعاتها لكسب الحرب ضد الإرهاب والدفاع عن مواطنينا ومصالحنا في الداخل والخارج. واليوم فإن التمييز بين القضايا الداخلية والخارجية أخذ في التلاشي. ففي عالم تسوده العولمة أصبح للأحداث خارج حدود الولايات المتحدة تأثير أكبر (من ذي قبل) على أوضاعها الداخلية. فيجب أن يظل مجتمعنا مفتوحاً أمام الناس والأفكار والبضائع من مختلف أرجاء الكون.

فالسمات التي نفخر بها لمجتمعنا كحريتنا ومدننا وأنظمتنا للحركة وحياتنا الحديثة أصبحت عرضة للإرهاب، وسوف تظل كذلك لوقت طويل بعد تقديم المسؤولين عن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر للعدالة. ومع مرور الوقت، قد يصبح بإمكان أفراد امتلاك وسائل التدمير التي لا يمكن القيام بها حتى الآن إلا من خلال الجيوش والأساطيل وأسراب الطائرات. فهذه ظروف حياتية مختلفة، سوف نتأقلم معها، وسوف نزدهر رغماً عنها.

ولدى ممارستنا دور الزعامة في العالم، سوف نحترم قيم ورؤى ومصالح أصدقائنا وشركائنا. ومع ذلك، سنكون على استعداد للتحرك منفردين إذا تطلبت منا مصالحنا ومسؤولياتنا الفريدة ذلك. وحين نختلف على بعض الخصوصيات، سوف نعمد لشرح أسباب مخاوفنا ونكافح من أجل تبنّي خيارات قابلة للتطبيق. ولن نسمح لمثل هذه الخلافات أن تضعف تصميمنا على العمل مع حلفائنا وأصدقائنا من أجل الحفاظ على مصالحنا الحيوية وقيمنا المشتركة.

وفي نهاية المطاف، فإن أساس قوة الولايات المتحدة هو قوة الوضع الداخلي. إنها في مهارة مواطنينا ودينامية اقتصادنا ومرونة مؤسساتنا، فضلاً عن مجتمعنا الذي يقوم على التعددية والحداثة والطموح والطاقة المتوقّدة. فقوتنا تأتي من كيفية توجيهنا لهذه الطاقات... ومن هنا يبدأ أمننا القومي.

ملحق رقم (٣)

وثيقة نص القرار 1441 حول العراق(*)

في الآتي ترجمة غير رسمية لنص القرار الأميركي ـ البريطاني عن العراق الذي أقره مجلس الأمن بالإجماع في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر تحت رقم 1441 (2002).

«إن مجلس الأمن إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة بالعراق، ولا سيما قراراته 661 «1990» المؤرخ السادس من آب/ أغسطس عام 1990 و678 «1990» المؤرخ 29 من تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 و 686 «1991» المؤرخ الثاني من آذار/ مارس 1991 و 678 «1991» المؤرخ الثالث من نيسان/ إبريل 1991 و 688 «1991» المؤرخ الخامس من نيسان 1991 و 707 «1991» المؤرخ 15 من آب 1991 و 715 «1991» المؤرخ 11 من تشرين الأول/ أكتوبر 1991 و 986 «1995» المؤرخ 14 من نيسان 1995 و 1284 «1991» المؤرخ 17 من كانون الأول/ ديسمبر 1990 وكل بيانات رئيسة ذات الصلة.

(*) المرجع: مجلة «شؤون الأوسط». العدد 109. شتاء 2003. ص215 ـ 220.

وإذ يشير أيضاً إلى قراره 1382 «2001» المؤرخ 29 من تشرين الثاني 2001 وعزمه تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

وإذ يدرك الخطر الذي يشكله عدم امتثال العراق لقرارات المجلس وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الطويلة المدى على السلام والأمن الدوليين. وإذ يشير إلى أن قراره 678 «1990» فوض الدول الأعضاء استخدام كل السبل اللازمة لدعم وتنفيذ قراره 660 «1990» المؤرخ الثاني من آب 1990 وكل القرارات ذات الصلة اللاحقة للقرار 660 و«1990» لإعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة. وإذ يشير أيضاً إلى أن قراره 687 «1991» فرض التزامات على العراق كخطوة ضرورية لتحقيق الهدف المعلن استعادة السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وإذ يأسف أن العراق لم يقدم كشفاً دقيقاً شاملاً نهائياً ومكتملاً كما يقضي القرار 687 «1991» عن كل جوانب برامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ ذاتية الدفع التي لها مدى يزيد على 150 كيلومتراً وكل ما يحوزه من مثل هذه الأسلحة ومكوناتها ومنشآت إنتاجها ومواقعها، وكذلك كل البرامج النووية الأخرى ومنها أي برنامج يزعم أنه لأغراض غير متصلة بالمواد المستخدمة في صنع الأسلحة النووية. وإذ يأسف مجدداً أن العراق عرقل مراراً الوصول الفوري غير المشروط وغير المقيد إلى مواقع حددتها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأخفق في التعاون تعاوناً كاملاً غير مشروط مع مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية كما يقضي القرار 687 «1991»، وأوقف في نهاية الأمر كل تعاون مع اللجنة والوكالة في عام 1998.

وإذ يأسف لما كان منذ كانون الأول/ ديسمبر عام 1998 من

غياب عمليات المراقبة والتفتيش والتحقق الدولية في العراق كما تقضي القرارات ذات الصلة لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ الذاتية الدفع، على الرغم من مطالب المجلس المتكررة في أن يوفر العراق وصولاً فورياً غير مشروط وغير مقيّد للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش التي أنشئت في القرار 1284 «1991» لتكون خلفاً للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإذ يأسف للأزمة الممتدة التي أعقبت ذلك في المنطقة ومعاناة الشعب العراقي. وإذ يأسف أيضاً أن حكومة العراق لم تمتثل لالتزاماتها تنفيذاً للقرار 687 «1991» في ما يتعلق بالإرهاب وتنفيذاً للقرار 688 «1991» للكف عن قمع سكانه المدنيين وتيسير وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى كل من يحتاجون إلى المساعدة في العراق وتنفيذاً للقرارات 686 «1991» و 687 «1991» و 1284 «1999» لإعادة الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين يحتجزهم العراق بغير وجه حق أو التعاون في الوقوف على مصيرهم وإعادة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق بغير وجه حق.

وإذ يشير إلى أنه في قراره 687 «1991» أعلن المجلس أن وقف إطلاق النار سيقوم على أساس قبول العراق بنود ذلك القرار ومنها الالتزامات على العراق المتضمنة فيه. وإذ يعقد العزم على ضمان الامتثال الكامل والفوري للعراق من دون شروط أو قيود لالتزاماته بموجب القرار 687 «1991» وغيره من القرارات ذات الصلة. وإذ يشير إلى أن أداء لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش بوصفها خلف اللجنة الخاصة وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمهامهما بفعالية أمر ضروري لتنفيذ القرار 687 «1991» والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وإذ ينوّه إلى أن الرسالة المؤرخة 16 من أيلول/ سبتمبر 2002 من وزير خارجية العراق والموجهة إلى الأمين العام خطوة أولى ضرورية نحو تصحيح إحجام العراق المستمر عن الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة. وإذ ينوّه أيضاً إلى الرسالة المؤرخة الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر 2002 من الرئيس التنفيذي للجنة المراقبة والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق «عامر» السعدي من الحكومة العراقية والتي تبين الترتيبات العملية متابعة لاجتماعهم في فيينا، والتي هي شروط ضرورية لاستئناف عمليات التفتيش في العراق من جانب لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تعرب عن بالغ القلق لإحجام حكومة العراق المستمر عن تقديم ما يؤكد الترتيبات المنصوص عليها في تلك الرسالة.

وإذ يؤكد مجدداً التزام كل الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلام أراضيها. وإذ يشيد بالأمين العام وأعضاء جامعة الدول العربية وأمينها العام على جهودهم في هذا الشأن.

وإذ يعقد العزم على ضمان الامتثال التام لقراراته، فإنه عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

1 ـ يقرر أن العراق ارتكب وما زال يرتكب مخالفة مادية لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة ومنها القرار 687 لعام 1991 وبوجه خاص من خلال إحجام العراق عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإكمال الخطوات المطلوب اتخاذها بموجب الفقرات من 8 إلى 13 من القرار 687 لعام 1991.

2 ـ يقرر مع تسليمه بالفقرة الأولى المشار إليها أعلاه أن يمنح

العراق من خلال هذا القرار فرصة أخيرة للإذعان لالتزاماته الخاصة بنزع السلاح بموجب قرارات المجلس ذات الصلة، وعلى ذلك فإنه يقرر إنشاء نظام تفتيش معزز بهدف إنجاز عملية نزع السلاح التي نص عليها القرار 687 لعام 1991 وما تبعه من قرارات المجلس على نحو كامل يمكن التحقق منه.

3 ـ يقرر أنه يتعين على حكومة العراق لبدء الامتثال لالتزاماتها في مجال نزع السلاح بالإضافة إلى الإقرارات نصف السنوية المطلوبة أن تقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجلس في موعد لا يتجاوز 30 يوماً من تاريخ هذا القرار إقراراً كاملاً ومكتملاً على أن يكون مقبولاً ودقيقاً وفقاً للأوضاع الحالية بجميع جوانب برامجها الرامية لتطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وصواريخ ذاتية الدفع وغيرها من نظم الإطلاق مثل الطائرات التي تعمل من دون طيار، بما في ذلك كل ما لديه بالفعل من تلك الأسلحة ومواقعها المحددة ومكوناتها وأجزاء مكوناتها والمخزونات من المركبات (الكيميائية والبيولوجية) وما يتصل بذلك من مواد ومعدات ومواقع وأنشطة منشآت البحوث والتطوير والإنتاج، وكذلك كل البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية الأخرى بما فيها أي برامج تزعم أنها مخصصة لأغراض غير ذات صلة بإنتاج الأسلحة أو المواد الخاصة بها.

4 ـ يقرر أن أي إقرارات كاذبة أو إخفاء معلومات من الإقرارات التي يقدمها العراق تنفيذاً لهذا القرار وإحجام العراق في أي وقت عن الإذعان لهذا القرار والتعاون التام في تنفيذه يشكل خرقاً مادياً آخر لالتزامات العراق، وسيتم إبلاغ المجلس به لتقييمه وفق الفقرة الحادية عشرة والثانية عشرة أدناه.

5 ـ يقرر أنه يتعين على العراق أن يوفر للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول على الفور ومن دون عقبات أو شروط أو قيود إلى جميع المناطق والمنشآت والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تريدان تفتيشها، وكذلك أن يسمح لأفراد لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية على الفور ومن دون معوقات أو قيود بأن يقابلوا على انفراد جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين يريدون مقابلتهم على النحو أو في المكان الذي تختاره اللجنة أو الوكالة تنفيذاً لأي جانب من جوانب مهامهم، وفضلاً عن ذلك يقرر (المجلس) أن بوسع لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بحسب تقديرهما إجراء المقابلات داخل العراق أو خارجه أو تسهيل سفر الشخص المرغوب في مقابلته هو وأسرته إلى خارج العراق وأن تتم مثل تلك المقابلات من دون حضور أو مراقبة من الحكومة العراقية. ويأمر لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش ويطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية استئناف عمليات التفتيش خلال ما لا يتجاوز 45 يوماً من تبنّي هذا القرار وإبلاغ المجلس بأحدث التطورات بعد ذلك بستين يوماً.

6 ـ يوافق على الرسالة المؤرخة في الثامن من تشرين الأول/أكتوبر من العام 2002 من الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الفريق «عامر» السعدي من الحكومة العراقية المرفقة طيه ويقرر أن محتويات الرسالة ملزمة للعراق.

7 ـ يقرر أنه في ضوء ما قام به العراق من تعطيل لوجود لجنة

الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في البلاد لفترة طويلة وحتى تنجزا المهام المحددة في هذا القرار والقرارات السابقة فإنه ينشىء الإجراءات المعدلة أو الإضافية التالية بغض النظر عن أي تفاهمات سابقة لتسهيل عملهما في العراق: تقوم لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية باختيار الأفراد العاملين في فرق التفتيش التابعة لهما وضمان أن تكون هذه الفرق مكونة من أكثر الخبراء المتاحين خبرة وتأهيلاً. وأن يتمتع كل موظفي لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في معاهدة الامتيازات والحصانات للأمم المتحدة واتفاقية الامتيازات والحصانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية. تتمتع اللجنة والوكالة بحقوق الدخول من دون معوقات إلى العراق والخروج منه والحق في حرية الانتقال على الفور ومن دون قيود إلى مواقع التفتيش ومن تلك المواقع، والحق في تفتيش أي مواقع ومبان بما في ذلك الدخول من دون أي قيود إلى المواقع الرئاسية بغض النظر عن بنود القرار 1154 للعام 1998. تتمتع اللجنة والوكالة بالحق في أن يزودهما العراق بأسماء جميع الأفراد المرتبطين ببرامج العراق الخاصة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والصواريخ ذاتية الدفع ومنشآت البحوث والتطوير والإنتاج المتصلة بهذه البرامج. ضمان سلامة منشأة اللجنة والوكالة عن طريق حراسة أمنية كافية من الأمم المتحدة. تتمتع اللجنة والوكالة بالحق من أجل تجميد موقع مزمع تفتيشه في إعلان مناطق محظورة بما في ذلك المناطق المحيطة وممرات الانتقال التي سيعطل فيها العراق حركة الانتقال البري والجوي حتى لا يتم تغيير شيء أو أخذ شيء من الموقع الذي يجري

تفتيشه. تتمتع اللجنة والوكالة بالحق أن تستخدم بحرية ومن دون قيود الطائرات ذات الأجنحة الثابتة أو المتحركة بما في ذلك طائرات الاستطلاع التي تعمل بطيار أو من دون طيار والهبوط بهذه الطائرات في البلاد. يكون للجنة والوكالة الحق بناء على تقديرهما وحدهما في إزالة أو تدمير أو إبطال مفعول كل الأسلحة المحظورة وأنظمتها الفرعية ومكوناتها وسجلاتها والمواد الخاصة بها وكل ما له صلة بها، على أن يتم ذلك بصورة يمكن التحقق منها ويكون لها الحق في مصادرة أو إغلاق أي منشآت أو معدات خاصة بإنتاج مثل هذه الأسلحة. يكون للجنة والوكالة الحق في أن تستوردا وتستعملا بحرية أي معدات أو مواد لعمليات التفتيش وأن تصادرا وتصدرا إلى الخارج أي معدات أو مواد أو وثائق تضعان أيديهما عليها خلال عمليات التفتيش دون تفتيش موظفي الوكالة أو اللجنة أو أي أمتعة رسمية أو شخصية.

8 ـ يقرر أنه يتعين على العراق ألا يقوم أو يهدد بالقيام بأعمال عدائية موجهة إلى أي فرد من ممثلي الأمم المتحدة أو العاملين بها أو ممثلي أي دولة عضو يقوم بعمل ما تنفيذاً لأي قرار من قرارات مجلس الأمن.

9 ـ يطلب من الأمين العام أن يخطر العراق على الفور بهذا القرار وهو ملزم للعراق ويقرر أنه يتعين على العراق خلال سبعة أيام من ذلك الإخطار أن يعلن عزمه الامتثال التام لهذا القرار، ويطلب أيضاً أن يتعاون العراق تعاوناً فورياً نشطاً وغير مشروط مع اللجنة والوكالة.

10 ـ يطلب من جميع الدول الأعضاء تقديم دعمها الكامل

للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في القيام بمهامهما، بما في ذلك من خلال توفير أي معلومات بخصوص برامج محظورة أو جوانب أخرى لمهامهما، بما في ذلك محاولات العراق منذ عام 1998 اكتساب مواد محظورة ومن خلال التوصية بالمواقع التي يتعين تفتيشها والأشخاص الذين يجب استجوابهم وشروط مثل هذه الاستجوابات والبيانات التي ينبغي تجميعها وإبلاغ نتائج ذلك إلى المجلس عن طريق اللجنة والوكالة.

11 ـ يوجه (المجلس) المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إبلاغ المجلس على الفور بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش. وكذلك أي تقصير من جانب العراق في الامتثال لالتزاماته المتصلة بنزع السلاح بما في ذلك التزاماته المتعلقة بأعمال التفتيش بموجب هذا القرار.

12 ـ يقرر المجلس أن يجتمع على الفور لدى تلقيه تقريراً عملاً بالفقرة الرابعة أو 11 أعلاه من أجل دراسة الموقف والحاجة إلى الامتثال التام لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لاستعادة السلام والأمن الدوليين.

13 ـ يعيد إلى الأذهان في هذا السياق أن المجلس حذر العراق مراراً من أنه سيواجه عواقب خطيرة من جراء انتهاكاته المتواصلة لالتزاماته.

14 ـ يقرر المجلس أن يبقي المسألة قيد نظره».

ملحق رقم (٤)

وثيقة القرار 1483[*]

إن مجلس الأمن إذ يذكر بجميع قراراته ذات الصلة السابقة، وإذ يؤكد مجدداً سيادة العراق وسلامته الاقليمية، وإذ يؤكد مجدداً أيضاً أهمية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ونزع سلاح العراق في نهاية المطاف، وإذ يشدد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية، وإذ يرحب بالتزام كل الأطراف المعنيّين دعم تهيئة بيئة يمكنها القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، وإذ يعرب عن أمله في ضرورة أن يحل اليوم الذي يحكم فيه العراقيون أنفسهم على وجه السرعة، وإذ يشجع الجهود التي يبذلها شعب العراق لتأليف حكومة تمثيلية استناداً إلى مبدأ سيادة القانون الذي يكفل المساواة في الحقوق والعدالة لجميع المواطنين العراقيين دونما اعتبار للأصل العرقي أو الدين أو نوع الجنس، وإذ يذكر في هذا الصدد بالقرار 1325 ـ 2000 المؤرخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر

(*) **المرجع**: النص الحرفي لمشروع القرار 1483 الذي يدعو إلى رفع العقوبات الدولية عن العراق فوراً ويضع مقدرات هذا البلد اقتصادياً وسياسياً في أيدي الولايات المتحدة وبريطانيا مع دور إنساني للأمم المتحدة. نشر في مجلة «شؤون الأوسط» العدد 111. صيف 2003. ص238 ـ 245.

2000، وإذ يرحب بالخطوات الأولى التي اتخذها الشعب العراقي في هذا الشأن ويلاحظ في هذا الصدد بيان الناصرية الصادر في 15 نيسان/ أبريل 2003 وبيان بغداد الصادر في 28 نيسان/ أبريل 2003، وقد عقد العزم على أن تقوم الأمم المتحدة بدور حيوي في توفير الإغاثة الإنسانية وإعادة بناء العراق وإعادة إنشاء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم التمثيلي.

وإذ يلاحظ البيان الصادر في 12 نيسان/ أبريل 2003 عن وزراء المال ومحافظي المصارف المركزية في مجموعة الدول الصناعية السبع الذي يسلم فيه أعضاؤه بضرورة بذل جهود متعددة الطرق للمساعدة في إعادة بناء العراق وتنميته وبضرورة أن يقدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المساعدة في هذه الجهود، وإذ يرحب أيضاً بمعاودة المساعدات الإنسانية ومواصلة جهود الأمين العام والوكالات المتخصصة الرامية إلى توفير الغذاء والدواء لشعب العراق.

وإذ يرحب بتعيين الأمين العام لمستشاره الخاص في شأن العراق، وإذ يؤكد ضرورة المحاسبة على الجرائم والفظائع التي ارتكبها النظام العراقي السابق، وإذ يشدد على ضرورة احترام التراث الأثري والتاريخي والثقافي والديني للعراق ومواصلة حماية مواقع الآثار والمواقع التاريخية والثقافية والدينية والمتاحف والمكتبات والآثار، وإذ يلاحظ الرسالة المؤرخة 8 أيار/ مايو 2003 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وإذ يسلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق لهاتين الدولتين بصفتهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (السلطة)، وإذ يلاحظ كذلك أن دولاً أخرى ليست

دولاً قائمة بالاحتلال تعمل الآن أو قد تعمل في المستقبل تحت السلطة.

وإذ يرحب كذلك برغبة الدول الأعضاء في المساهمة في الاستقرار والأمن في العراق من طريق المساهمة بأفراد ومعدات وموارد أخرى تحت السلطة، وإذ يساوره القلق لأن كثيراً من الرعايا الكويتيين والرعايا التابعين لدول ثالثة لا يزال مصيرهم غير معروف منذ 2 آب/ أغسطس 1990، وإذ يقرر أن الوضع في العراق لا يزال على رغم تحسنه يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

1 ـ يناشد الدول الأعضاء والمنظمات المعنية أن تقدم المساعدة لشعب العراق في جهوده الرامية إلى إصلاح مؤسساته وإعادة بناء بلده وأن تساهم في تهيئة ظروف الاستقرار والأمن في العراق وفقاً لهذا القرار.

2 ـ يطلب من كل الدول الأعضاء التي هي في وضع يسمح لها بتلبية النداءات الإنسانية التي توجهها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية من أجل العراق والمساعدة في تلبية الحاجات الإنسانية وغيرها للشعب العراقي، أن تقوم بذلك فوراً من خلال توفير الغذاء واللوازم الطبية والموارد اللازمة لإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية في العراق وإصلاحها.

3 ـ يناشد كل الدول الأعضاء عدم منح ملاذ آمن لأعضاء النظام العراقي السابق الذين يزعم أنهم يتحملون المسؤولية عن ارتكاب جرائم وفظائع، ودعم الإجراءات الرامية إلى تقديمهم إلى العدالة.

4 ـ يطلب من السلطة أن تعمل بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى ذات الصلة على تحقيق رفاه الشعب العراقي من طريق الإدارة الفاعلة للاقليم وخصوصاً العمل على استعادة الأحوال التي يتوافر فيها الأمن والاستقرار وتهيئة الظروف التي يمكن فيها الشعب العراقي من طريق الإدارة الفاعلة للاقليم وخصوصاً العمل على استعادة الأحوال التي يتوافر فيها الأمن والاستقرار وتهيئة الظروف التي يمكن فيها الشعب العراقي أن يقرر بحرية مستقبله السياسي.

5 ـ يطلب من كل الجهات المعنية أن تتقيد تقيداً تاماً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وخصوصاً اتفاقات جنيف لعام 1949 وقواعد لاهاي لعام 1907.

6 ـ يطلب من السلطة والمنظمات والأفراد ذوي الصلة مواصلة بذل الجهود للقيام بما لم يقم به النظام العراقي السابق من تحديد لأماكن جميع الرعايا الكويتيين والرعايا التابعين لدول ثالثة الذين كانوا موجودين في العراق في 2 آب/ أغسطس 1990 أو بعده والتعرف عليهم وإعادتهم إلى أوطانهم أو تحديد أماكن رفاتهم والتعرف عليهم وإعادتهم إلى أوطان أصحابهم وكذلك المحفوظات الكويتية. ويوعز في هذا الصدد إلى المنسق الرفيع المستوى أن يتخذ بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية وبدعم مناسب من شعب العراق وبالتنسيق مع السلطة الخطوات اللازمة للوفاء بولايته في ما يتعلق بمصير المفقودين من الرعايا الكويتيين والرعايا التابعين لدول ثالثة وممتلكاتهم.

7 ـ يقرر أن تتخذ كل الدول الأعضاء الخطوات المناسبة لتيسير

العودة السالمة إلى المؤسسات العراقية للممتلكات الثقافية العراقية والأشياء الأخرى ذات الأهمية الأثرية والتاريخية والثقافية وذات الأهمية العلمية النادرة وذات الأهمية الدينية التي أخذت بصورة غير قانونية من المتحف الوطني العراقي والمكتبة الوطنية ومن مواقع أخرى في العراق منذ اتخاذ القرار 661 ـ 1990 المؤرخ 2 آب/ أغسطس 1990 بما في ذلك من طريق فرض حظر على الاتجار بهذه الأشياء أو نقلها، وكذلك الأشياء التي من المعقول الاشتباه في أنها أخذت بصورة غير قانونية، ويطلب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «الأونيسكو» والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية «الانتربول» والمنظمات الدولية الأخرى حسب الاقتضاء المساعدة في تنفيذ هذه الفقرة.

8 ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للعراق تشمل مسؤولياته المستقلة تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس عن نشاطاته بموجب هذا القرار وتنسيق نشاطات الأمم المتحدة في عمليات ما بعد انتهاء الصراع في العراق، والتنسيق في ما بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية المشاركة في نشاطات المساعدة الإنسانية ونشاطات إعادة البناء في العراق وتقديم المساعدة لشعب العراق بالتنسيق مع السلطة من طريق الآتي:

أ ـ تنسيق المساعدات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وبين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للأغراض الإنسانية وأغراض إعادة البناء.

ب ـ وتشجيع العودة الآمنة والمنظمة والطوعية للاجئين والمشردين.

ج ـ والعمل بصورة مكثفة مع السلطة ومع شعب العراق والجهات المعنية الأخرى لتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية اللازمة للحكم التمثيلي بما في ذلك العمل الجماعي لتيسير العملية التي تفضي إلى قيام حكومة تمثيلية معترف بها دولياً في العراق.

د ـ وتيسير إعادة بناء العناصر الرئيسية للهياكل الأساسية بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

هـ ـ وتشجيع عملية إعادة بناء الاقتصاد وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة بما في ذلك من طريق التنسيق مع المنظمات الوطنية والاقليمية حسب الإقتضاء ومع المجتمع المدني والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية.

و ـ وتشجيع الجهود الدولية الرامية إلى المساهمة في المهمات الأساسية للإدارة المدنية.

ز ـ وتعزيز حماية حقوق الإنسان.

ح ـ وتشجيع الجهود الدولية الرامية إلى إعادة بناء قدرات قوة الشرطة المدنية العراقية.

ط ـ وتشجيع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الإصلاح القانوني والقضائي.

9 ـ يؤيد قيام شعب العراق بمساعدة السلطة وبالعمل مع الممثل الخاص بتكوين إدارة موقتة عراقية بصفتها إدارة انتقالية يسيرها العراقيون إلى أن ينشىء شعب العراق حكومة تمثيلية معترف بها دولياً وتتولى مسؤوليات السلطة.

10 ـ يقرر ألا تسري بعد الآن جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وبتقديم الموارد المالية أو الاقتصادية للعراق والمفروضة بموجب القرار 661 ـ 1990 والقرارات اللاحقة ذات الصلة بما فيها القرار 778 ـ 1992 المؤرخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1992 باستثناء تدابير الحظر المتصلة ببيع الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة للعراق أو تزويده إياها في ما عدا الأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي تحتاج إليها السلطة لخدمة أغراض هذا القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة.

11 ـ يؤكد من جديد ضرورة أن يلبي العراق التزاماته في شأن نزع السلاح ويشجع المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى) وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية على إبقاء المجلس على علم بنشاطاتهما في هذا الشأن ويشدد على اعتزام المجلس العودة إلى النظر في ولايات لجنة الأمم المتحدة المؤرخ 3 نيسان/ أبريل 1991 و 1284 ـ 1999 المؤرخ 17 كانون الأول/ ديسمبر 1999 و 1441/ 2002 المؤرخ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002.

12 ـ يشير إلى إنشاء صندوق تنمية للعراق يوضع في عهدة المصرف المركزي للعراق ويقوم بمراجعة حساباته محاسبون عموميون مستقلون يقرهم المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق. ويتطلع إلى عقد اجتماع مبكر للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، ومن بين أعضائه ممثلون مؤهلون على النحو الواجب للأمين العام وللمدير الإداري لصندوق النقد الدولي وللمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ولرئيس البنك الدولي.

13 ـ يشير كذلك إلى أن أموال صندوق التنمية للعراق تصرف بتوجيه من السلطة بالتشاور مع الإدارة الموقتة العراقية للأغراض المبينة في الفقرة 14 أدناه.

14 ـ يشدد على أن يستخدم صندوق التنمية للعراق على نحو شفاف لتلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي ومن أجل إعادة بناء الاقتصاد وإصلاح الهياكل الأساسية للعراق ومواصلة نزع سلاح العراق وتغطية تكاليف الإدارة المدنية العراقية وللأغراض الأخرى التي تعود بالفائدة على شعب العراق.

15 ـ يطلب من المؤسسات المالية الدولية مساعدة شعب العراق في إعادة بناء اقتصاده وتنميته، وتيسير تقديم المساعدة من جانب مجتمع المانحين بنطاقه الأوسع، ويرحب باستعداد المقرضين بما في ذلك نادي باريس لالتماس التوصل إلى حل لمشاكل الديون الكبيرة للعراق.

16 ـ يطلب من الأمين العام أن يواصل بالتنسيق مع السلطة مباشرة المسؤوليات المنوطة به بموجب قراري مجلس الأمن 1472 (2003) المؤرخ 28 آذار/ مارس 2003 و 1476 (2003) المؤرخ 24 نيسان/ أبريل 2003 لفترة ستة أشهر عقب اتخاذ هذا القرار وأن ينهي في هذه الفترة الزمنية على النحو الأكثر فاعلية من حيث تكاليف العمليات الجارية «البرنامج النفط مقابل الغذاء» (البرنامج) على كل من صعيد المقر وفي الميدان مع نقل المسؤولية عن إدارة أي نشاط متبق في إطار البرنامج إلى السلطة بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة الآتية:

(أ) تيسير القيام في أقرب وقت ممكن بشحن السلع المدنية ذات

الأولوية كما يحددها الأمين العام والممثلون الذين يعينهم بالتنسيق مع السلطة والإدارة الموقتة العراقية بموجب عقود تمت الموافقة عليها وممولة، سبق لحكومة العراق السابقة أن أبرمتها للإغاثة الإنسانية لشعب العراق، وإيصال تلك السلع بصورة موثقة بما في ذلك حسب الضرورة التفاوض على إجراء تعديلات من حيث شروط هذه العقود وكتب ائتمان كل منها كما يرد في الفقرة 4 (د) من القرار 1472 ـ 2003.

(ب) القيام في ضوء الظروف المتغيرة بالتنسيق مع السلطة والإدارة الموقتة العراقية بعرض الفائدة النسبية لكل عقد تمت الموافقة عليه وممول بغية تحديد ما إذا كانت هذه العقود تتضمن أصنافاً تلزم لتلبية حاجات شعب العراق الآن وخلال إعادة البناء وإرجاء اتخاذ قرار في شأن العقود التي يتقرر أن فائدتها موضع تساؤل، وكتب الائتمان المعنية حتى تصير هناك حكومة تمثيلية للعراق معترف بها دولياً في وضع يتيح لها اتخاذ قراراتها الخاصة في شأن الوفاء بهذه العقود.

(ج) تقديم موازنة تشغيل تقديرية إلى مجلس الأمن في غضون 21 يوماً من اتخاذ هذا القرار كي يعرضها مجلس الأمن وينظر فيها على أساس الأموال الموضوعة فعلاً في الحساب المنشأ عملاً بالفقرة 8 (د) من القرار 986 (1995) المؤرخ 14 نيسان/ أبريل 1995 تحدد:

(د) كل التكاليف المعروفة والمسقطة للأمم المتحدة اللازمة لكفالة مواصلة الاضطلاع بالنشاطات المرتبطة بتنفيذ هذا القرار بما في ذلك مصاريف التشغيل والمصاريف الإدارية المرتبطة بوكالات وبرامج

الأمم المتحدة ذات الصلة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج في المقر وفي الميدان على السواء.

(2) وكل التكاليف المعروفة والمسقطة المرتبطة بإنهاء البرنامج.

(3) وكل التكاليف المعروفة والمسقطة المرتبطة باستعادة أموال حكومة العراق التي قدمتها دول أعضاء إلى الأمين العام كما طلب في الفقرة 1 من القرار 778 (1992) المؤرخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1992.

(4) وكل التكاليف المعروفة والمسقطة المرتبطة بالممثل الخاص والممثل المؤهل للأمين العام المحدد للعمل في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لمدة الأشهر الستة المحددة أعلاه، على أن تتحمل الأمم المتحدة هذه التكاليف بعد ذلك.

(5) توحيد الحسابات المنشأة عملاً بالفقرتين 8(أ) و 8(ب) من القرار 986 (1995) في حساب واحد.

(هـ) الوفاء بكل الالتزامات المتبقية المتصلة بإنهاء البرنامج بما في ذلك التفاوض بأكثر الطرق فاعلية من حيث التكاليف على أي مدفوعات تسوية يلزم دفعها من حسابات الضمان المنشأة عملاً بالفقرتين 8(أ) و8(ب) من القرار 986 (1995) مع الأطراف الذين دخلوا من قبل في التزامات تعاقدية مع الأمين العام في إطار البرنامج، والقيام بالتنسيق مع السلطة والإدارة الموقتة العراقية، بتحديد الوضع المستقبلي للعقود التي تعهدتها الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في إطار الحسابات التي أنشئت عملاً بالفقرتين 8(ب) و 8(د) من القرار 986 (1995).

(و) تقديم استراتيجية شاملة لمجلس الأمن في غضون 30 يوماً

من إنهاء البرنامج، توضع بالتنسيق الوثيق مع السلطة والإدارة الموقتة العراقية تؤدي إلى تسليم كل الوثائق ذات الصلة ونقل كل مسؤولية تشغيلية عن البرنامج إلى السلطة.

17 ـ يطلب كذلك الأمين العام أن ينقل في أقرب وقت ممكن إلى صندوق التنمية للعراق بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الأموال غير المرتبط بها في الحسابات المنشأة عملاً بالفقرتين 8(أ) و 8(ب) من القرار 986 (1995)، وأن يعيد أموال حكومة العراق التي قدمتها الدول الأعضاء إلى الأمين العام على نحو ما تقتضيه الفقرة 1 من القرار 778 (1992)، ويقرر أن تنقل إلى صندوق التنمية للعراق في أقرب وقت ممكن كل الأموال الفائضة في حسابات الضمان المنشأة عملاً بالفقرتين 8(أ) و 8(ب) و 8(د) و 8(و) من القرار 986 (1995) بعد حسم كل مصاريف الأمم المتحدة ذات الصلة المرتبطة بشحن العقود المأذون بها، والتكاليف التي تحملها البرنامج المجملة في الفقرة 16(ج) أعلاه، بما في ذلك الالتزامات المتبقية.

18 ـ يقرر أن ينهي اعتباراً من اتخاذ هذا القرار المهمات المرتبطة بنشاطات المراقبة والرصد التي يضطلع بها الأمين العام في إطار البرنامج، بما في ذلك رصد تصدير النفط والمنتجات النفطية من العراق.

19 ـ يقرر إنهاء اللجنة المنشأة عملاً بالفقرة 6 من القرار 661 (1990) في ختام فترة الأشهر الستة المطلوبة في الفقرة 16 أعلاه ويقرر كذلك أن تحدد اللجنة الأفراد والكيانات المشار إليهم في الفقرة 23 أدناه.

20 ـ يقرر أن تكون كل صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي عقب تاريخ اتخاذ هذا القرار متفقة مع أفضل ممارسات السوق الدولية السائدة، وأن يتولى مراجعة حساباتها محاسبون عموميون مستقلون مسؤولون أمام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة المشار إليه في الفقرة 12 أعلاه من أجل كفالة الشفافية، ويقرر كذلك أن تودع كل العائدات الآتية من تلك المبيعات، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة 21 أدناه، في صندوق التنمية للعراق، إلى أن يتم تشكيل حكومية عراقية تمثيلية معترف بها دولياً على النحو السليم.

21 ـ يقرر كذلك أن تودع نسبة 5 في المئة من العائدات المشار إليها في الفقرة 20 أعلاه في صندوق التعويضات المنشأ وفقاً للقرار 687 (1991) المؤرخ 3 نيسان/ أبريل 1991 والقرارات اللاحقة ذات الصلة، وأن يكون هذا المطلب ملزماً لحكومة العراق التمثيلية المعترف بها دولياً المشكلة على نحو صحيح وأي خلف لها، ما لم تقرر خلاف ذلك حكومة العراق التمثيلية المعترف بها دولياً، ومجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، ممارسة منه لسلطته على طرق كفالة تسديد المدفوعات في صندوق التعويضات.

22 ـ يلاحظ أهمية إنشاء حكومة تمثيلية معترف بها دولياً في العراق واستصواب الإنجاز العاجل لإعادة تشكيل هيكل دين العراق المشار إليها في الفقرة 15 أعلاه، ويقرر كذلك أنه حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك، تتمتع كميات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي التي منشأها العراق، إلى أن تنتقل ملكيتها إلى المشترى الأصلي، بالحصانة من الدعاوى القانونية عليها ولا تخضع لأي شكل من أشكال الحجز أو التحفظ أو

التنفيذ، وأن تتخذ كل الدول ما يلزم من خطوات في إطار النظام القانوني المحلي لكل منها لضمان هذه الحماية وأن تتمتع العائدات والالتزامات الناشئة من بيعها، فضلاً عن صندوق التنمية للعراق، بامتيازات وحصانات تعادل ما تتمتع به الأمم المتحدة عدا أن الامتيازات والحصانات المذكورة أعلاه لن تنطبق في ما يتعلق بأي إجراء قانوني يلزم فيه اللجوء إلى هذه العائدات أو الالتزامات للوفاء بمسؤوليته عن أضرار تفرض في ما يتصل بحادث بيئي يحدث بعد تاريخ اتخاذ هذا القرار، بما في ذلك الانسكاب النفطي.

23 ـ يقرر أن تقوم كل الدول الأعضاء التي فيها:

(أ) أموال أو أصول مالية أخرى أو موارد اقتصادية ملك لحكومة العراق السابقة أو الهيئات الحكومية أو المؤسسات أو الوكالات التابعة لها، الموجودة خارج العراق في تاريخ اتخاذ هذا القرار، أو (ب) أموال أو أصول مالية أخرى أو موارد اقتصادية أخرجت من العراق أو اقتناها صدام حسين أو مسؤولون كبار غيره في النظام العراقي السابق وأفراد أسرهم الأقربون، بما في ذلك الكيانات التي يمتلكها أو يسيطر عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هؤلاء الأشخاص أو أشخاص يتصرفون نيابة عنهم أو بتوجيه منهم، بتجميد تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية، من دون إبطاء، وأن تعمل فوراً على نقلها إلى صندوق التنمية للعراق، ما لم تكن تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية هي ذاتها موضوع حجز أو قرار قضائي أو إداري أو تحكيمي، على أن يكون مفهوماً أنه يجوز توجيه المطالبات التي يقدمها الأفراد أو الكيانات غير الحكومية في شأن تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى إلى حكومة العراق التمثيلية المعترف بها

دولياً، ما لم تعالج بطريقة أخرى، ويقرر كذلك أن تتمتع كل تلك الأموال أو الأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية بالامتيازات والحصانات وأشكال الحماية المنصوص عليها في الفقرة 22.

24 ـ يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس على فترات منتظمة عن عمل الممثل الخاص في ما يتعلق بتنفيذ هذا القرار وعن عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ويشجع المملكة المتحدة (بريطانيا العظمى) وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية على إبلاغ المجلس على فترات منتظمة جهودهما المبذولة بموجب هذا القرار.

25 ـ يقرر أن يعرض تنفيذ هذا القرار في غضون 12 شهراً من اتخاذه وأن ينظر في الخطوات الأخرى التي قد يلزم اتخاذها.

26 ـ يطلب من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية أن تساهم في تنفيذ هذا القرار.

27 ـ يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره».

بطاقة المؤلف



- ولد د. صالح زهر الدين في قرية كفرفاقود/ الشوف

1951. وتلقى علومه الابتدائية والثانوية في المنطقة.

- حاصل على إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية عام 1979.

- تابع دراساته العليا في فرنسا، وبالتحديد في جامعة باريس السابعة (Paris 7) وحصل منها على شهادات (AESA) و(DEA) ودكتوراه في التاريخ والحضارات.

- كما حصل على دكتوراه في العلوم التاريخية من معهد الاستشراق في أكاديمية العلوم القومية في أرمينيا عام 1994، وكان أول مؤرّخ عربي يحصل على هذه الشهادة منذ تأسيس الأكاديمية حتى اليوم.

- عضو في اتحاد الكتاب اللبنانيين.

- عضو إتحاد المؤرخين العرب.

- عضو لجنة وضع منهاج التاريخ الموحّد في لبنان.

- تسلم مسؤوليات عديدة في مؤسسات ثقافية وتوثيقية وإعلامية في لبنان.

- شارك في مؤتمرات ومحاضرات ثقافية وفكرية في لبنان والخارج.

- حائز على «وسام الاستحقاق الوطني» من فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود.

من مؤلفاته:

1 ـ موسوعة أسرار من التاريخ (جزءان).

2 ـ موسوعة معارك العرب (6 أجزاء).

3 ـ المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية.

4 ـ الأرمن شعب وقضية.

5 ـ تاريخ المسلمين الموحدين (الدروز).

6 ـ الإسلام والاستشراق.

7 ـ الخلفية التاريخية لمحاكمة روجيه غارودي.

8 ـ خلفيات الحصار الأميركي ـ البريطاني للعراق.

9 ـ الأمير شكيب أرسلان وجهاده ضد الاستعمار والصهيونية.

10 ـ مشروع «إسرائيل الكبرى» بين الديموغرافيا والنفط والمياه.

11 ـ اليهود في تركيا.

12 ـ مخاطر الدور التركي في المنطقة العربية.

13 ـ سياسة الحكومة العثمانية في أرمينيا وموقف القوى الدولية منها.

14 ـ موسوعة «الأمن والاستخبارات في العالم» (12 جزءاً)...

15 ـ موسوعة رجالات من بلاد العرب.

الفهرس

«موسوعة الإمبراطورية الأميركية» أول وأشمل عمل موسوعي من نوعه باللغة العربية يتناول تاريخ الولايات المتحدة منذ اكتشافها حتى اليوم.

تتضمن الموسوعة المواضيع التالية: - نشوء الولايات المتحدة - إبادة الهنود الحمر - قضية الزنوج - العرب والمسلمون واليهود الأميركيون - المسيحيون المتصهينون - المحافظون الجدد - الحرب الأميركية على العراق في بعديها النفطي والحضاري - أميركا والمنظمات الدولية - المؤسسات والجريمة المنظمة - وأبرز الشخصيات.

كل ذلك، وفق منهج توثيقي يشتمل على وجهات نظر مختلفة متعددة الآراء والتوجهات، ومتناقضة فيما بينها أحياناً، مما يشكل زاداً ثقافياً معرفياً هاماً لكل طالب علم وثقافة ومعرفة.

